أماني الطويل

العلاقات المصرية - السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح

قراءة وثائقية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



العلاقات المصرية ـ السودانية

جذور المشكلات وتحديات المصالح

قراءة وثائقية

العلاقات المصرية ـ السودانية

جذور المشكلات وتحديات المصالح

قراءة وثائقية

أمـاني الطـويل



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الطويل، أماني

العلاقات المصرية ـ السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح ـ قراءة وثائقية/ أماني الطويل.

٣٦٧ ص.؛ ٢٤ سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. ٣٣٥ ـ ٣٤٤) وفهرس عام.

ISBN 978-9927-4003-2-2

١. مصر ـ العلاقات الخارجية ـ السودان ـ تاريخ. ٢. السودان ـ العلاقات الخارجية ـ مصر ـ تاريخ. أ. العنوان.

327.62

العنوان بالإنكليزية

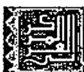
Egyptian - Sudanese Relations:

Roots of the Problems and Challenges of the Interests (Documentary Reading)

by Amani El Taweel

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦

المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ٢٠١٢

المحتويـات

مُقدّمــة

يتناول هذا الكتاب ملف العلاقات المصرية السودانية التي لم تخرج من نفق الوضع المأزوم طوال تاريخها، لتقدم نموذجًا فريدًا من المد والجزر في حركة دائرية تأبى أن تتقدّم إلى الأمام، وهو يتتبع بالدراسة والتحليل هذه العلاقة عبر أكثر من نصف قرن لاكتشاف أسباب العلّة التي تبدو ظاهرة إلى حد أن يجري تحميل مصر مسؤولية تقسيم السودان. ونقطة الانطلاق هنا هي الانقلاب الذي أقدمت عليه ثورة تموز/يوليو في منتصف القرن العشرين بفتح الباب أمام الإقرار بحق تقرير المصير أمام السودانيين، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا، وإقامة الدولة الوطنية السودانية التي كان من المفترض أن تبني علاقتها الاستراتيجية بأهم الجيران (مصر) على أُسس مستقرة.

بالتأكيد، مصر والسودان ـ لاعتبارات متعلقة بالتاريخ والجغرافيا وثوابت الأمن القومي والمصالح المشتركة لكل منهما ـ هما قطرا النموذج لأي تكامل عربي يضع باعتباره تحقيق طفرة اقتصادية لصالح رفاهية أبناء المجتمعَين وتقدّمهم، ويكوّن أحد أركان النظام العربي، وعلى الرغم من هذه الغايات الأساسية لم تستطع البلدان التوافق حول حالة من الاستقرار في العلاقات الثنائية، لها صفة الثبات على الرغم من تعدّد المحاولات.

لعلّ دراسة مسار العلاقات المصرية ـ السودانية العلمية وتفاعلاتها التاريخية، التي يكشف عنها هذا الكتاب طبقًا للوثائق البريطانية والمصرية المُفرج عنها، إضافة إلى وثائق أخرى أتيح لي الحصول عليها، ربما تُساهم بإزالة مُشكلات الإدراك المتبادل لكل طرف تجاه الآخر، التي لا تزال ماثلة حتى تاريخه، وتُطلّ برأسها بين فينة وأخرى في نهر العلاقات الثنائية، كما

تحاول هذه الدراسة تقديم إعادة قراءة للتفاعلات السودانية الداخلية بعين المُراقب المصري، ومن هنا تقدم فهمًا للتطورات السياسية الجارية في السودان في إطار العلاقات الثنائية وطبيعة المؤثرات المحيطة بها على صعيد الحركة الوطنية السودانية وهياكلها السياسية.

نسعى لأن تُساهم هذه الدراسة في بلورة إدراك معرفي بطبيعة تطور العلاقات المصرية ـ السودانية وإشكالياتها، ولا سيما أن غياب هذا الإدراك يؤثر سلبًا في الإرادة السياسية في كلٍّ من البلدين لتدشين مصالح استراتيجية لها صفة الدوام.

أظن أن هذه المُقاربة للعلاقات المصرية ـ السودانية التي تأخذ بُعدًا تاريخيًا قد تقوم بعدد من الوظائف المتعددة، منها على سبيل المثال تصحيح مسارات هذه العلاقة التي لا تزال أسيرة الوسائل التقليدية، ويجري تحجيمها في الإطار الأمني، خصوصًا في ضوء الفشل الفاعل غير الرسمي في تعميق العلاقات المصرية ـ السودانية في أطر ومستويات جديدة.

يمكن القول في هذا السياق إن الفشل المصري السوداني في بلورة علاقة مستقرة أسهم فيه عدد من العوامل، منها: فترة الصراع المصري البريطاني حول السيادة على السودان خلال النصف الأول من القرن العشرين، وطبيعة إدارة العلاقة بعد إعلان الاستقلال السوداني ورحيل المستعمر البريطاني عن مصر. إضافة إلى المصالح المستجدة للنخب السياسية السودانية وطبيعة الانقسامات والاستقطابات السياسية داخل هذه النخب، التي نتج منها التطورات الدرامية في المشهد السياسي الثنائي والمرتبطة بصعود الإسلام السياسي إلى الحكم في السودان، وتهديده بشكل مباشر الدولة المصرية، وتبنّيه مشروعًا سياسيًا مغايرًا سعى لأن يكون السودان مثالًا قطريًا لقاعدة التغييرات البنيوية للنظم السياسية في الإقليم.

كما يُضاف إلى هذه العوامل تراجع الدور المصري خلال فترة الرئيس السابق حسني مبارك، خصوصًا مع افتقاده أسس هذا الدور وفلسفته، وتراجع أدواته، خصوصًا مع حالة التبعية المصرية للولايات المتحدة الأميركية التي أسسها الرئيس الأسبق أنور السادات في إطار ما سُمّي بعملية السلام في الشرق الأوسط.

اهتمت هذه الدراسة أيضًا بالفترة المؤسسة لآليات العلاقات الثنائية، والمؤثّرة فيها حتى وقتنا الراهن لأسباب متعدّدة، نُجمِلُها مبدئيًا بالتغيير الفلسفي والقانوني للعلاقات مع السودان بعد انهيار حكم أسرة محمد علي في مصر عام ١٩٥٢، واستبعاد فاعلية المؤسسات المدنية من الحقل السياسي والاقتصادي بطبيعة تطورات النظام السياسي المصري. أما على الجانب السوداني فإن فشل النُخب السياسية السودانية في بناء دولتهم الوطنية المستقرة حتى اللحظة الراهنة، وبناء ثوابتها الاستراتيجية داخليًا وخارجيًا في ضوء واقعها التعددي، لذا فإن هذه المكوّنات تبدو في إجمالها تشكل معطيات حاكمة لمسار العلاقات على الجانبين المصري والسوداني.

على أي حال فإن الإقدام على دراسة الفترة المؤسِسة للعلاقات المصرية السودانية قد تكون محاولة على الطريق التي نهدف منها إلى أن تحاول البلدان تجاوز الركام التاريخي بكل سلبياته وإيجابياته، وهو أمر نعوّل عليه بسبب متغيرات الربيع العربي الجديدة التي فتحت الباب أمام أفق تأسيس الدول الديمقراطية التي تكون فيها خيارات الشعوب ومصالحها الأساسية تُعد من العوامل الحاكمة لتشكيل العلاقات الثنائية بين دولتي وادي النيل، وإذا كانت مصر قد سبقت على هذا المضمار على الرغم من بعض الإشكاليات، فربما يكون أمام السودان طريقان هما إما نقل سلمي للسلطة على أسس توافقية، أو حروب أهلية ممتدة تقود السودان إلى مزيد من الشرذمة. والحال الأخيرة تفرض على مصر الثورة ضرورة الالتفات إلى السودان بالموازاة ربما مع هموم بناء مصر الديمقراطية وانشغالاتهم.

والله وليّ التوفيق...

أماني الطويل

القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٢

الفصل الأول

وادي النيل في أعقاب الحرب الثانية

أولًا: مصر والسودان عشيّة ثورة يوليو

أقدمت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ على القيام بانقلاب شامل على كل المفاهيم الموروثة عن النظام الملكي، ولم يستثن هذا الانقلاب علاقات مصر الإقليمية أو الدولية، إذ كان من المفهوم أن تُدشّن الثورة خطابًا سياسيًا جديدًا مؤسسًا على قيم التحرر الوطني، من هنا تخلّى الضبّاط الأحرار عن المفاهيم الكلاسيكية للسيادة المصرية على السودان، إلا أنهم طمحوا في أن يكون هناك نوع من العلاقات الاتحادية في وادي النيل.

على أي حال فإنه قبل القفز إلى موقف الثورة الجديد من السودان أصبح ضروريًا الإلمام بتفاصيل المشهد المصري السوداني عشية الثورة، حيث كانت هناك ثلاث رؤى لمستقبل العلاقات المصرية السودانية تعبّر عنها الأطياف السياسية الموجودة في الشارع المصري مع مطلع الخمسينيات، وهي عبارة عن أحزاب الحكم التي تُمثّلها الأحزاب السياسية من أغلبية الوفد وأقلية السعديين والأحرار الدستوريين، والتي انطلقت من قاعدة السيادة المصرية على السودان، وذلك لأسباب تتعلق بصراع الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار البريطاني، وارتباط هذه الحركة في مطلع القرن العشرين بالحزب الوطني الذي كان يرفض بإصرار أي تغييرات في العلاقات المصرية السودانية ترتبت على الثورة المهدية أو اتفاقية ١٨٩٩[١]. وينسب في هذا السياق للزعيم الوطني مصطفى كامل قوله: «يا معشر المصريين، اعتقدوا أن حقوقكم في السودان ثابتة وعلّموا أبناءكم

---

(١) يونان لبيب رزق، «ثورة يوليو والسودان،» في: **ندوة ثورة يوليو والعالم العربي**، إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان، مصر النهضة ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٩١ ـ ٩٢.

صغارًا معنى هذه الحقوق المقدّسة، ليطالبوا بها كبارًا ويحافظوا عليها»[٢].

من هنا يمكن أن يكون التفريط المصري بالسودان محلًا للمزايدات السياسية بين الأحزاب السياسية المصرية في ما قبل تموز/يوليو ١٩٥٢، كما أنه ارتبط بمصالح كبار المُلّاك المصريين المسيطرين على أحزاب ما قبل الثورة، الذين رأوا في السودان إمكانية لامتداد نشاطهم الرأسمالي، كما كانوا في الوقت ذاته من الحقوقيين المصريين الذين جذّروا ما اعتبروه حقوقًا ومصالح مصرية في السودان على أسس وأسانيد قانونية، وبطبيعة الحال كانت أحزاب الشرعية في نظام ما قبل الثورة، حيث لم تستطع أن تعلن تفريطها في السيادة المصرية على السودان، لِما يستتبع ذلك من تفريط في الحقوق الملكية للتاج المصري، أحد أهم أضلاع النظام السياسي المصري وقتذاك، بينما انطلقت أحزاب المعارضة، وهي أحزاب الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، من الحفاظ على السيادة المصرية في السودان واعتبارها مجالًا حيويًا مصريًا.

امتد هذا الموقف للنخب المهنية المصرية التي تمسّكت بوحدة وادي النيل[٣]، وذلك في وقت تبنّت فيه أحزاب اليسار موقف إقرار حق تقرير المصير للسودانيين، حيث تبنّت الحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني ضد الاستعمار، وحق الشعب السوداني بتقرير مصيره[٤].

إجمالًا، تبلور المشهد السياسي في مصر - قبيل ثورة يوليو ـ في معظمه على الإيمان بسيادة مصر على السودان إلى الحد الذي أسقط حكومة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦، وجعل محمود فهمي النقراشي في كتاب تأليف وزارته أمام مجلس النوّاب يتعهّد بالعمل على وحدة وادي النيل تحت التاج

(٢) محمد حسن داود، **مصر والسودان: أوراق من ملف العلاقة، ١٩٥٢ ـ ١٩٩١** ([د. م.]: دار الشعب، ١٩٩٢).

(٣) أماني الطويل، **المحامون بين المهنة والسياسة، دراسة في تاريخ النخبة المصرية**، سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١٨٠.

(٤) أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدرسات والنشر، ١٩٧٦)، ج ٣، عبد الناصر والعرب، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٠.

المصري، ويكرر موقفه في شكوى مصر أمام مجلس الأمن الدولي للحصول على الجلاء من بريطانيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، وذلك إلى الحد الذي اتهم فيه بريطانيا بالسعي إلى فصل السودان عن مصر(٥).

١ ـ بلورة فكرة تقرير المصير في السودان

لم يلحظ هذا المشهد المصري المتغيّرات التي طرأت على مسارات التطورات السياسية في السودان الناتجة أولًا من إحباط السودانيين من إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا من دون استشارتهم، والمتأثرة ثانيًا بسعي بريطانيا الحثيث نحو إبعاد مصر عن السودان، وذلك بالإضافة إلى المتغيّرات الدولية الناتجة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتبشير ميثاق الأطلنطي المُعلن في عام ١٩٤١ بين تشرشل وروزفلت بحق تقرير المصير للشعوب، وأسهمت هذه المتغيّرات بظهور الوعي القومي بين السودانيين، وبلورة فكرة مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨ ليكون هيئة ممثلة للشعب السوداني(٦). وأسفر الجدل السياسي بين مؤتمر الخريجين الذي كشف عن وجهه السياسي في عام ١٩٤٢(٧) من جهة، والإدارة البريطانية التي تسعى إلى تدمير فكرة وحدة وادي النيل من جهة ثانية إلى تكوين حزبيّ الأمة والأشقاء بعد تنامي الصراع داخل المؤتمر بين الأعضاء بسبب توزع انتماءاتهم بين طائفتيّ الختمية والأنصار، وعدم الاتفاق أيضًا حتى مطلع الخمسينيات على تحديد نوع العلاقة السودانية مع مصر بين وضعين هما حكومة سودانية تحت التاج المصري، أو دولة سودانية مستقلة؟

التطور المهم هنا هو تأسيس مؤتمر الخريجين لمطلب حق تقرير المصير للسودانيين، وذلك في مذكرة متضمنة اثني عشر بندًا رفعها إبراهيم أحمد بوصفه رئيسًا لمؤتمر الخريجين إلى دولتي الحكم الثنائي عبر الحاكم العام السوداني في نيسان/ أبريل ١٩٤٢، وأعدّ مسوّدة المذكرة من قادة

---

(٥) تمام همام تمام، **السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**، تاريخ المصريين؛ ١٦٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص ٧٢ ـ ٧٨.

(٦) فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣** (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨)، ص ١٠١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

مؤتمر الخريجين إسماعيل الأزهري، وعبد الحليم محمد، وعبد الله ميرغني، وأحمد يوسف هاشم، وأحمد خيّر، كما استُشير فيها زعيما طائفتيّ الختمية والأنصار، علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي[٨].

استندت المذكرة إلى المطالبة بحق تقرير المصير ـ بندها الأول ـ مشيرة إلى ما جاء في ميثاق الأطلنطي الذي أعلنه فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل في آب/أغسطس ١٩٤١، واللذان يؤكدان فيه حق البشرية بمستقبل أفضل بعد الحرب، مشيرين في ذلك إلى حق الشعوب بتقرير مصيرها[٩]، كما طالبت المذكرة باضطلاع السودانيين بمهام الحكم الذاتي، بما في ذلك إنشاء هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الموازنة والقوانين، وتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في فروع الحكومة كلها، بالإضافة إلى قصر الوظائف على السودانيين، وأما الوظائف التي تدعو بالضرورة إلى ملئها بغير السودانيين، فتملأ بعقود محدودة الأجل، يتدرّب سودانيون لشغلها بعد ذلك، وكان من الطبيعي في ضوء هذه المطالب أن تتوّج بمطالبات تتعلّق بوقف الهجرة إلى السودان، وإصدار تشريع لتحديد الجنسية السودانية، حيث رأت مذكرة مؤتمر الخريجين حقهم باستثمار موارد بلادهم بحرية وإلزام الشركات والبيوت التجارية بتخصيص نسبة من وظائفها للسودانيين[١٠].

كان من الطبيعي في ضوء انتزاع مؤتمر الخريجين حق التعبير عن الأماني الوطنية السودانية على المستويين السياسي والاقتصادي نشوء حالة صراع بينه وبين الحكومة السودانية، التي كان هيكلها يقتصر منذ عام ١٩٢٤ على الحاكم العام، يعاونه سكرتير مالي وآخر إداري، وثلاثتهم من البريطانيين الذين يهيمنون على جهاز إداري في المديريات، تكوّن في عام ١٩٢٨ بصدور قانون سلطات المشايخ، وذلك لسد الفراغ الناشئ عن رحيل الموظفين المصريين[١١].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٩) بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، من تاريخ السودان السياسي (القاهرة: الدار الحديثة للطباعة، ١٩٩٠)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٠) شوقي عطاالله الجمل، **تاريخ سودان وادي النيل**، ٣ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١١) تمام، **السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**، ص ١١٣.

رفض الحاكم العام مذكرة مؤتمر الخريجين حول تقرير المصير، لكنه اضطر إلى تكوين مجلس استشاري لشمال السودان، باعتباره جهةً تمثيلية للسودانيين، وله صفه استشارية لدى الحاكم العام في أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، وذلك في أعقاب زيارة إسماعيل الأزهري إلى مصر في تموز/يوليو ١٩٤٣، التي أعلن أن هدفه منها قيام حكومة سودانية تحت التاج المصري[١٢]، حيث سعى الأزهري إلى الاستقواء بمصر باعتبارها أحد طرفي الحكم الثنائي في السودان طبقًا للاتفاق الثنائي المعقود في عام ١٨٩٩ ضد بريطانيا شريك الحكم، في ضوء الصراع الناشب بين الطرفين حول السيادة على السودان.

في هذا السياق تبلور رد الفعل البريطاني في إعلان الحاكم العام هربرت هولستون في عقد ما سُمّي بمؤتمر السودان الإداري في نيسان/أبريل ١٩٤٦، استجابة لمتطلّبات عدة، منها تصاعد الأماني الوطنية للسودانيين في مؤتمر الخريجين لتقرير المصير والحكم الذاتي، وخصوصًا بعد فشل مفاوضات صدقي ـ بيفن، بالإضافة إلى رغبة بريطانيا في إقصاء مصر، شريكها المفترض في حكم السودان، خطوة خطوة[١٣]. وتمخّض هذا المؤتمر في آذار/مارس ١٩٤٧ عن اقتراح بإنشاء جمعية تشريعية تحل محل المجلس الاستشاري لشمال السودان، وتتألف من أعضاء سودانيين مُنتخبين يمثلون السودان بأكمله، وتكون ذات وظائف تشريعية وإدارية ومالية تؤدّيها بالمشاركة مع مجلس تنفيذي يكون بديلًا من الحاكم العام للسودان، وذلك كله تحت عنوان مشروعات[١٤]، وهي الإجراءات التي رفضتها مصر واعتبرتها سلوكًا استعماريًا يهدف إلى تقطيع أوصال وادي النيل[١٥]. وذلك في وقت دافعت فيه مصر ـ طبقًا لمذكّراتها أمام مجلس

(١٢) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ١٧٢.

(١٣) M.W. Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 243.

(١٤) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١٥) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤)، ص ٢٤٣.

الأمن الدولي ـ عن الاشتراك في وضع يمهد للسودانيين الحكم الذاتي[16].

وجدتْ الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي السودانيان طريقهما إلى أرض الواقع في منتصف عام ١٩٤٨ على الرغم من فشل المفاوضات المصرية الإنكليزية بهذا الشأن على صخرة عدم المساواة بين أعضاء المجلس التنفيذي البريطانيين ونظرائهم المصريين[17]. أما على الصعيد السوداني فكان إجراء انتخابات للجمعية التشريعية هو المشهد الذي أسفر عن وضوح الاستقطاب والتناقض السياسي بين مدرسة الاتحاد مع مصر، أيًا كانت أشكال الوحدة المطروحة، ومدرسة الاستقلال التي قادها حزب الأمة، ويبدو هذا الاستقطاب طبيعيًا في ضوء تباين مصالح الفريقين الاقتصادية، وارتباط هذه المصالح بشكل أو بآخر بدولتي الحكم الثنائي، حيث مثّل حزب الأمة تحالفًا بين البيروقراطية السودانية (المُسماة بالموظفين) الذين تعاملوا مع الإدارة البريطانية، وزعماء القبائل الأنصارية في مناطق القطاع الزراعي التقليدي[18]، بالإضافة إلى كبار مُلّاك المشاريع الزراعية ـ وأبرزهم بطبيعة الحال عبد الرحمن المهدي[19] ـ الذين ارتبطت مصالحهم ببريطانيا على جسر زراعة القطن التي اعتمدت عليها المصانع الإنكليزية في لانكشاير وغيرها[20].

أما الفريق الاتحادي، فبالإضافة إلى وجود السيد علي الميرغني فترة من حياته في مصر، وجنوح الاتحاديين بشكل عام للتعليم فيها، دفعت غلبة قطاع التجّار داخل الاتحاديين وارتباط حركة التجارة في القاهرة نحو رفع شعار الوحدة معها، ولا يمكن هنا الاعتماد على التفسير القائل بتأثير التراث العربي والثقافة العربية في الأحزاب الاتحادية فقط في شمال السودان[21]،

---

(١٦) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ١٨٧.

(١٧) تمام، **السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**، ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

(١٨) تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٩) محضر مقابلة مع الصادق المهدي، رئيس الوزراء السوداني الأسبق، القاهرة ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٠.

(٢٠) علي، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(٢١) أبو الحسن فرح، «رؤية حول العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: مؤتمر أسرة وادي النيل، القاهرة، ٧ ـ ١٧ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٧.

وذلك باعتبار أن هذا التأثير عامل مشترك في كل الأطياف السياسية في الشمال، خصوصًا في ضوء ارتباط التراث العربي ـ والثقافة بشكل عام ـ بالدين الإسلامي.

كانت التجليات السياسية لانقسام الحركة الوطنية السودانية قد برزت مع كل تطور سياسي أو دستوري مر بالسودان يطرح سؤال العلاقة مع مصر، إذ تكوّن حول هذا السؤال حزب الأمة في آذار/ مارس ١٩٤٥، وذلك في أعقاب اتخاذ الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين في نيسان/ أبريل ١٩٤٥ قرارًا بشأن مصير السودان، ويقضي هذا القرار بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري[٢٢]، من هنا كان طبيعيًا أن يكوّن الاتحاديون حزبًا سياسيًا لهم في عام ١٩٤٩ حتى لا ينفرد الاستقلاليون بالمبادرة السياسية وقيادة السودان.

طبقًا لهذا الاستقطاب بين جناحيّ الحركة الوطنية السودانية، رفضت الجبهة الاتحادية الموقف من تكوين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، بعد تأليف هذه الجبهة لجنة ممثلة لأحزابها، سمّتها الكفاح الداخلي، وأخذت هذه اللجنة على عاتقها إحباط مشروعات السودنة الاستعمارية، وطالبت محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري، بتحديد موقفه من مشروعات السودنة لأن فيها خطرًا محققًا على وحدة وادي النيل. كما حثّت الطائفة الختمية السودانيين على عدم اشتراكهم في السودنة - على الرغم من موافقتها على المبدأ[٢٣].

كان الموقف المُعادي للجمعية التشريعية من قِبَل الاتحاديين واعتبارها أداةً استعمارية سببًا بزيادة الاحتقان السياسي في الشارع السوداني إلى حد خروج التظاهرات الدامية التي اعتُقِلَ في أثرها عددٌ من قادة مؤتمر الخريجين، حيث حاول الدفاع عنهم وفد من نقابة المحامين المصرية، لكن حكومة السودان أجبرت الطائرة التي تحملهم على الهبوط في وادي حلفا

---

(٢٢) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ١٩٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٢.

في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/ نوفمبر، وأجبرتهم على العودة بالقوة إلى القاهرة[٢٤].

لم يُثنِ هذا الاحتقان الجبهة الاستقلالية من أن تُعلن باسم «أغلبية الشعب السوداني الحقيقي» تأييدها لقيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية باعتبارهما خطوة تمكّن السودانيين من تسلّم مقاليد حكومة بلادهم[٢٥]، واستغل حزب الأمة مشاركته في الجمعية التشريعية لتكون حصان طراودة لمطالبه بالحكم الذاتي للسودان، وتكوين مجلس وزراء سوداني. وعلى الرغم من رفض مصطفى النحاس مناقشة هذا الأمر في الجمعية التشريعية بالسودان، مشيرًا في برقية إلى الحاكم العام السوداني في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ إلى «أن مصر حريصة على تمتع السودانيين بالحكم الذاتي في نطاق الوحدة مع مصر تحت التاج المصري، لكنها ترفض مناقشة الحكم الذاتي في وقت تجري فيه مفاوضات بهذا الشأن في لندن»، على الرغم من ذلك أجازت الجمعية التشريعية اقتراح الحكم الذاتي للسودانيين، حيث قدّم رئيس الجمعية التشريعية، محمد صالح الشنقيطي، قرار جمعيته بشأن الحكم الذاتي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ إلى الحاكم العام الإنكليزي، روبرت هاو، وطلب منه أن يرفعه إلى دولتي الحكم الثنائي في مصر وبريطانيا[٢٦]، وذلك في وقت كانت تجري فيه مفاوضات مصرية بريطانية بشأن الجلاء عن مصر والسودان بين محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر، وأرنست بيفن، وزير خارجية بريطانيا، إلا أن هذه المفاوضات تحطّمت على صخرة السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، حيث تمسّكت الحكومة المصرية بحكم ذاتي سوداني تحت التاج المصري، يكفل وحدة البلدين، فيما تمسك البريطانيون بحق السودانيين في تقرير مصيرهم[٢٧].

كانت هذه الجولة من المفاوضات بين مصر وبريطانيا، حول مستقبل

---

(٢٤) الطويل، المحامون بين المهنة والسياسة، دراسة في تاريخ النخبة المصرية، ص ٣٠.

(٢٥) طه، المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

(٢٧) تمام، السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ٨٤ ـ ٩٣.

السودان، بعض أسباب مصطفى النحاس إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩، ثم تغيير لقب الملك فاروق ليكون ملكًا لمصر والسودان بموجب القانون رقم ١٧٦ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١.

٢ ـ التحرّك المصري ضد تقرير المصير للسودان

لم يَعُد أمام مصر إلا طرق باب الأمم المتحدة للحصول على جلاء المستعمر البريطاني عن أراضيها وتحقيق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وهو المطلب الذي لم يستطع الرأي العام المصري التخلّي عنه، وذلك إلى حد توجيه طه حسين اتهامًا لمحمد صلاح الدين بسبب طرحه فكرة تقرير مصير السودانيين في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في باريس في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٥١[٢٨]، وذلك في وقت كانت فيه فكرة تقرير المصير قد نضجت تمامًا لدى السودانيين على مختلف ألوان أطيافهم السياسية، حيث قدمت الأحزاب السودانية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ إلى تريغفي لي (Trygve Lie)، الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى الدول الأعضاء في المنظمة، مذكّرة ضمّنتها الإجراءات العملية التي تقترحها لتنفيذ استفتاء حر يكفل مصالح السودانيين في تقرير مصيرهم، وذلك في أعقاب سفر وفد من حزب الأمة إلى باريس لعرض القضية السودانية على الجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة آنذاك، وإصدار باقي الأحزاب السودانية التي كانت تتابع رحلة حزب الأمة بيانًا أعلنت فيه قبول فكرة الاستفتاء.

جاء التحرّك السوداني المتصاعد نحو المطالبة بحق تقرير المصير في أعقاب الطرح المصري البديل بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان، الذي يتبلور في صيغة للحكم الذاتي، حيث نص مشروع قانون نظام الحكم في السودان، الذي قدّمه النحاس إلى مجلس البرلمان، أن يكون للسودان دستورٌ خاص تُعدّه جمعية تأسيسية سودانية مع إنشاء مجلس

---

(٢٨) محمد جلال كشك، «انقلاب يوليو والسودان،» في: ندوة ثورة يوليو والعالم العربي، ص ٢١٩.

وزراء من أهل السودان، واشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية والاحتفاظ بالشؤون الخارجية والدفاع والجيش والنقد لكي يتولّاها الملك المصري في كل أنحاء الوادي[٢٩].

لكن يبدو أن القبول المصري بالحكم الذاتي السوداني جاء متأخرًا سنوات عدة، تبلور فيها اتجاه الاتحاديين نحو المطالبة بحق تقرير المصير، بعد أن لقي مشروعهم المعلن في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٧ برئاسة إسماعيل الأزهري عدم تجاوب مصري بإعلان النحاس وقتذاك أن مصر والسودان أمة واحدة[٣٠].

لعل تغيّر الظروف الدولية المحيطة بقضية جلاء بريطانيا عن كل من مصر والسودان، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أدخلت عصرًا جديدًا، أسفر عن مشهد دولي جديد أيضًا ومتطلّبات للقوى الدولية المنتصرة في هذه الحرب، سواء لاستكمال مظاهر دورها ونفوذها العالمي، أم لمواجهة ما سمّوه وقتذاك الخطر الشيوعي الصاعد، من هنا اختلفت الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالمسألة السودانية، حيث خرجت بريطانيا من الهند، الأمر الذي قلّل من القيمة الاستراتيجية للسودان لدى بريطانيا، التي كانت في طريق المستعمرات الهندية، كما بدأت الولايات المتحدة تدخل الساحة الدولية باعتبارها لاعبًا رئيسًا وقوةً بازغة، لها سيناريوهات محددة في المنطقة، منها كانت إقامة ترتيبات دفاعية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، تحل محل الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، إذ كانت واشنطن على اقتناع تام بأن مثل هذا النظام مهم لحماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط ضد الشيوعية[٣١].

إزاء تباين المواقف المصرية والبريطانية حول السودان، وإقدام القاهرة على إلغاء اتفاقيتي ١٩٣٦ و١٨٩٩ تقدّمت الولايات المتحدة الأميركية بحزمة مقترحات للطرفين، تضمّنت تعيين حاكم عام للسودان، يشترط فيه الحياد،

---

(٢٩) صلاح عزام، مصطفى النحاس: وثائق (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٧)، ص ١٠ ـ ١٦.

(٣٠) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ٤٦٤.

(٣١) Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*, p. 284.

وإشراف لجنة دولية أيضًا على الحكم الذاتي وتقرير المصير في السودان، وجاءت هذه المقترحات بمجهود من السفير الأميركي في القاهرة، جيفرسون كافري. وكان هذا المسعى الأميركي لتقريب وجهات النظر بين المصريين والسودانيين مرتبط بمحاولة إقناع مصر للانضمام إلى تحالف شرق أوسطي، يضم إلى جانب الولايات المتحدة كلًا من بريطانيا وفرنسا وتركيا، وتقدم بموجبه تسهيلات استراتيجية للتحالف على أراضيها، وذلك بأهداف إجمالية هي محاصرة الشيوعية.

خضعت لندن لضغوط أميركية لإقرار هذا الاقتراح لخّصها السفير الأميركي كافري، بالقول: «إن المفاوضات بشأن السودان ستنتهي في القريب العاجل، والبريطانيون يقاومون بعناء، لكن عليهم أن يستسلموا ونحن ندفعهم إلى ذلك»[٣٢].

في النهاية، أسفرت هذه الضغوط عن قبول بريطانيا في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٥٢ بإعلان الجانب المصري الملك فاروق ملكًا على مصر والسودان، لكن بشروط ممارسة السودانيين حقهم بتقرير مستقبلهم، وتحديد موقفهم من قبول التاج المصري، وكانت الصيغة التي توصّل إليها أنتوني إيدن (Anthony Eden)، وزير الخارجية البريطاني، في اجتماعه مع الحاكم العام السوداني، روبرت هاو، في لندن (٢٩ و٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٢) كالتالي:

«بما أن الحكومة المصرية أعلنت أن صاحب الجلالة الملك فاروق يحمل لقب مصر والسودان، فإن حكومة صاحبة الجلالة تؤكد أنها ستقبل بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، أو أي وضع آخر للسودان إذا نتج ذلك من ممارسة السودانيين حقهم بتقرير مستقبلهم، وهو الحق الذي تعترف به وتقبله الحكومتان. وتُدرك حكومة صاحبة الجلالة أن هناك اختلافات في الرأي بين الحكومتين حول مسألة لقب الملك خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير، لذلك تُعلن الحكومتان عن استعدادهما للدخول فورًا في مشاورات مع السودانيين في ما يتعلّق بهذا الموضوع

---

(٣٢) جيفري أرونسون، **واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦**، تقديم محمد سيد أحمد، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٠.

للتحقق مما إذا كان من الممكن الوصول إلى حل يكون مقبولًا للسودانيين، وينسجم مع التعهدات التي أعطتها لهم حكومة صاحبة الجلالة»[٣٣].

رد الفعل المصري إزاء الصيغة البريطانية كان سلبيًا، إذ تخوّف أحمد نجيب الهلالي، رئيس الوزراء آنذاك، من أن تفتح عبارة «أو أي وضع آخر» الواردة في الصيغة السابقة الباب أمام انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث». من هنا دعا الهلالي السيد عبد الرحمن المهدي لزيارة القاهرة، وذلك في وقت كانت الحركة الاستقلالية عن مصر، التي يقودها حزب الأمة قد عانت قلق وهواجس ممارسة الحكومة البريطانية ضغوطًا على السودانيين لقبول التاج المصري الرمزي حتى يسهل إقناع مصر بالموافقة على المقترحات الغربية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط[٣٤].

كانت هواجس الاستقلاليين منطقية في ضوء تقرير وضعه ولز إستابلر، من وزارة الخارجية الأميركية، عن نتائج بعثته إلى السودان بشأن جلاء بريطانيا ومستقبل العلاقات مع مصر، حيث تم بلورة الرؤية الأميركية في اجتماع عقد يوم ٢٦ أيار/ مايو ١٩٥٢ في باريس بين أنتوني إيدن، ودين أشيسون، وزير الخارجية الأميركي. وكانت أجندة الاجتماعات تدور حول مسألة قبول السودانيين بلقب الملك، وأهمية ذلك لتسوية مسألة الدفاع عن مصر[٣٥]، وذلك في أعقاب قيام الجمعية التشريعية السودانية بتقديم مشروع قانون للحكم الذاتي لدولتّي الحكم الثنائي في ٨ أيار/ مايو ١٩٥٢.

تمحور المشهد الختامي قبل انبلاج فجر ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ حول رفض مصري رسمي وشعبي لقبول ما اعتبره المصريون انفصالًا للسودان عن الوطن الأم[٣٦]، وذلك في وقت سعى السودانيون إلى تحديد مستقبلهم في ضوء انقسامهم إلى فريقين، أحدهما داخل مؤسسات حكومة السودان

---

(٣٣) F.O. 371/9605 Eden to Sterenson, 30 April 1952.

(٣٤) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ٥٢٨.

(٣٥) محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٤٩.

(٣٦) كشك، «انقلاب يوليو والسودان،» ص ٢١٨ ـ ٢٢١.

القائمة، وينادون بالاستقلال؛ والآخر خارج هذه المؤسسات، ويطالب بوحدة مع مصر لم يُحدد آلياتها على وجه الدقة.

ثانيًا: يوليو وإقرار حق تقرير المصير

أسهمت ظروف متنوعة في أن يقارب ثوّار تموز/يوليو المسألة السودانية على نحو عاجل ومواز للقضايا الداخلية المُلحّة، ومن هذه الظروف ارتباط المسألة السودانية بقضية جلاء الاستعمار عن وادي النيل التي كانت هدف الثوّار الأول في مبادئهم الستة الشهيرة، حيث تعثر هذا الجلاء بفشل الجولات المتعددة للمفاوضات المصرية الإنكليزية على صخرة السودان.

أما الظرف الذي فرض طرح المسألة السودانية فهو سريان دستور الحكم الذاتي السوداني في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، من دون إقدام مصر على النظر فيه، ناهيك عن بلورة موقف سياسي إزاءه، وهو الدستور الذي قدّم مشروعه الحاكم العام في السودان لدولتيّ الحكم الثنائي - مصر وبريطانيا - في ٨ أيار/مايو ١٩٥٢.

في هذا السياق حددت خيارات حكّام مصر الجدد مُعطيات عدة، منها عدم وجود خيارات مُغرية عشية الثورة بشأن السودان، حيث فشلت مدرسة المُطالبَة بالسيادة المصرية على السودان في تحقيق أي إنجازات على الأرض، بالإضافة إلى رغبة الثوّار في تدشين تحوّلات جذرية في السياسة الخارجية المصرية بما يؤشر إلى أسس جديدة للنظام السياسي المصري تكون مفارقة بالضرورة، وعلى نحو ملحوظ للعهد الملكي.

كذلك شكّل نزوع الثوّار إلى فكرة التحرر الوطني وتضمينها المبادئ الستة للثورة مدخلًا صحيحًا للأخذ بالاعتبار فكرة تقرير السودانيين لمصيرهم، وخصوصًا أن هذه الفكرة قد تبنّتها سياسيًا مجموعات سرية تقاطعت بشكل أو بآخر مع بعض الضبّاط الأحرار من أعضاء مجلس قيادة الثورة[٣٧].

---

(٣٧) أربعون عامًا على ثورة يوليو: دراسة تاريخية، تحرير رؤوف عباس حامد [وآخ.] (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ٧٥.

ـ جمال عبد الناصر وطلب ملف السودان

على أي حال، فرض اقتراب موعد سريان قانون الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ حركة على كل الأطراف تجاه بعضهم بعضًا، حيث قام صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة، بتكليف حسين ذو الفقار صبري بالتشاور مع السودانيين من مختلف التيارات، وتجهيز تقدير موقف لمجلس قيادة الثورة[٣٨]. كما أرسل الاتحاديون السودانيون وفدًا إلى القاهرة من تنظيمات متعددة[٣٩]، وذلك في وقت كان عبد الرحمن المهدي يعتمد في تقديره السياسي لموقف حزب الأمة إزاء التطورات المصرية على ابن أخيه عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي، رئيس الجمعية التشريعية، اللذين كان قد أوفدهما للتفاوض مع أحمد نجيب الهلالي وحسين سري، آخر رئيس وزراء لمصر في العهد الملكي[٤٠].

لعلّه من المهم هنا رصد المشهد السياسي السوداني الذي أورده حسين ذو الفقار صبري بمعطياته السياسية والوجدانية، وذلك لاكتشاف إرهاصات الاختلاف الكبير بين الساحة السودانية والساحة المصرية، بما يُمثّله ذلك من مقدّمات طبيعية لتحوّل الاتحاديين السودانيين للمطالبة باستقلال السودان، كما سيتم تفصيله لاحقًا.

خلُص صبري إلى أن رجال طائفتيّ الختمية والأنصار كانت تحيط بهم الشكوك من جدوى عقد الاتفاقات مع عسكريين مصريين، ليس من حيث إمكانية تخلّيهم عن السلطة لقدامى السياسيين المصريين المنحازين لخيار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وحسب، لكن أيضًا لأن بعض العناصر المؤثرة في اتجاهات الأحزاب السودانية كانوا أصلًا ضباطًا أو منتمين لعائلات ضبّاط الكتائب السودانية في الجيش المصري إبان أحداث ثورة ١٩٢٤، حين تخلّت عنهم الوحدات المصرية إذعانًا لأوامر عسكرية بريطانية صدرت لهم بالانسحاب من السودان بسبب مقتل السير لي ستاك،

---

(٣٨) حسين ذو الفقار صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان (القاهرة: سجل العرب، ١٩٨٢)، ص ٣٢.

(٣٩) الأهرام، ٢٠/٨/١٩٥٢.

(٤٠) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٦٤.

حيث رسخ في الوجدان السوداني إمكانية تكرار العسكريين المصريين الجدد لفعل التخلي إذا ما عقدوا اتفاقات قد تُجبرهم الظروف على تركها، أما العامل الثاني فهو اعتقاد السودانيين بأن الاهتمام المصري بهم ينبع فقط من المصالح المائية المصرية في السودان[٤١]، وهو الاعتقاد الذي ما زال قائمًا حتى اللحظة الراهنة.

تذهب المُعطيات السياسية للموقف في السودان، التي رصدها حسين ذو الفقار صبري، إلى أنه حتى حزب الأشقاء، بجناحيه، لم يستطع أن يتجاهل الطرح البريطاني في دستور الحكم الذاتي المقترح على أساسه إجراء انتخابات عام ١٩٥٣، وذلك لثلاثة أسباب هي: أن مقاطعة هذه الانتخابات لم تجد مظلة سياسية بعد انتهاء سيادة التاج المصري على السودان بقيام ثورة تموز/ يوليو، فضلًا عن وجود فراغ سياسي للوضع السوداني الناشئ عن قيام حكومة الوفد بإلغاء اتفاقيتيّ الحكم الثنائي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، وأخيرًا حالة التنافس بين حزبيّ الأمة والاتحاديين، حيث أدّى هذا التنافس دورًا في وجود مخاوف لدى علي الميرغني، راعي طائفة الختمية، من أن يفوز منافسه عبد الرحمن المهدي، مكوّنًا حكومة سودانية كان الإداريون البريطانيون يتداولون أفكارًا بشأن ارتباطها مع الكومنولث البريطاني مع تنصيب عبد الرحمن المهدي ملكًا على السودان.

شرح تقرير صبري التفاعلات السودانية الداخلية التي تحالفت فيها الجبهة الوطنية السودانية مع الختمية وزعيمها علي الميرغني في رفض تكوين حزب الأمة للحكومة السودانية، وأنه لا مفر من التماشي مع الدستور الجديد من حيث إنه خطوة إلى الأمام، وذلك في وقت كان حزب الاتحاديين رافضًا أن ينعزل عن التطورات السياسية في السودان، بل أكّد ضرورة العمل من داخل آلياتها، أما جبهة الحزب الجمهوري الاشتراكي فجاهرت بالعداء لأي نظام ملكي مقترح سواء أمصريًا كان أم محلّيًا، كما جاهر الحزب بالتصدي لشخص عبد الرحمن المهدي.

على ساحة الأنصار، رأى التيار الذي تزعّمه محمد الخليفة شريف، أن

(٤١) صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان، ص ٣٦ ـ ٤٣.

دستور الحكم الذاتي هيّأ بعد طول انتظار إمكانية التملّص من قيود الارتباطات الشكلية بين مصر والسودان حتى تنفتح الطريق أمام تنصيب المهدي ملكًا على السودان.

وفقًا لهذا المشهد، انحاز تقرير حسين ذو الفقار صبري إلى الأخذ بالفكرة البريطانية لإقرار دستور للحكم الذاتي السوداني، وذلك ـ في تقديرنا ـ لاعتبارات عدة، منها أن هذه الفكرة كانت نتاجًا لمشاورات واسعة قام بها الجانب البريطاني، ولمس صداها صبري ذاته في أثناء مشاوراته مع الهيئات السودانية المختلفة، أما الاعتبار الثاني فهو مفارقة طرح العهد الملكي البائد لاقتراح حكومة الوفد بخضوع السودان للتاج المصري، حيث وصف صبري الطرح الوفدي بالافتقار إلى إمكانية التطبيق، وكان الاعتبار الثالث أنه في حال موافقة مصر على مشروع دستور الحكم الذاتي المقترح من بريطانيا مع إدخال تعديلات عليه، فإن ذلك يتيح ضرب النفوذ البريطاني في السودان بمقتل، وذلك في ضوء وجود تفاهم وثيق بين الإدارة البريطانية في السودان والحكومة في لندن، المقصود منه إقصاء الحكومة المصرية عن التأثير السياسي في السودان.

لكن التحديات أمام هذا الطرح أو النذير ـ طبقًا لصبري ـ هو أن تصبح الإدارة البريطانية في السودان طرفًا ثالثًا فتنتحل لنفسها حق الدفاع عن حقوق المواطن السوداني بمواجهة دولتيّ الحكم الثنائي، وذلك في وضع مشابه للإدارة البريطانية المركزية إذا ما تحوّلت إلى طبقة استيطانية في المديريات السودانية الجنوبية على غرار ما استقر في بلدان إفريقية أخرى.

انحاز صبري بمواجهة هذه المخططات البريطانية إلى اختيار المزايدة على لندن بالموافقة على حق السودان بتقرير مصيره، لكن بشروط أن تتم هذه الموافقة بإشراف رقابي من هيئة دولية تستطيع التصدي للوجود الإداري البريطاني في الأقاليم السودانية، بالإضافة إلى إدخال تعديلات جذرية على نصوص المشروع البريطاني في ما يتعلق بسودنة الإدارة في السودان.

رأى صبري أن سودنة الإدارة من الدعائم الرئيسة اللازمة لإقرار حكم ذاتي سليم، وهي الخطوة التي تُمكّن المصريين من ضرب النفوذ البريطاني، وتفتح الأفق أمام السودانيين لتولّي المناصب الكبرى التي ظلت حكرًا على

البريطانيين ونفر قليل من المصريين، أما الاقتراح الختامي في مذكرة صبري فهو أنه لا قيمة لأي تعديلات تتقدم بها مصر على القانون البريطاني للحكم الذاتي إلا بشرط حصولها على تأييد الأغلبية الساحقة من الأحزاب والهيئات السودانية حتى يقف المصريون والسودانيون صفًا واحدًا بمواجهة الإنكليز(٤٢).

كانت النتائج الفورية لمذكرة صبري هي(٤٣):

ـ الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره.

ـ وقف مشاورة بريطانيا في مسألة مستقبل العلاقات المصرية ـ السودانية.

ـ الإسهام في تعديل مشروع الدستور المقدّم من الحاكم العام لضمان سودنة الإدارة خلال الفترة الانتقالية تمهيدًا لتقرير المصير.

ـ التأكيد على أن خروج الإنكليز شرط أساسي لممارسة السودانيين حقهم في تقرير المصير.

أما على الجانب البريطاني فكلّفت الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة، رالف ستيفنسون، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ بإجراء اتصال مع محمد نجيب لإبلاغه الموقف البريطاني بشأن تأييد إجراء انتخابات مُبكرة في السودان طبقًا لمشروع قانون الحكم الذاتي المرفوع إلى دولتيّ الحكم الثنائي في أيار/مايو ١٩٥٢، الذي سيكون نافذًا قانونًا بمضي ستة أشهر على رفعه لدولتيّ الحكم الثنائي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، وذلك بموجب قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي للسودانيين لعام ١٩٤٨، وأشار السفير في لقائه مع محمد نجيب إلى أن حكومته لا ترغب في سريان القانون على هذا المنوال، لأنه يعكس موقف بريطانيا غير الإيجابي من المشروع، ويُصيب هيبة الحكومة البريطانية بضرر طبقًا لرؤية أنتوني إيدن(٤٤).

سلّم السفير البريطاني إلى نجيب مسوّدة خطاب موافقة الحكومة البريطانية على مشروع قانون الحكم الذاتي والتعديلات البريطانية المقترحة

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٦٧.

(٤٣) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٢/٧/١٩٥٦.

(٤٤) F.O 371/96908 Eden to Stevenson, 12 September 1952.

لمشروع قانون الحكم الذاتي، بالإضافة إلى التصور البريطاني حول صلاحيات اللجنة الدولية التي سيُناط بها مراقبة الانتخابات، وطبقًا للمصادر البريطانية كان على نجيب أن يشاور أعضاء حكومته بالنظر إلى وجود عقبات عدة على الجانب المصري في المسألة السودانية تتعلق بالوضع القانوني الناشئ من إلغاء مصر اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، بالإضافة إلى موقف الرأي العام المصري وتعاطفه مع مطلب وحدة وادي النيل، وأيضًا مُعارضة الأحزاب الاتحادية إجراء انتخابات ومطالبتها بإجراء بديل هو الاستفتاء[٤٥].

ثالثاً: إجراءت إقرار حق تقرير المصير السوداني

كانت الخطوات اللازمة في هذه المرحلة، طبقًا للتخطيط المصري المؤسس على مذكرة صبري ورؤية نجيب، تدشين تحالف بين مصر والسودان بمواجهة بريطانيا، بهدف تحقيق الأغراض المصرية في تحقيق وحدة وادي النيل على جسر طوعي، وذلك من دون وعي لتطوّرات الوعي القومي السوداني من ناحية، وفي ظل ظروف داخلية مصرية ضاغطة من ناحية أخرى، وهي الظروف التي لم يتسنَّ معها لأعضاء مجلس الثورة أن يهتموا اهتمامًا حقيقيًا بالسودان، أو يعملوا بجديّة لتحقيق الوحدة الطوعية لوادي النيل. وهكذا بدأ نجيب خطوته الأولى نحو إقرار حق تقرير المصير للسودانيين، وهي الخطوة التي يقول نجيب إن الأحزاب المصرية كلها كانت تتخوف منها قبل الثورة لعدم ثقتها بقدرتها على مواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطاني وممثله هناك، الحاكم العام[٤٦]. ودعا نجيب الأحزاب السودانية كلها، ومعها بطبيعة الحال السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني لزيارة القاهرة.

١ ـ الأحزاب السودانية بين لندن والقاهرة

أقدمت الفاعليات السياسية السودانية على زيارة لندن أولًا، وذلك بالنظر إلى أن بريطانيا كانت هي صاحبة مشروع الحكم الذاتي للسودان، وللوقوف

---

(٤٥) F.O 371/96908 Cairo to Foreign Office, 2 October 1952.

(٤٦) محمد نجيب، **كلمتي للتاريخ** (القاهرة: دار الكتاب النموذجي؛ مطابع سجل العرب، ١٩٧٥)، ص ١١٠.

أيضًا على آخر تطوّرات الموقف البريطاني، وخصوصًا بعد قيام ثورة تموز/ يوليو، ووجود دوائر جديدة لصنع القرار في القاهرة.

التقى إيدن بالاستقلاليين، وعلى رأسهم عبد الرحمن المهدي، والاتحاديين بأحزابهم المختلفة، حيث تبلورت رؤية عند المهدي خلال لقائه بإيدن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢ حول المطالب والأفكار اللازمة لإنهاء الحكم الثنائي للسودان، وإيضاح وضعه السياسي الغامض، وهي كالتالي[٤٧]:

ـ الإسراع بإجراء انتخابات مباشرة في أنحاء شمال السودان كلها، على أن يكون ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢.

ـ تحديد تاريخ لإقرار حق تقرير المصير للسودانيين لا يتجاوز عام ١٩٥٣، وذلك بغرض إيجاد تسوية لمستقبل العلاقات البريطانية ـ السودانية.

ـ رفض المهدي دعوات الاتحاديين لإجراء استفتاء بعد جلاء القوات البريطانية متخوّفًا من حدوث اضطرابات في الأمن.

ـ أبدى المهدي تخوّفه مما أسماه الرشوة المصرية للأحزاب السودانية والضغط الأميركي.

أما موقف إيدن فتبلور في إطار الاتفاق على أفكار المهدي، إلا أنه تحفّظ على مسألة تحديد تاريخ للانتخابات، أو وضع حد زمني معيّن لتقرير المصير لا يتجاوز عام ١٩٥٣، حيث اعتبر إيدن أن ذلك مهمة البرلمان السوداني الجديد شرط أن يكون السودانيون مستعدين للحكم الذاتي[٤٨]. كما كشف إيدن عن أن حكومته ستقترح تعديلًا على مشروع الحكم الذاتي المقدّم من الحاكم العام، يقضي بأنه لا شيء بالدستور سيؤثر في مسؤولية الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية، وبرر إيدن لجوءه إلى هذا التعديل لأسباب تتعلق بإنقاذ ماء الوجه، إذ إنه يُضيف جديدًا لسلطات الحاكم العام، لكنه يملأ فراغًا سياسيًا قُبيل مرحلة تقرير المصير،

---

(٤٧) F.O. 371/96910 Meeting of The Secretary of State with Sayed Abdul Rahman EL Mahdi, 11 October 1952.

(٤٨) أنتوني إيدن، مذكرات أنتوني إيدن (١٩٥١ ـ ١٩٧٥)، ترجمة خيري عماد (بيروت: مكتبة الحياة، [د. ت])، ج ١، ص ٣٤٨.

إذ لا بد من أن يكون الحاكم العام مسؤولًا أمام جهة ما، كما أنه قصد به إعطاء المصريين شيئًا ليس به تكلفة لأي من الأطراف، وهو ما أبدى عبد الرحمن المهدي تفهّمًا إزاءه.

بلورَ إيدن موقفه من مصر في أنه من المصلحة الحصول على تعاون مصر في إنجاح المشروع البريطاني للحكم الذاتي، وطلبَ من عبد الرحمن المهدي إقامة علاقات حسنة مع حكومة اللواء نجيب، وخصوصًا في ما يتعلّق بمياه النيل، مشيرًا إلى وجود معلومات لديه بوجود تعديلات مصرية على المقترح البريطاني ستجري مناقشتها في القاهرة عبر سفير بريطانيا في مصر[٤٩].

كان ممثلًا في وفد الأحزاب الاتحادية السودانية في لقائه مع إيدن في لندن: ميرغني حمزة عن حزب الجبهة الوطنية، ومبارك زروق ويحيى الفضلي عن حزب الأشقاء (جناح إسماعيل الأزهري) ومؤتمر الخريجين، والدرديري أحمد إسماعيل عن حزب الأشقاء (جناح نور الدين ومؤتمر السودان). واختلف موقف الأحزاب الاتحادية عن موقف المهدي في النقاط التالية:

- المُطالبة بجلاء القوات البريطانية وإجراء استفتاء لتقرير مصير السودان.

- التعبير عن عدم رضى الوفد عن مشروع الحاكم العام للحكم الذاتي المرفوع للحكومتين البريطانية والمصرية.

- عدم المشاركة في الانتخابات تحت المظلة البريطانية، حيث عبّر مبارك زروق عن إمكانية وجود تأثير بريطاني في الانتخابات.

- رفض أن تكون الانتخابات مباشرة في أقل من نصف الدوائر بما يتيح سيطرة بريطانية على النتائج.

- رفض التسرّع في إقرار حق تقرير المصير، باعتبار أنه قد يكون للتقدم ببطء انعكاسٌ أفضل لإيجاد حلول عادلة لكل الأحزاب السودانية.

- اقترح مبارك زروق تشكيل حكومة ائتلافية خلال الفترة الانتقالية السابقة لتقرير المصير.

---

(٤٩) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين: طمع ونزاع - ووثبة فجهاد، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه، ط ٢ (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤٣ - ١٤٤.

الحصاد النهائي لزيارة الوفد السوداني إلى «لندن» هو تبني إيدن لدستور الحاكم العام البريطاني، وإعلان موافقة حكومته عليه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢، على الرغم مما أقرّه من وجود مقاومة لاتجاهه هذا في مجلس العموم البريطاني، كما أن موقف إيدن كان موضع خلاف مع ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، إذ أصر إيدن على موقفه، مستندًا إلى أنه لا يُمكن التراجع عن منْح السودانيين حق الحكم الذاتي، كما أنه راهن على انهيار معسكر الاتحاد مع مصر لأسباب تتعلق، كما قال إيدن: «بلجوء مصر إلى أساليب الرشوة والإرهاب».

أوضح إيدن لمجلس العموم أن الحكومة البريطانية أعطت موافقتها على مشروع الحاكم العام على أساس أن مشروع القانون يخص العلاقات بين الحاكم العام وأجهزة الحكومة الأخرى المُنشأة بموجب المشروع، وستبقى مُمارسة الحاكم العام لسلطاته خاضعة لحقوق الحكومتين المصرية والبريطانية حتى يتم التوصل إلى ترتيبات بديلة، وخضوع أمور السودان الخارجية لمسؤولية دولتي الحكم الثنائي، على أن يلتزم الحاكم العام عند ممارسة سلطاته لتعديل القانون، وطبقًا لنصوصه، بأن يعطي إخطارًا مدته ثلاثة أشهر لدولتيّ الحكم الثنائي[٥٠].

كان إعلان إيدن، من أجل موافقة حكومته على هذا النحو، متأثرًا إلى حدٍ كبير بأمرين: توافر معلومات من القاهرة عبر السفير البريطاني والسفارة الأميركية بشروع الثوار في التخلّي عن مسألة السيادة على السودان والإقرار بحق تقرير المصير[٥١]، بالإضافة إلى وجود إشارات مهمة في الصحف عن تحوّلات جذرية في الموقف المصري[٥٢]، وأن الخطوات التي اتّخذت لإقامة منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط ـ وكان يجري الإعداد لها ـ كان يجب أن يكون حل المشكلات المصرية الإنكليزية متفقًا معها، ومع شكل هذه المنظمة، وطبقًا لإيدن فقد حتّمت هذه الاعتبارات إعادة دراسة الأوضاع

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٤.

(٥١) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٧٥.

(٥٢) El-Bagir Ahmad Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958* (Exeter: University of Exeter, 1992), p. 132.

الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ودراسة مدى الاحتياج الحيوي إلى وجود قاعدة عسكرية بريطانية في مصر[٥٣].

٢ ـ اتفاق المهدي ـ نجيب

أسفر المنظور المصري في تدشين تحالف مع السودانيين بوجه بريطانيا عن عقد اتفاق سياسي بين القاهرة ومعسكر الاستقلاليين بزعامة عبد الرحمن المهدي يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ في مقر مجلس الوزراء المصري، يقضي بأن تبقى السيادة في السودان محتفظًا بها للسودانيين حتى يقرروا مصيرهم، على أن تكون هناك فترة انتقالية «فترة الحكم الذاتي»، تهدف إلى غرضين: تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتي كامل؛ وتهيئة الجو الحر المحايد واللازم لتقرير المصير. وتحقيقًا لذلك، وافق الطرفان على تعديل الدستور المُقترَح للحكم الذاتي في السودان على أن يكون:

(أ) تمثل السلطة الدستورية العليا في السودان أثناء الفترة الانتقالية على النحو التالي:

ـ الحاكم العام: على أن يكون بديله في حالة تنصيبه مرشحًا من بريطانيا ومعيّنًا من مصر.

ـ لجنة مكونّة من مصري وبريطاني معينين من حكومتيهما، واثنين سودانيين معينين من البرلمان السوداني، وعضو محايد من باكستان، أو الهند تُعيّنه حكومته، ويعود الحاكم العام إلى هذه اللجنة لمباشرة سلطاته التقديرية بحسب التعديلات المقترحة.

ألزم الاتفاق الحاكم العام بالعودة إلى دولتيّ الحكم الثنائي في ثلاث مسائل هي: الشؤون غير الداخلية، وأي تعديل يرى البرلمان إدخاله في الدستور. فضلًا عن أي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام ويعترض عليه هو، وذلك بشرط ألا يتأخر رد دولتي الحكم الثنائي أكثر من شهر على تاريخ الإخطار، وإلا يُصبح قرار اللجنة نافذًا.

(ب) تعديل قانون الانتخابات، بحيث يكون مباشرًا لمجلسي النوابّ

---

(٥٣) إيدن، مذكرات أنتوني إيدن (١٩٥١ ـ ١٩٧٥)، ص ٣٤٩.

والشيوخ في السودان كلها، ما عدا المديريات الجنوبية الثلاث (بحر الغزال، الاستوائية، أعالي النيل)، ويُستثنى من هذه المناطق كلّ من (منطقة ياي، دوائر واو، جوبا، ملكال)، حيث اتفق على أن تنضم هذه المناطق إلى نظام الانتخاب المباشر.

اتفق الطرفان على الشروع في الترتيب للانتخابات بما يحقق قيام الحكم الذاتي قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، حيث تم تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات تتكوّن من مصري وبريطاني وأميركي وهندي أو باكستاني ـ تعيّنهم حكوماتهم ـ بالإضافة إلى ثلاثة سودانيين يُعيّنهم الحاكم العام.

كما اتفق الطرفان في البند الخامس على تشكيل لجنة للسودنة تتكوّن من مصري وبريطاني تعيّنهما حكومتاهما، وثلاثة سودانيين يُعيّنهم الحاكم العام، للإسراع في سودنة الإدارة والبوليس والوظائف الأخرى، الأمر الذي يحقق تقرير المصير للسودانيين في أجواء حرة، وحدد الاتفاق مدة ثلاث سنوات لإنجاز مهمة لجنة السودنة، كما أجرى الاتفاق تعديلًا على سُلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب في المادة ١٠٠ من الدستور، التي كانت تنص على مسؤولية الحاكم العام في كفالة معاملة منصفة للمديريات الجنوبية لحماية مصالحهما الخاصة، وأجازت له رفض الموافقة على أي مشروع قانون يرى أنه سيؤثر في أداء هذا الواجب، وكفلت له إصدار الأوامر الضرورية لذلك[٥٤].

في الختام، اتفق الطرفان على أن تقدم الحكومة المصرية هذه التعديلات إلى الحكومة البريطانية قبل موعد سريان دستور الحكم الذاتي في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك تمهيدًا لقيام حكم ذاتي كامل للسودانيين لا يتجاوز تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، ومُمارسة حق تقرير المصير في موعد لا يتجاوز نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥.

حظيت هذه الاتفاقية بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين برضى الطرفين وغبطتهم، فهي من ناحية الجانب المصري حققت المساعي المصرية

---

(٥٤) أثار إلغاء المادة ١٠٠ سخط الجنوبيين، وكانت محلًا لجدل حاد بين الحكومتين المصرية والبريطانية في أثناء المفاوضات بينهما في نهاية عام ١٩٥٢.

في وحدة الموقف المصري والسوداني، لكن بعد زوال النفوذ الأجنبي، سواء كان بجلاء الجيوش البريطانية أم سودنة الوظائف، كما حدّ الاتفاق من سلطات الحاكم العام الذي جمع في يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية طبقًا لتصريح مصدر رسمي نُشر في صحيفة **الأهرام**(٥٥). وسمح الاتفاق لمصر بالاشتراك في الإشراف على الانتخابات سواء كانت في اللجنة الرئيسة أم النوعية، كما اشتركت مصر في لجنة الحاكم العام التي أصبح لها نصيبٌ من سلطاته.

كما حصر الاتفاق مستقبل السودان في خيارين لا ثالث لهما: إما الاتحاد مع مصر، أو الاستقلال الكامل، وبذلك قطع الاتفاق على السودان خط الرجعة إلى احتمال ارتباط السودان بدولة أجنبية في المستقبل(٥٦). وأعطى أعطى الاتفاق أيضًا طبقًا للرؤية المصرية السلطة التشريعية السودانية سلطانًا كاملًا على أدائها.

في تقديرنا أن المصريين نجحوا في تنفيذ رؤيتهم لإرجاء إعمال تقرير المصير، واستطاعوا أن يؤجلوا هذه الخطوة حتى تتحقق شروطها المطلوبة لتحقيق الهدف المصري المضمر، وهو اختيار السودانيين لوحدة طوعية لوادي النيل.

أما من ناحية الاستقلاليين فرحّب حزب الأمة بالاتفاق على لسان عبد الله خليل، سكرتير الحزب، واعتبرها «نقطة تحوّل عظيمة في العلاقات المصرية السودانية»(٥٧)، وذلك في تحول لموقفه، حيث كان قد هاجم سعي المهدي إلى مصر، وذلك في وقت اعتبر فيه الإمام عبد الرحمن المهدي أن اتفاقه مع الحكومة المصرية نصر شخصي له، وقال للسودانيين في أعقاب عودته: «سيادة بلادكم رُدَّت إليكم، وأصبحت الكلمة النهائية في تقرير مصيركم لكم وحدكم»(٥٨). وعبّر المهدي للسفير البريطاني في القاهرة، رالف

---

(٥٥) **الأهرام**، ١/١١/١٩٥٢.

(٥٦) انطلقت دعوات في فترة سابقة لربط السودان برابطة الكومنولث، وتتويج عبد الرحمن المهدي ملكًا على السودان.

(٥٧) **الأهرام**، ٢/١١/١٩٥٢.

(٥٨) **مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٦)، ص ١٨.

ستيفنسون، عن رضاه الكامل عن زيارته إلى القاهرة لأسباب، منها موافقة الحكومة المصرية على أن السيادة على السودان التي وضعتها اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ آلت إلى الشعب السوداني، وضمان استمرار منصب الحاكم العام وموافقة الحكومة المصرية على إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ١٩٥٢، وتقرير المصير قبل نهاية ١٩٥٥، وفي معرض ردّه على استفسارات السفير البريطاني في ما يتعلّق بالموقف السياسي للدوائر القريبة من حزب الأمة، قال المهدي إن المعلومات الواردة من الخرطوم تشير إلى أن الحزب الجمهوري الاشتراكي وممثلي الجنوب سيقبلون بالاتفاق، أما عن الأحزاب الاتحادية فقال عبد الرحمن المهدي إنها ستفعل ما يقوله لها المصريون(٥٩).

لم يكن حصاد زيارة عبد الرحمن المهدي هو اتفاقية الاعتراف بالحكم الذاتي مع مصر فقط، لكنه حصل أيضًا على اتفاقية أُسميت بالجنتلمان، استطاع فيها المهدي أن يحصل على مساندة مصرية للسودان، تتمثل بدعم مطالبها من الحكومة الأميركية، «النقطة الرابعة»، بهدف مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديًا، وذلك في إطار العلاقات المتنامية بين الثوارّ الجدد والإدارة الأميركية، بالإضافة إلى اتفاقات تتعلّق بمياه النيل، سيرد تفصيلها لاحقًا. كما حصل الاستقلاليون على حق التمثيل في المؤتمرات الدولية غير السياسية، باعتبارها خطوةً تمهيدية لممارسة السودانيين الحكم الذاتي.

لعلّ أهم ما حصل عليه المهدي أيضًا في اتفاقية الجنتلمان هو تهدئة مخاوفه التي طرحها مع إيدن بشأن ما سمّاه أساليب الرشوة المالية التي تُنفقها مصر في السودان، حيث تمّ الاتفاق على أن أي أموال تريد مصر إنفاقها في السودان للمعاونة في مجاليّ الثقافة أو الصحة أو غيرهما يجب أن تكون عن طريق الحكومة السودانية، كما تعهّدت مصر بعدم تقديم أي معونات مالية لأي هيئة سياسية سودانية للحفاظ على وحدة السودانيين المطلوبة لتقرير مصيرهم، ووقّع هذه الاتفاقيات من الجانب المصري صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري، ووقّع عن الجانب السوداني عبد الرحمن علي طه، وزير المعارف آنذاك(٦٠).

---

(٥٩) F.O. 371/96911 Cairo to Foreign Office, 30 October 1952.

(٦٠) طه، السودان للسودانيين: طمع ونزاع ـ ووثبة فجهاد، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

٣ ـ ميلاد الحزب الوطني في القاهرة

مع وصول قسم من الأحزاب الاتحادية إلى القاهرة يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢، ثم اكتماله بوصول ممثلي الجبهة الوطنية بعد زيارتهم لندن، كانت المهام المطروحة على الاتحاديين مبلورة في أمرين هما: الموقف من التطورات السياسية الجارية في شأن السودان، ويُتوّجها الموقف من تقرير المصير، وتوحيد هذه الأحزاب ذاتها لتكون منبرًا سياسيًا واحدًا، وهو ما بدأت الجهود لتوحيده في السودان اعتبارًا لضرورات انتخابية لا يكون من المفيد معها شرذمة الأصوات الاتحادية في صناديق الانتخاب أمام الخصم اللدود حزب الأمة.

وفي ما يتعلق بالمهمة الأولى، ذكرنا سابقًا أن الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت الجبهة الوطنية[٦١] رفضت مشروع دستور الحكم الذاتي، وأعلنت عزمها على مقاطعة أي انتخابات تجري بموجبه في ظل النظام القائم، وتحت أي مظلة إشرافية، سواء أداخلية كانت أم خارجية، وجدد الاتحاديون موقفهم هذا يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ بفندق سميراميس في القاهرة[٦٢]، لكن هذا الموقف السياسي للاتحاديين تطوّر خلال وجودهم في مصر، ومع إقدام الاستقلاليين على عقد اتفاق مع الحكومة المصرية، حيث قدّم الاتحاديون مشروعًا للحكومة المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير، قبلوا فيه بمشروع دستور الحكم الذاتي الذي أقرّته الجمعية التشريعية السودانية، كما اقترحوا أن تكون السلطة الدستورية العُليا البديلة للحاكم العام في أثناء الفترة الانتقالية هي هيئة تُسمى اللجنة المفوّضة، واقترح المشروع أن يكون رئيس هذه اللجنة مرشّحًا من الحكومة البريطانية، تُعيّنه الحكومة المصرية، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين، منهم سودانيان يُعيّنان بالاتفاق بين حكومتيّ الحكم الثنائي، والثالث يكون مصريًا تُعيّنه حكومته. كما اقترح المشروع الاتحادي أن تقوم في السودان خلال فترة

---

(٦١) الأشقاء بجناحيه، حزب وحدة وادي النيل، مؤتمر السودان، مؤتمر الخريجين، حزب الجبهة الوطنية.

(٦٢) الأهرام، ٢٢/١٠/١٩٥٢.

الانتقال حكومة ائتلافية توزّع مقاعدها بنسبة الأحزاب الممثلة بالبرلمان[٦٣].

سرعان ما دخلت على موقف الاتحاديين السياسي مستجدات مهمة بعد تقديم مصر تعديلات دستور الحكم الذاتي التي كانت موضوع الاتفاق السياسي مع الاستقلاليين. من هنا، قام قادة الأحزاب الاتحادية بتوقيع وثيقة في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، وافقوا فيها على أسس اتفاق (نجيب - المهدي)، واعتبروا أنها الحد الأدنى المقبول للحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية «بشرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السُبل من أجل الوصول إلى المشروع المُعدّل الذي تقدمنا به»[٦٤].

برر إسماعيل الأزهري بمؤتمر صحفي عقده في القاهرة، بعد إعلان وحدة الأحزاب الاتحادية، أسباب تراجعه عن مقاطعة المؤسسات الدستورية بأن هذه المؤسسات كانت تقوم على الوحي البريطاني، «أما ومصر تقود المعركة فنحن مطمئنون إلى الهدف البعيد والقريب»[٦٥].

على صعيد مهمة الاتحاديين الثانية في القاهرة، وهي توحيد منابرهم في حزب واحد، قطف صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري ثمرة كانت ناضجة تقريبًا، وذلك بوجود اتجاهات داخل هذه الأحزاب، نادت منذ عام ١٩٤٥ بوحدة الأحزاب الاتحادية، وهو الهدف الذي عمل عليه رجال الصف الثاني في هذه الأحزاب بمبادرات متعددة، منها ما طرحه الدرديري أحمد إسماعيل، رئيس حزب وحدة وادي النيل[٦٦]، وما ساعد في إنضاج ثمرة وحدة الأحزاب السودانية، في تقديرنا، هو الضرورات الانتخابية، لكن هذا لا ينفي وجود تحديات استلزمت مجهودًا قام به صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري مرتبطة بتقسيم كعكة الحزب الاتحادي الواحد على الأحزاب التي ستفقد كيانها التنظيمي. على أنه في الأخير تُوّجت مهمة سالم

---

(٦٣) خضر حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده (الشارقة: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠)، ص ١٦٥.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٦٥) الأهرام، ٧/ ١١/ ١٩٥٢.

(٦٦) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣، ص ٦٠١ - ٦٠٦.

وصبري بنجاح توحيد الأحزاب الاتحادية في اجتماع عقد يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢.

دُشّن الحزب الجديد باسم «الحزب الوطني الاتحادي»، حيث اتخذ دستورًا نصّ في شقه السياسي على إنهاء الوضع الحاضر، وجلاء الاستعمار الأجنبي، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر، على أن تحدد قواعد هذا الاتحاد بعد تقرير المصير، وعلى الصعيد الداخلي تعهّد دستور الحزب بالعمل على تحقيق نهضة في السودان كله، على صعيد المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مع بذل عناية خاصة بالجنوب والمناطق النائية، وكفالة الحقوق الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية للشعب السوداني من دون تمييز على أساس عنصري أو ديني أو طائفي[٦٧].

استكملت حكومة الثورة اتفاقاتها مع باقي الهيئات السودانية توطئة لتقديم مذكّرتها بالتعديلات المتفق عليها مع جميع السودانيين إلى الحكومة البريطانية، ولم تختلف هذه الاتفاقات كثيرًا عن اتفاق المهدي - نجيب إلا في ما يتعلق بالمادة ١٠٠ من الدستور المقدّم من بريطانيا، التي أصرّ على وجودها الحزب الاشتراكي الجمهوري[٦٨]، على اعتبار أن الحزب يضم في عضويته جنوبيين، تضمن المادة ١٠٠ مصالحهم، بالإضافة إلى فائدتها - كما يرى الحزب - في الحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب - مع الأخذ بالاعتبار أن عزلة الجنوبيين لسنوات طويلة أفقدتهم الصلة بالشماليين - واضطلاع الحاكم العام بمسؤوليات خاصة خلال الفترة الانتقالية يُعدّ جسرًا للوحدة بين الشمال والجنوب خلال فترة الحكم الذاتي، وهو الضامن أيضًا لمشاركتهم السياسية في مؤسساته[٦٩].

أما اتفاق حكومة الثورة مع الحزب الوطني المؤسس في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ بزعامة الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي، فلم يختلف في شيء عن الاتفاقات المُبرمة إلا في تأكيد الحفاظ على المصالح المشتركة

---

(٦٧) الأهرام، ٣/ ١١/ ١٩٥٢.

(٦٨) يتهم هذا الحزب بأنه صنيعة بريطانية حاولت به حكومة السودان الضغط على حزب الأمة.

(٦٩) F.O. 371/96912, Appendix: III to the Agreement of The Socialist Republican Party With The Egyptian Government.

المصرية السودانية على أسس الحقائق المؤكدة في الروابط العديدة بين الشعبين المصري والسوداني.

هكذا قفز المصريون فوق العوائق البريطانية باتفاقاتهم مع الأحزاب والهيئات السودانية لتقديم مذكرة التعديل المصرية لدستور الحكم الذاتي البريطاني، التي أعدّها حسين ذو الفقار صبري، والسفير علي حسني زين العابدين، ود. حامد سلطان[٧٠]، وكان يُتابع عملهم اليومي صلاح سالم[٧١]. وقدّم محمد نجيب مذكرة التعديل المصرية إلى السفير البريطاني في القاهرة، رالف ستيفنسون، قبل موعد سريان قانون الحكم الذاتي بستة أيام[٧٢]، وتضمّنت المُذكّرة المصرية ستة عشر بندًا، وأُسست في مجملها على نقاط الاتفاق التي أبرمتها القاهرة مع الأحزاب السودانية كلها، من حيث الاعتراف بحق السودانيين في تقرير المصير في البند الأول، كما نص البند الثاني على أن تكون هناك فترة انتقال تستهدف تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل وتهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير، واستحدثت المذكرة بنودًا عدة لم ترد في الاتفاقات مع السودانيين، منها البند الرابع الخاص بتعيين الحاكم العام، حيث زاد البند أنه في حالة غياب الحاكم العام يحل محله في أثناء الغياب أكبر الأعضاء السودانيين سنًا في لجنة الحاكم العام، ونص البند الرابع عشر على انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية السودانية بعام واحد على الأقل[٧٣].

عمدت مصر إلى إذاعة بنود مذكّراتها على نحو علني، ما يُمكّنها من ضمان عدم إقدام الحكومة البريطانية على تشويه المذكرة أو الإضرار بها، خصوصًا في ما يتعلق بالمادة ١٠٠، أو صلاحيات الحاكم العام، وذلك لتفادي شن حرب إعلامية ضدّها في الصحف الإنكليزية. وعلى الرغم من أن

(٧٠) خبير في القانون الدولي.

(٧١) صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان، ص ٨٨.

(٧٢) الأهرام، ٢/١١/١٩٥٢.

(٧٣) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦.

السلوك المصري كان محل احتجاج من السفير البريطاني في القاهرة، إلا أن المصريين قدّموا تفسيرًا دبلوماسيًا لذلك تبلور بإبراق نصوص المذكرة إلى السفارات المصرية في الخارج، ومن هنا كانت مُعرّضة للتسريب الذي قد يكون مُضرًا[٧٤].

يمكن القول إن المذكرة المصرية دشنت موقفًا جديدًا ومغايرًا في أسسه السياسية والقانونية إزاء السودان، إذ إن المُراهنة على تحويل تقرير المصير السوداني لصالح الوحدة الطوعية كانت مراهنة تقترب من حد المغامرة. من هنا دخل جدل الصراع المصري البريطاني مرحلة جديدة في تقديرنا، الأمر الذي استلزم معه تحريك منظور الأطراف السودانية لمستقبل البلاد في ضوء مصالح كل جماعة سياسية ومصالحها الاقتصادية، وطبقًا للتفاعلات السياسية مع القاهرة ولندن، حيث أدرك السودانيون ما أدركه السفير الأميركي في القاهرة، جيفرسون كافري، من أنه إذا كان المصريون قد قلبوا المائدة على الإنكليز بالتحالف مع الأحزاب السودانية لإنهاء النفوذ البريطاني، تبقى حقيقة أن الإنكليز ربحوا معركة إبعاد المصريين عن السودان، وأضاف كافري أن المصريين يعرفون ذلك[٧٥]. ولعلّ الضبّاط المصريين أيضًا كانوا يُدركون أبعاد الاتفاق، فانبروا يحاولون تهيئة الرأي العام المصري للموقف الجديد، فلجأ حسين ذو الفقار صبري إلى مصطفى أمين في **أخبار اليوم** بتكليف من صلاح سالم، «فمهّد للرأي العام تَقَبُّل هذا التحول الحاد في سياسة مصر عن مسارها المألوف»[٧٦]. كما تصدّى صلاح سالم بشخصه لأصحاب مدرسة السيادة المصرية على السودان، وخصوصًا في صفوف حزب الوفد وأسماهم عجائز الأفراح، حيث انتقد موقف النحاس من وضْع دستور للسودان عام ١٩٥١ بعد إلغائه معاهدة ١٩٣٦ من دون استشارة أصحاب القضية السودانية[٧٧].

(٧٤) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ٨٩.

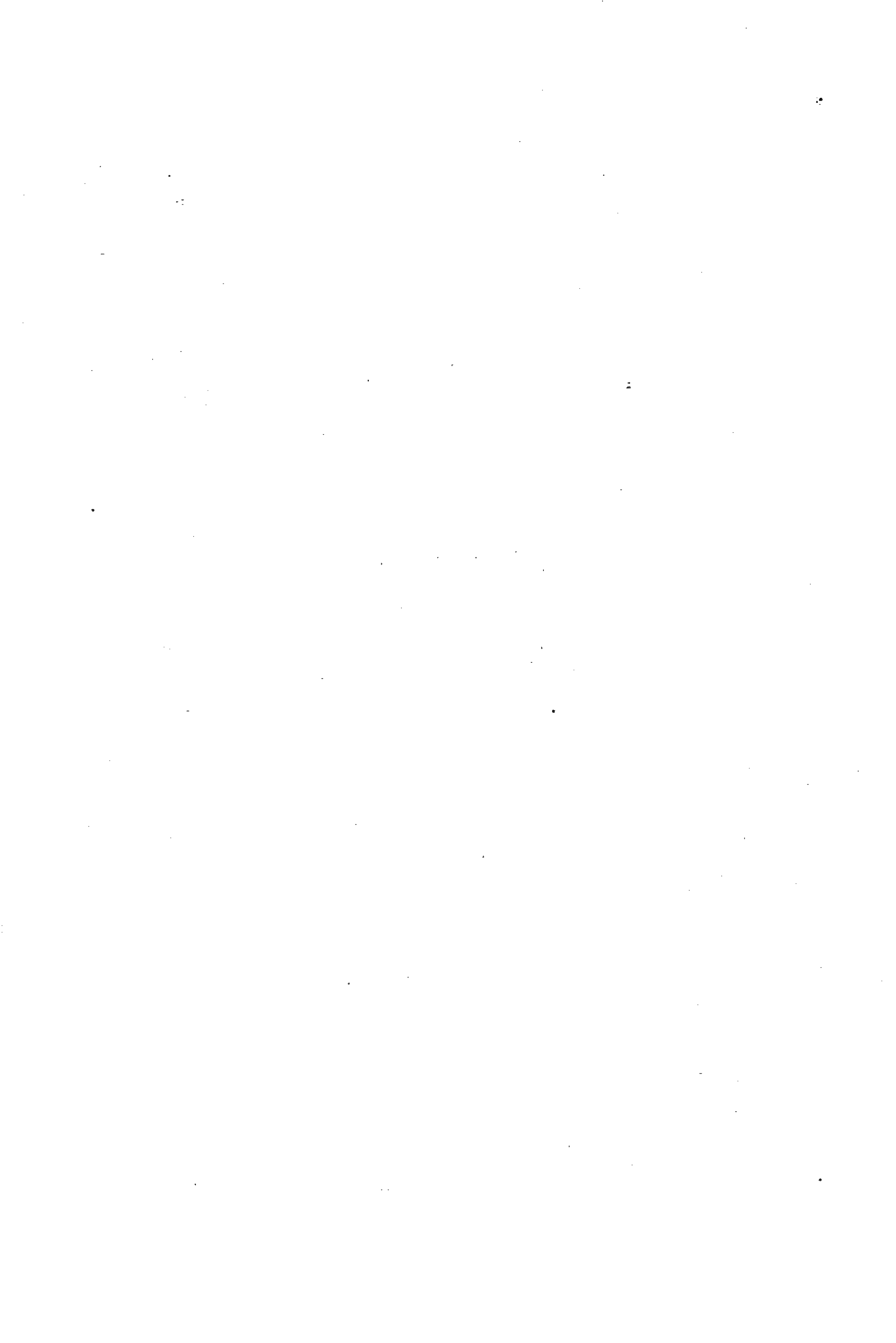
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٧٦) صبري، **ثورة يوليو واتفاقية السودان**، ص ٨٩.

(٧٧) انظر التصريحات الصحافية لصلاح سالم: **أخبار اليوم**، ١٧/ ١/ ١٩٥٣.

الفصل الثاني

اتفاقية الحكم الذاتي ١٩٥٣



مع إعلان المذكّرة المصرية للحكم الذاتي في السودان دخلت الأطراف جميعها (مصر والسودان وبريطانيا) مرحلة جديدة من العلاقات مُؤسّسةً على مُعطيات سياسية جديدة، حيث سعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه، من هنا لا بد في تقديرنا من أن تُرصَد حركة القوى الحاكمة لدى كل طرف، والمُتغيّرات المحيطة داخليًا وخارجيًا به، وذلك من زاوية تأثير هذه العوامل في عملية صنع القرار في هذه المرحلة، حيث ترمي كلٌّ من مصر والسودان إلى الاستقلال، وتسعى فيها بريطانيا إلى ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل بدء انحسار إمبراطوريتها، بالإضافة إلى دخول الملعب الدولي قوة بازغة هي الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك وجود تهديدات ماثلة أمام الغرب من الكتلة الشيوعية.

شكّلت هذه العناصر إجمالًا محددات حاكمة للتطوّرات السياسية بين مصر والسودان حتى استقلال السودان في مطلع عام ١٩٥٦، وطبقًا لذلك يهتم هذا الفصل **أولًا** بالنخب الحاكمة والعوامل المحيطة بها لدى الأطراف الثلاثة (مصر والسودان وبريطانيا)، وثانيًا بمسار الجدل بين هذه الأطراف لتحقيق مصالحها في حسم طبيعة العلاقة السياسية بين مصر والسودان، ومدى ارتباط ذلك بالمصالح والأهداف البريطانية.

أولًا: النُخب الحاكمة والقوى السياسية

١ ـ مصر

تأثّرت عملية صُنع القرار السياسي في مصر بعد ثورة تموز/يوليو حتى استقلال السودان بمؤثرات عديدة، معظمها يتعلّق بطبيعة الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة التي انحاز إليها الثوار وبنوا مشروعهم السياسي للتقدم والحداثة تعبيرًا عن تطلّعاتها، وذلك على جسر عملية إصلاح اقتصادي

يُحاول إخراج مصر من مأزق اقتصادي عنيف، ويُحقق العدالة الاجتماعية التي تُعدّ أحد أهداف الثورة المحورية، كما تأثرت أيضًا بمدى قدرة الضبّاط الأحرار ـ الذين لا يملكون إلا مهارات القتال ـ على تولّي مهام متعلقة بتأمين الحكم ضد القوى المناوئة، وكذلك مدى قدرتهم على تولّي ملفات إدارة الدولة المصرية بما فيها من مسؤوليات متعددة ومتشعبة، معظمها مجهول للعديد منهم، وذلك في ظل تباين أيديولوجي برزت منه أمثلة محدودة ما بين أقصى اليسار (يوسف صديق، خالد محيي الدين)، والمنتمين إلى اليمين (عبد المنعم عبد الرؤوف)، كذلك أدّى تعاظُم نفوذ العسكريين، الأقل رتبة، السياسي دورًا في ظهور حساسيات ومشاكل لدى العسكريين من أصحاب الرتب صاحبة الأقدمية في السلك العسكري(١)، كما أن ظهور التناقضات بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة، ثم الصراع على السلطة بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب. وعكست كل هذه التفاعلات المصرية الداخلية إجمالًا نفسها على فرص وحدة وادي النيل.

بدأ جدل صياغة المستقبل بين مصر والسودان في ظل استمرار النظام الملكي، ولو من الناحية الشكلية وتحت قيادة محمد نجيب(٢)، حيث كان اتخاذ مجلس قيادة الثورة قرار إقصاء علي ماهر نقطة الانطلاق لاضطلاع المجلس بتنفيذ عملية التغيير على يديه، حيث لم تستجب القوى السياسية للمطالب الثورية للحكّام الجدد بوتيرة تناسب تطلّعاتهم، أو تُناسب طبيعة الاندفاعات المميزة لفترة الشباب.

غني عن القول إن المحرك الرئيس لقرار مجلس قيادة الثورة، ورجله القويّ هو جمال عبد الناصر، وذلك مع أن الرجل هو المؤسسِ لتنظيم الضبّاط الأحرار في صفوف الجيش، وعلى الرغم من أن كثيرًا من الدراسات ذهبت إلى أن أزمة آذار/ مارس كانت البداية الفعلية لممارسة عبد الناصر سلطته، إلا أننا نعتقد أن هذه السلطات كان قد مارسها ناصر في ما

(١) صلاح محمد نصر، مذكرات صلاح نصر: ثورة ٢٣ يوليو.. بين المسير والمصير، ٣ ج (القاهرة: مؤسسة الاتحاد، ١٩٨٦)، ج ١، الصعود، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) وُلد محمد نجيب وتعلم في السودان، كما خدم في صفوف الجيش المصري هناك، وذلك في الكتيبة ١٧ مشاة، وبطبيعة الحال امتلك علاقات متميزة مع النخب السياسية في السودان.

قبل ذلك، لكن عبر وسائل غير علنية وبآليات الحوار والإقناع مع زملائه في مجلس قيادة الثورة[٣].

لعل طلب عبد الناصر الحصول على ملفّات المفاوضات المصرية البريطانية في فترة مبكرة جدًا بعد الثورة ـ ٥ آب/ أغسطس ١٩٥٢ ـ وقيامه بعقد مقابلات مع نجيب الهلالي ومحمد صلاح الدين وعلي ماهر بهذا الشأن يشير إلى اضطلاع الرجل بدور محوري لم يحرص على ظهوره. واتخذ عبد الناصر قرارين في ما يتعلق بالملف السوداني: **الأول** فصله عن الملف الأم ـ مفاوضات الاستقلال عن بريطانيا ـ خصوصًا أن الحساسية للوحدة تحت التاج المصري لم تعُد قائمة، أما **الثاني** فهو البدء بالمفاوضات بشأن السودان على نحو عاجل[٤].

أما التكييف السياسي الذي ساقه عبد الناصر إلى زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، فاستند إلى أن توقّع بريطانيا موافقتها على تسليم السودان لمصر، حيث لم يكن هناك سياسة عملية، بالإضافة إلى وجود احتمال رحيل بريطانيا عن السودان في وقت قريب، طبقًا لإعلان وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن، الذي يُلزم الحاكم العام في السودان بتنفيذ الحكم الذاتي، وعلى ذلك فإنه بدلًا من أن يظهر المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين بالتمسك بمطالب عفا عليها الزمن، فإنه يتعيّن عليهم الاعتراف للسودانيين بالحق في الحكم الذاتي وتقرير المصير، ثم يعملون بعد ذلك على تحقيق نفوذ مصري في الخرطوم عن طريق حلفائهم السياسيين[٥]. وتدعم شهادة حسين ذو الفقار صبري هذا الاتجاه، حيث كان أعضاء مجلس قيادة الثورة متململين حين عرض عليهم صبري تقريره الأول عن الأوضاع في السودان[٦]،

---

(٣) أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ج ٢، **مجتمع جمال عبد الناصر**، ص ٢٤.

(٤) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٥) أنتوني ناتنج، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٧٤.

(٦) حسين ذو الفقار صبري، **ثورة يوليو واتفاقية السودان** (القاهرة: سجل العرب، ١٩٨٢)، ص ٧١ ـ ٧٢.

وهو التقرير الذي لم يهتم حتى صلاح سالم بمتابعة تفاصيله[٧].

لم يجد ذو الفقار من يستمع إليه بعيدًا من باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة سوى نجيب المتحمس «تتدفق على لسانه الكلمات»، وعبد الناصر «ينصت في سكون ويطرق برأسه بين الحين والحين»[٨]، بل إن صبري يكون أكثر وضوحًا حين يقول إنه على الرغم من أن صلاح سالم كان مشرفًا على مسألة السودان فإنه كان يعتقد أن عبد الناصر كان يتحكّم بكل تفاصيل الموقف، إذ كان سالم يحيطه بكل شيء، ويخضع لتوجيهاته[٩].

تعاملت الفاعليات السياسية السودانية في فترة مبكرة من ثورة تموز/ يوليو باعتبارها عبد الناصر هو رجل النظام القوي، حيث يورد محمد سعيد محمد الحسن أنه في آب/أغسطس ١٩٥٢ تلقى خضر عمر، سكرتير عام «حزب الأشقاء»، جناح محمد نور الدين، معلومات تشير إلى أن البكباشي جمال عبد الناصر هو الرجل القوي في النظام، وأنه صاحب القرار في القضايا المهمة[١٠].

من هنا نميل إلى أن درجة مُشاركة أعضاء مجلس قيادة الثورة في عملية صنع القرار قبل أزمة آذار/ مارس كانت أعلى نسبيًا من الفترة السابقة عليها[١١]، إذ لم يكن باستطاعة أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة إغفال أن عبد الناصر هو الأب المؤسّسِ للتنظيم في ضوء تركيبتهم العسكرية أولًا،

---

(٧) حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو،** ج ٢، **مجتمع جمال عبد الناصر،** ص ١٢.

(٨) صبري، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٩) Hussein Zulfakar Sabry, *Sovereignty for Sudan* (London: Ithaca press, 1982), pp. 79-86.

(١٠) محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان** (لندن: ميدلايت المحدودة للنشر، ١٩٩٢)، ص ١٦ ـ ١٧، وانظر أيضًا: «مذكرات صلاح سالم،» **الشعب،** ١٩٥٦/٦/٦.

(١١) لمعرفة المزيد من الدراسات التي تؤكد الدور المحوري لعبد الناصر، انظر: محمد بدر الدين مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٣ ـ ٤٦؛ ناتنج، **ناصر،** ص ٦٠ و٧٥؛ محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية،** سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٧٨؛ حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو،** ج ٢، **مجتمع جمال عبد الناصر،** ص ١٢٣ ـ ١٢٤، ومحمد نجيب، **كلمتي للتاريخ** (القاهرة: دار الكتاب النموذجي؛ مطابع سجل العرب، ١٩٧٥)، ص ٧٥ ـ ١٢٩.

والثقافة السياسية السائدة في العالم الثالث ثانيًا، التي تسمح بتركيز السلطة في يد الأفراد ليصبحوا أبطالًا إذا ما أُلهموا روح العدل.

أما على صعيد القوى السياسية فعلى الرغم من أن الحكومة، ومِن خلفها مجلس قيادة الثورة الذي يدعمه الجيش بشكل رئيس ثم هيئة التحرير ـ بوزن أقل ودعم ثانوي ـ سيطرت على الفعل السياسي في البلاد، إلا أن ذلك لا ينفي وجود قوى سياسية كانت حيوية إلى حدٍ كبير حتى عام ١٩٥٤، ويقف على رأس هؤلاء التنظيم الدولي «الإخوان المسلمون»، فيما يتراجع التأثير السياسي لحزب الوفد بعد قانون الإصلاح الزراعي، ويُحافظ اليسار الشيوعي على آليات عمله السريّة وكراهية أعضاء مجلس قيادة الثورة له.

في ما يتعلق بـ «الإخوان المسلمين»، على الرغم من أنهم لم يُكوّنوا أبدًا حزبًا سياسيًا، إلا أنهم كانوا حتى عام ١٩٥٤ أقوى حركات الرفض السياسي في مصر، واتّسمت علاقتهم بمجلس قيادة الثورة بقدر من التعقيد، حيث بدأت بتقارب يمكن أن يوصف بالوثيق، ثم تطورت إلى مراحل الفتور، فالصدام العنيف.

في ضوء تآكل شعبية حزب الوفد بعد ضرب قاعدته الاقتصادية بموجب قانون الإصلاح الزراعي والانقسامات الداخلية[١٢]، بالإضافة إلى ضربات النظام الجديد له، أصبح تأثيره باهتًا، على الرغم من أن مجلس قيادة الثورة حرص في الملف السوداني على أن يتجنّب حركة الوفد السياسية في هذا الملف، كما خضع مصطفى النحاس في هذا السياق إلى مراقبة دقيقة لم تقتصر بطبيعة الحال على تحرّكاته في الملف السوداني، لكنها كانت إحدى المجالات المهمة التي تمّت مراقبته فيها[١٣]، وفي هذا الإطار جاءت مقالات صلاح سالم في **أخبار اليوم** ضد من أسماهم «عجائز الأفراح»، ولجوء الثوار أيضًا إلى **أخبار اليوم** لترويج الموقف السياسي الجديد في السودان، والتخلّي عن مسألة سيادة مصر على السودان، أما قوى اليسار الشيوعي فكانت في حالة صِدام مع نظام تموز/ يوليو منذ بداياته، وكانت آلياتها في ممارسة الرفض

---

(١٢) كان أحد رموزه أحمد أبو الفتح، صاحب جريدة **المصري**.

(١٣) أرشيف الخارجية المصرية، محفظة ١١٦٥.

السياسي هي المنشورات السرّية التي لم تجد طريقًا للتأثير في الرأي العام، كما كان لحبسهم في السجون تأثير بلا شك في الحد من الفاعلية السياسية لهم[١٤].

٢ ـ السودان

كان المركز القانوني للسودان موضع جدل وصراع بين مصر وبريطانيا طوال القرن العشرين، حيث استندت الرؤية البريطانية في اتفاقية الحكم الثنائي للسودان الموقعة في عام ١٨٩٩ إلى وجود سيادة مشتركة للدولتين على السودان. . . أما حكومات العهد الملكي المصري فكانت تدفع بسيادة مُطلقة لمصر على السودان، مستندة إلى حق الفتح الذي قام به محمد علي للسودان في عام ١٨٢٠[١٥].

أنتج هذا التباين بطبيعة الحال امتدادًا للصراع، انسحب أيضًا على مستقبل السودان، وكانت تجلّيات هذا الصراع تتمثل بالمفاوضات المصرية البريطانية التي تُعدّه عادة مسرحها الدائم.

أ ـ القوى الحاكمة

الحاكم العام: بموجب اتفاقية الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩ كانت تتركّز السُلطة العُليا العسكرية والمدنية في يد الحاكم العام الذي يُعيَّن بأمر خديوي مصر، بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية[١٦]، ولا يعزل من منصبه إلا بأمر من خديوي مصر، وبموافقة الحكومة البريطانية. ولم يحصل على منصب الحاكم العام مصري أبدًا، وذلك في ظل سياسة انتهجها اللورد ملنر (Milner)، وزير المستعمرات البريطانية، تقوم على أن يتطور السودان بعيدًا من مصر.

---

(١٤) مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية**، ص ٥١ ـ ٥٣.

(١٥) للتعرف إلى موقف دولتي الحكم الثنائي من السودان بالتفصيل، انظر: يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ٣٩٧ ـ ٤١٢.

(١٦) مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، ط ٢ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر؛ بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥)، ص ٤٣١.

من خلال المادتين الثالثة والرابعة من اتفاقية عام ١٨٩٩ تمكّنت الحكومة البريطانية من السيطرة على مقاليد الإدارة في السودان، ومن الاستحواذ على المناصب القيادية كلها في الحكومة المكوّنة من مجلس تم إنشاؤه في عام ١٩١٠، وأعضاؤه أربعة من البريطانيين يتولّون مناصب المفتش العام والسكرتير الإداري والمالي والسكرتير القضائي.

كان للجيش المصري وجودٌ مكثّف في أنحاء السودان تحت قيادة الحاكم العام الذي كان يتولّى أيضًا موقع سردار الجيش المصري، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الإداريين لم يتقلدوا إلا المناصب الدُنيا في السلك الإداري، بدءًا من منصب المأمور وما تحته. لكن مع حوادث اغتيال السير لي ستاك في عام ١٩٢٤ استُبعدت القوات المصرية، وبدأ يتقلّد منصب الحاكم العام مدنيًا إنكليزيًا وليس عسكريًا، كما كان الحال من قبل[١٧].

أما على المستوى الإداري فلجأت الحكومة البريطانية إلى سد فراغ رحيل المصريين بخلق المجالس الوطنية، فصدر قانون سلطات المشايخ في عام ١٩٢٨ الذي يجيز تكوين مجالس في كل مديرية يرئسها شيخ القبيلة، وتكون على اتصال مباشر بالإدارة البريطانية[١٨].

كانت السيطرة البريطانية على الإدارة في السودان مثار انتقاد للحكومات المصرية، حيث كان هناك مطلب دائم على بنود المفاوضات المصرية البريطانية للاشتراك الفعلي في إدارة السودان، ومن ذلك مطالبات مصطفى النحاس في مفاوضات عام ١٩٣٠ بتعيين وكيل مصري للحاكم العام، وأن تكون الوظائف القيادية الأخرى موزّعة بين المصريين والبريطانيين، كما شكا محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري، في عام ١٩٤٧ بخطابه أمام مجلس الأمن من الانفراد البريطاني بإدارة السودان[١٩].

---

(١٧) فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣** (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨)، ص ٢٦ ـ ٣٧.

(١٨) زاهر رياض، **السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، ١٨٢١ ـ ١٩٥٣** (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٦٦)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(١٩) طه، المصدر نفسه، ص ٣٨.

الشاهد، أن عملية صنع القرار السياسي عشية المفاوضات مع ثوّار تموز/يوليو كانت في يد الحاكم العام البريطاني وحكومة السودان، وهي العملية التي كانت محصلة لجدل الصراع مع طرفين هما: مصر، الحاكم الإسمي للسودان؛ والحركة الوطنية السودانية، وذلك في ظل تصاعد المشاعر القومية السودانية وبلورة الأماني الوطنية السودانية بعد معاهدة عام ١٩٣٦ التي تجاهلت استشارة الشعب السوداني حول مستقبله السياسي ووضعه القانوني، حيث رفع المتعلمون السودانيون في نادي الخريجين عام ١٩٣٨ راية الاستقلال في وعاء اهتم أولًا بالحِراك الفكري والثقافي ليكون أداة الحركة الوطنية السودانية.

ب ـ القوى السياسية

الاستقلاليون والاتحاديون: شكَّل الجدل والصراع بين دولتيّ الحكم الثنائي مصر وبريطانيا على السودان أساسًا للانقسام في الحركة السياسية السودانية منذ نشأتها في العشرينيات، ثم بلورتها في أربعينيات القرن العشرين، حيث تبنّى تيار الاتحاديين فكرة وحدة وادي النيل (أي وحدة مصر والسودان). أما تيار الاستقلاليين فرفع في المقابل شعار السودان للسودانيين، وامتلك كلّ طرف علاقات مميزة بالطرف الذي انحاز إلى رؤيته السياسية.

أثّرت ظروف نشأة الحزبين الكبيرين في السودان ـ الأمة والاتحادي ـ في طبيعة أدوارهما وأدائهما السياسي منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، فأصابتهما بالوهن والضعف، وأجهضت بالحزبين قيادة مشروع نهضوي في السودان، وذلك في تقديري لسببين:

الأول: الطبيعة النخبوية لهذه الأحزاب من حيث اقتصار تفاعلها السياسي في أوساط المتعلمين والمثقفين، وافتقادها التفاعل المباشر بالقواعد الشعبية، وخصوصًا في الأرياف[٢٠]، الأمر الذي رهن الحركة السياسية لصالح الطوائف الصوفية التي أسبغت رعايتها على هذه الأحزاب منذ نشأتها، وذلك

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

إلى حد الهيمنة ولو بالنفوذ الروحي على الكوادر الحزبية[٢١]، مهما كانت مواقعها أو مهامها التنفيذية[٢٢].

الثاني: كان لاندلاع الصراع بين الحزبين في عام ١٩٤٥ حول مستقبل السودان وارتباط كلّ منهما بدولة في نظام الحكم الثنائي، تأثيرٌ في امتداد هذا الصراع في فترة ما بعد الحكم الثنائي حتى الاستقلال، لكن هذه المرة على كعكة الحكم المنتظَر، في وقت سعت كلّ دولة من دولتيّ الحكم الثنائي إلى أن تعمل على انتصار فريقها.

التيار الثالث: الصراع الذي انفجر بين الحزبين، ونزوع الحركة الوطنية إلى الاستقلال، والأزمة الاقتصادية الناتجة من الحرب العالمية الثانية، شكلت كلها منعطفًا مهمًا في بلورة وبروز قوى اجتماعية جديدة، وظهور التنظيمات النقابية العمالية، كما بلورت اتجاهات الطلاب في الاتحادات الطلابية. وكانت كل هذه الأشكال والتنظيمات روافد للحركة الوطنية السودانية، أُطلق عليها لاحقًا مصطلح القوى الحديثة[٢٣].

كانت تجلّيات التيار الثالث السياسية قد ظهرت في الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه محمد محمود طه[٢٤] في عام ١٩٤٥، ودعا في برنامجه السياسي إلى الاستقلال عن دولتيّ الحكم الثنائي[٢٥]، كما أكملت النقابات العمالية بناءها النقابي، وكوّنت في عام ١٩٥٠ اتحاد نقابات عمّال السودان[٢٦]،

---

(٢١) يروي الدرديري محمد عثمان أنه أرسل إلى الحاكم العام يعترض على بروتوكول وضعه سكرتير إداري بريطاني بشأن ترتيب موقع لجنة الحاكم العام في الحفلات الرسمية، ووافق الدرديري أن يكون موقعها بعد «السيدين الجليلين» عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني.

(٢٢) الدرديري محمد عثمان، **مذكراتي (١٩١٤ ـ ١٩٥٨)** (الخرطوم: مطبعة التمدن، ١٩٦١)، ص ٧٦ ـ ٧٨.

(٢٣) محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥** ([الخرطوم]: مطابع الأمل، [١٩٩٢])، ص ٣٤٩.

(٢٤) تم إعدامه في عهد الرئيس جعفر النميري.

(٢٥) محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر، ط ٢ (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧)، ص ٢٣٩.

(٢٦) سعد الدين فوزي، **الحركة العمالية في السودان، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٨)، ص ١٠٩.

الذي أجرى تعديلًا على لائحته عام ١٩٥١، يقضي القيام بأدوار سياسية للحصول على الاستقلال عن الاستعمار[٢٧].

كان بروز هذه القوى الاجتماعية الجديدة في السودان، إلى جانب الدور الذي قامت به الحركة الوطنية للتحرر الوطني في مصر «حدتو»، من عوامل تكوين الحزب الشيوعي السوداني، الذي أطلقت عليه الحركة السودانية للتحرر الوطني «حستو»[٢٨]، وهو الحزب الذي أسهم ببلورة الموقف السياسي للقوى السودانية الحديثة، وشكّل عاملًا من عوامل الضغط على الاتجاهات الاتحادية والاستقلالية التي حاولت إلى حدٍ كبير استقطاب العمّال والطلبة بعيدًا من التنظيمات الأخرى منذ مطلع الخمسينيات[٢٩].

على أي حال، كانت تسعى كلّ من مصر وبريطانيا، من خلال المشهد السياسي، عشية ممارسة السودانيين الحكم الذاتي بموجب اتفاقية شباط/فبراير ١٩٥٣، إلى ضمان وجود سياسي قوي لحلفاء كلٍّ منهما السياسيين[٣٠]، بينما تبني الأحزاب والقوى السياسية السودانية تحالفاتها وتختار صراعاتها على نحو يؤدي بها إلى هضم كعكة السلطة، وربما كانت هذه الكعكة وراء مراجعة الحزب الشيوعي لموقفه من رفض الاتفاقية، بعد أقل من شهر من الاعتراض عليها[٣١]، واعتبارها سعيًا استعماريًا جديدًا، لكن هذه المرة من الولايات المتحدة الأميركية، وفقًا لطبيعة أدوارها في دعم اتفاق سريع بين مصر وبريطانيا حول السودان[٣٢].

٣ ـ بريطانيا

على الرغم من الاختلاف الواضح بين طبيعة النظام السياسي البريطاني

---

(٢٧) بشير، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢٨) القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ص ٣٥٠.

(٢٩) فوزي، **الحركة العمالية في السودان، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣٠) Harold Alfred MacMichael, *The Sudan*, Nations of the Modern World (London: Benn, [1954]), pp. 214-226.

(٣١) القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ص ٣٦٣.

(٣٢) أحمد سليمان، **ومشيناها خطى صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى** (الخرطوم: مطابع الجامعة، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

والنظام السياسي المصري، وعلى الرغم من أن موضوع مفاوضات الاستقلال المتضمّنة الملف السوداني لم يشكل الدرجة نفسها في الأهمية لدى بريطانيا، مثلما هو الحال مع مصر، إلا أن هذه المفاوضات تأثرت بالمتغيرات الداخلية البريطانية، وعكست نفسها بطبيعة الحال على السياسة الخارجية، إذ عكس المشهد السياسي البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية واقعًا جديدًا، تمثل بتدهور القوّة النسبية لبريطانيا، وتنامي حركات الاستقلال في المستعمرات، وبروز قوة جديدة هي الولايات المتحدة الأميركية تسعى لزعامة لم يعرفها الغرب منذ سقوط الدولة الرومانية وبدء تقلّص الإمبراطورية البريطانية، بخاصة مع استقلال الهند وباكستان في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، وفي ظل الحكومة العمّالية التي كانت أقل تمسّكًا بهذا المجد الإمبراطوري.

أ ـ النخبة الحاكمة

في ما يخص مسألة صناعة القرار البريطاني، فإننا أمام نظام برلماني له تقاليد ديمقراطية عريقة، حيث تكون الحكومة في صناعتها القرار ذات مسؤولية جماعية أمام البرلمان الذي يملك تقاليد مستقرة في الممارسة السياسية، وطبقًا لذلك لم يكن أنتوني إيدن، وزير الخارجية، مُطلَق اليد في العملية التفاوضية مع مصر في مسألتيّ السودان والجلاء، بل كان يتولّى الأمر مجلس وزراء مصغر، يضم إلى جانب إيدن وزير الخزانة وممثلين لأفرع الدفاع، وكان هناك وزن نسبي لوزير الخزانة بما يستلزمه الأمر في رسم خطط سياسية في ضوء الإمكانات المادية[٣٣].

لا يعني ذلك عدم تدخّل رئيس الوزراء في عملية صنع القرار، بل إن الثابت أن ونستون تشرشل قاوم الحقائق المتعلّقة بأوضاع بريطانيا في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقاد حزب المحافظين نحو التصدي لعوامل غروب الإمبراطورية في المستعمرات، وثبتت هذه المقاومة في مفاوضات (صدقي ـ بيفن)، وما تبعها من مفاوضات بين محمد صلاح الدين وبيفن، حيث

---

(٣٣) مصطفى، المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية، ص ٥٨ ـ ٥٩.

مارس حزب المحافظين ضغوطًا شديدة على حزب العمّال، وتوّجت السياسة الداخلية البريطانية سلسلة الاتهامات من حزب المحافظين لحزب العمال بالانسحاب والتراجع عن أمجاد الإمبراطورية البريطانية.

مع مطلع عام ١٩٥٢ كان تشرشل متردّدًا بين حقائق الوضع على الأرض، وارتباطه العاطفي بالإمبراطورية البريطانية، حتى إنه اقتصر على مجرد الأمل في فشل مفاوضات السودان مع مجلس قيادة الثورة(٣٤)، ومارس قدرًا من الضغوط العنيفة على إيدن حتى في أعقاب اتفاقية السودان، وذلك إلى حد مطالبته إيدن بإرسال قوات عسكرية إلى الخرطوم لتهديد المصريين، حتى تنتهي ما سمّاها تشرشل مشاكل إيدن في مصر والسودان والجنوب السوداني، كما أعرب عن استيائه لوزير خارجيته من نجاح المصريين في السودان بعد فوز الحزب الاتحادي في الجمعية التأسيسية السودانية(٣٥).

لا يمكن إغفال الحقائق الاقتصادية المرتبطة بضعف الوزن النسبي لبريطانيا وتسديد فاتورة ما بعد الحرب الثانية، حيث كان من أسباب موقف إيدن في إجراء مفاوضات مع المصريين التخلّص من الأعباء الاقتصادية المترتبة على الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس، التي تكلّف بريطانيا ٥٠ ألف جنيه إسترليني سنويًا، حيث كان المتغير الاقتصادي أحد الدوافع القوية وراء إذعان حكومة المحافظين في النهاية لاتجاه إجراء المفاوضات الرامية إلى تحديد موقف جديد من بقايا الإمبراطورية في وادي النيل(٣٦).

ب ـ القوى السياسية

لا يُمكن إغفال الاعتبارات البرلمانية والحزبية من مسألة التأثير في عملية صنع القرار البريطاني، وخصوصًا في حالة المفاوضات مع مصر، حيث كان مجلس العموم واللوردات مسرحًا ساخنًا لمتابعة صنع القرار البريطاني في قضية استقلال مصر والسودان، وإذا كان المتعارف عليه أن

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣٥) هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(٣٦) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٧.

تكون المعارضة للحكومة من القوى المعارضة لها، إلا أنه في حال المفاوضات المصرية البريطانية فإن من مارس المعارضة بشكل أساسي هم من حزب المحافظين الحاكم، وبشكل ربما يكون أكثر ضراوة من ممارسات حزب العمّال المعارض.

(١) **حزب المحافظين**: قاوم المحافظون ـ كما أسلفنا ـ انهيار الإمبراطورية البريطانية، وحاولوا إنقاذ المعقل البريطاني في قاعدة السويس، وما يرتبط بها من هيمنة في وادي النيل كله، فأقدم شباب الحزب على تكوين جماعة سُمّيت «متمرّدي السويس»، كان نجومها من أحفاد رموز العصر الإمبراطوري البريطاني، وذلك لمقاومة اتجاهات شيوخ الحزب في التراجع عما وعدوا به، خصوصًا في ما يتعلّق بالوجود البريطاني في وادي النيل الذي اعتبروه آخر اختبار لبقاء بريطانيا قوّةً عُظمى، واستخدم تشرشل هذه الجماعة من طرف خفي للضغط على إيدن في ما يتعلق باستراتيجية وادي النيل[٣٧].

(٢) **حزب العمال**: حافظ حزب العمال على موقفه المعتدل إزاء مسألة المستعمرات البريطانية، وبخاصة في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الاتجاه الغالب في الحزب هو ضرورة الخروج من مصر، وما يستلزم ذلك من ترتيبات تتعلق بالسودان. ولا يعني ذلك أن حزب العمّال قد تخلّى عن مقتضيات اللعبة الحزبية البريطانية من رد الهجوم على المحافظين في اتهاماتهم للحزب بالانسحاب والتخلي عن الإمبراطورية، حيث كان من رأي حزب العمال أن سياسة المحافظين سوف تُغرِق الإمبراطورية في النهاية على امتداد الشرق الأوسط، وليس في مسألة قاعدة السويس فقط.

في هذا السياق قدّم حزب العمّال مشروعًا سياسيًا مضادًا، تبنّاه أكثر من مئة نائب عمّالي يؤكدون أهمية الاتفاق مع مصر بشكل مُرْضٍ للطرفين من خلال المفاوضات، كما دعا بعض النّواب العماليين إلى انسحاب القوات البريطانية من مصر، وكان يتزعّم هذا الاتجاه النائب العمالي أنورين

---

(٣٧) ناتنج، ناصر، ص ٧٥.

بيفان الذي كتب في صحيفة **الجمهورية** سلسلة مقالات عن موت الإمبراطورية البريطانية[٣٨].

انعكس الموقف الداخلي على مضاعفة أزمة الإدارة البريطانية في السودان، حيث أصبحت في عزلة، ولم تعُد الجمعية التشريعية ذات وزن، كما واجهت حكومة السودان حركة شعبية متزايدة، وخصوصًا بعد أن بدأ المزارعون يتحركون نحو تنظيم أنفسهم، وشعرت الإدارة البريطانية أنها ليست مواجهة بالخروج من السودان فحسب، بل مواجهة بظروف مواتية لبروز قوى اجتماعية جديدة قد يكون لها نفوذ في ذلك المنعطف الذي أصبح فيه الاستقلال على مرمى حجر، وفي وقت لم تعُد مصر مجرد شريك ذيلي في الحكم الثنائي[٣٩].

ثانيًا: الطريق إلى اتفاقية الحكم الذاتي

حين تقدم محمد نجيب بالمذكرة المصرية إلى السفير البريطاني في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ كانت مطالبه تنحصر بإعلان بريطانيا بيانًا مشتركًا يتضمن اتفاق مصر وبريطانيا حول حق تقرير المصير للسودانيين، وبدء فترة انتقال لتمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل، وتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير، واعتبار سنوات الانتقال الثلاث فترة لتصفية الإدارة الثنائية، وذلك كله متوّج بسيادة للسودان يحتفظ بها شعبه. ووجدت فكرة البيان المشترك حماسة من رالف ستيفنسون، سفير بريطانيا في القاهرة، الذي أثنى على شجاعة نجيب في اتخاذ موقف من شأنه تقريب وجهات النظر المصرية والبريطانية بشأن السودان[٤٠].

أما ردّ الفعل في لندن فتمثل بطلبٍ رفعه إيدن إلى تشرشل يطلب فيه تفويضًا لتوقيع اتفاق مع مصر يُحقق مطالب بريطانية أساسية ممثلة بمسؤولية الحاكم العام الخاصة عن الجنوب، بالإضافة إلى تقرير سلطات خاصة للحاكم العام في حالة الطوارئ. وأشار إيدن في هذا الصدد إلى أن

(٣٨) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٩) القدال، **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥**، ص ٣٦٢.

(٤٠) F.O. 371 / 96911, From Cairo to Foreign Office, 2 November 1952.

الحكومة المصرية حققت خطوة مهمة بتخلّيها عن المطالبة بالاعتراف بسيادة مصر على السودان، وهو الأمر الذي يستدعي دعمًا للموقف المصري في هذا الاتجاه كلما كان ذلك مُتاحًا[٤١].

وضعت مذكرة مجلس العموم شروطًا لقبول المقترحات المصرية، تتمثل بتشكيل اللجان الانتخابية في أسرع وقت ممكن، وإجراء انتخابات على أساس الخطة البريطانية الأصلية[٤٢]، وذلك بهدف إجراء الانتخابات في ظل هيمنة إدارية إنكليزية تُمكّن حلفاءها السياسيين من الفوز في الانتخابات بما يقطع الطريق على أي وجود مصري في السودان.

استغرق الرد البريطاني على المذكرة المصرية أكثر من أسبوعين، تشاور خلالهما البريطانيون مع الولايات المتحدة الأميركية في سُبل الرد على المذكرة المصرية بعد تنازل مصر عن وحدة وادي النيل والتاج المشترك، ثم وافقت على إجراء مباحثات في القاهرة لتعديل دستور الحكم الذاتي على أساس تشكيل لجنة مراقبة الانتخابات لتبدأ العملية الانتخابية فورًا، ويتم عقد البرلمان السوداني[٤٣].

بدأت جلسة المفاوضات الأولى بين المصريين والبريطانيين في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، تحت مظلة الضغوط الأميركية، بينما تسلّح المصريون بدعم الأحزاب السودانية، إلى حد إقدام الحزب الوطني الاتحادي على الرد على مذكرة مجلس العموم البريطاني والصحافة البريطانية بعقد مؤتمر صحفي في فندق سميراميس بالقاهرة، وتفنيد ما سمّاه المجتمعون بالأعذار الواهية التي يسوقها البريطانيون لعدم الأخذ بالمذكرة المصرية، مشيرين إلى أن بريطانيا تسعى إلى التأثير في نتائج الانتخابات السودانية لتحقيق مصالحها الذاتية[٤٤].

---

(٤١) أنتوني إيدن، مذكرات أنتوني إيدن (١٩٥١ ـ ١٩٧٥)، ترجمة خيري عماد (بيروت: مكتبة الحياة، [د. ت])، ج ١، ص ٣٦٧.

(٤٢) محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٨٩ ـ ٩٣.

(٤٣) هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٦، والأهرام، ١١/١١/١٩٥٢.

(٤٤) الأهرام، ٧/١١/١٩٥٢.

على صعيد الاستقلاليين أجاب عبد الرحمن المهدي روبرت هاو، الحاكم البريطاني في السودان، بأنه مع تقديره للصداقة التقليدية التي تربطه ببريطانيا إلا أنه لم يستطع أن يتردد في توقيع وثيقة يتفق فيها الجميع على حق السودانيين بتقرير مصيرهم، وكان ذلك حين سأله هاو عن أسباب تركه المفاوض البريطاني في العراء وتوقيعه اتفاقًا مع المصريين من دون الرجوع إلى البريطانيين[٤٥]. بل إن المهدي أشار إلى عدم ممارسة أي ضغوط عليه لتوقيع الاتفاقية، نافيًا بذلك ما جاء في وسائل الإعلام البريطانية[٤٦]، مؤكدًا تمسّكه باتفاقية القاهرة وكلّ بند فيها[٤٧].

لم تكن رحلة الأشهر الثلاثة المنتهية في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٢ ـ التي هي تقريبًا عمر المفاوضات المصرية البريطانية في ملف السودان ـ بالسهلة، حيث تعثّرت المفاوضات في جلسة المباحثات المعقودة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، وذلك على محورين: **الأول** صخرة المادة ١٠٠ التي تُعطي الحاكم العام البريطاني سُلطات خاصة في الجنوب السوداني، حيث قال السفير البريطاني ستيفنسون بضرورة إدراج الجنوب ضمن السلطات التقديرية للحاكم العام، وذلك على الرغم من وجود وزيرين جنوبيين من مجموع خمسة عشر وزيرًا، واعتبر ستيفنسون أن هذا تمثيل ضعيف يمكن التغلب عليه من قبل الشماليين بالأغلبية العددية، وهو الأمر الذي يرشّح الجنوب لأن يكون مسرحًا للاضطرابات[٤٨]، كما أضاف المفاوض البريطاني، باروز، أن السكرتير الإداري في حكومة السودان، جيمس روبرتسون، أبلغه أن زعماء الجنوب هددوا بإحراق البلاد إذا أهملت مطالبهم، وردّ عليه حسين ذو الفقار صبري، مهددًا أنه إذا ما حاول الإداريون الجنوبيون إثارة الاضطرابات في الجنوب فإن النقابات العمّالية المسيطرة على المرافق الحيوية سوف تُشعلها نارًا في وجه المستعمر البريطاني أينما يكون[٤٩].

---

(٤٥) هيكل، **ملفات السويس**، ص ١٧٣.

(٤٦) **الديلي إكسبريس**.

(٤٧) **الأهرام**، ٢٧/١١/١٩٥٢.

(٤٨) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

(٤٩) صبري، **ثورة يوليو واتفاقية السودان**، ص ٩٧.

لجأ البريطانيون إلى اللعب بورقة الجنوب على الأرض في توقيت عقد المفاوضات، ومن ذلك تقديم ثلاث عرائض في وقت واحد من مديريات بحر الغزال وأعالي النيل وخط الاستواء (الاستوائية). إلى الحاكم العام البريطاني، تعترض فيها ٤٨ شخصية جنوبية ـ بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية السابقين وزعماء العشائر ـ على التعديلات المصرية بشأن قانون الحكم الذاتي البريطاني، مطالبين برفض هذه التعديلات باعتبارها تُحرم الجنوبيين من الضمانات التي كفلها لهم الدستور البريطاني، وطالبت هذه العرائض الثلاث بحكم فيدرالي بين الشمال والجنوب استنادًا إلى مقررات مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، وفي حال عدم قبول ذلك، فإن مطالب المديريات الجنوبية تبلورت في تنصيب مندوبٍ سامٍ على الجنوب تحت وصاية الأمم المتحدة لتقرير مستقبل الجنوب السودانيٍ في مؤتمر دولي، وإذا لم يُستجب لهذه المطالب فسيكون البديل المطالبة بفصل الجنوب، وإعلان استقلاله من طرف واحد[٥٠].

اتفق الموقف الرسمي البريطاني مع مطالب الجنوبيين في جلسة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ التي أكدّ فيها ستيفنسون أن سلطات الحاكم العام في الجنوب تُحافظ على وحدة السودان، وذلك بضمان انضمام الجنوب إلى باقي السودان في المرحلة القادمة، وتأمين ثقة الجنوب في الشمال أثناء فترة الانتقال.

استند الجانب المصري في ردّه إلى مسألة استبعاد سلطات الحاكم العام في الجنوب بأنها محل اتفاق مع الأحزاب السودانية طبقًا لصلاح سالم الذي أضاف إليه حسين ذو الفقار صبري أنه في حال اختلاف الحاكم العام مع لجنته بشأن الجنوب فعليه الرجوع إلى دولتيّ الحكم الثنائي طبقًا للبند السادس من المذكرة المصرية.

أما المحور الثاني للخلاف المصري السوداني فكان متعلقًا بمسألة السودنة، حيث انحاز البريطانيون إلى خيار عدم ربط تقرير المصير بإجراءات السودنة، لكن رأى المصريون ضرورة الربط بين الاثنين، لأن

---

(٥٠) الأهرام، ٢٤/١١/١٩٥٢.

الهدف النهائي من السودنة هو تهيئة المناخ لتقرير المصير في جو محايد، بما يعني عدم احتفاظ أي مصري أو بريطاني بأي وظيفة من الوظائف العُليا لها علاقة مباشرة بالإدارة في أثناء الانتخابات[٥١].

في ضوء هذه الخلافات لجأت مصر مرة أخرى إلى تكتيك التشاور والاستقواء بالسودانيين على مائدة المفاوضات، فغادر صلاح سالم إلى السودان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ لحسم الخلاف على مسألة الجنوب والمادة ١٠٠ عشية جلسة مباحثات لم يحضرها سوى نجيب والسفير البريطاني[٥٢]، حيث أعلنت مصر في مذكرة شفوية نقلها نجيب إلى السفير البريطاني عن استيائها من تلكؤ بريطانيا في إعلان موقف واضح من المذكرة المصرية، مشيرة إلى تباعد عقد الاجتماعات وقلة عددها على الرغم من مضي الوقت[٥٣].

كما استخدم المفاوضون المصريون سلاح الرأي العام، حيث قامت جريدة **الأهرام** بتغطية صحفية على نحو مستفيض منذ تسليم نجيب المذكرة وحتى نهاية المفاوضات، توضح مسار الجلسات وأحداثها، ورصدت **الأهرام** أيضًا مراحل التردد البريطاني في الرد على المذكرة المصرية، كما كشفت أسرار هذه المفاوضات نقلًا عن الصاغ صلاح سالم[٥٤]. وبذلك نجح المصريون في أن يضعوا البريطانيين تحت عدد من الضغوط، كان **أوّلها** من جانب السودانيين الذين وعدوهم بالحكم الذاتي، و**ثانيها** من جانب الأميركيين الذين يتطلعون إلى إنهاء مشكلة السودان للتفرغ لترتيبات الدفاع في الشرق الأوسط، **أما ثالثها** فكان من جانب الرأي العام في كلّ من مصر وبريطانيا، وذلك في ضوء موقف حزب العمّال البريطاني المعارض لحلم المحافظين في الحفاظ على الإمبراطورية وتطلّع المصريين إلى استقلال وادي النيل من الاستعمار البريطاني.

---

(٥١) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣)، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٥٢) **الأهرام**، ٢٢/١١/١٩٥٢.

(٥٣) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣)، ص ٣٣٥.

(٥٤) **الأهرام**، ٦/١١/١٩٥٢؛ ٨/١١/١٩٥٢؛ ١٢/١١/١٩٥٢؛ ١٦/١١/١٩٥٢؛ ١٨/١١/١٩٥٢، و١٩/١١/١٩٥٢.

نفّذت القاهرة تكتيك الاستقواء بالسودانيين على محورين: **الأول** كان بمبادرة من الجانب السوداني، حيث تحركت الأحزاب السودانية تجاه الجنوب السوداني، وقامت بترتيب اتصالات بزعمائه، ورحلات إلى سكانه في مواقعهم، وعُقد في مقر الحزب الوطني الاتحادي اجتماع لتكوين هيئة مشتركة تكون في منزل الدرديري عثمان[٥٥]، حيث استقر المجتمعون على القيام بإيفاد بعثة مشتركة تكوّن النُواة لعقد مؤتمر عام يجمع الجنوبيين والشماليين لطمأنة الجنوبيين والحوار معهم حول مطالبهم، وسد الطريق أمام الإدارة البريطانية في اللعب بورقة الجنوب.

سبق هذا الاجتماع اجتماعٌ آخر بين عبد الله خليل وقائد القوات المصرية في السودان، عبد الفتاح حسن[٥٦]، وقال إسماعيل الأزهري في هذا السياق: «إننا ننظر إلى مشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة قومية عامة»، وذلك في أعقاب إرساله برقية إلى وزير الخارجية البريطاني يستنكر فيها موقف بريطانيا من المذكرة المصرية، ويعلن تأييده لكل بنودها[٥٧]، كما قدم محمد نجيب دعوة إلى الأحزاب السودانية لإيفاد ممثلين عنها للحضور إلى القاهرة للاّطلاع على مسار المفاوضات مع البريطانيين[٥٨].

يبدو أن تحرُّك نجيب لدعوة مندوبين عن الأحزاب السودانية كان انعكاسًا لقلق في صفوف السودانيين، حيث بعث إسماعيل الأزهري إلى محمد نجيب رسالة يقول فيها إن إطالة زمن المفاوضات بين مصر وبريطانيا وحجب مساراتها عن القادة السودانيين يمكن أن يُسفر عن ضعف الموقف السياسي للحزب الاتحادي أمام أنصاره والأحزاب الأخرى، ويمكن أن يُمثّل ذلك عقبه أمام تعاون الحزب مع مصر[٥٩].

كما مَثّل الجدل في الجنوب حول سلطات الحاكم العام البريطاني من

---

(٥٥) حضر الاجتماع إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل عن حزب الأمة، والدرديري محمد عثمان عن الحزب الجمهوري الاشتراكي.

(٥٦) الأهرام، ٤/ ١٢/ ١٩٥٢.

(٥٧) الأهرام، ٢/ ١٢/ ١٩٥٢.

(٥٨) الأهرام، ١٢/ ١٢/ ١٩٥٢.

(٥٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٦ ملف رقم ٨/ ١ سري).

ناحية ووحدة الجنوب من ناحية أخرى دافعًا آخر لأن يضم وفد الأحزاب السودانيين ممثلين عن الجنوب الذين وصل عددهم في أثناء الإعداد للرحلة إلى عشرين شخصًا[٦٠]، لكن لم يُقدّر لهذه الرحلة أن تصل إلى القاهرة، حيث فضلت الأحزاب السودانية وصول مندوب من القاهرة إلى السودان حتى يُسهم في سرعة حسم هذه الأحزاب للقضايا المطروحة عليها.

بطبيعة الحال لم يستسلم البريطانيون بسهولة للتكتيك المصري في الاستقواء بالسودانيين والرأي العام، حيث عملت بريطانيا هي الأخرى على توجيه خطاب موازٍ إلى الرأي العام، يدعو إلى طمأنته بشأن موقفها من إقرار مطالب السودانيين في حكم ذاتي بأسرع وقت، إذ قدّم أنتوني إيدن وعدًا في مجلس العموم ألا يتجاوز إعلان بريطانيا للحكم الذاتي في السودان نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢[٦١]. كما قال المتحدث باسم الخارجية البريطانية إن الوزارة تأمل في إحراز الأحزاب السودانية اتفاقًا حول الموقف من الحالة في الجنوب، فإذا ما جاء هذا الموقف على عكس ما تعتقده الحكومة البريطانية في أن جنوب السودان ليس بحاجة إلى ضمانات، فسيكون ذلك ذا تأثيرٍ مباشرٍ في مسار المفاوضات مع مصر[٦٢].

أما على الأرض فعمدت بريطانيا إلى عرقلة رحلة الأحزاب السودانية إلى الجنوب بعدم توفير أماكن للسفر[٦٣]، خصوصًا بعد أن بدأ الشيخ أحمد حسن الباقوري زيارة السودان في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢[٦٤]. ونجح الباقوري في جذب الأنظار إلى الموقف المصري من السودان والترويج لإنهاء سلطات الحاكم العام في الجنوب. كما عمدت حكومة السودان البريطانية إلى تنظيم رحلة الأحزاب لزيارة الجنوبيين الموالين لها سياسيًا فقط، والداعمين لفكرة بقاء سلطات ومسؤولية الحاكم العام عن الجنوب[٦٥]، ولجأ الحاكم

(٦٠) الأهرام، ١٣/ ١٢/ ١٩٥٢.
(٦١) الأهرام، ١٧/ ١٢/ ١٩٥٢.
(٦٢) الأهرام، ١٦/ ١٢/ ١٩٥٢.
(٦٣) الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٥٢.
(٦٤) الأهرام، ٦/ ١٢/ ١٩٥٢.
(٦٥) الأهرام، ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٢.

العام البريطاني أيضًا إلى الطلب من السيد عبد الرحمن المهدي، يوم وصول صلاح سالم إلى السودان، نَقْل رسالة شفوية إليه من إيدن (وزير الخارجية البريطاني) مفادها الإبقاء على سلطات الحاكم العام في ما يتعلق بالجنوب(٦٦).

أسفرت التحركات البريطانية على الساحة السودانية عمّا يلي:

أولًا: إلغاء الأحزاب رحلتها إلى الجنوب وفقًا للترتيب البريطاني(٦٧).

ثانيًا: قيام صلاح سالم بتجاوز سلطات الحاكم العام وزيارة الجنوب من دون الحصول على إذن كما هو متبع، وعمد صلاح سالم إلى ازدراء الإداريين البريطانيين أمام السكان الجنوبيين في إشارة تؤذن بغروب شمسهم من السودان، كما تنقل صلاح سالم بحُريّة بين الولايات الجنوبية إلى حد أربك البريطانيين.

حرص معاونو صلاح سالم في رحلته على الإدلاء بتصريحات كانت تشير إلى تحديهم لقانون المناطق المقفولة البريطاني، الذي يمنع أي إنسان من دخول هذه المناطق إلا بتصريح كتابي من حكومة السودان في الخرطوم(٦٨). وكان لهذه الزيارة أصداء في الصحافة البريطانية التي نشرت صورًا لصلاح سالم وهو يرقص شبه عارٍ وسط قبائل الدينكا.

أما نتائج رحلة صلاح سالم فتبلورت في الحصول على تضامن القبائل الجنوبية، وبخاصة الدينكا، أكبر هذه القبائل، مع الشمال في المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله، شماله وجنوبه(٦٩)، كما استمال إلى جانبه مثقفين جنوبيين أصحاب ولاء تقليدي للبريطانيين، وهم من خريجي جامعة كمبالا في أوغندا، وهم أنفسهم كانوا ممثلين عن الجنوب في الجمعية التشريعية السودانية التي أنشئت في عام ١٩٤٥(٧٠). وإزاء ذلك كله بدا البريطانيون في موقف قريب ممن فقد النفوذ والسيطرة على الجانب

---

(٦٦) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١١٢.

(٦٧) الأهرام، ١٩٥٢/١٢/٢٥.

(٦٨) صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٦٩) الأهرام، ١٩٥٣/١/٣.

(٧٠) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٢٢.

السوداني، حيث لم يحصل سالم على تأييد الجنوبيين فقط، لكنه أيضًا استمال السيد عبد الرحمن المهدي[٧١].

١ ـ اتفاقية الأحزاب السودانية ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣

في أعقاب حصول صلاح سالم على تفويض من الجنوبيين اجتمع في مقر قيادة القوات المصرية بالخرطوم بممثلين عن الأحزاب السودانية[٧٢]، حيث أطلعهم على الوثائق التي سيُواجِه بها الطرح البريطاني بشأن مطالبه بضمانات خاصة للجنوب وسودنة الإدارة[٧٣]، وكان حصاد سالم هو توقيع الأحزاب السودانية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ على اتفاق يتعلّق بخمس قضايا هي: (الجنوب، لجنة الحاكم العام، السودنة، الانتخابات، جلاء القوات الأجنبية). وجاء في صدر الاتفاق أن ممثلي الأحزاب السودانية اجتمعوا بالصاغ صلاح سالم، وعرض عليهم نقاط الخلاف التي ظهرت خلال المفاوضات الدائرة بين الجانبين المصري والبريطاني، واتفق الجانبان على الحلول التالية باعتبارها حلًا نهائيًا لا يُمكن الرجوع عنه[٧٤]:

أ ـ موضوع الجنوب

يوافق الجميع على الاقتراح المصري الآتي، وتكون الفقرة «ج» تحت البند ٦ من المذكرة المصرية كالآتي:

(٦ - «ج»)، أي قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته، أو أي تشريع أقرّه البرلمان السوداني، ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في المعاملة بين كل سكان المديريات المختلفة بالسودان، يجب عليه في أي من تلك الحالتين أن يرفع الأمر إلى

---

(٧١) هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٤.

(٧٢) حضر الاجتماع: عن حزب الأمة (الصديق عبد الرحمن المهدي، وعبد الله خليل، وعبد الرحمن علي طه). وعن الحزب الوطني الاتحادي (إسماعيل الأزهري، والدرديري محمد عثمان، ومحمد نور الدين). وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي (زين العابدين صالح).

(٧٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٠ ملف ٨/سري).

(٧٤) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٢٩٧.

حكومتيّ مصر وبريطانيا، على أن يصل رد الحكومتين في خلال شهر من الإخطار الرسمي، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذي أقره البرلمان نافذًا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك[٧٥].

ب ـ لجنة الحاكم العام

ـ تقوم فورًا عقب إعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات. وتكون طريقة تعيينها، كما جاءت في المذكرة المصرية للحكومة البريطانية. وتحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد، الهندي أو الباكستاني.

ج ـ السودنة

ـ يُضاف إلى الفقرة «١٢» من المذكرة المصرية ما يلي:

«عندما يقرر البرلمان السوداني موعد تقرير المصير في خلال المدة التي أقصاها ثلاث سنوات فيلزم استبدال ما تبقّى من موظفين بريطانيين أو مصريين ـ المنصوص عنهم في المادة ١٠ من المذكرة المصرية[٧٦] ـ بعناصر أخرى مُحايدة تُقرها الحكومة السودانية، وهذا في حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية».

د ـ الانتخابات

تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان كلما كان ذلك ممكنًا وعمليًا، ويقرر هذا لجنة الانتخابات التي ستشرف على إجرائها والواردة في المذكّرة المصرية.

هـ ـ جلاء الجيوش الأجنبية

ـ يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل

---

(٧٥) عثمان، مذكراتي (١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، ص ٦٩.

(٧٦) اقترحت المادة ١٠ تشكيل لجنة السودنة من عضو مصري وآخر بريطاني، ترشّح كلّ منهما حكومته، وثلاثة أعضاء سودانيين يُختارون من خمسة أعضاء يرشّحهم رئيس الوزراء السوداني على أن يحصلوا على موافقة الحاكم العام في الترشيح والتعيين.

إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستقرر مصير السودان، كما جاء في المذكرة المصرية. وفي أعقاب عملية سحب القوات العسكرية يوكَل أمر الأمن الداخلي في البلاد إلى القوات المسلحة السودانية وحدها، وتكون أوامرها وقيادتها وولاؤها للبرلمان السوداني والحكومة السودانية القائمة وقتئذٍ من إتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير، ولا يكون للحاكم العام أي سلطات خلال هذه الفترة.

اتفقت الأحزاب السودانية التي وَقّعَ مندوبوها هذه الوثيقة على أن تكون النقاط المتقدمة أساسًا للدستور السوداني للحكم الذاتي، وأجمعت هذه الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تجري في ظل أي دستور يقضي بغير ذلك، كما أجمعت الأحزاب على الاجتماع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها[٧٧].

كان المشهد السياسي بوادي النيل في أعقاب اتفاقية الأحزاب يعج بالضغوط على كل الأطراف، حيث كان الجميع أسرى معادلات تحكمها المتطلّبات الداخلية، وذلك في وقت كانت منظومة الدفاع المطروحة على الشرق الأوسط ورقة ضغط أميركي على بريطانيا، استطاع عبد الناصر استخدامها لصالحه.

أما تفاصيل المشهد الضاغط على بريطانيا فكان بمواجهة النجاح المصري في التحالف مع السودانيين، فعلى المستوى الإعلامي حاصر الرأي العام البريطاني الأداء الحكومي بانتقادات واسعة وصلت إلى حد السخرية من السياسة الخارجية في الرسوم الكاريكاتيرية وتمجيد صلاح سالم الذي استطاع أن يُخاطب الجنوبيين بلغتهم حين رقص مع قبيلة الدينكا رقصة الحرب[٧٨].

كما مسّت التغطية الصحفية المصرية لرحلة الجنوب، التي قام بها صلاح سالم الهيبة البريطانية في مقتل، وحققت مزيدًا من الشعبية للمفاوض المصري إلى حد تقديم السفير البريطاني شكوى في جلسات

---

(٧٧) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٧٨) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١١٢.

المفاوضات الرسمية للجانب المصري عن هذه التغطية الصحفية(٧٩).

أما على المستوى السياسي، فأسهمت اتفاقية الأحزاب في تحريك موقف جبهة الاستقلاليين نحو الاتفاق مع الخصم اللدود (الحزب الوطني الاتحادي) بشأن مسألتيّ الجنوب والسودنة، وهي التي كانت تتطابق مع وجهة النظر المصرية، حيث سمع السكرتير الإداري في الخرطوم باجتماع مع صدّيق المهدي حول رحلة صلاح سالم، وربما أول مرة، من قيادي في حزب الأمة، أن سالم أطلع السودانيين على أن البريطانيين يريدون الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ في السودان.

علّق روبرتسون على هذا الاجتماع قائلًا: «سيكون الأمر خطيرًا أن تنشر الرواية المصرية عن مسار المفاوضات، ويجب أن نتخذ موقفًا حيال ذلك»(٨٠). كما اتفق عبد الرحمن علي طه، وزير المعارف عن حزب الأمة، مع إسماعيل الأزهري على أن حزبه لا يمكن أن يسمح بالمساس بوحدة السودان، وأضاف أن الحزب متمسك أيضًا بأن تتم السودنة في ثلاث سنوات بحسب اتفاقه مع الحكومة المصرية(٨١).

لم يجد البريطانيون أي دعم من عبد الرحمن المهدي، صاحب العلاقات التاريخية بهم، حين استنجدوا به لنصرة موقفهم في رفض تقليص سلطات الحاكم العام في السودان وإلزامه بأخذ رأي لجنة مقترحة من المصريين، وقال المهدي لروبرت هاو، الحاكم العام في السودان، إنه تلقى نصحًا من إيدن بالاتفاق مع القاهرة(٨٢).

أقدم عبد الرحمن المهدي أيضًا على الطلب من إيدن مباشرة إقرارًا بريطانيًا لاتفاق الأحزاب، وذلك «لتؤكد بريطانيا نواياها للسودانيين، كما فعلت في الماضي بالعمل المنتج المحمود، وعلى هذا فإنني أكرر أملي في أن

---

(٧٩) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٣٣٦.

(٨٠) F.O. 371/9691, from Khartoum Embassy to Foreign Office, 23 December 1952.

(٨١) الأهرام، ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٢.

(٨٢) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٩٨ ـ ٩٩.

تتفقا حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضى قُدمًا في تحقيق أمانيه القومية»[٨٣].

على صعيد آخر واجه البريطانيون أيضًا الأميركيين، حيث وقعت الثورة المصرية موقعًا حسنًا لدى الصحافة الأميركية التي وصفت محمد نجيب بجورج واشنطن النيل، وهي صورة كان الضبّاط الشبان يروّجونها بوعي[٨٤]. كما تحرك المصريون في وقت مبكر تجاه الأميركيين فقاموا أولًا بتوصيل رسالة تطمينات إلى الجانب الأميركي بمجرد نجاح ثورة تموز/يوليو[٨٥]، كما استخدموا ثانيًا آليات ناجحة في توظيف الدور الأميركي في الضغط على البريطانيين[٨٦]، حيث أدركوا أنه من الممكن أن يدفع الضغط الأميركي بريطانيا إلى التخلّي عن المواقف المتشددة والتوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل المختلف عليها، وفي هذا الإطار عقد نجيب اجتماعًا مع السفير الأميركي في القاهرة، جيفرسون كافري، في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢، وأعطاه نسخة من مذكّرة الجانب المصري إلى الجانب البريطاني بشأن التأخر في الرد على المذكّرة المصرية المؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، كما هاجم نجيب بريطانيا، مشيرًا إلى أنها تراجعت عن وعودها بشأن تقرير المصير السوداني، وأنه إزاء ذلك يدعو إلى العودة للمطالبة بوحدة وادي النيل، وأبلغ نجيب السفير الأميركي أن حكومته لا تستطيع التراجع بشأن المادة رقم ١٠٠ المتعلّقة بسلطات الحاكم العام في الجنوب[٨٧].

كانت التحرّكات المصرية ضد بريطانيا تضغط على الأخيرة في وقت كانت التصوّرات الاستراتيجية الأميركية لدور مصر في التخطيط الدفاعي

---

(٨٣) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣، ص ١٧٢.

(٨٤) جيفري أرونسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، تقديم محمد سيد أحمد، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٣.

(٨٥) هيكل، ملفات السويس، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٨٧) F.O. 371/96917 Cairo to Foreign Office, 24 December 1952.

الغربي تبرز بصورة مستقلة عن التصوّرات البريطانية، وذلك على نحو متزايد[88].

على الجانب المصري، كانت الضغوط أيضًا ماثلة، لكن ربما بحدة أقل من الضغوط الماثلة على الجانب البريطاني، وذلك لاعتبارات تتعلق بشرعية المطالب المصرية في الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، الأمر الذي نختلف فيه مع بعض الدراسات التي ذهبت إلى القول بوجود تنافس مصري بريطاني في اللعب بورقة الضغط الأميركي[89]. حيث كانت المُراهنة الغربية في تقديرنا على أن الاستفادة من نظام تموز/يوليو في برنامج الدفاع المشترك ما زالت واعدة في أثناء المفاوضات حول السودان، كما أن زخم الدعم الداخلي على المستوى الجماهيري لثورة تموز/يوليو كان لا يزال ساريًا.

يمكن تقسيم الضغوط الماثلة على الجانب المصري إلى قسمين: **الأول** يتعلق بمجلس قيادة الثورة إجمالًا، **والثاني** يخص فقط محمد نجيب ورئيس الوزراء ورئيس الوفد المصري المفاوض. وفي ما يخص القسم الأول واجه مجلس قيادة الثورة رفضًا شعبيًا لآلية المفاوضات في طلب الاستقلال، على اعتبار أن هذه الآلية تنتمي إلى ساسة الأحزاب في النظام الملكي، وثبت فشلها على الأرض، وفي المقابل نشأ وتبلور اتجاه شعبي في مصر نحو تبني فكرة الكفاح المسلّح وممارسة الضغوط الموجعة على الاحتلال في منطقة قناة السويس لإجباره على الجلاء عن التراب الوطني، وعبّر محمد نجيب عن هذا الاتجاه: «إن الشعب لا يهضم فكرة العودة للمفاوضات وإضاعة الوقت فيها ومعظمه يؤمن بالكفاح المسلح أسلوبًا، والوزراء المرتبطون بأفكار الحزب الوطني وهم أغلبية يهتدون بمبدأ مصطفى كامل لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»[90].

---

(88) أرونسون، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، ص ١٠٣.

(89) مصطفى، المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية، ص ١٥٤.

(90) نجيب، كلمتي للتاريخ، ص ١٢٥.

أما في ما يتعلّق بالضغوط الخاصة على نجيب فحكمتها اعتبارات عدة، منها ما يتعلّق بالمزايدة السياسية على نجيب في مجلس قيادة الثورة، حيث قال نجيب في حوار له مع السفير الهندي في القاهرة حين سأله عن أخبار مفاوضات السودان: «إن هناك من يرى أن نقطع المفاوضات مع البريطانيين ونقوم بإثارة الاضطرابات في السودان وفي منطقة القناة كوسيلة للضغط على بريطانيا للإذعان للمطالب المصرية»[٩١].

كما مَثّل انحياز نجيب العاطفي إلى السودان وأهله ضغطًا على البريطانيين لتحقيق الأماني الوطنية للسودانيين، وذلك إلى حد لا يتقاطع بالطبع مع الرؤية المصرية وقتذاك الرامية إلى استمرار التأثير المصري في السودان. أما النجاح الذي حققه البريطانيون في توظيف الدور الأميركي في ممارسة ضغوط على المصريين فكان في ربط المساعدات العسكرية والاقتصادية التي طلبها نجيب من أميركا بمسار المفاوضات المصرية البريطانية إجمالًا[٩٢].

في هذا السياق طلب إيدن من وكيل الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، هنري بايرود، أن يؤيد السفير الأميركي، كافري، المفاوض البريطاني في مسألة جنوب السودان. من هنا اتخذت الخارجية الأميركية قرارًا بحجب الموافقة على تقديم مساعدة أميركية لمصر قدرها ١٠ ملايين دولار، والإعلان فقط عن صفقة قمح أميركي تقل بنسبة ٣٩ في المئة عن الأسعار العالمية، وذلك عشية عقد جلسة ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣[٩٣].

بناءً على طلب بريطاني أيضًا مارس الأميركيون ضغوطًا لضبط التصريحات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة، التي من شأنها النّيْل من هيبة بريطانيا إزاء الرأي العام في لندن ومستعمراتها القديمة على السواء، وحصل ماكلينتوك، مستشار السفارة الأميركية في القاهرة، على وعود من صلاح سالم بهذا الصدد[٩٤].

---

(٩١) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١١٦.

(٩٢) مصطفى، المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية، ص ١٥٤.

(٩٣) محمد، المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٩٤) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١٩١.

لم يتوانَ البريطانيون عن التلويح بورقة الحسم العسكري، خصوصًا في وجود خطة مُعدّة قبل قيام ثورة تموز/يوليو لكبح جماح الكفاح الشعبي في نهاية عام ١٩٥١، وعُرفت هذه الخطة بخطة «روديو»، وتشير الوثائق البريطانية إلى تعديلات بشأن هذه الخطة، وذلك مع تزايد القلق من حدوث اضطرابات في مصر والسودان، خصوصًا في الجنوب السوداني ومنطقة القناة بمصر[٩٥].

أما على صعيد الضغوط الأميركية على الجانب البريطاني لصالح المصريين، فحاول البريطانيون مقاومة الضغط الأميركي بالاستجابة لها من ناحية الشكل من خلال سرعة عقد جلسات مع المصريين، ومقاومتها من ناحية المضمون بعدم تقديم تنازلات حقيقية في موقفهم السياسي، فقدموا ردًّا على المذكرة المصرية في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ بعد ٤٨ ساعة فقط من اتفاق الأحزاب، إلا أن السفير البريطاني، ستيفنسون: قال إن حكومته لا يمكنها قبول المساس بنقطتين: الجنوب والسودنة، حيث لن يتم قبول التخلي عن الضمانات المنصوص عليها في المادة رقم ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي المتعلقة بسلطات الحاكم العام، وذلك مع تقديم تطمينات بشأن عدم وجود نيّة بريطانية لفصل جنوب السودان[٩٦]، أما بالنسبة إلى السودنة فاقترحت الحكومة البريطانية أن يكون القرار بشأنها في يد الحكومة السودانية عند تشكيلها، بما في ذلك مسألة الإشراف الدولي على عملية تقرير المصير.

هذا الموقف البريطاني الذي رفضه المصريون، يقوم على إعادة إدراج المادة ١٠٠، مستندين في ذلك إلى تهديد الأحزاب السودانية بمقاطعة الانتخابات إذا قامت على تجاهل البند (٦ ج) من المشروع المصري، وأشار سالم إلى أن الجنوب كان مُمثّلًا في اتفاقية الأحزاب بوجود أعضاء جنوبيين في الأحزاب الموقعة.

كان آخر مواقع المقاومة البريطانية إزاء الرفض المصري لإعادة إدراج

---

(٩٥) هيكل، ملفات السويس، ص ١٨٢.

(٩٦) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/فبراير ١٨٤١ - ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٣٣٨.

المادة ١٠٠ هو حذف البند (٦ ج) في المقابل من المشروع المصري، حيث اقترح البريطانيون إحالة هذا الخلاف إلى البرلمان السوداني ليقرر فور انعقاده مستقبل المديريات الجنوبية، لكن حامد سلطان، عضو الوفد المصري، دفع بأن ذلك من شأنه أن يترك انطباعًا مفاده أن الاتفاق المصري البريطاني جاء ناقصًا في مسألة حيوية، كما أن تركها للبرلمان لمناقشتها في مرحلة مبكرة يُمكن أن يُفجّر الموقف بين الشماليين والجنوبيين في السودان، وفي ما يتعلق بالسودنة أصرّ الجانب المصري أيضًا على إخراج موظفي دولتيّ الحكم الثنائي من السودان(٩٧).

يصعب تفسير التشدد البريطاني بالتمسك بجنوب السودان إلا في ضوء التفسير الذي يقدمه الوزير الجنوبي السابق بونا ملوال(٩٨) في القول إن جنوب السودان كان مفيدًا لبريطانيا من جانبين، هما إمكانية التذرّع بتخلّف الجنوب، الأمر الذي يدفع بتأجيل عملية استقلال السودان برمّته، على اعتبار أن جنوب السودان ليس مُعدًّا على نحو كافٍ للمشاركة الكاملة، وإمكانية أن يُصبح جنوب السودان هو العامل الذي يُثبط من عزم الشماليين على الدخول في وحدة كاملة مع مصر ما دام الشمال يريد جنوب السودان جزءًا من السودان الموحّد، بل إن ملوال يصل في قول متفق عليه حتى اللحظة الراهنة إلى أن وحدة السودان كانت مطلبًا مصريًا إلى حد أنه يُمكن معه تأخير الاستقلال، إن لم يكن الجنوب مشتركًا فيه(٩٩).

على أي حال لم يجد تصلّب الموقف البريطاني أي تعاطف أميركي، حيث رصد ذلك السفير البريطاني في واشنطن، الذي أرسل إلى حكومته تقريرًا يقول فيه إن الحكومة الأميركية مندهشة من موقف لندن، مشيرًا إلى

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٦١.

(٩٨) وزير الإعلام السوداني في عهد النميري.

(٩٩) بونا ملوال، «جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: **العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل**، تحرير أسامة غيث والبخاري عبدالله (القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٠)، ص ١٥٦.

تذمّر واشنطن إزاء إقدام بريطانيا على الزج بنفسها في صراع مع المصريين حول السودنة وجنوب السودان والفترة الانتقالية، وقال إن الأميركيين يعتقدون أن هذه مسائل لا وزن لها مقابل تسوية الجلاء عن مصر[١٠٠].

أما في القاهرة فمارس جيفرسون كافري (السفير الأميركي في القاهرة) بدوره ضغوطًا على السفير البريطاني، ستيفنسون، خصوصًا أن صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري فتحا خط اتصالات ساخن مع كافري، وحدّدا الخلاف المصري البريطاني في أن مصر تريد السودنة قبل تقرير المصير، ويريدونها الإنكليز بعد تقرير المصير وقيام الوزارة والبرلمان السوداني.

أما في مسألة الجنوب، فإن التنازل الذي قدّمه صبري وسالم هو أنه بالإمكان إعطاء الحاكم العام السلطة لمنع اتخاذ أي إجراء فيه تفرقة ضد أي جزء من السودان، حيث أشارا إلى أنه إذا ترك المصريون وحدة وادي النيل، فلا يُمكن لهم أن يتنازلوا عن وحدة السودان، وحصلت ضغوط كافري على ضوء أخضر من واشنطن بعد أن أرسل إلى وزارة الخارجية الأميركية، محذّرًا من قطع المفاوضات المصرية البريطانية[١٠١].

إجمالًا، يمكن القول إن السودانيين تأكدوا من عدم رغبة بريطانيا في منح السودان استقلاله، كما أدركوا ملامح المشروع البريطاني في فصل جنوب السودان عن شماله، وذلك في وقت تزايد فيه لدى السودانيين القلق من التطورات السياسية في مصر مع إلغاء النظام الحزبي في منتصف كانون الثاني/ يناير، وتأسيس هيئة التحرير، وأصبح السودانيون في سباق مع الزمن للحصول على مكاسب من نظام تموز/ يوليو خشية أن ينهار هو الآخر، كما انهار نظام فاروق من قبل.

أما على جانب الإدارة البريطانية، فقال دونكان (Duncan)، أحد الإداريين البريطانيين هناك: «إنه نتيجة عقد اتفاقية الأحزاب السودانية مع مصر لم يعُد الأمر بيدنا، ولم يعُد لدينا نحن حكومة السودان بديل من التوقف عن مقاومة

---

(١٠٠) F.O. 371/102741, from Washington Embassy to Foreign Office, 1 February 1953.

(١٠١) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٩٩ - ١١٣.

المقترحات التي لا نستطيع أن نتفق على أنها في مصلحة السودانيين»[١٠٢].

٢ ـ توقيع اتفاقية ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٣

أسفرت التفاعلات وجدل الضغوط والمناورات عن معالجة قضايا الخلاف المصري البريطاني في مسألتيّ سلطات الحاكم العام في الجنوب والسودنة، حيث عالج الملحق الرابع من اتفاقية ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٣[١٠٣] مسألة الجنوب بإعادة إدراج المادة رقم ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي التي سبق أن اعترض عليها المصريون، لكن عُدّلت سلطات الحاكم العام لتعمم على كل مديريات السودان.

ينص النص المعدّل للمادة ١٠٠ على أن تكون للحاكم العام مسؤولية خاصة تكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة منصفة، كما نصّت المادة ١٢ من الملحق الرابع على أنه يتعيّن على الحاكم العام عند ممارسته سلطاته التقديرية المخوّلة له الحصول على موافقة سابقة من لجنة الحاكم العام. وحتى لا يستغل الحاكم العام المادة ١٠٠ لتقويض وحدة السودان، نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على أنه لمّا كان الاحتفاظ بوحدة السودان، كإقليم واحد، إطارًا أساسيًا للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية، حيث اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام سلطاته بموجب المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أي صورة تتعارض مع هذه السياسة.

أما في ما يتعلق بالسودنة فكانت الحكومة البريطانية قد وافقت في الجلسة قبل النهائية لتوقيع الاتفاق في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣ على المقترحات المصرية بشأن سودنة الإدارة، بشرط أن تكون تدابير تقرير المصير وخلق الجو الحر المحايد خاضعة لإشراف دولي، الأمر الذي

---

(١٠٢) John Spenser Ritchie Duncan, *The Sudan's Path to Independence*, with a foreword by Knox Helm (Edinburgh; London: W. Blackwood, 1957), p. 155.

(١٠٣) صيغت الاتفاقية في أربعة ملاحق:

ـ **الأول** خاص بوظائف وسلطات الحاكم العام.

ـ **الثاني** خاص بوظائف لجنة الانتخابات.

ـ **الثالث** خاص بوظائف لجنة السودنة.

ـ **الرابع** خاص بالتعديلات التي تُدرّج بمشروع قانون الحكم الثنائي (انظر ملاحق الكتاب).

نص عليه الملحق الثالث للاتفاقية التي أقرّت إنشاء لجنة السودنة.

عن إجراءات ممارسة السودانيين للحكم الذاتي نصّت الاتفاقية على فترة انتقالية مدّتها ثلاث سنوات تُصَفّى فيها الإدارة المصرية والبريطانية، على أن تبدأ الفترة الانتقالية بعد تكوين مؤسسات الحكم الذاتي التنفيذية والتشريعية، ويُحتفظ للسودانيين بالسيادة في الفترة الانتقالية. ونصّت الاتفاقية في المادة السابعة على تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء، بينهم ثلاثة سودانيين يُعيّنهم الحاكم العام بموافقة لجنة السودنة وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة، وآخر من الهند، وهؤلاء يُعيّنون من قبل حكوماتهم[(١٠٤)].

في ما يتعلق بمستقبل السودان نصّت المادة ١٢ على أن مهام الجمعية التأسيسية تنحصر في واجبين: أحدهما تقرير مصير السودان باعتباره وحدة لا تتجزأ، والأمر الثاني يتمثل في إعداد دستور للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد، كما تضع هذه المادة قانونًا لانتخاب برلمان سوداني دائم. أما تقرير المصير للسودان فإن الصيغة المتفق عليها بين الدولتين المتعاقدتين هي إما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط مصر بالسودان على أي صورة، أو أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

هكذا سُويّت نقاط الاختلاف بين الجانبين المصري والبريطاني بشأن السودان، وقام محمد نجيب ورالف ستيفنسون بتوقيع اتفاقية السودان مساء ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٣. وذلك في خمس عشرة مادة، حيث تبادلا التهاني، وألقى محمد نجيب بيانًا أكد فيه أن مصر تفتح صفحة جديدة لكل من البريطانيين والسودانيين، مشيرًا إلى أن مصر «قد توخّت في جميع الخطوات التي خطتها بهذا الشأن الاتصال الدائم الوثيق بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم، ذلك الإجماع الذي كان له أثر حاسم في الوصول إلى الغرض المنشود»[(١٠٥)].

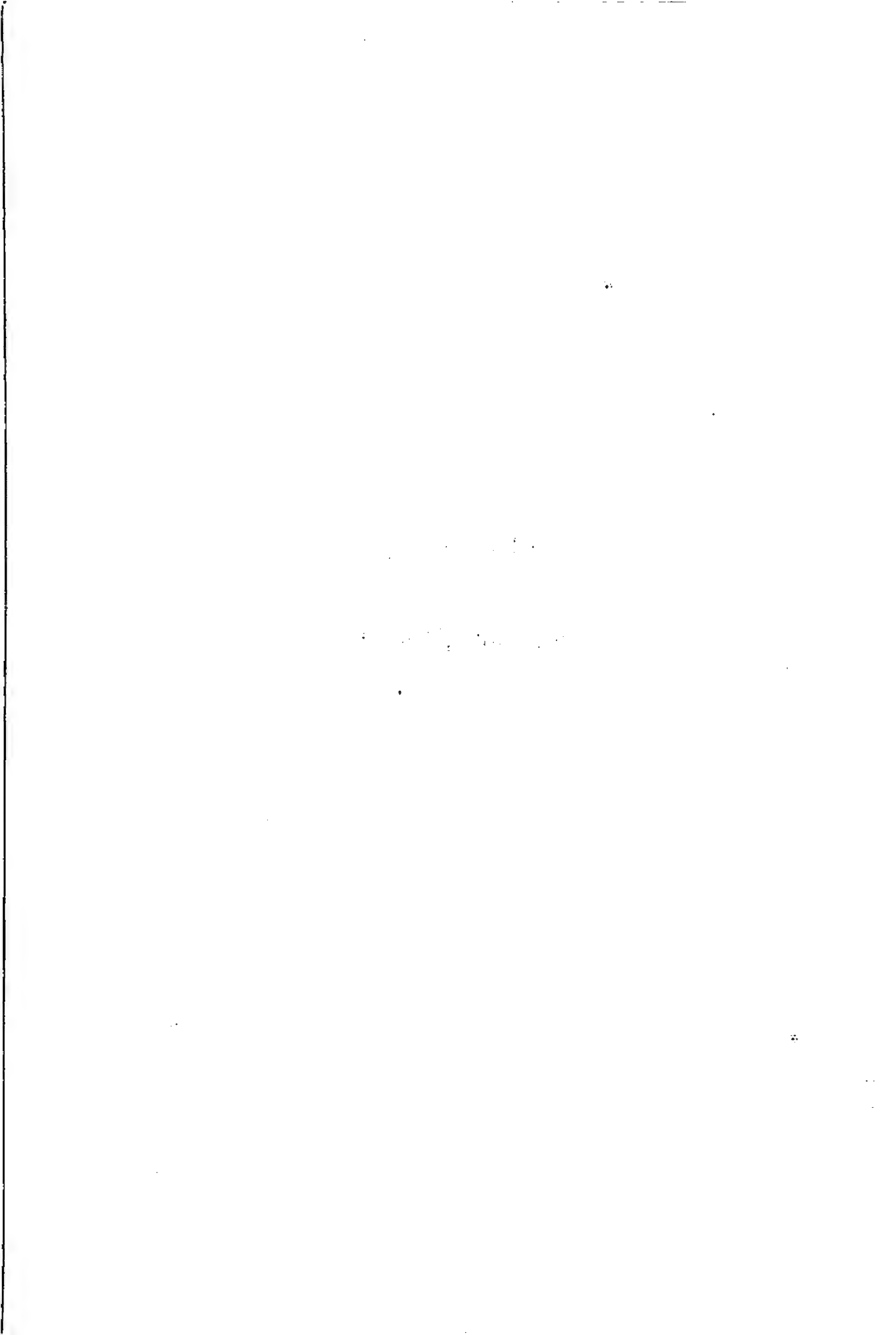
---

(١٠٤) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٣٧٠ ـ ٣٩٨.

(١٠٥) محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

الفصل الثالث

استقلال السودان



دشّنت اتفاقية السودان في شباط/ فبراير ١٩٥٣ شرعية سياسية جديدة للعلاقات بين مصر والسودان في إطار دولي، هي الشرعية المؤسسة قانونيًا على التخلّي المصري عن السيادة في السودان. وشهدت الفترة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٦، تاريخ إعلان استقلال السودان، محاولة مصرية لبناء وحدة وادي النيل، لكن من دون التسلّح بالأدوات المناسبة، وفي ظل مخاوف من الدور الاستعماري سواء أكان إنكليزيًا أم أميركيًا في السودان، وبخاصة في جنوبه الذي يُمثّل مصالح حيوية مصرية تتعلق بالمياه.

سوف يهتم هذا الفصل برصد مناخ الفترة الانتقالية من حيث الأزمات الناشئة بين مصر وبريطانيا حول تنفيذ بنود اتفاقية شباط/ فبراير ١٩٥٣، وبخاصة تهيئة المناخ الحُر المحايد اللازم للانتخابات المحددة لمستقبل السودان، كما سيتناول الفصل على نحو منفصل موقف الحزبين الكبيرين خلال هذه الفترة، وذلك في تقديرنا لرصد التحولات السياسية في موقف الحزبين إزاء المتغيرات الداخلية السودانية من جهة، والعلاقة مع مصر من جهة أخرى.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن الموقف المصري من مستقبل السودان بإقرار حق تقرير المصير كان يُراهن على اختيار السودانيين لنوع من العلاقة الاتحادية مع مصر، إلا أنه كان ينطوي أيضًا على مخاطرة انفصال السودان عن مصر، وهي المخاطرة التي كان جيل مجلس قيادة الثورة أكثر قبولًا لها مع الأخذ بالاعتبار أن الاهتمام بقضية السودان تضاءل لدى الجيل الجديد من السياسيين المصريين الذين لم يلمسوا الوجود المصري في السودان، حيث يُعدّ وجودًا اسميًا من دون ظل حقيقي له على الأرض، بينما كانت السيادة الحقيقية في السودان للاحتلال البريطاني[(١)].

(١) جمال عبد الجواد موسى، «مصر في السياسة السودانية،» **المستقبل العربي**، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥).

ربما يكون موقفا محمد نجيب وصلاح سالم من السودان نموذجين ممثلين لهذه المسألة، فالأول وُلد وتعلّم وعمل في السودان، وراهن على تحقيق وحدة وادي النيل، لكن بأساليب مفارقة لأساليب النظام الملكي، إذ اعتبر نجيب أن انتصار الحزب الاتحادي السوداني انتصار لخطّته التي تبنّاها لتحقيق هدفه الأسمى[٢]. بينما يعتبر صلاح سالم أنه كان المُنقذ والمخلّص لزملائه من المفاجآت السودانية في الأسابيع الأولى من الثورة، ووصف ذلك بالقول: «أصبحت أخصائيًا في قفل الأبواب التي تنفتح علينا فجأة من الخرطوم في نظر إخواني وزملائي القاطنين في مبنى القيادة العامة»[٣]. انطلاقًا من هذا الفارق، نُلاحظ أن التدخل المصري في السودان بعد عقد اتفاقية شباط/ فبراير ١٩٥٣ لم يكن لينفّذه صلاح سالم إلا كرد فعل للخروقات البريطانية للاتفاقية، الأمر الذي لم يقف عند حد الصراع حول تحديد مستقبل السودان، كما هو متواتر في كثير من الدراسات، لكنه امتدّ ليشمل تهديد الأمن القومي المصري في الشمال بعلاقات بين السودان وإسرائيل، وفي الجنوب بالتلويح بورقة المياه، عصَب الحياة في مصر.

يعتبر صلاح سالم أن أهم أخطاء مجلس قيادة الثورة في اتفاقية السودان أن يكون النص على الاستقلال في مقابل الاتحاد مع مصر، مع ما يحمله الاتحاد مع مصر من غموض بعدم تحديد طبيعة العلاقة الاتحادية مع مصر، التي كانت محلًّا للخلاف بين الاتحاديين أنفسهم، مشيرًا إلى أنه حين رأى السودانيون المستعمرين البريطانيين يرحلون عن بلادهم، كان بريق الاستقلال أكثر لمعانًا بالنسبة إليهم، خصوصًا أن حزب الأمة فسّر مسألة الاتحاد مع مصر باعتبارها نوعًا جديدًا من أنواع السيطرة على السودان الرامية إلى استعماره[٤]، إلا أن تفسير صلاح سالم الذي قدّمه بعد إعلان استقلال السودان ربما لم يلحظ ميولًا مُبكرة لإسماعيل الأزهري في امتطاء جواد وحدة وادي النيل كجسر يحقق به أغراضه السياسية، لأن

---

(٢) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ (القاهرة: دار الكتاب النموذجي؛ مطابع سجل العرب، ١٩٧٥)، ص ١١٧.

(٣) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ٦/٦/١٩٥٦.

(٤) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٣/٦/١٩٥٦.

الأزهري ألصق في مذكّراته، بمحمد نجيب تصريحًا برغبته في اختيار السودانيين اتحادًا مع مصر، من خلال خطابه في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٥٣[٥] لمناسبة إعلان موقف مصر من رفض انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث، لكن نص خطاب نجيب المنشور في **الأهرام** لم يتضمن هذه الرغبة في الاتحاد[٦].

لعلّ الفشل المصري، في هذه الفترة، ببناء وحدة وادي النيل، يعود في تقديرنا إلى ثلاثة أسباب هي:

- محاولة التأثير في الشأن الداخلي على جسر الحزب الاتحادي السوداني، وذلك لتقليد ما كان متّبعًا في ظل النظام الملكي، الأمر الذي دفعت إليه المحاولات الاستعمارية للعب بورقة الجنوب، الوثيقة الصلة بالأمن المائي المصري، وهي المحاولات التي شملت إلى جانب بريطانيا الولايات المتحدة الأميركية وقتذاك.

- افتراق نُظم الحكم في كلّ من مصر والسودان نحو نموذجين، حيث اعتمد السودان نموذج الديمقراطية البرلمانية بآلياتها الغربية[٧]، بينما ركّزت مصر - عبد الناصر على مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطبيعة انحياز ثورة تموز/ يوليو للفقراء، وبناء شرعيتها السياسية في مبادئ الثورة الستة الشهيرة على فكرة العدل الاجتماعي، الأمر الذي دفع إلى تبني نموذج الحزب الواحد كإطار للحكم، وذلك في رد فعل لفشل الليبرالية المصرية قبل ثورة تموز/ يوليو في إنجاز المشروع الوطني المتمثل بتحقيق التحرر الوطني من الاستعمار الأجنبي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للأغلبية العُظمى من المصريين.

- ضرورات الموقع الجغرافي التي فرضت على مصر حوارًا ثم صِدامًا

---

(٥) بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره،** من تاريخ السودان السياسي (القاهرة: الدار الحديثة للنشر، ١٩٩٠)، ص ١٧٣.

(٦) **الأهرام،** ١٧/ ٢/ ١٩٥٣.

(٧) تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان،** ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠)، ص ١٦١.

مع الغرب في ما يتعلق بمنظومة الدفاع عن الشرق الأوسط، وطبيعة الدور السياسي في المنطقة العربية المحيطة، في وقت تصاعدت حدّة الخطر الإسرائيلي، وتكوّنت فيه بذور انحياز عبد الناصر لفكرة القومية العربية، وهو ما فرض معارك واهتمامات على الأجندة السياسية المصرية على حساب السودان.

أولًا: تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي

أعطت ردود الفعل إزاء اتفاقية السودان مؤشرات واضحةً على استمرار الصراع المصري حول مستقبل السودان خلال الفترة الانتقالية، وذلك لأسباب تتعلق باستقبال النخبة السياسية والرأي العام البريطاني لبنود الاتفاقية في ظل إحساس بالهزيمة في المعركة التفاوضية الأولى مع مصر، حيث سيطر على اجتماع مجلس اللوردات البريطاني في ١١ آذار/ مارس ١٩٥٣ مشاعر الأسف على فَقد الحاكم العام سلطاته، كما هاجمت معظم الصحف البريطانية اتفاقية السودان، ووصفتها بأنها ضعيفة إلى حد لا يصون استقلال السودان[٨]، وإزاء هذا الموقف كان المطلوب من الحكومة البريطانية استمرار الاحتفاظ بورقة السودان أطول مدة مُمكنة، وتوظيفها في معركة قاعدة السويس المرتبطة بالمصالح البريطانية في الشرق الأوسط[٩]، وللحفاظ على المصالح البريطانية في إفريقيا. كما أن إمداد السودان مصانع لانكشاير بالقطن بعد الحرب العالمية الثانية في ضوء إحلاله محل القطن الأميركي نتيجة اتجاه الحكومة البريطانية إلى تخفيض الإنفاق بالدولار مَثّل أمرًا مؤثرًا في المصالح الاقتصادية البريطانية، وبالتالي في مصالح دوائر النخبة السياسية والاقتصادية المتداخلة معها[١٠]. من هنا فإن إقدام الحكومة البريطانية على خطوة إقرار حق تقرير المصير للسودانيين كان درءًا لمخاطر وحدة وادي النيل التي اعتبرتها بريطانيا افتراضًا محتملًا، وذلك بتقديرات

(٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٢ ملف رقم ١/٧ سري جدًا).

(٩) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٦.

(١٠) تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)، ص ٧٢.

خلُصت إلى أن الروابط بين مصر والسودان أقوى من مجرد بقايا للسياسات الخديوية[١١].

كما شَكَّل الموقف السلبي لقطاع من الجنوبيين تجاه الاتفاقية[١٢]، والدعم البريطاني لهم، أحد أسباب المخاوف المصرية في المساس بالأمن المائي المصري، الأمر الذي كان من أسباب تفعيل وكالة الوزارة للسودان، وهي البوابة التي بدأ منها الاهتمام المصري بالدول الإفريقية السبع المحيطة بالسودان، وذلك لاعتبارات خاصة بالتأثيرات الإقليمية والأمنية الممتدة والمؤثرة في الجنوب السوداني[١٣]، وهي المنطقة نفسها التي تعتبرها بريطانيا البوابة التي يجري من خلالها مراقبة الشرق الأوسط وإفريقيا، ولها أهمية استراتيجية قصوى لمصالح بريطانيا الأمنية إذا ما اضمحلّ النفوذ البريطاني في مصر، وذلك طبقًا لدراسة خاصة بالمعهد الملكي للشؤون الدولية[١٤].

لعلّ الأمر الأخطر من ذلك الذي كشفت عنه وثائق الخارجية المصرية أخيرًا هو إقدام بريطانيا على تهديد الأمن القومي المصري، ومحاولة إصابته بمقتل، وذلك بفتح قنوات للمعاملات التجارية بين السودان وإسرائيل، وقيام السكرتير التجاري البريطاني بإصدار بوليصتين لشحن البضائع إلى المصدّرين السودانيين، إحداهما للاستعمال عند المرور في قناة السويس[١٥]، وذلك في الوقت نفسه الذي كانت تسعى إسرائيل إلى خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الإفريقية قبل الاستقلال، مستفيدة من الوجود الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية، وكانت

---

(١١) M.W. Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 352.

(١٢) أرسل كليمنت أمبورو، أحد الساسة الجنوبيين المرموقين، برقية إلى النائب العام ذكَّره فيها بوعود بريطانيا للجنوبيين، وأعرب عن أمله ألا تبيع لندن الجنوبيين لمصر لتأمين مصالحها في قناة السويس، الأمر الذي سيرد ذكره وتفصيله في الفصل السادس من هذا الكتاب بعنوان: «جنوب السودان في العلاقات المصرية ـ السودانية».

(١٣) محمد فايق، أحد مسؤولي الملف السوداني في المخابرات المصرية، محضر مقابلة في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٢.

(١٤) علي، **زراعة الجوع في السودان**، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١١٣٨/ قديم/ ملف رقم ١/ ١٢).

الأهداف الإسرائيلية تتجه في ذلك إلى محاصرة العالم العربي[١٦].

طبقًا لهذه المُعطيات السياسية كان من البديهي أن تنشأ أكثر من أزمة سياسية بين القاهرة ولندن، شكّلت في مجموعها تأثيرًا مباشرًا في العلاقة المصرية بالأطراف الداخلية السودانية، وخصوصًا حزب الأمة وتيار الاستقلاليين. ولعلّنا لا نُبالغ إذا اعتبرنا أن الآثار السياسية للفترة الممتدة من اتفاقية السودان حتى استقلاله لا تزال إلى حدٍ كبير أحد المداخل المهمة لفهم العلاقة بين مصر وأحزاب السودان حتى اللحظة الراهنة.

ثانيًا: أزمات الفترة الانتقالية بين مصر وبريطانيا

١ ـ الكومنولث

كانت المحطة الأولى للصراع المصري السوداني مرتبطة بإمكانية انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث، وانفجرت هذه الأزمة حين كان أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطانية، يوضح أبعاد اتفاقية السودان في مجلس العموم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، ورد على النائب المحافظ، تشارلز ووتر هاوس، بأن استقلال السودان لا يعني ألا يكون له الحق بالانضمام إلى عضوية رابطة الكومنولث، إذ إن للبرلمان السوداني الحق بالاختيار بين الانضمام إلى مصر، أو أي نوع من أنواع الاستقلال[١٧].

كان ردّ الفعل المصري عنيفًا إزاء التلويح البريطاني بورقة الكومنولث في السودان، إذ أذاع محمد نجيب بيانًا في الإذاعة المصرية يؤكد فيه الفهم المصري لبنود اتفاقية السودان في ما يتعلّق بمستقبله في أنه ينحصر في أمرين: إما الاتحاد مع مصر، أو الاستقلال التام، وأن بنود الاتفاقية لم تتعرض لأي بديل ثالث سواء كان نظام «الدومنيون» (Dominion)، أم «رابطة الكومنولث» (Commonwealth).

أضاف نجيب أن أي محاولة للانحراف عن هذا الاتجاه ستجعل «اتفاقية

---

(١٦) محمد محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٤.

(١٧) الأهرام، ١٣/١٢/١٩٥٣.

السودان عرضة للفسخ والتمزيق»[١٨]، وعكس تهديد نجيب بإلغاء اتفاقية السودان حجم مخاوفه من التهديدات المباشرة على أمن مصر من أي ارتباط سوداني ببريطانيا مهما كان نوعه[١٩]، ويروي الدرديري محمد عثمان، عضو لجنة الحاكم العام، في هذا السياق أن جمال عبد الناصر رفض بلهجة حاسمة مسألة ربط السودان برابطة الكومنولث مع بريطانيا، بالقول، بعد صمت طويل: «أنا أرفض هذه العلاقة»، وذلك في اجتماع عقده عبد الناصر مع الدرديري في منزل الأول، وحضره كلّ من صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري وعبد الفتاح حسن[٢٠]، وذلك في وقت كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى إرضاء الرأي العام البريطاني وأعضاء مجلس العموم من المحافظين الذين رأوا في الاتفاقية تصفية للنفوذ البريطاني في السودان[٢١].

في إجراء يهدف إلى إحراج بريطانيا على المستوى الدولي، سارعت مصر بتسجيل اتفاقية السودان بملاحقها الأربعة في الأمم المتحدة، استنادًا إلى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث ربطت **الأهرام** بين هذه الخطوة وموقف إيدن في مجلس العموم وفتحه الباب أمام احتمال انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث[٢٢].

لكن الخطوة المصرية في الإعلان عن موقفها من تفسير الاتفاقية لم تثنِ بريطانيا عن إغراء السودانيين بالانضمام إلى رابطة الكومنولث، حيث جدد سلوين لويد (Selwyn Lloyd) وزير الدولة البريطاني في مؤتمره الصحفي في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٣ التأكيد على إمكانية انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث[٢٣]، فيما بدا أنه الهدف الرئيس من وراء زيارته السودان. واستدعى موقف لويد ردًّا ناريًا من صلاح سالم، حيث هدد بأن التصرفات

---

(١٨) **الأهرام**، ١٧/ ٣/ ١٩٥٣.

(١٩) Hussein Zulfakar Sabry, *Sovereignty for Sudan* (London: Ithaca press, 1982), p. 136.

(٢٠) الدرديري محمد عثمان، **مذكراتي (١٩١٤ ـ ١٩٥٨)** (الخرطوم: مطبعة التمدن، ١٩٦١)، ص ٦٥.

(٢١) محسن محمد، **مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ١٣٦.

(٢٢) **الأهرام**، ١٨/ ٢/ ١٩٥٣.

(٢٣) **الأهرام**، ٢٦/ ٣/ ١٩٥٣.

البريطانية ستؤدي إلى «أحداث جسام»، مشيرًا إلى أن اتفاقية السودان أصبحت حبرًا على ورق[٢٤].

استمر الجدل المصري البريطاني حول مسألة انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث حتى نهاية عام ١٩٥٣، حيث استقرت بريطانيا على أنه ليس من صالحها ضّم السودان إلى رابطة الكومنولث، لاعتبارات اقتصادية بالأساس، حيث اعتبر وزير الدولة البريطاني، أنتوني ناتنج (Anthony Natenj)، أن الميزانية البريطانية لا تسمح بمساعدات إضافية لأعضاء جدد في الكومنولث[٢٥]. وذلك في أعقاب تقرير وضعه وزير المستعمرات، أوليفر لينتون (Oliver Linton)، رفض فيه فكرة انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث للاعتبارات الآتية:

- أن التعدد الطائفي والإثني والقبلي في السودان سيكون عائقًا أمام اختيار السودانيين لوضعهم في المستقبل.

- أن السودان ليس لديه مساهمة إيجابية يحققها للكومنولث من الناحية السياسية، بالإضافة إلى أنه سيكون عبئًا إضافيًا على بريطانيا.

- أن انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث سيُعقد العلاقات المصرية ـ البريطانية، كما أنه سيُضاعف الانقسامات الداخلية في أوساط الرأي العام السوداني.

- أن انضمام السودان إلى رابطة الكومنولث سيفتح شهية باقي المستعمرات للانضمام إلى الكومنولث، وهي دول مماثلة للسودان في درجة التطور السياسي، الأمر الذي قد يثير مشاكل مع باقي أعضاء الكومنولث على أسس عنصرية وسياسية. وأسهمت هذه الاعتبارات إجمالًا في أن تعتبر بريطانيا مسألة انضمام السودان إلى دول الكومنولث موضوعًا مؤجّلًا، وأنه من غير المصلحة إثارته[٢٦].

---

(٢٤) الأهرام، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٣.

(٢٥) أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٨٠.

(٢٦) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

٢ ـ الحاكم العام

كان المجال الحيوي للصراع المصري البريطاني هو سلطات الحاكم العام باعتبار أن هذه السلطات كانت هي المصدر المباشر لضمان مناخ محايد يُمكن أن تجري فيه الانتخابات السودانية من دون تدخل.

راهن الموقف المصري على محاصرة الحاكم العام بلجنته حتى لا يتمكّن من التأثير في الانتخابات، ودعم ذلك الخطة المصرية الرامية إلى علاقة لم يحددها مجلس قيادة الثورة بالسودان، من هنا كان طبيعيًا محاولة كلّ من مصر وبريطانيا أن تكون لجنة الحاكم العام موالية لها.

طبقًا للمادة الرابعة من اتفاقية السودان تتكوّن عضوية اللجنة من خمسة أعضاء، منهم اثنان سودانيان ترشحهما حكومتهما، وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو باكستاني ترشح كلّ منهم حكومته.

اختارت بريطانيا لورانس غرافتي سميث[٢٧]، أما مصر فاختارت قائد الجناح حسين ذو الفقار صبري، وشكلّت الأحزاب السودانية (الأمة والاتحادي والاشتراكي الجمهوري) لجنة في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٣، رشّحت خمسة أعضاء سودانيين لتختار دولتا الحكم الثنائي اثنين منهم في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٣[٢٨]، واتفقت مصر وبريطانيا على ممثل واحد في لجنة الحاكم العام هو إبراهيم أحمد، بينما اختلفتا حول محمد حسن دياب، حيث رشّحت مصر بدلًا منه الدرديري محمد عثمان من الحزب الوطني الاتحادي، وذلك على الرغم من أنه لم يكن من الخمسة الذين قدّمتهم لجنة الأحزاب السودانية إلى دولتيّ الحكم الثنائي[٢٩]، حيث اقترح محمد فوزي، وزير الخارجية المصري، بعد ٤٨ ساعة من قرار لجنة الأحزاب السودانية اسم الدرديري عثمان، وأفصح علنًا عن وجود خلافات بين مصر وبريطانيا في مسألة تشكيل لجنة الحاكم العام[٣٠]، كما قال

---

(٢٧) عمل مستشارًا صحفيًا في السفارة البريطانية بالقاهرة، ووزيرًا مفوضًا للخارجية البريطانية في جدة، وكان يجيد اللغة العربية.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٩) El-Bagir Ahmad Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958* (Exeter: University of Exeter, 1992), pp. 175-179.

(٣٠) الأهرام، ١١/ ٣/ ١٩٥٣.

محمد نجيب إن السيد علي الميرغني أرسل إليه البكباشي خلف الله خالد[٣١] ليعترض على عدم استشارته في تعيين محمد حسن دياب بلجنة الحاكم العام، وذلك أثناء لقاء مع السفير البريطاني[٣٢].

أما أسباب الموقف المصري من اختيار الدرديري فتصل في تقديري إلى الأدوار السياسية التي قام بها الدرديري إلى جانب صلاح سالم في منعطفين مهمين، أحدهما توحيد الأحزاب الاتحادية[٣٣]، والآخر قيامه بدور حاسم في عقد اتفاقية الأحزاب السودانية في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، وبخاصة ما يتعلق منها بتوقيع كل من زين العابدين صالح والدرديري الاتفاقية التي تلكّأ في توقيعها إبراهيم بدري، رئيس الحزب[٣٤]. ولا يجوز في هذا السياق إهمال أن الدرديري كان أيضًا رئيسًا لحزب وادي النيل الذي أسسه في عام ١٩٤٦، وكان برنامجه السياسي يدعو إلى الوحدة الشاملة مع مصر تحت التاج المصري[٣٥].

لم تكتفِ مصر بتشكيل لجنة الحاكم العام على نحو لا يسبب مشاكل في تقديرها، لكنها سعت أيضًا إلى ضمان حياد رئيس اللجنة الباكستاني، حيث أعرب البكباشي جمال عبد الناصر، نائب رئيس الوزراء، في رسالة سرية إلى ظفر الله خان، رئيس الوزراء الباكستاني، عن رغبته في تعيين طيب حسين الذي كان يعمل في سفارة بلاده بالقاهرة، لكن الحكومة الباكستانية رشّحت بدلًا منه سفير باكستان في طوكيو مَيّان ضياء الدين، باعتباره عُيّن عضوًا من قَبل في اللجنة التي ألفتها الأمم المتحدة في البلدان التي لا تحكم نفسها، كما سبق أن اختير عضوًا في لجنة إريتريا، الأمر الذي كان يمثل خبرة لضياء الدين في إفريقيا. ولقي الاختيار الباكستاني قبولًا في القاهرة، حيث قال السفير المصري في باكستان، عبد الوهاب عزام، أنه جمع معلومات عن مَيّان الذي لم يتّهمه أحد بموالاة الإنكليز.

---

(٣١) أصبح وزيرًا للدفاع بعد الاستقلال.

(٣٢) F.O. 371/102751, 23 March 1953.

(٣٣) عثمان، مذكراتي (١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٥) نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ص ١٩١.

امتدّ الاهتمام المصري بلجنة الحاكم العام إلى حد وصل إلى رفض تعيين ريتشر، عضو المكتب التجاري البريطاني في السودان، إلا إذا استقال من عمله حتى لا يكون مؤثرًا بأي شكل في أي خلاف يقع في المستقبل بين الهيئات التنفيذية والتشريعية السودانية المزمع إقامتها، وبين الحاكم العام[٣٦]. وأثارت التدخلات المصرية في تشكيل لجنة الحاكم العام انزعاج أنتوني إيدن الذي اعتبر أن لمصر أغلبية في لجنة الحاكم العام، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ قرار في ١٧ آذار/ مارس ١٩٥٣ بإرسال سلوين لويد إلى الخرطوم، بعد أن أعرب عن قلقه بشأن قدرة المصريين على التأثير في الأحزاب السودانية[٣٧]، خصوصًا بعد أن استجابت هذه الأحزاب لنداء محمد نجيب في توحيد صفوفها، وقامت بتشكيل لجنة مشتركة لاختيار أعضاء لجنة الحاكم العام[٣٨].

قرار إيدن بسفر لويد كان السبب المباشر وراء قرار صلاح سالم أن يذهب إلى الخرطوم أيضًا بعد يوم واحد من وصول لويد[٣٩]، مقدّرًا الأدوار التي يُمكن أن يقوم بها لويد في دعم نفوذ الحاكم العام على حساب الأهداف المصرية[٤٠]، بالإضافة إلى رغبة سالم في حسم مسألة تدخّل الإداريين البريطانيين في الدوائر الجنوبية، الذين بدأوا بمحاولة التأثير في القبائل وتهديد زعمائها، الأمر الذي كان يجد له صدى سريعًا في القاهرة[٤١]. وبرر صلاح سالم للبريطانيين أهداف زيارته بأنه تسلّم تقارير متضاربة بشأن الخلافات حول لجنة الحاكم العام، مضيفًا أنه سوف يحاول خلال ثلاثة أيام تسوية المشاكل كلها التي قال إنها تختلف عما سمعه في القاهرة[٤٢].

---

(٣٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٦٤ قديم، ملف رقم ٦٩/ ٢/ ١٥).

(٣٧) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٤٦.

(٣٨) الأهرام، ٢٢/ ٢/ ١٩٥٣.

(٣٩) الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٥٣.

(٤٠) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٤٦.

(٤١) الأهرام، ١٤/ ٣/ ١٩٥٣؛ ١٦/ ٣/ ١٩٥٣، و١٧/ ٣/ ١٩٥٣.

(٤٢) F.O. 371/102751, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 20 March 1953.

مارست القاهرة ضغوطًا أخرى على بريطانيا موازية لزيارة صلاح سالم، حيث قال محمد فوزي، وزير الخارجية المصري، مُعلّقًا على زيارة لويد إلى الخرطوم، إن هناك عيوبًا خطيرة ما زالت سائدة في عقلية وأساليب الإدارة البريطانية بالسودان، وطالب فوزي وزير الدولة البريطاني أن يقوم بعمليات إحلال وتبديل للأشخاص غير المتسقين مع وضع نظام الحكم الجديد[٤٣].

تواصل الضغط المصري بإعلان صلاح سالم باجتماع للاتحادات الطلابية في جامعة الخرطوم في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٣ أن مصر قررت عدم الدخول في أي مناقشات بشأن الجلاء عن قناة السويس، حتى «يتم تنفيذ اتفاقية السودان قلبًا وقالبًا». وأسفر الصراع بين مصر وبريطانيا على تشكيل لجنة الحاكم العام عن إبلاغ سلوين لويد في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٣ باتفاق الأحزاب السودانية على تعيين الدرديري محمد عثمان لتفادي وصول المفاوضات إلى طريق مسدودة، وللإسراع في السير قُدُمًا بالعملية الانتخابية، لكنهم أوضحوا أنهم يعتبرون أن هذا التعيين موقت، ويحتاج إلى المراجعة طبقًا لاتفاقية السودان التي يضعها البرلمان بعد تكوينه[٤٤]، وبناء على ذلك أُعلن تشكيل لجنة الحاكم العام في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٣[٤٥]، بعد تأخر استلزم معه تأخير تعيين لجنة الانتخابات هي الأخرى.

٣ ـ الجنوب

ارتبط ملف انتخابات البرلمان السوداني للفترة الانتقالية بملف جنوب السودان، لاعتبارات تتعلق بالفشل البريطاني في ضمان وضع خاص للجنوبيين في اتفاقية السودان في ضوء مقاومة مصر للتمييز بين شمال السودان وجنوبه والانحياز لفكرة وحدة السودان.

دفع هذا الفشل بريطانيا إلى محاولة إنقاذ هيبتها أمام الجنوبيين من

(٤٣) الأهرام، ٢٠/ ٣/ ١٩٥٣.

(٤٤) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, pp. 178-179.

(٤٥) الأهرام، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٣.

ناحية، واستخدام ورقة الجنوب لحساب حزب الأمة في الانتخابات من ناحية أخرى، بما يُمهّد للرؤية البريطانية لتحقيق استقلال السودان وتحجيم فرص الحزب الاتحادي المتجه، نظريًا، إلى الاتحاد مع مصر.

أما على مستوى حكومة السودان فكانت الساحة الجنوبية السودانية هي الساحة التي تبدو متاحة لممارسة رفض الإداريين البريطانيين لاتفاقية السودان من ناحية، واستخدامها باعتبارها إحدى أدوات الصراع مع مصر في أثناء العملية الانتخابية من ناحية أخرى. وشكّلت اتفاقية السودان إلى حدٍ كبير صدمة لمشاعر الإداريين هناك الذين مارسوا ردود فعل عنيفة في إدارة العملية الانتخابية التي اعتبروها بمنزلة الثأر من مصر التي نجحت في إلحاق الهزيمة بغطرستهم الاستعمارية، وقام سلوين لويد بخطوات عملية على هذه الطريق باجتماعه في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٣ في الخرطوم بسبعة من زعماء الجنوب (عبد الرحمن سولي، بنيامين لوكي، إدوارد أودوك، جوردون أيوم، لويس باك، ساير ريان، مايكل داتا). وقدم الزعماء الجنوبيون شكاوى بشأن مشاورة مصر لهم في عقد اتفاقية السودان، وعدم تمثيل الجنوب في لجنة الحاكم العام، فضلًا عن بلورتهم لاقتراحات بمقاطعة انتخابات برلمان الفترة الانتقالية. وأستغل لويد هذه الحالة الجنوبية، فقدّم اقتراحات تركز أصواتهم الانتخابية في اتجاه واحد للحصول على مقاعدهم البالغة ٢٢ مقعدًا في البرلمان طبقًا للدستور، كما طالبهم بتشكيل حزب سياسي خاص بهم[٤٦]. وبالفعل شَكّل الجنوبيون حزب الأحرار الذي خاض الانتخابات تحت اسم حزب الأحرار الجنوبي[٤٧].

الشروع البريطاني باستخدام ورقة الجنوب فرض على مصر نوعًا وحجمًا من التدخل في إدارة العملية الانتخابية، وذلك في تقديري يعود، إلى جانب ارتباطه بالأمن المائي المصري، إلى مسألة صراع الإرادات بين القاهرة ولندن بشأن قاعدة قناة السويس، وإقدام القاهرة على ترويض الأسد البريطاني الذي استعمر مصر منذ عام ١٨٨٢، وذاقت الحركة الوطنية

---

(٤٦) F.O. 371/102752; Form Khartoum Embassy Foreign Office, 28 March 1953.

(٤٧) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١٤٨.

المصرية على يديه الويلات، بالإضافة إلى أن معركة السودان كانت الطلقة الأولى في المعركة التفاوضية بشأن الجلاء، وهي خلفيات نفسية ووجدانية لا يمكن إهمالها في حالة تحليل الصراعات السياسية والمعارك التفاوضية بين الطرفين[٤٨]. أما ثالث هذه الأسباب فيتعلق بإقدام ثورة تموز/ يوليو على تدشين صيغ جديدة في إطار رؤيتها الثورية لإدارة التهديدات الخارجية التي يمكن أن تمس المصالح الأساسية للمجتمع التي تقوم على استقلال القرار السياسي عن الدوائر الاستعمارية[٤٩].

كانت أولى الخطوات البريطانية لاستخدام ورقة الجنوب في الانتخابات علنًا هي إشارة الحاكم العام البريطاني، روبرت هاو، إلى الجنوب باعتباره كيانًا منفصلًا في أعقاب عقد الاتفاقية، وكذلك إقدام السكرتير الإداري، جيمس روبرتسون، على نقد السياسات المصرية إزاء السودان قبل تموز/ يوليو، الأمر الذي استنكرته صحف السودان، وعقد الحزب الاتحادي اجتماعًا للحزب الاتحادي السوداني نوقشت خلاله خروقات الإدارة البريطانية[٥٠].

كما قام الإداريون البريطانيون في الجنوب بحملة تنكيل بالجنوبيين الذين وقّعوا عريضة صلاح سالم قُبيل التوقيع على اتفاقية الأحزاب السودانية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، ومن ذلك تقديم زكريا جامبو، نجل سلطان جامبو، إلى المحاكمة لإقامته احتفالًا باتفاقية السودان من دون الحصول على إذن المفتش البريطاني، الأمر الذي استدعى من لجنة الأحزاب السودانية المؤتلفة[٥١] الإبراق بالأمر لمحمد نجيب، وتعيين محامين للدفاع عن جامبو في الجنوب[٥٢]، كما أقدم الإداريون البريطانيون

---

(٤٨) محمد بدر الدين مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٤٩) طارق البشري، **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٧.

(٥٠) **الأهرام**، ١٧/ ٢/ ١٩٥٣.

(٥١) شُكّلت في أعقاب عقد اتفاقية السودان لبحث الترتيبات الخاصة بعملية الانتخابات.

(٥٢) **الأهرام**، ٥/ ٣/ ١٩٥٣.

على اعتقال مندوبي الحزب الاتحادي في الجنوب وسجنهم(٥٣)، بعد أن علم هؤلاء في إطار جولاتهم الانتخابية بإقدام الإداريين البريطانيين على الاجتماع بزعماء قبائل الدينكا في بحر الغزال، وتأليبهم على اتفاقية السودان، وقال المسجونون الاتحاديون في برقيتهم لمقر الحزب في الخرطوم إن الإداريين يدعون إلى مقاطعة الجنوبيين للانتخابات(٥٤)، وأجمل محمد نجيب الموقف في ١٠ آذار/ مارس ١٩٥٣ بإنه «قبل أن يجف مداد اتفاقية السودان ترد إلينا من مختلف أنحاء السودان شكاوى صارخة عن المعاملة السيّئة التي يُعامِل بها الإداريون البريطانيون في الأقاليم الجنوبية في السودان بعض الزعماء الذين وقّعوا اتفاقات معنا»(٥٥)، وطالب نجيب بضرورة إيفاد لجنة دولية للتحقيق في حوادث الاضطهاد ضد زعماء جنوب السودان(٥٦).

على الرغم من الموقف المتشدد لنجيب إلا أن لويد اختار إقناع المصريين بضرورة المضي قدمًا في تنفيذ الاتفاقية، معتبرًا أن مسألة الكومنولث، أو لجنة الحاكم العام، لا يمكن أن تعوقها(٥٧)، كما استجاب للمطالب المصرية، وأقدم على تعليق قانون المناطق المغلقة وقت الانتخابات، وذلك بقرار من الحاكم العام في السودان(٥٨) بعد أن لمس لويد أن هذا القانون محل استياء أميركي أيضًا.

٤ ـ لجنة الانتخابات

طبقًا لمعادلة المصالح لمصر وبريطانيا في السودان، دخل كلّ طرف معركة الانتخابات السودانية مسلّحًا بأدواته، حيث امتلكت مصر إلى جانب التحالف مع الحزب الاتحادي عوامل متعلقة بالوحدة الجغرافية لوادي النيل

---

(٥٣) كان المقبوض عليهم: أحمد السيد حمد وأمين عكاشة وأحمد رحّال.

(٥٤) الأهرام، ٨/ ٣/ ١٩٥٣.

(٥٥) محمد نجيب، **كنت رئيسًا لمصر** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤)، ص ٢٨٨.

(٥٦) الأهرام، ١١/ ٣/ ١٩٥٣.

(٥٧) F.O. 371/102752, From Cairo to Foreign Office, 28 March 1953.

(٥٨) الأهرام، ٣١/ ٣/ ١٩٥٣.

والتاريخ المشترك على مدى أكثر من قرن، وهي الأدوات التي قدّر خطورتها روبرت هاو، شارحًا لونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، الموقف الصعب الذي تواجهه حكومة السودان البريطانية في الخرطوم إبان عقد الانتخابات المنوط بها تحديد مستقبل السودان[٥٩]. حيث تبلورت الأدوات البريطانية في ورقة الجنوب والتحالف السياسي مع حزب الأمة، بالإضافة إلى تكثيف الأساليب الدعائية البريطانية في وقت تعاني لندن نقطة ضعف واضحة هي مسألة قاعدة قناة السويس المرتبطة بمنظومة الدفاع بالشرق الأوسط، التي كانت بوابة الضغط الأميركي على بريطانيا.

في هذا السياق استبقت حكومة السودان البريطانية إجراءات لجنة الأحزاب السودانية المؤتلفة باختيار ثلاثة من قبلها يمثلون الأحزاب السودانية، وضمت إلى هؤلاء ثمانية من المستقلين، وعشرة من الموظفين، وقدمت هذه اللجنة أوراقًا مطبوعة بألوان مختلفة ممثلة للأحزاب، استعدادًا للعملية الانتخابية[٦٠].

كما لجأت بريطانيا إلى محاولة تجريد الحزب الاتحادي من قاعدته الانتخابية في المدن، وذلك بالسعي لدى سوكو مارسن، رئيس لجنة الانتخابات الهندي الذي عيّنته حكومته طبقًا للمادة السابعة من اتفاقية السودان[٦١]، في عدم الموافقة على اشتراك الموظفين وعناصر الهيئات الإدارية بالأحزاب في ممارسة العمل السياسي، الأمر الذي أثار حفيظة

---

(٥٩) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٥١ ـ ١٧٢.

(٦٠) **الأهرام**، ١٠/٣/١٩٥٣.

(٦١) نصت المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في عام ١٩٥٣ على تشكيل لجنة الانتخابات من سبعة أعضاء، منهم ثلاثة من السودانيين يعيّنهم الحاكم العام بموافقة لجنة الحاكم العام، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو أميركي، وعضو من الهند، ويُعيّن هؤلاء من قِبَل حكوماتهم، على أن يكون العضو الهندي رئيسًا للجنة، ونص الملحق الثاني من الاتفاقية على مهام وسلطات اللجنة التي كان من بينها:

ـ الإشراف على الانتخابات وكفالة حيادتها.

ـ دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضي الأمر.

ـ الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ.

عبد الفتاح حسن، عضو لجنة الانتخابات المصري، وأرسل بشأنه تقريرًا إلى صلاح سالم، واعتبره مقدّمة لتدخل بريطاني سافر[٦٢]. واستجاب مارسن بالفعل للضغوط البريطانية، وأعلن في مؤتمره الصحفي الأول بالخرطوم، بشأن تنظيم العملية الانتخابية، وجوب إبعاد الموظفين الحزبيين من ممارسة العملية الانتخابية[٦٣].

تحولت مسألة اشتراك الموظفين الحزبيين في الانتخابات إلى معركة وسجال قانوني بين مصر وبريطانيا حول تعريف الموظف المنتمي للإدارة، وذلك بعد أن استجابت حكومة السودان لطلب مارسن الذي قدمه في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٣ بإصدار قانون يحرم اشتغال الموظفين بالسياسة، طبقًا لتقدير أن نظّار القبائل والمشايخ ليسوا موظفين في حكومة السودان، انطلاقًا من كونهم منتخبين. لكن الجانب المصري رفض مفهوم الموظف المقدم من الجانب البريطاني، مستندًا إلى (المادة ٣٦ فقرة ج) من قانون حكومة السودان، التي تنص على أن (Servant) وليس (Official) هو النص المشار إليه لكل شخص يؤدي خدمة للدولة، ويتقاضى عليها أجرًا، كما أن القول إن نظّار القبائل انتخبتهم قبائلهم مردودٌ عليه بأن الحكومة أعطت هؤلاء سلطات تنفيذية وقضائية على أشخاص لا ينتمون إلى قبائلهم[٦٤].

استمرت أزمة نظّار القبائل مع لجنة الانتخابات ماثلة ومقلقة للاتحاديين، كما شغلت الرأي العام السوداني[٦٥]، وبخاصة بعد فشل محاولتين مصريتين لإثناء رئيس لجنة الانتخابات عن هذه الأخذ بالتقدير البريطاني، الأمر الذي دفع علي الميرغني، إمام طائفة الختمية، إلى استدعاء عبد الفتاح حسن، العضو المصري في لجنة الانتخابات، وأبلغه أنه

---

(٦٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ٦/ ١ جـ ٢ سري).

(٦٣) الأهرام، ٢٢/ ٣/ ١٩٥٣.

(٦٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٠/ ملف رقم ٦/ ١/ جـ ١، سري).

(٦٥) Muddathir Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956* (Khartoum: Khartoum University Press; Atlantic Highlands, NJ: Ithaca Press, 1986), p. 188.

لا يوافق على تمرير مسألة نظّار القبائل بما تمثّله من تهديد للفكرة الاتحادية، وتأثير مباشر في نتائج الانتخابات، وطالب الميرغني العضو المصري بالعمل على وقف قانون حكومة السودان قدر الاستطاعة حتى ولو بالانسحاب من اللجنة، ولم يوافق عبد الفتاح حسن على اقتراح الميرغني بما يمثله من تعريض مصالح السودان للخطر، فتمّ الاتفاق بين الطرفين على انسحاب خلف الله خالد، العضو السوداني الاتحادي، إن لم يتمكّن عبد الفتاح حسن من تعطيل القرار. وطبقًا لهذا الاتفاق قدمت مصر اقتراحًا جديدًا من بندين:

إما سريان القانون على الموظفين والعُمَد والنظّار سواء بسواء أو منع الحظر على الموظفين[٦٦]. إما أن تُرفع المسألة إلى حكومة السودان من دون إبداء الرأي للتصرف بها بمعرفتها، فإذا لم تجد حلًّا تعرضها على الحكومتين المتعاقدتين.

كما اقترح عبد الفتاح حسن إرجاء القرار إلى ما بعد عودة اللجنة من إجازتها الصيفية، كما هدد بالانسحاب من لجنة الانتخابات، لكن رئيس اللجنة الهندي سوكو مارسن لم يعبأ بتهديدات العضو المصري، أو امتناعه عن التصويت حتى يقوم باستشارة حكومته، كما لم يعبأ أيضًا بانسحاب العضو السوداني (طبقًا لخطة الميرغني)، حيث لم يعترف مارسن بهذا الانسحاب، ومرر قرار اللجنة بعدم استبعاد النظّار من ممارسة الحقوق الانتخابية إلى الحاكم العام لقطع الطريق على المصريين[٦٧]، لكن هذا التمرير صاحبه اقتراح من سوكو مارسن ينص على «أن تحتفظ اللجنة لنفسها بالحق في إصدار قانون مماثل لمنع الموظفين إذا ثبت لها تدخل من النظّار في سير العملية الانتخابية، وهو الاقتراح الذي لم تجد الحكومة المصرية مفرًا من قبوله مع تعديلات اقترحها حسين ذو الفقار صبري، نصّت على إصدار قرار بتنحية أي ناظر عن موقعه إذا ثبت تدخّله في السياسة لصالح أحد المرشحين في أي دائرة، وذلك في أعقاب إجراء

(٦٦) أغلبيتهم من القاعدة الانتخابية للحزب الاتحادي.

(٦٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ٦/ ١، ج ٢ سري).

تحقيق[٦٨]، وعلى ذلك صدر قانون الانتخابات عن اللجنة التي شكلها الحاكم العام في ١٨ نيسان/أبريل عام ١٩٥٣[٦٩].

في رد فعل مصري على النزوع البريطاني لاستخدام ورقة نظّار القبائل أقدمت القاهرة في منتصف نيسان/أبريل على استضافة ٢٥ من زعماء القبائل في كردفان لمدة أسبوعين للتعرف إلى مصر والمعالم المصرية، الأمر الذي كان محل استهجان حكومة السودان[٧٠]، وأدّى دورًا مهمًا في وجود اتصالات مباشرة بين مصر وزعماء القبائل.

شرعت لجنة الانتخابات في زيارة الأقاليم السودانية في أعقاب إعلان تشكيلها بيومين فقط لتستغرق حوالى الشهر في ما بين الأقاليم الشمالية والجنوبية، وحددت اللجنة في جولاتها عدد الدوائر الانتخابية المباشرة بـ ٦٨ دائرة، بينما كان عدد الدوائر غير المباشرة ٢٤ دائرة[٧١]، بعد أن كانت ٥٧ للدوائر المباشرة، و٣٥ للدوائر غير المباشرة على التوالي، وهو التقسيم الذي وجد فيه الإنكليز مبالغة في حماية الناخب[٧٢].

أما المصريون فاعتقدوا أنه تلاعب أو انحياز من رئيس لجنة

---

(٦٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١/ ملف رقم ٦/ ١، جـ ١، سري جدًا).

(٦٩) كان قرار الحاكم العام بتشكيل لجنة الانتخابات على النحو التالي:

- سوكو مارسن - هندي الجنسية - رئيسًا.
- عبد الفتاح حسن - مصري الجنسية - عضوًا.
- بيبركنز أرويك - أميركي الجنسية - عضوًا.
- جاك بني - بريطاني الجنسية - عضوًا.
- خلف الله خالد - سوداني الجنسية - عضوًا - اتحادي.
- عبد السلام الخليفة التعايشي - سوداني الجنسية - عضوًا - أمة.
- جوردون بولي - سوداني الجنسية - عضوًا - جنوبي.

(٧٠) F.O. 371/102701, Monthly Report from Khartoum to Foreign Office, March-April 1953.

(٧١) Report of the Sudan Electoral Commission, Khartoum, 13 December, 1953 (London: H.M. Stationery Office, 1954).

(٧٢) John Spenser Ritchie Duncan, *The Sudan's Path to Independence*, with a foreword by Knox Helm (Edinburgh; London: W. Blackwood, 1957), p. 161.

الانتخابات، طبقًا لتقرير أرسله عضو اللجنة المصري عبد الفتاح حسن إلى صلاح سالم، وزير الدولة لشؤون السودان[٧٣].

أما في ما يخص انتخابات مجلس الشيوخ فوافقت اللجنة على أن تؤلف كلّ واحدة من مديريات السودان التسع من دائرة انتخابية واحدة، وأن يُنتخب الشيوخ جميعهم انتخابًا غير مباشر (كان للحاكم العام أن يُعيّن عشرين شيخًا من الثلاثين)[٧٤]. وحددت لجنة الانتخابات الشروط اللازم توافرها في المرشحين للانتخابات بألا يقل عمر المرشح عن ٤٠ عامًا في الشمال، و٣٠ عامًا في الجنوب، على أن يكون من ذوي الأهلية لعضوية مجلس الشيوخ. أما الشروط التي وضعتها اللجنة للناخبين فنصّت على أن يكون الناخب سودانيًا، لا يقل عمره عن ٢١ عامًا، وأن يكون ساكنًا أو مقيمًا في الدائرة الانتخابية مدة لا تقل عن ستة أشهر قبل التسجيل في كشوف الانتخابات، وفي ما يخص دوائر الخريجين كان الشرط الإضافي أن يكون الناخب من ذوي المؤهلات العلمية بحد أدنى شهادة التعليم الثانوي.

إذا كانت طريقة الانتخابات المباشرة قد حُدّدت بالاقتراع السرّي لكل ناخب، فإن طريقة الانتخابات المباشرة حُدد لها باختيار المندوبين الذين يُعبّرون عن رأي الدائرة التي يتعذّر فيها الانتخاب المباشر، وذلك بالتزكية، أو يجري انتخاب هؤلاء المندوبين من قبل وحدات الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو المرشح[٧٥].

بطبيعة التطور السياسي والحضاري في السودان، كان لسوء وسائل النقل والأميّة والبداوة المتفشية، بالإضافة إلى اتساع رقعة السودان، آثار سلبية في العملية الانتخابية، ومن ذلك امتدادها لأكثر من شهر (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣)، كما تم اللجوء إلى وضع مراكز انتخابات للبدو خارج الحدود الجغرافية للدائرة الانتخابية، ومع عدم

---

(٧٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ١/٦، ج ٢، سري جدًا).

(٧٤) Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, p. 188.

(٧٥) Report of the Sudan Electoral Commission, Khartoum, 13 December, 1953, p. 24.

وجود كوادر مؤهلة وكافية لإدارة الانتخابات، اضطرت اللجنة إلى أن تسند إلى بعض الأحزاب مسؤولية الإشراف على ست دوائر انتخابية[(٧٦)].

كانت الخطوات الإجرائية التي اتخذتها لجنة الانتخابات بشأن مسار العملية الانتخابية مثارًا لانتقادات عضو اللجنة المصري القائم مقام عبد الفتاح حسن الذي اعتبر أنها مقدمة لتُحقق بريطانيا فوزًا في صراعها مع مصر حول مستقبل السودان. وفي هذا السياق اعتبر حسن أن رئيس اللجنة الهندي، مارسن، غير محايد، وأبرز في تقرير إلى صلاح سالم عددًا من المظاهر كدلائل على عدم حياد مارسن، منها رفض الاقتراح المصري بتوسيع دائرة المرشحين لتشمل دافعي الضرائب التي تزيد على عشرة جنيهات، وأصحاب الأراضي والتجار ونظّار المدارس والمدرّسين[(٧٧)]، حيث قصر مارسن حق الترشيح على أعضاء المجالس البلدية، وجميعهم معيّنون بواسطة حكومة السودان.

في ما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية، لاحظ حسن تخطّي مارسن للمعايير التي وضعتها اللجنة بهذا الشأن، فجاءت على غير أساس من وحدة القبيلة في بعض الحالات، وضرب مثلًا بتقسيم قبيلة الهدندوة وجعل الانتخابات فيها غير مباشرة، بينما تم توحيد قبيلة الزريقات (مناطق نفوذ حزب الأمة)، وجعلها في كشف الدوائر الانتخابية المباشرة[(٧٨)]، وكان السعي المصري يدعم فكرة أن تكون كل الدوائر الانتخابية دوائر مباشرة[(٧٩)]، مع الأخذ بالحسبان تطويق قدرات الإداريين البريطانيين على التأثير في الناخبين، كما اعتبر حسن أن المكاتبات السرية بين مارسن وحكومة السودان مؤشر سلبي، خصوصًا أن مارسن سمح بحضور الإداريين البريطانيين للقاءات التي عقدها أعضاء اللجنة مع الأهالي للتعرف إلى

(٧٦) Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, p. 190.

(٧٧) معظمهم من القاعدة الانتخابية للاتحاديين.

(٧٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ١/٦، ج ٢، سري).

(٧٩) الأهرام، ٩/ ٤/ ١٩٥٣.

اتجاهات الرأي العام، وكان ذلك مخالفًا للوائح لجنة الانتخابات، كما اتهم حسن مارسن بالتلاعب في محاضر جلسات لجنة الانتخابات، وذلك اعتمادًا على التحالف مع العضو الأميركي والعضوين السودانيين الموالين لحزب الأمة (أحدهما جنوبي). ولعلّ أهم أخطاء مارسن التي أدانت موقفه في ما بعد هو اتخاذه قرار منع الهيئات الإدارية من الاشتراك في الأحزاب السياسية، وهو القرار الذي استثنى منه العمد ونظّار القبائل طبقًا للرغبة الإنكليزية، واتخذ مارسن هذا القرار في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٣، أي قبل تشكيل لجنة الانتخابات رسميًا[٨٠].

أدّى تقرير العضو المصري في لجنة الانتخابات دورًا مهمًا في تحديد طبيعة النشاط المصري في الانتخابات السودانية، حيث اعتبر صلاح سالم ومجلس قيادة الثورة أن المعركة في السودان لا تتعلق بمستقبله السياسي فقط، لكنها تتعلق أيضًا بأن الأمن السوداني، في حالة وحدته أو انفصاله، هو أمن مصري[٨١]، خصوصًا أن الاهتمام المصري كان قد بدأ بمشروع السد العالي، حيث كانت الآمال معقودة على عدد من المشروعات المائية في السودان[٨٢]. بالإضافة إلى أن الصراع مع بريطانيا كان صراعًا مع الاستعمار الذي لا يقتصر وجوده على وادي النيل، بل يمتد ليشمل إفريقيا، وهي المعركة التي خاضها المصريون، حيث إن بقاء القوات البريطانية في السودان يُجرّد جلاءها عن مصر من مضمونه، ومن أهدافه، وهي الرؤية التي بلورها جمال عبد الناصر[٨٣].

من هنا تحرك صلاح سالم على عدد من المحاور، منها السياسي والإعلامي، على الصعيد الأول اتجه سالم نحو تدعيم التحالف مع الاتحاديين السودانيين إلى حد الإمداد بالمال، كما تم الاتصال بالسفارتين الأميركية والهندية لاطلاعهما على الموقف وممارسة ضغوط عبر السفير

(٨٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ١/٦، ج/ ٢، سري).

(٨١) محمد فايق، محضر مقابلة في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٢.

(٨٢) الأهرام، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٣.

(٨٣) فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، ص ٢١.

الهندي في القاهرة، بل كانت الخطة المصرية لا تستبعد إرسال مندوب مصري للاتصال بالبانديت لآل نهرو، والتعبير عن القلق المصري من موقف رئيس لجنة الانتخابات الهندي، الذي اعتبرت القاهرة أنه يمكن أن يؤثر سلبيًا في العلاقات بين البلدين.

أما على المستوى الإعلامي فهاجمت الصحف المصرية مارسن، الأمر الذي كان مجالًا لسجال بين السفير الهندي في القاهرة وكلّ من حسين ذو الفقار صبري وحامد سلطان اللذين التقياه بشأن مسألة اللجنة الدولية للانتخابات في السودان في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٥٣.

كان حصاد التحرك الدبلوماسي المصري تحوّلًا معقولًا في آراء لجنة الانتخابات لصالح مصر، حيث لم يعد مارسن يستطيع الاعتماد على تحالفه مع العضو الأميركي بعد أن تدخّل السفير الهندي في الأمر على نحو غير رسمي[٨٤]، وذلك إلى الحد الذي جعل اتهامات حزب الأمة إلى لجنة الانتخابات تدور حول أنها واقعة تحت النفوذ المصري[٨٥]. وكان لهذا الاتهام آثار سلبية خصوصًا بعد أن أجّلت اللجنة عقد الانتخابات حتى مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣، نظرًا إلى قدوم موسم الأمطار[٨٦]، حيث فتحت هذه الاتهامات الباب واسعًا أمام احتدام التنافس بين حزبَي الأمة والاتحادي، ومن خلفهما بين دولتي الحكم الثنائي، كلّ لأسبابه الخاصة به.

ثالثًا: مسار الانتخابات

استجابت الخريطة السياسية السودانية لمتطلبات العملية الانتخابية من حيث عمليات الوحدة والإدماج الضرورية لإحراز نتائج في الانتخابات، أو العلاقة مع دولتيّ الحكم الثنائي التي شملت - إلى جانب الدعم السياسي - التمويل المالي، من هنا يكون ضروريًا في تقديرنا تتبع مسار الجبهتين

(٨٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ٦/ ١، ج ١، سري).

(٨٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٥/ ملف رقم ٥، ج ٢، سري).

(٨٦) الأهرام، ٦/ ٥/ ١٩٥٣.

الاتحادية والاستقلالية أثناء سباق الانتخابات الذي امتّد إلى ستة أشهر بين الجبهتين لاعتبارات تتعلق بالآثار المباشرة لهذه الفترة في العلاقات المصرية السودانية، وبخاصة في ملفاتها الساخنة والمشتبكة، ونعني بها ملفي المياه والجنوب.

١ ـ موقف حزب الأمة من الانتخابات

كان توقيع حزب الأمة على اتفاقية الجنتلمان مع مصر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢، كما أسلفنا، محاولة مبكرة من عبد الرحمن المهدي لتطويق التحالف السياسي بين مصر والاتحاديين، مستغلًا في ذلك ثلاثة أمور تتعلق بالضوء الأخضر المُتاح له من وزير الخارجية البريطاني، أنتوني إيدن، في الاتفاق مع المصريين، وذلك في أثناء زيارة المهدي لندن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢، ولرغبة مجلس قيادة الثورة أيضًا في تدشين سياسة مصرية مُغايِرة للعهد الملكي، وعدم وجود خصومات سياسية مع القادة الجدد في مصر.

في تقديري أن السببين الأخيرين كانا أهم دوافع المهدي لضرب خصومه الاتحاديين في مقتل بعد أن كانت زيارة إسماعيل الأزهري إلى القاهرة في عام ١٩٤٣ وإعلانه الانحياز إلى الوحدة مع مصر تحت التاج المصري آخر تجلّيات تدفق الدعم المالي المصري للاتحاديين، وذلك بمواجهة مُعطيات السياسة الداخلية السودانية التي ضمنتْ للمهدي مركزًا اقتصاديًا مرموقًا بعد أن منحته بريطانيا الأراضي لزراعة القطن اللازم للمصانع البريطانية[(٨٧)]، في وقت كان للبريطانيين السيطرة السياسية والأمنية الكاملة على السودان بحكومتها الموجودة هناك.

نصّت اتفاقية الجنتلمان الموقّعة بين مصر وحزب الأمة على أن تكون المعونات المادية التي تنفقها مصر في السودان وقت الأزمات إما بواسطة حكومة السودان، أو تحت إشرافها حتى تتحقق الفائدة لجموع السودانيين بغض النظر عن طوائفهم، كما نصت أن تكون الأموال التي تنفقها مصر في

---

(٨٧) حمدنا الله مصطفى حسن، حزب الأمة السوداني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٩ (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٩)، ص ٣٣ ـ ٣٩.

السودان في النواحي الثقافية والصحية والتعليمية وغيرها عن طريق حكومة السودان باعتبارها صاحبة الحق الأول في الإشراف على هذه النواحي.

اللافت هنا أن أول نصوص الاتفاقية كان يتعلّق بمياه النيل محط أنظار المهدي وحزب الأمة، وهو ما سنعرض له لاحقًا في فصل المياه وتأثيرها في العلاقات بين مصر والسودان (الفصل الخامس من هذه الدراسة).

لكن لم يكتب لهذه الاتفاقية أن تجد تنفيذًا لبنودها في أرض الواقع، حيث رصد كلّ طرف من طرفيّ الصراع تدخّلًا من الطرف الآخر، أتاح تبرير تدخّله في الانتخابات لصالح وكيله المحلي، فلم يجد صلاح سالم غضاضة من الاعتراف بأنه ساند الحزب الوطني الاتحادي، إذ يقول في مذكراته: «لو اضطررت إلى الالتزام بميثاق الجنتلمان لم يكن التاريخ ليرحمني... كانت إنكلترا تملك كل شيء في البلاد جنوبًا وشمالًا، وتتصرف عن طريق هؤلاء حسبما تريد وتشتهي، وكانت كل سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء في يد الإنكليز»[٨٨].

ترصد المصادر البريطانية وحزب الأمة وتيار الاستقلاليين في هذا السياق أن الجهاز الذي أنشأه العهد الملكي للدعاية لوحدة وادي النيل في السودان لا يزال يُمارس نشاطه، وتقوم الحكومة المصرية بأنشطة مختلفة لدعم الحزب الوطني الاتحادي وللتأثير في الناخبين[٨٩]، ومن ذلك استغلال الوعّاظ الدينيين في الدعوة إلى خيار الارتباط مع مصر، ودعوة السودانيين من أعيان وتجار وزعماء عشائر ومدرّسين لزيارة مصر[٩٠]. كما يُعبّر السفير البريطاني في القاهرة عن استيائه لجمال عبد الناصر من التمويل المصري للانتخابات، لكن بصيغة دبلوماسية، حيث أخبر هامفري تريفليان (Humphrey Trevelyan) عبد الناصر أن هناك قصة متداولة في الخرطوم تقول إن نعوشًا وصلت السودان تحمل جثث المتوفين السودانيين في مصر، الذين

---

(٨٨) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٢٥.

(٨٩) فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣** (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨)، ص ٦٣٧.

(٩٠) Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*, pp. 357-366.

أوصوا بدفنهم في السودان، وحدث أن أحد هذه النعوش كان مليئًا بالفضة، حتى إن حمله احتاج إلى ثلاثين رجلًا(٩١).

أما حزب الأمة فعبَّر عن تبرّمه من المساندة المصرية للحزب الاتحادي، وقيام مصر بأنشطتها الدعائية التي لم يظهر للعيان وقتذاك سواها، حيث قال السكرتير العام لحزب الأمة عبد الله خليل في آذار/ مارس ١٩٥٣: «أرحب بوحدة وادي النيل إذا أرادها السودانيون بعيدًا عن الإغراء أو الإكراه، ولكنني لا أوافق مطلقًا على أن تقوم واحدة من الدولتين سواء كان ذلك بإغراء السودانيين أو بإكراههم بأي وسيلة من وسائل الدعاية والإملاء لتأييد رأي من الآراء»(٩٢).

في مقابل توجيه الاتهامات إلى الجانب المصري، تُعدّ تفاصيل الموقف الذي رصدته وثائق الخارجية المصرية غاية في الأهمية لتفهّم الدوافع المصرية لخوض معركة الانتخابات في السودان على النحو الذي جرى، فترصد هذه الوثائق، على سبيل المثال لا الحصر، أن أحد ضبّاط الجيش الملكي البريطاني وصل إلى الخرطوم على متن طائرة حربية بريطانية كان فيها أحد الضباط الذي سلم سكرتير عام حزب الأمة، عبد الله خليل، خمسة وستين ألف جنيه إسترليني لتكون ميزانية الحزب في الانتخابات خلال ثلاثة شهور تنتهي في منتصف آب/ أغسطس ١٩٥٣(٩٣)، وذلك يعني أن هذا القرار اتّخذ في أعقاب قرار لجنة الانتخابات في ٥ أيار/ مايو ١٩٥٣ بتحديد تاريخ الانتخابات في السودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣، وقُبيل زيارة عبد الرحمن المهدي إلى بريطانيا التي تحدث فيها إلى البريطانيين بشأن بيع قطنه لتمويل العملية الانتخابية(٩٤).

أما على صعيد التحرك السياسي، فتحرّك البريطانيون على محورين، استطاعت مصر رصدهما بدقة مع إنشاء مكتب للمخابرات المصرية لجمع

---

(٩١) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٨٦.

(٩٢) **الأهرام**، ٢١/ ٣/ ١٩٥٣.

(٩٣) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ٢٧٤ قديم، ملف رقم ٧، جا، سري جدًا).

(٩٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٠/ ملف رقم ٥، س/ ج ١/ سري جدًا).

المعلومات عن التحركات البريطانية في السودان[٩٥]، المحور السياسي الأول هو محاولة إعادة تشكيل الكتلة الانتخابية للاتحاديين بمحاولة تفتيتها، وذلك عبر تشجيع قيام أحزاب سياسية لطرق صوفية أو قبائل، ومن ذلك محاولات تشكيل الطائفة الإدريسية حزبًا سياسيًا لها يكون مقرّه دنقلة، كما عملت بريطانيا على إحياء الطريقة البكرية ومنحتها مساحات شاسعة قابلة للزراعة، وأسست لها منشأة صغيرة للنسيج في ناحية الجريف[٩٦].

أما السعي السياسي الثاني للبريطانيين فكان هذه المرة على جسر الإداريين البريطانيين، ومن ذلك تدخّل مدير المديرية الاستوائية في الجنوب بمسار الانتخابات في قرية تالى، الأمر الذي أثبته العضو المصري في لجنة الانتخابات، وأسفر عن نقل هذا المدير إلى جوبا[٩٧]. كما تمّ رصد منشور في المديرية الاستوائية يطفح بالسباب ضد المصريين والحزب الاتحادي، وُزّع علنًا في قاعات الكنائس والمحاكم، وعُلم في ما بعد أن صاحب المنشور هو كاتب بريطاني في حكومة السودان بجوب، وللتدخل السافر أيضًا من مفتش توريت في العملية الانتخابية[٩٨]، وشهد المسعى البريطاني على جسر الإداريين مواجهة شرسة من المصريين الذين رصدوا العديد من حالات الانتهاك والتدخل في الانتخابات، وقدّموها إلى السكرتير الإداري ولجنة الانتخابات[٩٩]. وتقول أيضًا وثائق الخارجية المصرية إن هناك حربًا معنوية ونفسية شنّها الإداريون البريطانيون ضد مصر والشماليين في الجنوب، وقالت هذه الوثائق إن هناك أوامر مكتوبة للسكرتير الإداري، جيمس روبرتسون، تشرح هذه الحرب، من تلويث سمعة الشماليين المسلمين وحملات التخويف من الوجود المصري في السودان، بأنها قد تحرم السودان من زراعة القطن،

(٩٥) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣، ص ٦٣٠.

(٩٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٥، ملف رقم ٧/ ١٠، ج ١/سري جدًا).

(٩٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨، ملف رقم ٥، ج ٣/سري جدًا).

(٩٨) المصري، ١٢/١١/١٩٥٣.

(٩٩) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ٢٧٤ قديم، ملف رقم ١٠، ج٢/سري).

ويقوم بإبدالها بزراعة القمح حتى يُلبّي محمد نجيب حاجات المصريين إلى الطعام[١٠٠]. ويورد محمد فائق في هذا السياق وجود تعاون ودعم أميركي للبريطانيين في هذه المعركة ضد مصر، وإمكانية وجود أميركي في السودان عبر ضابط الاتصال الأميركي الموجود في إثيوبيا لهذا الغرض[١٠١].

في ضوء هذه المعركة المحتدمة حاول حزب الأمة تطويق التدخلات المصرية التي بدأت بالحوار في نيسان/أبريل ١٩٥٣، وتطورت لتأخذ شكل الصدام مع التدخل البريطاني في إجهاض التعاون بين مصر وحزب الأمة قبل موعد إجراء الانتخابات، وبدأت مرحلة الحوار عبر الرسائل أولًا، ثم بإرسال وفد من حزب الأمة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٥٣، يضم عبد الرحمن علي طه وعلي بدري وعبد الرحمن عابدون، إلى القاهرة، للتباحث بشأن ما اعتبره الحزب انتهاكًا من مصر لاتفاقية الجنتلمان، والتقى وفد حزب الأمة بمحمد نجيب وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري، وكانت هذه الاجتماعات ـ كما يصفها أحد أعضاء الوفد ـ بالغة العنف، حيث تم الاتفاق فيها على إعلان نجيب بيانًا يُطمئِن به الشعب السوداني[١٠٢]، إلا أن مضمون هذا البيان كان سببًا للخلافات بين الجانبين، الأمر الذي استلزم معه مراسلات بين كلّ من محمد نجيب وعبد الرحمن المهدي، حيث أقرت مصر في البيان المقترح بالحياد التام حتى يقول السودان كلمته بعيدًا من أي مؤثرات، كما يشير البيان المُوقع من محمد نجيب إلى أن مصر تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق ملتوية، وتعلن أيضًا أنها ستضرب بيد من حديد على أي مصري يُثبت لها أنه استخدم وسائل غير مشروعة للتنافس بين السودانيين.

لم يكن هذا البيان كافيًا للسيد عبد الرحمن المهدي، إذ حصر مطالبه في بنود اتفاقية الجنتلمان في وقف الدعاية والمال المصري في السودان،

---

(١٠٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول (محفظة رقم ٢، ملف رقم ١/٧، جـ ٢/ سري جدًا)، وانظر أيضًا: المصري، ١٩٥٣/١٠/٢١.

(١٠١) محمد فايق، محضر مقابلة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(١٠٢) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين: طمع ونزاع ـ ووثبة فجهاد، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه، ط ٢ (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢)، ص ١٩٤.

معددًا في ذلك مظاهره[١٠٣]. ولم تجد مطالب المهدي آذانًا صاغية لدى محمد نجيب الذي أبرز هو الآخر مظاهر التدخل البريطاني في الشأن السوداني في خطابه المؤرخ بـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٣، معددًا إيّاها في تدخل السلك الإداري البريطاني والمؤسسات التجارية البريطانية التي تخنق الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى نشاط المكتب التجاري البريطاني الذي وصف نجيب أعضاءه بأنهم يقومون بأعمال الجاسوسية[١٠٤]. ووصلت درجة التباعد بين حزب الأمة ومصر في هذه القضية إلى درجة الحِدّة في الحديث بين محمد نجيب وعبد الله خليل، سكرتير عام حزب الأمة، في مطار القاهرة، حين كان يرافق المهدي خليلًا في طريق الأول إلى بريطانيا لحضور حفل التتويج الملكي البريطاني[١٠٥].

لم ييأس عبد الرحمن المهدي من محاولات تطويق النشاط المصري في السودان، فأرسل في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٣، سكرتير عام حزب الأمة، عبد الله خليل، والسيد عبد الله الفاضل المهدي إلى القاهرة، وذلك بضغوط مباشرة من بريطانيا[١٠٦]، ووجد الاثنان لدى نجيب تأكيدًا للموقف المعلن لمصر في الحياد، وفي أن سياسة العهد الجديد هي سياسة مفارقة لآليات العهد الملكي، مع الإشارة إلى أن معركة مصر وحزب الأمة تنحصر في خروج المستعمر البريطاني[١٠٧].

كان الحصاد النهائي لمراسلات المهدي ـ نجيب هو بلورة حزب الأمة لموقفه في العداء مع مصر، الذي بدأت تتضح اتجاهاته في آب/ أغسطس ١٩٥٣، فكان التقدير السياسي لحزب الأمة قد تبلور في أن مصر، نتيجة اهتمامها بأن تكون السيطرة والرقابة التامة على مياه النيل من القاهرة، تسعى إلى السيادة على السودان على نحو ما[١٠٨]، وتحت عنوان «خرافة

---

(١٠٣) الخرطوم، ٢٧/٦/١٩٩٩.

(١٠٤) الأهرام، ١/٣/١٩٥٣.

(١٠٥) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ١٦٠.

(١٠٦) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 186.

(١٠٧) الخرطوم، ٢٧/٦/١٩٩٩.

(١٠٨) طه، السودان للسودانيين: طمع ونزاع ـ ووثبة فجهاد، ص ١٩٤.

الحياد في فترة الانتقال»، عرضت مذكّرة داخلية لحزب الأمة الموقف المصري، واتخذ على أساسها قرارًا بمقاطعة الاتصال مع المصريين مقاطعة نهائية وعدم الاكتراث في هذا السياق بزيارة الساسة المصريين إلى الخرطوم[١٠٩]، وأسهم بتشكيل هذا الموقف السياسي الشروط التي وضعتها بريطانيا أمام عبد الرحمن المهدي للحصول على دعم مادي حين نَشَد منها العون في بيع محصوله من القطن البالغ تسعمئة ألف قنطار بأعلى من سعر السوق، وذلك لتسديد ديونه لبنك باركليز، وتلبية حاجات العملية الانتخابية[١١٠]، حيث قال سلوين لويد لعبد الرحمن المهدي باجتماعه معه في لندن يوم ١٨ حزيران/ يونيو١٩٥٣، إنه قبل النظر في مسألة العون المالي على المهدي أن يُلبّي المطالب البريطانية، التي تقوم على أن يُعلن المهدي أن الحكومة المصرية خرقت اتفاقية الجنتلمان، وأن يوقف التعاون معها، وأن يُعلن أيضًا موافقته على استمرار بقاء الموظفين البريطانيين في السودان وبوجه خاص في الجنوب بعد فترة الأعوام الثلاثة إذا رغب السودانيون في ذلك، ووعد عبد الرحمن المهدي أن ولده الصديق سيحمل الرد على هذه الشروط في زيارته إلى بريطانيا منتصف تموز/ يوليو ١٩٥٣ لبيع القطن، كما تعرّض عبد الرحمن المهدي لضغوط مباشرة من ونستون تشرشل في مقابلته معه في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٣، إذ طالب تشرشل المهدي بألا يُقدِم حزب الأمة على أي خطوة من شأنها دعم الموقف المصري، وانتقد في هذا السياق تصريحات صحفية للصديق المهدي، واعتبر تشرشل أن أي دعاية مصرية ضد الوجود البريطاني ينبغي ألا يُقابلها ثناء من حزب الأمة على مصر، وختم تشرشل: «أنه سوف يكون شيئًا فظيعًا إذا منحنا السودان استقلاله ثم بعد كل ما فعلناه يسلبه المصريون. . . ليس في نيّتنا أبدًا أن نسمح بذلك»[١١١].

بالفعل خضع حزب الأمة للشروط البريطانية، حيث وقّع الصديق

---

(١٠٩) حسن، حزب الأمة السوداني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٩، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.

(١١٠) F.O. 371/102756, Riches to Foreign Office, 5 May 1953.

(١١١) F.O. 371/102557, Record of Conversation between the Minister of Kingdom for Foreign Affairs and El Sayed Abdel Rahman ElMahdi, 6 June 1953.

عبد الرحمن المهدي وثيقة سرّية تحت عنوان «شروط التعاون بين حكومة صاحبة الجلالة وحزب الأمة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية الأولى لدعم قضية الاستقلال»، وتضمّنت هذه الوثيقة الآتي:

- في حال عدم تنفيذ مصر وعودها لحزب الأمة، فإن عليه إعلان أن مصر قد خرقت اتفاقاتها، ويقوم الحزب بشن حملة مستديمة ضد النفوذ المصري في السودان.

- مهما كان التوجّه المصري، سيُنظّم حزب الأمة قُبيل الانتخابات أقوى حملة انتخابية ممكنة لصالح الاستقلال، وضد سياسة الحزب الاتحادي الداعمة للمصريين.

- تنسيق المواقف الانتخابية مع الحزب الجمهوري الاشتراكي بما يحول دون إفادة الحزب الاتحادي من التنافس في الدوائر الانتخابية.

- إذا عبّر أغلبية الأعضاء الجنوبيين في البرلمان الجديد بوضوح عن رغبتهم في استمرار وجود الإداريين البريطانيين بعد تقرير المصير، فإن حزب الأمة سيؤيدهم في أي إجراءات لازمة لتحقيق هذه الرغبة[١١٢].

على الرغم من إنكار بعض الدراسات لمسألة حصول حزب الأمة على دعم مالي مباشر من بريطانيا، مشيرة في ذلك إلى أن وثائق وزارة الخارجية لم تفصل في هذه المسألة، ولم تُشر إليها[١١٣]، فإن ما ذهبت إليه الوثائق المصرية من تولّي الجيش الملكي البريطاني هذه المهمة يعتبر حسمًا لمسألة طال حولها الجدل، خصوصًا أن قطيعة حزب الأمة مع مصر كانت لاحقة لتوقيع الصديق عبد الرحمن المهدي وثيقة شروط التعاون مع بريطانيا، التي هدفت منها الأخيرة تهديد حزب الأمة وابتزازه ليس لإحداث تباعد بينه وبين مصر فقط، لكن أيضًا لتمنّع أي تحالف أو مُهادنة له مع الحزب الاتحادي استجابة لخريطة التفاعلات الداخلية السودانية، وحرصًا من بريطانيا على الحفاظ على سرية هذه الوثيقة وعدم وقوعها في يد أطراف أخرى اقترح

---

(١١٢) F.O. 371/102758, Meeting between Bowker and Siddik EL Mahdy, 31 July 1953.

(١١٣) طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣، ص ٦٤٨.

بوكر، وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد، أن تكون النسخة الوحيدة من هذه الوثيقة في يد مدير المكتب التجاري البريطاني، ريتشر، الذي سبق أن اتهمه محمد نجيب في مراسلاته مع عبد الرحمن المهدي بالقيام بأنشطة جاسوسية، وكانت هذه القطيعة بين مصر وحزب الأمة ـ التي أدّت فيها بريطانيا دورًا أساسيًا ـ هي السبب المباشر في فشل مهام صلاح سالم ومحاولاته المتعددة لقيام حكومة ائتلافية في السودان بين حزبيّ السودان الكبيرين الأمة والاتحادي[١١٤].

٢ ـ موقف حزب الاتحاد في الانتخابات

تميّزت العلاقات المصرية بالحزب الاتحادي والطائفة الختمية حتى عام ١٩٥٤ بعلاقات التفاعل الإيجابي، ولم تشُكُ جدل الصراع، كما حدث مع حزب الأمة، فمن ناحية نشأت الأحزاب الاتحادية من رحم مؤتمر الخريجين، تظللها فكرة الوحدة مع مصر، لكن بآليات ودوافع متنوعة[١١٥]، كما مثّل تناقض مصالح الاتحاديين مع الاستعمار البريطاني الجسر الواصل بين مصر وبينهم بحسب حال الصراع بين مصر وبريطانيا.

على أن العلاقات بين مصر والاتحاديين لم تتواصل إلى حد تحقيق مشروع وحدة وادي النيل، حيث أسهمت نتائج انتخابات الفترة الانتقالية وفوز الحزب الاتحادي بها إلى ردود فعل عنيفة وتكثيف للدعاية ضد مصر من جانب بريطانيا وحزب الأمة لقطع الطريق على وحدة وادي النيل، وما يُمثّله ذلك من تهديد للمصالح البريطانية والأميركية في إفريقيا، والتهديد المباشر أيضًا لنفوذ حزب الأمة وأغلبيته البرلمانية القائمة على التحالفات العديدة من ختمية وأحزاب اتحادية متباينة الاتجاهات من حيث القوة والنوع، بالإضافة إلى مفهومها للفكرة الاتحادية[١١٦].

تحالف بريطانيا وحزب الأمة ضد مصر وتنامي المشاعر القومية

---

(١١٤) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٦٩.

(١١٥) لمزيد من التفاصيل حول نشأة الأحزاب الاتحادية وفكرتها، انظر: درية عبدالله ميرغني، **مذكرات عبد الله ميرغني** ([د. م.]: دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ١٩٩٩)، ص ٩٠ ـ ١٠٠.

(١١٦) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، ٢ مج، ط ٢ (القاهرة: المكتب العالمي للدراسات والأبحاث، ١٩٩٦)، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

السودانية نحو فكرة الاستقلال المطلق، وموقف إسماعيل الأزهري التكتيكي من فكرة التحالف مع مصر التي كانت أداة استقوائه السياسي ضد بريطانيا وحزب الأمة في الأربعينيات، وغموض آليات الاتحاد مع مصر، تُعدّ كلها عوامل مهمة في تشكيل موقف الحزب الاتحادي ليعلن بنفسه انحيازه لفكرة الاستقلال المُطلق من حكم دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا.

بدأ الجهد المصري إلى جانب الاتحاديين في الانتخابات، وكان النجاح في توحيد التيارات والأحزاب الاتحادية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢ في أعقاب معارك طويلة في فندق سميراميس بالقاهرة بسبب الخلافات الاتحادية[١١٧]، هو السبب المباشر في بدء التخطيط للتعرف إلى الميدان الانتخابي في كل السودان، وذلك في ضوء تقرير مصري بأن إجراء الانتخابات في ظل الوجود البريطاني وتحت سيطرته المُطلقة على السودان أمر يتطلّب أكبر قدر من الاستنفار، ومن دعم الاتحاديين لضمان الانتصار لفكرة وحدة وادي النيل[١١٨] والوقوف على إمكانات الحزبين الوطني الاتحادي بزعامة الأزهري، والوطني بزعامة الشريف الهندي، كمقدمة للمعركة الانتخابية، كما شرع الحزب الوطني ذاته في ترتيب أوراقه الانتخابية بالارتماء في أحضان الطائفة الختمية.

وردت تقارير من السودان إلى القاهرة تشير إلى أن المعركة الانتخابية ستكون شرسة بالنسبة إلى الاتحاديين في ضوء وجود ٢٤ دائرة للانتخابات غير مباشرة، الأمر الذي يُشير إلى تدخلات من العمد ونظّار القبائل الذين لم تستبعدهم لجنة الانتخابات بناء على طلب الجانب البريطاني من ناحية، والذين يمارسون تأثيرًا مباشرًا في الناخبين والمرشحين سواء بسواء من ناحية أخرى، وتحديدًا في الدوائر العشر الجنوبية التابعة لنشاطهم السياسي[١١٩].

كما عانت بعض الدوائر الاتحادية النزاع بين أكثر من مرشح اتحادي، وخصوصًا بين مرشحي جماعة الأزهري ونور الدين الذين كانوا على الرغم

---

(١١٧) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٦/٦/١٩٥٦ و١٧/٦/١٩٥٦.

(١١٨) الشعب، ٢٧/٦/١٩٥٦.

(١١٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٥/ ملف رقم ٥/ ج٣/ سري).

من انضوائهم تحت لواء الحزب الوطني الاتحادي، إلا أن خلافاتهم تجددت مع الانتخابات، وعانت دوائر أخرى ضعف الدعاية الانتخابية، ويصف صلاح سالم هذه الحالة بالقول: «أخذ كلّ جناح في الحزب يعمل كحزب داخل الحزب حتى تقدم للترشيح في معظم الدوائر الانتخابية أربعة وخمسة وستة وسبعة مرشحين، وأخذ كلّ منهم يدعو ضد زميله في الحزب، ويطعن فيه إلى درجة أفقدت كل مؤيد للحزب أمله في إمكانية الفوز»[١٢٠].

كما اتهمت هذه التقارير المصرية الاتحاديين بعدم امتلاك الأدوات المناسبة للعملية الانتخابية من حيث الإفادة بزعامات الختمية، وعدم امتلاك سُبل الدعاية والقدرة على التأثير في الناس، وذلك لأسباب تتعلق بالتعاظم على العامة والتفاخر باقتناء الممتلكات الطائفية[١٢١]، وطبقًا لأوضاع الحزب الوطني الاتحادي لهذه، وفي ضوء تعاظم نفوذ الطائفة الختمية نتيجة النجاح الساحق الذي أنجزته في انتخابات المجلس البلدي في أم درمان، معقل الأنصار، سعت مصر إلى علي الميرغني للمساهمة بتعظيم فرص الحزب الاتحادي للفوز بالانتخابات، فطالب الميرغني بتمويل مصري للطائفة والحزب لخوض الانتخابات، وذلك أسوة بما قدّمته مصر لحرب فلسطين، حيث قدّر الميرغني الاحتياجات الانتخابية بعشرين ألف جنيه مصري، وطالب القائم مقام عبد الفتاح حسن، عضو لجنة الانتخابات المصري، أن يكون تحت تصرف الميرغني الشخصي عشرة آلاف جنيه، بالإضافة إلى عشرين ألف جنيه أخرى كمبلغ احتياطي[١٢٢].

عكست المُساندة المصرية لعلي الميرغني نفسها على التحالفات السياسية للحزب الاتحادي، حيث زاد نفوذ الختمية في صفوف الحزب تحت عنوان توسيع قاعدة الحزب التي ضمّت قيادات الختمية في الدوائر المختلفة بما يعادل مئة وخمسة وثمانين اسمًا في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٣، الأمر الذي

---

(١٢٠) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٢٣.

(١٢١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣/ ملف رقم ٧/ ١٠، ج ٢/ سري جدًا).

(١٢٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨، ملف رقم ٥، ج ٣، سري جدًا).

استلزم بالضرورة زيادة الهيئة العليا للحزب من مئة عضو إلى مئتين وخمسة وثمانين عضوًا[١٢٣]. بل إن نفوذ الطائفة الختمية تصاعد إلى حد اقتراح إدخال أعضاء في اللجنة التنفيذية للحزب حتى من دون أن يكونوا أعضاء في هيئته العليا، وأثار هذا الأمر خلافات تطلّبت تدخّلًا من صلاح سالم الذي رأى أن هذه الخلافات الحزبية سوف تُضيّع السودان، كما حدث أيام العهد الملكي المصري، وذلك في خطابه إلى سكرتير عام الحزب خضر حمد[١٢٤].

تدخّلت مصر أيضًا في إدارة التحالفات السياسية للاتحاديين، وعملت على توحيدهم تحت ضغط الانتخابات من ناحية، وباستخدام التمويل اللازم للترغيب من ناحية أخرى، فوافق الشريف الهندي بإدماج حزبه الوطني مع حزب الأزهري الوطني الاتحادي، وذلك لاعتبارات تتعلق بنفوذه في منطقة الجزيرة التي تتضمن سبع دوائر انتخابية تدين بالولاء للشريف الهندي، وتم بالفعل إنجاز وحدة الحزبين بشروط تمويل الشريف بعشرة آلاف جنيه، والوعد بمناصب سياسية وزارية إن لم يستطع الوصول إلى البرلمان، وتوزيع كعكة المناصب داخل الحزب لتناسب التحالف الجديد[١٢٥].

لم تترك مصر الساحة الجنوبية خالية، فهي من ناحية تابعت حالات تدخّل الإداريين البريطانيين عن كثب، كما أنها أدارت عملية خديعة سياسية كبرى ضد البريطانيين وحزب الأمة، وذلك بدخول ١٢ مرشحًا جنوبيًا، بصفتهم مستقلين، في الانتخابات، تحسّبًا للضغوط البريطانية، ثم إعلان انضمامهم إلى قوائم الحزب الوطني الاتحادي بعد نجاحهم في الانتخابات، وكان هؤلاء يمثلون أكثر من نصف عدد الدوائر الجنوبية، وكان ذلك بمنزلة دفعة للحزب الاتحادي في الدوائر الشمالية التي كانت تجري فيها العملية الانتخابية بعد يوم واحد من إجراء الانتخابات في الجنوب[١٢٦].

---

(١٢٣) خضر حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده (الشارقة: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠)، ص ١٧٦.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٢٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٥ ملف رقم ٧/ ١٠، ج ٣/سري جدًا).

(١٢٦) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٢٣.

على أي حال، بدأت الخطوات الإجرائية للانتخابات بإغلاق قوائم الناخبين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، وجرى الاقتراع في دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النّواب في مرحلتيه في الفترة بين ٢ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، وفي دوائر الخريجين بين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، أما عمليات الاقتراع لمجلس الشيوخ فأجريت في الفترة بين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، وأعلنت النتائج النهائية للانتخابات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣[١٢٧].

أبرزت نتائج الانتخابات نجاح جهود المصريين والاتحاديين، حيث جاءت نتيجة الانتخابات مُذهلة، حين فاز الاتحاديون بأغلبية مقاعد مجلسيّ البرلمان، وحصلوا على واحد وخمسين مقعدًا من مقاعد مجلس النّواب البالغ عددها سبعة وتسعين مقعدًا، كما فازوا باثنين وعشرين مقعدًا من مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين التي أُجريت عليها الانتخابات.

أما حزب الأمة ففاز باثنين وعشرين مقعدًا في مجلس النّواب، وثلاثة مقاعد فقط في مجلس الشيوخ، في حين كان نصيب حزب الأحرار الجنوبي (صنيعة سلوين لويد) عشرة مقاعد في مجلس النّواب، وثلاثة في مجلس الشيوخ، ولم يحصل الحزب الجمهوري الاشتراكي على أي مقعد في مجلس الشيوخ، وعلى ثلاثة فقط في مجلس النّواب[١٢٨]. وشكّل الانتصار الساحق للحزب الاتحادي مفاجأة إلى درجة رواية الطرائف عنها[١٢٩]، إذ إن أكثر المتفائلين في الحزب الاتحادي لم يتوقع الفوز بأكثر من ثمانٍ وعشرين دائرة، أي بأغلبية ضئيلة[١٣٠].

---

(١٢٧) محمد إبراهيم الطاهر، **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان** (الخرطوم: بنك المعلومات السوداني، ١٩٨٦)، ص ٣٣.

(١٢٨) إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٠)؛ ط ٢ (الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠)، ص ٦٣.

(١٢٩) حمد، **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده**، ص ١٧٨.

(١٣٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣٠٠/ ملف رقم ١/ ١/ ج ١).

في المقابل، تلقى البريطانيون وحزب الأمة لطمة قاسية أسفرت عن أداء سياسي مرتبك، حيث أصدر حزب الأمة بيانًا سياسيًا يتّهم فيه مصر بالتدخل، ويتّهم لجنة الانتخابات بعدم الحياد، الأمر الذي أوقع الخصومة بين سوكو مارسن، وحزب الأمة، فلم يدافع مارسن عن نفسه فقط، لكنه أيضًا دافع عن الأداء المصري في الانتخابات[131].

كان للتدخل المصري الفضل الأول في فوز الاتحاديين بهذه النسبة العالية من المقاعد في الانتخابات، وباعتقادنا أن المصريين خاضوا المعركة الانتخابية في السودان ليس فقط من أجل نصرة الفكرة الاتحادية وتحقيق فوز للاتحاديين يكون جسرًا للوحدة مع مصر، بل أيضًا باعتبارها معركة ضد الاستعمار البريطاني الذي كان خروجه من مصر متوّجًا لمبادئ ثورة تموز/ يوليو في بنودها الستة، كما كان خروجه من وادي النيل متممًا لمبدأ الأمن القومي المصري الذي يشكل تحقيقه تعويضًا عن فقدان السودان، وهو ما لاحظه وليام لويس، مستشار الحاكم العام في السودان للشؤون الخارجية الأمنية، حيث قال في تقريره عن الانتخابات إن الدُعاة المصريين ودُعاة الحزب الوطني الاتحادي استخدموا الدعوة ضد قيام مهدية ثانية وضد الاحتلال الأجنبي بشكل فاعل ومؤثر؛ ولذلك فإن قطاعات المستقلين والوسطيين انحازت إلى الحزب الاتحادي على اعتبار أن المهدية الثانية والاحتلال الأجنبي أقرب وأكبر من خطر الاحتلال المصري[132].

على الرغم من ذلك كله لا نستطيع أن نُنكر أنه مهما كانت فاعلية المصريين والاتحاديين في هذه الانتخابات، إلا أنها كانت فاعلية بتقديرنا محدودة، وذلك لسببين: **أولهما** يتعلق بأن خصم المعركة الأول (بريطانيا) خصم لا يمكن الاستهانة به لا من حيث الإمكانات المادية، ولا من حيث الدهاء والخبرة السياسية، أما السبب **الثاني** فيتعلق بجغرافية السودان المُترامية الأطراف والتفاوت الواضح في نمو الأقاليم المختلفة[133]، وانعدام وجود بُنية تحتية، الأمر الذي يُحد من قدرة أي جماعة مهما كانت

---

(١٣١) الأهرام، ١/ ١٢/ ١٩٥٣.

(١٣٢) F.O. 371/108336, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 1 January 1954.

(١٣٣) نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ص ١٤٩.

فاعليتها السياسية من الحركة الهائلة التي يُمكن أن تُحقق هذا الاكتساح الانتخابي، من هنا نجد لزامًا علينا أن نأخذ بالاعتبار دور القوى الاجتماعية السودانية في هذه الانتخابات.

تبلور الوعي الاجتماعي عند المزارعين السودانيين مع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت تكثيفًا في زراعة القطن إلى حد زيادة المساحات المزروعة منه حتى الاستقلال بنسبة ٢٧ في المئة، وذلك في المشروعات الخاصة وحدها، بينما تضاعفت مساحة زراعته في المشروعات الحكومية لتصل إلى مئة وستة آلاف فدان[١٣٤]. وتطلّبت كل هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة أعداد العمّال الزراعيين الذين بلوروا وعيهم الاجتماعي نحو رفض الإجراءات المتحكّمة بهم، وشرعوا بمحاولة تحسين ظروفهم المعيشية، وراهنوا في ذلك على الحزب الاتحادي الذي تنفصل فيه القيادة الروحية للطائفة عن القيادة السياسية للحزب، بالإضافة إلى أن أنشطة النخبة في الطائفة والحزب تتركز في التجارة، وتضم قطاعًا من الموظفين المتعلمين، وهذه الأوضاع غير متوافرة بالنسبة إلى حزب الأمة الذي تتوحّد فيه قيادة الطائفة والحزب في شخص عبد الرحمن المهدي، صاحب إقطاعيات الأراضي الكبيرة المزروعة قطنًا، والممثل لصورة المستغِل في أذهان المزارعين[١٣٥]. من هنا انحاز المزارعون في الدوائر الانتخابية في الجزيرة (معقل المهدي) والمناطق المحيطة بها إلى الحزب الوطني الاتحادي[١٣٦]، الأمر الذي كان دافعًا لحزب الأمة إلى اتخاذ قرار في أول اجتماع للحزب في أعقاب الانتخابات في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ بمحاولة كسب نقابات العمّال والمزارعين وإنشاء دكاكين تجارية في أماكن تجمّع الأنصار حتى تحارب التجار الاتحاديين[١٣٧]، وذلك وسط وجود مؤشرات عن صعود الطبقة الوسطى السودانية ومصالحها التي كان الحزب الاتحادي ممثّلًا لها[١٣٨].

---

(١٣٤) علي، زراعة الجوع في السودان، ص ٧٧.

(١٣٥) زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان: من الأزمة الاقتصادية العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ ـ ١٩٥٦ (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٥٢.

(١٣٦) علي، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٣٧) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٥٤٥ قديم/ ملف رقم ٤/ ٤/ ٢/ ١).

(١٣٨) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 196.

يبدو أن الاتحاديين أسكرهم خمر الفوز فلم ينتبهوا إلى فكرة توظيف الكتلة التصويتية التي انتخبتهم، حيث لم تعكس التحرّكات السياسية بالحزب الوطني الاتحادي في أعقاب الانتخابات تفاعلًا مع القوى الاجتماعية التي صعد الحزب على أكتافها إلى برلمان الفترة الانتقالية، ولا أن تلبّي طموحات الشعب السوداني في التنمية الاقتصادية، وأُهمل البُعد الاقتصادي أو هُمّش إلى حد بعيد(١٣٩). ولعلّ حادث مشروع جودة الذي راح ضحيته ٣٠٠ شخص مع مطلع الاستقلال ـ حين أضرب العمال الزراعيون ورفضوا تسليم محصول القطن في مزرعة ضخمة على النيل الأبيض بالقرب من كوستي ـ مؤشر مهم على ما ذهبتُ إليه(١٤٠). وكان الخطأ الكبير الثاني للاتحاديين أنه في الوقت الذي انشغلوا فيه بغنائم الانتخابات واحتدام الصراع على المقاعد الوزارية بين الختمية والحزبيين(١٤١) كان حزب الأمة ومن خلفه بريطانيا يدعمون مواقفهم استعدادًا لمعركة فاصلة يكون فيها الخصم هذه المرة هو مصر، وليس الحزب الاتحادي شريك الوطن.

رابعًا: الطريق إلى استقلال السودان

فرض فوز الحزب الاتحادي في برلمان الفترة الانتقالية تغيرًا كيفيًا في حركة مصر وبريطانيا تجاه السودان، ففي الوقت الذي كانت مصر تسعى إلى استثمار نجاحها ونجاح الاتحاديين في إحراز وحدة غير متفق عليها في وادي النيل وتحقيق وضع أمثل لمصالحها الاستراتيجية بدأت بريطانيا بعملية مغازلة سياسية للحزب الفائز، كما أعادت ترتيب أوراقها مع حزب الأمة، ولم تتخلَ عن مخططها في تقويض وحدة وادي النيل.

على الصعيد المصري قدم عبد الفتاح حسن، العضو المصري في لجنة الانتخابات، تقريرًا فيه تقدير للموقف السياسي المصري بعد الانتخابات وآفاق عمله بما يُساعد على تحقيق الأهداف المصرية بنسبة نجاح قَدّرها حسن

---

(١٣٩) نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ص ١٦١.

(١٤٠) علي، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(١٤١) حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، ص ١٨١.

بـ ٥٠ في المئة، واقترح حسن في هذا التقرير الذي قدّمه في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٣ تشكيل هيئة مصرية لتوجيه السياسة السودانية في أثناء فترة الانتقال طبقًا لسياسة مصرية ثابتة ومتفق عليها تتخطى سلبيات الفترة السابقة من حيث اقتصارها على مجهودات فردية مضنية من ناحية وحصرها في إطار ردّ الفعل من دون الإقدام على الأخذ بزمام المبادرة من ناحية أخرى.

اللافت هنا اقتراح حسن بإنشاء ما يساوي حكومة ظل مصرية للحكومة السودانية، وذلك لمراقبة أعمال الوزارات السودانية وربطها بعجلة السياسة المصرية اقتصاديًا وثقافيًا بما يضمن عدم سن تشريعات تتعارض مع المصالح المصرية، كما اقترح حسن أن تكون قاطرة هذه الهيئة جهازًا دعائيًا ضخمًا تكون أدواته إعلامية وفنية ودينية، مشيرًا إلى ضرورة استمرار عمل هذه الهيئة خلال فترة الانتقال وما بعدها حيث تكون بمنزلة العمود الفقري للوحدة إذا ما أُقرّت، كما أنها تكون نواة لسفارة مصر في حالة استقلال السودان[١٤٢].

المشروع الذي اقترحه حسن ووافق عليه صلاح سالم مطالبًا بسرعة تنفيذه[١٤٣]، سيطرت عليه، في ما بدا لنا، الروح الأمنية بحسب ما يعتقد حسن ومجلس قيادة الثورة من مصالح مصرية استراتيجية في السودان، وطبقًا للطبيعة العسكرية لدائرة صنع القرار في مصر، كما أن هذا المشروع غاب عنه الرهان على الوحدة السياسية بين البلدين وفق آليات واضحة، حيث ركّز حسن على الأبعاد الاقتصادية والثقافية، وهو ما يُفسّر لنا أسباب غياب المشروع السياسي لوحدة وادي النيل وإعداده على عجل بناء على طلب إسماعيل الأزهري وقت احتدام المعركة مع معارضيه داخل الحزب حول مسألة ماهية الاتحاد مع مصر[١٤٤].

نعتقد أن هذه الروح الأمنية والأداء ذا الصبغة العسكرية سبّبا نفورًا

---

(١٤٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨/ ملف رقم ٥ ج ٣/ سري جدًا).

(١٤٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٦/ ملف رقم ٨/ ١/ سري للغاية).

(١٤٤) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ٢٧/٦/١٩٥٦.

حتى في أوساط الاتحاديين، وخصوصًا مع وجود مصر باعتبارها طرفًا أساسيًا داخل اللعبة السياسية بالحزب الاتحادي، الأمر الذي يستوجب بطبيعة الموقف خصومات وعداءات أيضًا، ولعلّ شهادة خلف الله خالد[١٤٥] في قاعات المحاكم بشأن تمويل مصر للحزب الاتحادي دليل قوي على ذلك، حيث أحرجت هذه الشهادة إسماعيل الأزهري إلى أقصى درجة بعد أن أفصح خالد بصفته أمينًا لصندوق الحزب عن تلقي زعمائه حوالى ٩٧ ألف جنيه مصري في أثناء الانتخابات من مصر، وذلك في سياق محاكمة الصحفي محمد مكي في عام ١٩٥٥ عن نشره في مجلة **الناس** ما اعتبره الأزهري تهجّمًا على حكومته، باتهامها بالحصول على تمويل من الآخرين[١٤٦]، وكان الأزهري قد وصف خالد بمعاداته لمسألة الاتحاد مع مصر[١٤٧]. حيث كان الأزهري في هذا التوقيت يحوز دعمًا مصريًا ليس باعتباره رئيسًا للحكومة فقط، لكن أيضًا مقابل إعادة تحجيم الطائفة الختمية بعد الانتخابات. وتأسس موقف خالد ضد مصر مع محاولات صلاح سالم اختراق قوة دفاع السودان، ومحاولة إنشاء تنظيم للضباط الأحرار من وراء ظهر خالد حين كان وزيرًا للدفاع، وهي المحاولات التي باءت بالفشل بعد اكتشاف خالد لها، واجتماعه مع صلاح سالم بشأنها، اجتماعًا عاصفًا، في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٤.

أما على الصعيد السوداني، فإن إسماعيل الأزهري بمجرد تأليفه حكومته في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤[١٤٨] تبلورت مهامه في الفترة الانتقالية الممتدة لثلاث سنوات في تحقيق السودنة، وجلاء القوات البريطانية والمصرية، وتصفية الحكم الثنائي، وتوفير المناخ الحر المحايد لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية المكلّفة تحديد مستقبل السودان بين أمرين: إما ارتباط ما بين مصر والسودان؛ أو الاستقلال[١٤٩]، وهي المهام

---

(١٤٥) محسوب على الطائفة الختمية وقت إقالته من وزارة الأزهري، واستقال هو من الحزب.

(١٤٦) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ١٩١ - ١٩٢.

(١٤٧) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٩٥٦/٦/٢٧.

(١٤٨) ضمت ثلاثة من الختمية هم: ميرغني حمزة، خالد، وأحمد جيلي.

(١٤٩) انظر نص اتفاقية شباط/ فبراير في ملاحق الكتاب.

التي كان الأزهري معها مطلوبًا منه تحقيق توازن دقيق بين التزاماته مع مصر في الاتحاد معها ومتطلّبات الخريطة السياسية السودانية الداخلية المتضمّنة صراعًا مع حزب الأمة وإدارة الخلافات داخل الحزب الاتحادي، خصوصًا بعد حيازة الطائفة الختمية والميرغني وزنًا كبيرًا نسبيًا طبقًا لِما عكسته نتائج انتخابات برلمان ١٩٥٣، ساهم ببروز صراع سياسي بين القيادة الطائفية للميرغني والسياسة الحزبية لإسماعيل الأزهري، حيث اتجه الأخير إلى الاعتماد على قاعدة تأييده السياسي المستقلة بين فئات الطبقة الوسطى الحديثة، وعلى نفوذه السياسي بصفته زعيمًا اكتسب بعض الملامح الكاريزمية، وذلك بمواجهة النفوذ السياسي والطائفي للميرغني[١٥٠] الذي انفتحت شهيّته لكعكة السلطة، فطالب الختمية الأزهري بمقاعد الداخلية والحربية، كما تدخلوا في إقصاء خضر حمد عن المناصب الوزارية[١٥١].

أدار الأزهري هذه المعركة ضد الختمية بالاحتفاظ بالداخلية لنفسه، وإعطاء الحربية لخلف الله خالد الذي استوزر معه من الختمية أحمد جيلي وميرغني حمزة الذي تم تعويضه عن الداخلية بوزارات الزراعة والمعارف والري[١٥٢]. وهذا نموذج من معارك تكررت بين الأزهري والميرغني طوال الفترة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٥٥، حين كان الأزهري يتّجه إلى إعلان استقلال السودان من البرلمان، بينما كان الميرغني يريده عبر استفتاء إنقاذًا لماء وجهه مع مصر حين يصوت نواب الختمية ضد الاتحاد مع مصر من البرلمان[١٥٣]، واللافت هنا أن صلاح سالم لم يراع الموقف السياسي الدقيق للأزهري، بل عمد إلى إحراج مركزه، وذلك حين أقدم على زيارة السودان بعد تشكيل حكومة الأزهري بأربعة أيام فقط على رأس وفد مصري مكوّن من ستة عشر عضوًا كانت مهامهم المعلنة تهنئة الأزهري

---

(١٥٠) جمال عبد الجواد موسى سلطان، «الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: جمال عبد الجواد موسى سلطان، **الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص ١١٨.

(١٥١) حمد، مذكرات خضر حمد: **الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده**، ص ١٨١.

(١٥٢) محمد، مصر والسودان: **الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ٢٠٢.

(١٥٣) أحمد محمد شاموق، **ديسمبر ١٩٥٥** (القاهرة: مطابع العاصمة، ١٩٨٨)، ص ٧١.

بالوزارة[١٥٤]، لكن بامتداد هذه الزيارة إلى الجنوب شكّلت خرقًا للمناخ الحر المحايد اللازم لتحديد مستقبل السودان، خصوصًا بعد دعوة سالم بعض الجنوبيين إلى الالتحاق بعضوية الحزب الاتحادي، بل إن سالم عمد إلى عرض القوة أمام الحاكم العام في أثناء حضوره مباراة بكرة قدم، احتل فيها موقع الصدارة على الرغم من وجود أعضاء الوزارة السودانيين[١٥٥]، وكان هذا الحاكم العام طبقًا لأحكام الاتفاقية أعلى سلطة دستورية في البلاد، مسؤولة عن الحفاظ على كل الضمانات الديمقراطية في قانون تقرير المصير[١٥٦].

على أي حال انتهج المصريون سياسة التوسّع في الدعم المالي للحزب والاتحاديين ولمتطلبات الخطة المصرية في الدعاية للاتحاد مع مصر في نهاية الفترة الانتقالية ليصل، بحسب شهادة صلاح سالم، من ثمانين ألف جنيه قبل الثورة، إلى مليوني جنيه سنويًا حتى عام ١٩٥٥[١٥٧]، فضلًا عن تدخل المصريين بتوزيع المناصب في الحزب الاتحادي من جانب محمد نجيب[١٥٨]، والتوجّه نحو إنشاء حكومة ظل للحكومة السودانية، وكان الحصاد المتوقع لهذا التدخل المصري السافر أن يفصح عدد من الوزراء المستقلين في حكومة الأزهري من الطائفة الختمية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ عن رفضهم لأن تُحكم الخرطوم من القاهرة[١٥٩]، الأمر الذي دفع إلى فتح الأزهري قنوات التفاهم والاتصال مع حزب الأمة الذي كان يُمثّل كتلة المعارضة في البرلمان والمعادل الموضوعي للكيان الختمي، ثم يتّجه إسماعيل الأزهري نفسه لإعلان تعاطفه مع فكرة الاستقلال في ١٦ آذار/مارس ١٩٥٥[١٦٠]. ومع تفاقم الخلافات داخل الحزب الاتحادي لجأ

---

(١٥٤) الأهرام، ١٥/ ١/ ١٩٥٤.

(١٥٥) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٢٠٣.

(١٥٦) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 198.

(١٥٧) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ١٨/ ٦/ ١٩٥٦.

(١٥٨) حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، ص ١٧٣.

(١٥٩) الأهرام، ١٥/ ١/ ١٩٥٤.

(١٦٠) Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, p. 194.

الأزهري إلى فض تحالفه مع الختمية، وذلك إلى حد تبني مواقف حزب الأمة في ما يتعلق بأهم مصالح مصر، وهي المياه، وذلك حين أفصح الأزهري في منتصف عام ١٩٥٣ عن انحيازه للتعاون مع مصر في مسألة المياه بشكل مماثل لنموذج دول نهر الدانوب، وهو اقتراح روّجه محمد أحمد محجوب وحزب الأمة[١٦١].

على الجانب البريطاني لم تستسلم لندن ـ في إطار صراعها مع القاهرة ـ للتوجّهات المصرية في تحقيق الوحدة مع السودان على الرغم من فوز الحزب الاتحادي، إذ كثّفت نشاطها الاستخباراتي من ناحية ضد مصر، واستخدمت حزب الأمة في التلويح بإمكانية اندلاع حرب أهلية من ناحية أخرى.

تفيد وثائق الخارجية المصرية بوجود سياسة بريطانية تهدف إلى مناهضة الاتحاد مع مصر، وذلك عبر لجنة تكون مهامها الاعتماد على المبعوث التجاري البريطاني، ريتشر، في تنفيذ ما يمكن وصفه بالأعمال القذرة مع إخلاء ساحة الحاكم العام من أي مسؤولية ظاهرة، حيث اقتصر دور الأخير على فتح الحوارات مع أقطاب الختمية حول ضرورة الاستقلال، كما حرص على فتح القنوات المناسبة للأزهري بهدف فك ارتباط الأخير بمصر[١٦٢].

كانت الوسائل إلى تحقيق هذه الأغراض تتمحور في إثارة الأحقاد ضد المصريين، والتخلي عن دخول العمد والنظّار في الانتخابات المقررة لمجلس النوّاب والاستفادة منهم في بث الدعاية لصالح حزب الأمة، وتُوجت هذه السياسة برصد خمسة ملايين جنيه إسترليني لتمويل الحملة الدعائية اللازمة لهذه السياسة، وُضعت في بنك باركليز بحيث يُخصص منها مليونان لرشوة العمد والنظّار، وخصوصًا في جنوب السودان وغربه، بالإضافة إلى خمسين ألف جنيه للنشاط الدعائي الذي تولّى أمره ميشيل عيساوي الذي وصفته الوثيقة المصرية بالضابط السياسي السري، والذي

(١٦١) روز اليوسف، ٢٧/ ٦/ ١٩٥٥.

(١٦٢) محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ص ٢٣٧.

شغل رئيس قسم الصحافة بوكالة السودان، حيث كانت نقطة الانطلاق لهذه السياسة منتصف شباط/ فبراير ١٩٥٣[١٦٣].

بدأت الأعمال القذرة للجانب البريطاني بحرق منازل الجنوبيين الموالين للحزب الاتحادي، الذين استقبلوا صلاح سالم في توريت، وكذلك بعض منازل التجار الشماليين، وربطت الوثائق المصرية بين هذه الحرائق وزيارة قام بها عبد الله خليل وصديق المهدي إلى جوبا[١٦٤].

كما شكّلت زيارة محمد نجيب إلى السودان لمناسبة افتتاح البرلمان السوداني في أول آذار/ مارس ١٩٥٤ ساحة المواجهة المطلوبة للبريطانيين لإحراج الاتحاديين، ومن خلفهم مصر، وذلك في ضوء احتقان مشاعر الاستقلاليين من الهزيمة السياسية في الانتخابات، ومن تصريحات صلاح سالم النارية ضدهم في أثناء زيارته السودان في أعقاب تأليف الحكومة السودانية الأولى[١٦٥].

على الرغم من إدراك محمد نجيب مؤامرة بريطانية بشأن حوادث أول آذار/ مارس ١٩٥٤ التي سُيّرت فيها مظاهرات ضخمة من حزب الأمة وجماهير الأنصار ضد وجوده في السودان، رافعة شعار «لا مصري ولا بريطاني. . . السودان للسوداني»، إلا أن هذا الإدراك لم يرقَ إلى تخيّل سيناريو المؤامرة الذي رسمته الوثائق البريطانية والمصرية، حيث اقتصرت مظاهر إدراك نجيب على منع الاتصال الهاتفي بينه وبين السيد عبد الرحمن المهدي، وقطع الخط لتسع مرات متتالية، وإقدام قوات الشرطة أيضًا على ضرب المتظاهرين الذين هدأوا بعد مخاطبة نجيب لهم، وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ٧١ شخصًا، وجرح أكثر من ١٠٧ آخرين[١٦٦]. أما سيناريو الوثائق فيكشف عن تلويح بريطاني باستخدام العنف إن تجاهلت

---

(١٦٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢٩٩ ملف رقم ١/ ٥/ ٤ جـ ١/سري للغاية).

(١٦٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٣٠٠، ملف رقم ١/١ جـ ١/سري للغاية).

(١٦٥) محمد، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(١٦٦) نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص ٢٩٣.

الحكومة المصرية المطالب البريطانية، بتوجيه الدعوة إلى محمد نجيب عبر الحاكم العام باعتبار أن ذلك شأن خارجي[١٦٧]، وليس عن طريق رئيس الوزراء، كما لَوّح سلوين لويد، في أثناء زيارته الخرطوم لمناسبة احتفال افتتاح البرلمان بالتهديد بتقويض الحكومة السودانية بعد حوادث آذار/ مارس ١٩٥٤، وذلك عبر قيام الحاكم العام ـ أعلى سلطة دستورية في البلاد ـ بإعلان حالة الطوارئ[١٦٨].

كان نجيب قد اتهم لويد بتدبير حوادث الأول من آذار/ مارس ١٩٥٤ «الذي لم يظهر أمام الناس حتى حملته الطائرة إلى لندن»[١٦٩]. كما رصدت الوثائق المصرية زيارة أحد كبار رجال الاستخبارات البريطانية في الشرق الأوسط إلى السودان في منتصف شباط/ فبراير، وهو الرجل الذي قالت الوثائق عنه إنه كان مسؤولًا عن انقلاب في سورية، وتواجد فيها قبيل الانقلاب[١٧٠]، بل إن البريطانيين أقدموا على رعاية اتصالات بين حزب الأمة وإسرائيل لمجابهة التدخّل المصري، حيث التقى كلّ من الصديق المهدي[١٧١] ومحمد أحمد عمر من أقطاب حزب الأمة بأحد مسؤولي السفارة الإسرائيلية في لندن، وطلبا مساعدة إسرائيل للحصول على الاستقلال ومقاومة التدخّل المصري، سواء كان على المستوى المادي أم الإعلامي[١٧٢].

الحصاد النهائي لحوادث أول آذار/ مارس ١٩٥٤ في السودان هو فقدان محمد نجيب لوزنه النسبي داخل مجلس قيادة الثورة في ظل صراعه مع عبد الناصر، وهو الصراع الذي وصلت أخباره إلى السودان، وكانت إقالة نجيب ذات أثر مهم في تخوّف السودانيين على كل ألوان طيفهم السياسي من مسألة الوحدة مع مصر، وكان لهذه الإقالة أثر سلبي في صورة مصر التي

---

(١٦٧) F.O. 371/108350, From Foreign Office to Khartoum Embassy, 11 January 1953.

(١٦٨) F.O. 371/106321, From Khartoum to Foreign Office, 6 March 1953.

(١٦٩) نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص ٢٩٤.

(١٧٠) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٥٤٥ قديم/ ملف رقم ٤/ ٤/ ٢/ ١).

(١٧١) ابن عبد الرحمن المهدي وإمام الأنصار من بعده.

(١٧٢) F.O. 371/10332, From Foreign Office to Khartoum, 26 July 1954.

يستعد السودانيون للاتحاد معها[١٧٣]، وذلك إلى حد نظم الشعر[١٧٤]، وإيفاد وفود سودانية إلى القاهرة لمحاولة رأب الصدع بين نجيب وعبد الناصر[١٧٥]، واللافت هنا إهمال صلاح سالم وعبد الناصر مسألة تأثير إقالة نجيب في مخططاتهما في السودان[١٧٦].

مثّلت حوادث الجنوب في ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٥ مشهدًا داميًا آخر إلى جانب مشهد الأول من آذار/مارس ١٩٥٤، حيث تخوف الجنوبيون، وبدعم من البريطانيين، من استخدام إسماعيل الأزهري أغلبيته في البرلمان من أجل إبرام اتحاد مع مصر تقوى به شوكة الشماليين السودانيين على حسابهم، وذلك في وقت كانت فيه قوى الأنصار تلعب بورقة الجنوب، وكان هذا الضغط رديفًا لمخططها في آذار/مارس ١٩٥٤ لإبعاد البلاد عن الاتحاد مع مصر[١٧٧].

في هذا السياق تم اتخاذ قرارين باتجاه الاستقلال الكامل للسودان، أحدهما اتخاذ البرلمان قرارًا بانحيازه نحو الاستقلال في ١٦ آب/أغسطس ١٩٥٥؛ والآخر إعلان إسماعيل الأزهري قرار الاستقلال من البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، وذلك بالمخالفة لاتفاقية الحكم الذاتي.

يمكن القول إن هناك عوامل عدة أسهمت باتخاذ هذين القرارين، منها:

أولًا بروز توازنات جديدة للقوى في المعادلة السياسية الداخلية السودانية، المتعلقة بصعود قوة حزب الأمة والأنصار، حيث ظهرت

---

(١٧٣) Abdel Rahim, *Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956*, p. 194.

(١٧٤) نظم الشاعر السوداني محمد أحمد صالح أبياتًا عن نجيب تقول:

(ما كنت غدّارًا ولا خوّانا   كلا ولم تك يا نجيب جبانا)

(يا صاحب القلب الكبير تحية   من أمة أوليتها الإحسانا)

(١٧٥) بركات موسى الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ١٨٨.

(١٧٦) محمد، **مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(١٧٧) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، ص ٤٩٥.

كمحرك حاسم في حوادث العنف في آذار/ مارس ١٩٥٤، بالإضافة إلى تحالفات حزب الأمة الجديدة من الجنوبيين من جهة، ومع إسماعيل الأزهري من جهة أخرى، وهو من قام بتفكيك تحالفاته مع الطائفة الختمية، وقام ببناء قاعدة تحالفات جديدة مع حزب الأمة. قادت هذه التفاعلات الأزهري نحو اتخاذ قرار الاستقلال من البرلمان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وليس عبر استفتاء، كما نصت اتفاقية الحكم الذاتي في عام ١٩٥٣.

أما العامل الثاني المؤثر في الاتجاه نحو الاستقلال فيتعلق بالتوجّهات الإقليمية والدولية لمصر التي بدأت مرحلة صراعها مع الغرب الاستعماري، واتجهت إلى التسليح من المعسكر الشرقي بصفقة الأسلحة التشيكية، حيث كان طبيعيًا أن تتكثف الضغوط البريطانية والأميركية على دوائر صناعة القرار في السودان لفك الارتباط نهائيًا بمصر.

أما العامل الثالث فيرتبط بطبيعة الأداء المصري الذي بالغ في الإفصاح عن استخدام المال لتحقيق أهدافه السياسية، حيث مارس صلاح سالم درجة فجّة من التدخل في الشؤون السودانية مثل محاولته اختراق قوة دفاع السودان وتمويله بالتناوب بين الأجنحة المتصارعة داخل الحزب الاتحادي، وهي الأسباب التي جعلت جمال عبد الناصر يُقر بالفشل المصري في السودان في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٥٥، وذلك في اجتماع لمجلس قيادة الثورة استمع فيه عبد الناصر شهادة أحمد قاسم جودة، الصحفي الذي قام برحلات عديدة إلى السودان، واليوزباشي محمد أبو نار، مساعد صلاح سالم في السودان، واتهم عبد الناصر صلاح سالم بتضليله في ما يتعلق بالسودان، وأورد في ذلك معلومات تفصيلية، وكان ذلك دافعًا لأن يتخذ مجلس قيادة الثورة قرارًا بقبول استقالة صلاح سالم من مهامه التنفيذية بصفته وزيرًا لشؤون السودان[١٧٨]. وكان عبد الناصر متأثرًا بالدور السلبي لصلاح سالم في السودان إلى الحد الذي طلب فيه من عبد الله خليل،

(١٧٨) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٦.

رئيس الوزراء السوداني، في نيسان/ أبريل ١٩٥٧ ألا يسمح لصلاح سالم بدخول السودان، وذلك حين استأذنه خليل في إجابة طلب صلاح سالم أن يعيش في السودان تاجرًا برأس مال سعودي.

قال عبد الناصر في أسباب رفضه: «إن صلاح سالم سياسي وليس تاجرًا، وإنه سيصرف أي مليم معه في السياسة ويخسّرنا معه... وأنا سأحول بينه وبين السفر إليكم، أو أي بلد عربي آخر»[١٧٩]. أما عن الأداء السوداني فإنه لا يُمكن بالمقابل اعتبار أن الأزهري اندفع نحو الاستقلال بضغوط الخلافات الداخلية والضغط المصري فقط، بل إن الرجل وَظّف مسألة دعوته إلى الوحدة مع مصر توظيفًا سياسيًا حين كان يُوجّه اللوم إلى مصر أكثر من مرة مع كلّ محاولة للتقارب مع عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة[١٨٠].

هكذا تراجع خيار الوحدة مع مصر في ضوء وصول المشاعر القومية السودانية إلى لحظة النضوج الكامل وتزامن ذلك مع صعود حركة التحرر الوطني في العالم الثالث بمحطتيها الأهم في كلّ من مصر وإيران.

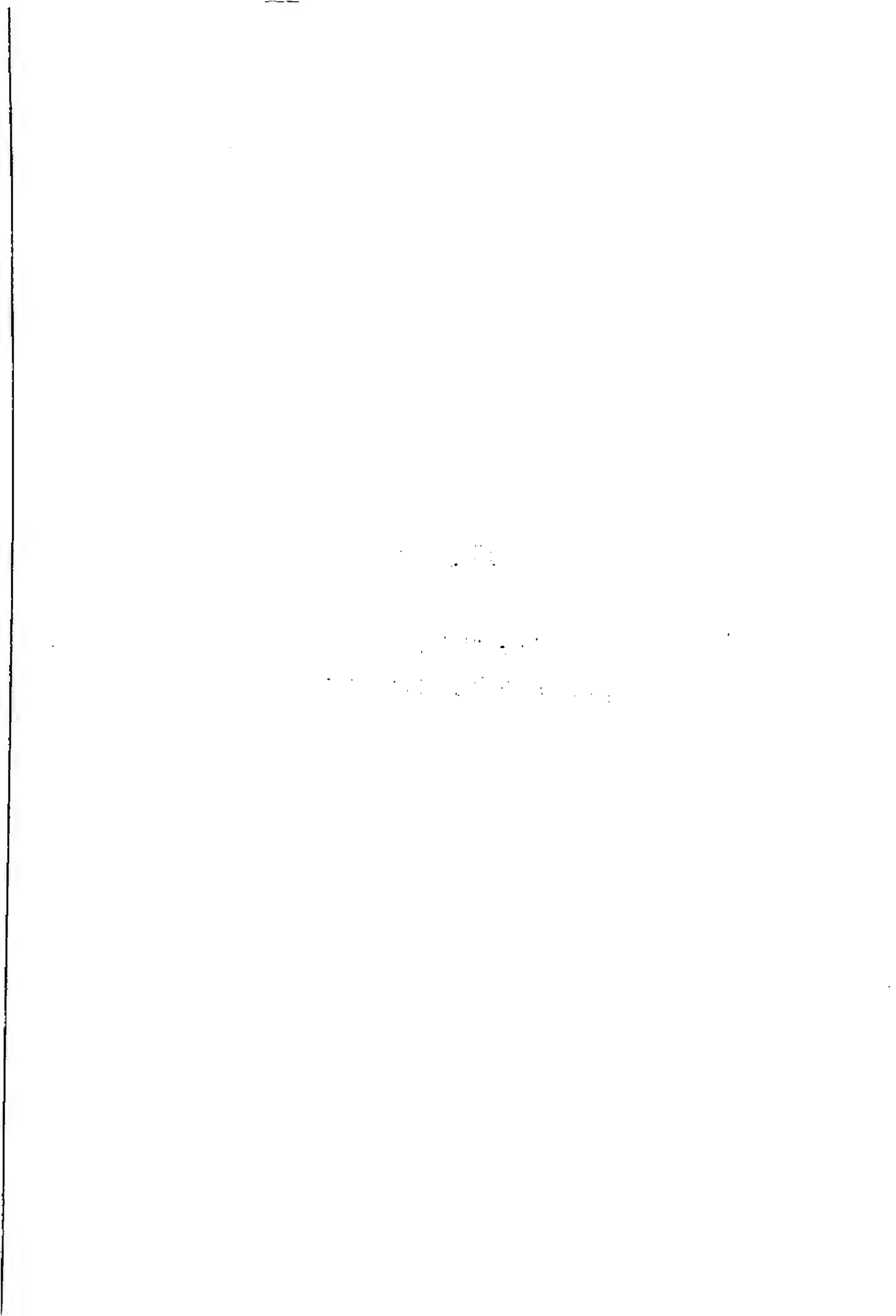
---

(١٧٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ محفظة رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٢ جـ ٢).

(١٨٠) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ٢/ ٧/ ١٩٥٦.

الفصل الرابع

مصر والسودان
إشكاليات العلاقات الرسمية



تعرّض مسار العلاقات المصرية ـ السودانية في الفترة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٩ إلى مجموعة من الأزمات التي أثّر بعضها سلبًا في تطور العلاقات بين البلدين، بينما نجحت القيادات السياسية في البلدين باحتواء بعض الأزمات عبر تغليب مصالح القومية العربية. ومن خلال اعتماد درجة عالية من التنسيق والتعاون في العلاقات الثنائية، لكن هذا التباين في التعامل مع الأزمات التي واجهت العلاقات بين البلدين لم يخلُ من هاجس ظلّل هذه العلاقات، يتمثل بوجود تدخل مصري في السودان، ولعلّه الهاجس الممتد حتى اللحظة الراهنة.

كان تبايُن العوامل المؤثرة في صناعة القرار في كلّ من القاهرة والخرطوم، مؤثرًا أيضًا في تفاعلات العلاقة الثنائية بشكل كبير، ذلك أن طبيعة النظام السياسي المصري اتجهت نحو الشمولية تحت مظلة نظام رئاسي وشخصية كاريزمية لجمال عبد الناصر، في وقت كان النظام السياسي السوداني برلمانيًا، يعتمد على تعددية حزبية لم تستطع أن تحقق الإجماع السياسي في القضايا الوطنية طوال فترة الاستقلال، وربما حتى اللحظة الراهنة، يُضاف إلى ذلك أن مصر انشغلت بالصراع العربي ـ الصهيوني، وقادت تيار القومية العربية الذي اعتبرته أداتها الرئيسة ضد الاستعمار، بينما انشغل السودان بمشكلة الجنوب بما تفرضه من توازنات إقليمية في النطاق الإفريقي وضغوط دولية من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية اللتين حافظ السودان على قنوات اتصال ساخنة معهما مقارنة بالقاهرة. وبطبيعة الحال لا تلغي هذه التباينات مساحة المشترك في علاقة البلدين، خصوصًا في ما يتعلّق بقضايا وادي النيل والقضايا العربية إجمالًا.

يهتم هذا الفصل برصد التطورات السياسية بين البلدين في ضوء العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لوادي النيل، وطبيعة العلاقة بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى العوامل السياسية الداخلية المؤثرة في العلاقات الثنائية، بينما تهتم الفصول اللاحقة بدراسة مشكلات

العلاقات المصرية السودانية ممثلة بملفات المصالح بين البلدين ومتطلّبات الأمن القومي لكل منهما تجاه الأخرى.

أولًا: العلاقات المصرية ـ السودانية في ظل الديمقراطية الأولى، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨

١ ـ العوامل الخارجية

شَكّل مشروع مصر في التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية وعدم الانحياز أسبابًا وجيهة للصراع مع الكتلة الغربية، بمحطاته العديدة من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وصولًا إلى عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، ويمكن القول هنا إن هذه المحطات كانت مناسبة للتأثير في العلاقات المصرية السودانية، وذلك مع الأخذ بالاعتبار سعي الغرب التقليدي إلى مناوأة مصر في السودان في وقت تفاعلت الجماهير السودانية مع مشروع مصر النهضوي في المنطقة، وشكّلت بدورها عنصرًا ضاغطًا على الحكومات السودانية التي تغاضت عن رؤية القاهرة في إدارة الصراع، وذلك في ظل استمرار تأثر الساسة السودانيين بمناخ الحكم الثنائي المشترك للسودان، وخصوصًا في الفترة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨.

رصدت القاهرة الموقف السياسي في وادي النيل في نهاية الخمسينيات بقول مفاده: «إن السودان يثير اهتمام الدول الكبرى في العالم بسبب موقعه الجغرافي كباب إلى إفريقيا من جهة، وإلى المستعمرات من جهة ثانية... فالمعسكر الشرقي يريد السودان مركزًا أماميًا ورأس جسر للتوغل في وسط إفريقيا ليطل منه على حدود المستعمرات الإنكليزية والفرنسية والبلجيكية، والمعسكر الغربي يريد السودان منطقة نفوذ واستثمار له، ويخشى من تغلغل المعسكر الشرقي فيه. وسياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال لا تتمتع بالثبات، وهو لا يزال يتأرجح بين الشرق والغرب، ويعلن من وقت لآخر أنه حيادي، وإن كانت أوضاعه الاقتصادية واتجاهات حكّامه الفعلية من الموظفين تؤشر إلى اتجاههم بها نحو الغرب»[1].

---

(١) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم ملف رقم ٢/ ٣٦٧/ ٧/ سري جدًا).

في هذا السياق، إن تخوف بريطانيا من وقوع السودان في براثن المعسكر الشرقي جعل محددات سياستها تجاه السودان لا تنزلق نحو الإسهام في توتر العلاقات بين مصر والسودان، حيث رأت أن وجود علاقات سيئة بين مصر والسودان من شأنه خلق موقع فريد من مواقع الاضطرابات في الشرق الأوسط، كما أنه يُعطي مصر فرصًا إضافية لاحتواء السودان بالكامل، بما يسهم بتوطيد علاقاتها بالاتحاد السوفياتي «فلا يجب تصدير الأفكار السوفياتية من مصر إلى السودان»[٢].

أ ـ الانضمام إلى الجامعة العربية

شكلت قضية حسم السودان لهويته في أعقاب الاستقلال أمرًا غاية في الأهمية، باعتبارها من المحددات المهمة في توجّهاته وعلاقاته الخارجية. من هنا حازت مسألة انضمام السودان إلى الجامعة العربية رفضًا بريطانيًا تبلور في أن انضمام السودان إلى الجامعة يُحرمه من هوية إفريقية وجدتها بريطانيا مناسبة له، كما اعتبرت أن المادة ٦٧ من الدستور الانتقالي للسودان تحول دون تمكين إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء، من الوفاء بتعهداته لعبد الناصر بانضمام السودان إلى الجامعة العربية، بالإضافة إلى وجود معارضة جنوبية لاتجاهات الأزهري[٣]، حيث اعتبر الجنوبيون أنفسهم أفارقة لا علاقة لهم بالعرب، ومن هذا المنطلق رفضوا مقاطعة إسرائيل أيضًا[٤]، وفي المقابل قاوم عبد الناصر هذه الاتجاهات البريطانية بإبلاغ الأزهري أنه بمجرد وصول طلب السودان للانضمام إلى جامعة الدول العربية فإن مصر ستطلب عقد دورة طارئة للجامعة لترحب بانضمام السودان إليها[٥]. من جانب آخر كان لحزب الأمة تحفّظات تجاه انضمام السودان إلى الجامعة العربية، حيث رأى صديق المهدي، رئيس حزب الأمة، أن الأزهري تسرّع عندما أدخل

---

(٢) F.O. 371/125409, Telegram no. 1033, 25 October 1957.

(٣) F.O. 371/119615, From Philip G.D. Adams.to H.B. Shepherd, African Department, 5 January 1956.

(٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم٧٤٤/ ٢/٨٦).

(٥) الأهرام، ١١/ ١/ ١٩٥٦.

السودان إلى الجامعة العربية التي «لن تخدم غرضًا بل تسير وفق رغبات مصر»[٦]، واعتمد عبد الله خليل، رئيس الوزراء السوداني أيضًا، على انتماء السودان الإفريقي في مغازلة الجوار الإفريقي للسودان، بالقول إنه إفريقي الهوية، كما لجأ إلى اعتماد سياسة مناوئة لمصر بالتعاون مع الغرب في مشروع الحزام الإفريقي[٧]، والاعتماد أيضًا على سياسة خارجية مناوئة للعرب، وكان من مؤشرات ذلك أنه أعطى تعليمات واضحة لوفد بلاده في مؤتمر اقتصادي عقد بـ «أكرا» أن ينسقوا مع الأفارقة دون العرب[٨].

ب ـ تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي

لم يتسن لمصر الحصول على تمويل دولي لمشروع ثورة تموز/ يوليو الاستراتيجي، وهو بناء السد العالي، وطبقًا لهذه الحالة اتّخذ قرار تأميم قناة السويس، وحظيت خطوة عبد الناصر بتأميم القناة على دعم سوداني حتى في حزب الأمة، حيث أصدر وزير الخارجية السوداني، محمد أحمد محجوب، بيانًا بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٦ يؤيد الحق السيادي لمصر بتأميم قناة السويس[٩]، وكان بيان محجوب خطوة لاحقة لتحرك مصري بدعوة عبد الرحمن المهدي لزيارة مصر في حزيران/ يونيو ١٩٥٦ عن طريق السيد علي الميرغني[١٠]، وذلك في محاولة لتأمين العمق الاستراتيجي المصري في وقت بدأت القاهرة تخطط لتأميم قناة السويس بعد رحيل آخر فصائل القوات البريطانية عن مصر في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦[١١].

في هذا السياق تم توقيع ميثاق تآخٍ بين مصر وحزب الأمة في منتصف

---

(٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣، ملف ٧٤٤/ ٨١/ ٣ ج٢/سري للغاية).

(٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣، ملف رقم ١٣/ ١/ سري جدًا).

(٨) إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٠)؛ ط ٢ (الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٩) **الأهرام**، ١/ ٧/ ١٩٥٦.

(١٠) F.O. 371/119613, Telegram no. 1017, 6 June 1956.

(١١) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٤٦.

حزيران/ يونيو ١٩٥٦[١٢] بمحاولة لتأسيس علاقات إيجابية بين الحزب ومصر، وكان الجهد وراء توقيع عبد الناصر وعبد الرحمن المهدي هذا الميثاق منسوبًا للسيد علي الميرغني، إمام الختمية[١٣].

أثمر هذا الميثاق إعلان عبد الرحمن المهدي تأييده لعبد الناصر في تأميم قناة السويس، وذلك بعد فترة علاج قضاها في القاهرة[١٤]، هذا التأييد لم يمنعه من محاولة للتوسط بين مصر وبريطانيا في الأزمة المشتعلة بين البلدين في نهاية آب/أغسطس، لكن عبد الناصر رفض أن يؤدي المهدي هذا الدور[١٥]، خصوصًا بعد أن وقف الشعب السوداني مثل غيره من الشعوب العربية يُساند جمال عبد الناصر في تأميمه قناة السويس، فحفلت الخرطوم بالليالي السياسية المؤيدة للقاهرة والرافضة لتدخل بريطاني حتى في أكثر الموضوعات أهمية للسودانيين (مياه النيل)[١٦]، وتدفَّق المتطوعون السودانيون على السفارة المصرية راغبين في التطوع ضد أي تدخل غربي[١٧]، كما اشتعلت المظاهرات المؤيدة لمصر في أنحاء عديدة من السودان، وصدرت بيانات تُطالب الحكومة بوقوف السودان مع مصر بعد سحب تمويل السد العالي[١٨].

قامت القاهرة بتوظيف مرحلة العلاقات الجيدة مع عبد الرحمن المهدي من خلال تمديد تأمين عمقها الاستراتيجي حتى إثيوبيا، ونجحت في إبرام اتفاقية الكتلة الإفريقية مع إثيوبيا بمواجهة التحديات الغربية بخلق مشروع الحزام الإفريقي، وذلك بعد جهود سياسية قام بها عبد الرحمن

---

(١٢) يلاحظ أن الصادق المهدي أقدم على الخطوة نفسها في عام ١٩٨٨ بعد أن ألغى اتفاقية التكامل من طرف واحد.

(١٣) El-Bagir Ahmad Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958* (Exeter: University of Exeter, 1992), p. 196.

(١٤) الأهرام، ٢٢/٩/١٩٥٦.

(١٥) F.O. 371/119601, Telegram no. 1037, 30 August 1956.

(١٦) الأهرام، ١٣/٨/١٩٥٦.

(١٧) الأهرام، ٣٠/٩/١٩٥٦.

(١٨) محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان** (لندن: ميدلايت المحدودة للنشر، ١٩٩٢)، ص ٣١.

المهدي في هذا المجال[19]، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نجاح حقيقي بعد الصدام الكبير بين مصر والغرب.

شهر العسل المصري مع حزب الأمة، الشريك الرئيس في الحكومة، لم يمتد طويلًا، ذلك أن تعرّض مصر للعدوان الثلاثي أفرز اختلافات في تقدير الموقف السياسي إزاء الدول المعتدية بين مصر عبد الناصر وحكومة السودان التي يشارك بها حزب الأمة، صاحب العلاقات التقليدية بالبريطانيين، الذي فتح أيضًا قنوات اتصال مالية[20] مع فرنسا قبيل العدوان[21].

كشفت الوثائق البريطانية في هذا السياق عن وجود قنوات تنسيق سرية بين عبد الله خليل، رئيس الوزراء، والسفارة البريطانية في الخرطوم، تجعل من مسألة دعم مصر مسألة صورية تستجيب فقط للضغوط الشعبية، حيث كتب السفير البريطاني في الخرطوم، تشابمان أندروز (Chapman Andrews)، إلى حكومته بعد لقاء مع خليل، «أنه طالما بقي في السلطة (خليل) يمكننا أن نثق بأن الحكومة السودانية لن تقدم لعبد الناصر غير الشعارات الكلامية». وقال خليل في هذا اللقاء مع السفير البريطاني إنه أعطى تعليمات لوزير خارجيته محجوب أن يطلب من عبد الناصر أن تكون مسألة تحقيق الوحدة العربية مشروطة بمنح حقوق متساوية بين الأطراف المتحدة، كما أضاف، إن القاهرة تقوم بإرسال مندوبين إلى الدول العربية، ومن بينها السودان، لتلغيم المباني البريطانية وتفجيرها في حالة نشوب حرب، وهي المعلومات التي لم يثبت صحتها، ولم ينسَ خليل[22] أن يوحي إلى السفير باستخدام المعلومات التي تخصه على نحو حذر[23].

يمكن القول إن الموقف المصري سعى إلى تأمين حدوده الجنوبية في

---

(19) الأهرام، 22/10/1956.

(20) أقرض الفرنسيون عبد الرحمن المهدي 300 ألف جنيه عن طريق بنك كريدي ليونيه.

(21) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم 13، إفادة 0102/717).

(22) أورد خليل بمرارة في هذا المقام ذكريات عن رفض المصريين تلبية طلبه بإعطائه أسلحة لحماية الخرطوم من القذائف الإيطالية في عام 1940، على الرغم من وجود هذه الأسلحة لدى ثلاث كتائب مصرية كانت موجودة في الخرطوم، وتم سحبها بعيدًا من الجبهة، طبقًا لأوامر جهات لم تُحدد في الوثيقة.

(23) F.O. 371/119615, Received in Archives, JS 10316/4, 21 September 1956.

وقت العدوان، والسعي إلى مساندة قوية على المستوى السياسي من السودان، لكن الأخير لم يقدم الدعم المطلوب بقطع العلاقات مع الدول المعتدية إسوة بباقي الدول العربية، وإن كان قد قدم دعمًا دبلوماسيًا في الأمم المتحدة للقاهرة، بناءً على طلب من جمال عبد الناصر الذي اقترح أن يسافر محمد أحمد محجوب، وزير الخارجية السوداني، إلى نيويورك ضمن مجموعة الدول العربية التي سعى عبد الناصر لأن تشكل ورقة ضغط لصالحه في اللحظات الأخيرة قبل العدوان، لكن وقوع العدوان على مصر في أثناء سفر محجوب إلى لندن حال دون إتمام المهمة، إذ لم يستطع إلا أن يهاجم بعنف العدوان الثلاثي من لندن في مؤتمر صحفي قبيل سفره إلى نيويورك، أدان محجوب أيضًا العدوان الثلاثي إدانة شديدة في خطابه أمام الأمم المتحدة بصفته ممثلًا للدول العربية، وطالب بالانسحاب الفوري من الأراضي المصرية وإنزال العقوبات بالدول المعتدية، وهي أمور كلها أزعجت البريطانيين انطلاقًا من كون محجوب ممثلًا لحليفهم حزب الأمة[٢٤].

أما على صعيد تأمين الحدود الجنوبية فإن اجتماعًا عقد بين السفير المصري، محمود سيف اليزل خليفة، ورئيس الوزراء السوداني، عبد الله خليل[٢٥]، في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، طالب فيه السفير بمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط في المطارات السودانية، وكذلك عدم السماح بدخول سفنهما إلى الموانئ. وأشار السفير المصري في اجتماعه مع خليل إلى ضرورة إبلاغ سفراء هذه الدول بموقف السودان[٢٦]، وبالفعل عقد مجلس الوزراء اجتماعًا طارئًا واتخذ عددًا من القرارات، أذيعت على الفور من الإذاعة السودانية[٢٧]، وهي إعلان التعبئة الداخلية بإلغاء إجازات جميع العاملين في الدولة، ومنع الطائرات الحربية الفرنسية والبريطانية من

---

(٢٤) الحسن، عبد الناصر والسودان، ص ٣٤ ـ ٣٨.

(٢٥) شُكّلت حكومة ائتلافية سودانية في تموز/ يوليو ١٩٥٦ بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الذي كان معبّرًا عن الطائفة الختمية.

(٢٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣، إفادة ١٠٢/ ٦٨٩، سري جدًا).

(٢٧) الحسن، المصدر نفسه، ص ٣٢.

استخدام مطارات السودان[٢٨]. فضلًا عن فتح باب التطوع إلى مصر، ووضع كل إمكانات السودان تحت تصرّف مصر.

شاور عبد الله خليل السفير المصري في فرض حالة الطوارئ أيضًا، فوافق الأخير، لكنه طلب ألا يكون ماسًا بمظاهر التأييد السوداني الجارف لمصر، الذي كانت أبرز صوره هي قدوم عشرات الآلاف إلى السفارة المصرية في الخرطوم داعمين لمصر، وعلى رأسهم بابكر عوض الله، رئيس مجلس النوّاب ورئيس لجنة الدستور، وطالبت المظاهرات أيضًا بقطع العلاقات مع دولتيّ الاستعمار بريطانيا وفرنسا[٢٩]. كما شهد السودان أول مرة خلال معركة السويس ظاهرة جديدة هي خروج المظاهرات النسائية، وتبرعهن، في السودان، بحليّهن الذهبية لصالح معركة القنال[٣٠].

من جانبه نفّذ حزب الأمة وعوده للبريطانيين بأن يكون دعمه لمصر صوريًا، إذ رفض عبد الرحمن المهدي الإقدام على قطع علاقات السودان ببريطانيا أسوة بباقي الدول العربية. واستند موقفه إلى اعتبارات تتعلق بمخاوفه من إقدام بريطانيا على احتلال جنوب السودان أو ميناء بورتسودان في حال قطع العلاقات معها، مشيرًا إلى أن جنوب السودان متاخم لممتلكات بريطانيا وفرنسا في الغرب والجنوب، كما أن ميناء بورتسودان قد يكون له آثار سلبية في مصر بعد إغلاق قناة السويس، وفي المقابل قدّم المهدي اقتراحات بديلة لدعم مصر، منها إرسال كل المواد التموينية إلى القاهرة عبر السكك الحديد، واستثناء هذه المواد من النُظم المتبعة بأقدمية النقل، وكذلك تفريغ السفن في بورتسودان بعد تعذر تفريغها في السويس، وإرسال محتوياتها إلى مصر عن طريق السكك الحديد، بالإضافة إلى تسهيل سفر المتطوعين السودانيين إلى مصر على أن يجري

---

(٢٨) لم تستطع الحكومة التراجع عن منع الطائرات البريطانية والفرنسية، حيث أقدم عمّال الشحن السودانيون على عدم خدمة هذه الطائرات.

(٢٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ١٠٢/ ٦٨٩، سري جدًا).

(٣٠) أحمد سليمان، الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك ([د. م.]: دار الجماهير، [د. ت.])، ص ١٦.

تدريبهم في المعسكرات السودانية وكفالة سفرهم حتى الحدود المصرية.

استند المهدي في موقفه إلى أن الرئيس عبد الناصر لم يطلب منه سوى حماية ظهر مصر وعدم الدخول في أحلاف[٣١]، لكن هذه الوعود تَقزّمت، حيث اتضح أن معسكرات التدريب لم تكن إلا للدعاية فقط، كما رفضت الحكومة السودانية تزويد المتطوعين بالسلاح والذخيرة، لكنها لم ترفض إرسال متطوعين من دون تدريب إلى القاهرة، وهو أمر رفضته مصر[٣٢].

التقدير السياسي الذي ساقه المهدي كان منطقيًا، لكنه ربما ارتبط أيضًا برفض مصري لطلب دائرة المهدي بإقراضه مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه، وذلك بعد أن حصل بنك باركليز على عوائد بيع قطن دائرة المهدي ولم يُعط الأخير للمزارعين الـ ٤٠ في المئة المستحقة لهم، الأمر الذي أجبر المهدي على السفر إليهم في الجزيرة ليهدّئ من ثائرتهم، كما أسفر عن رهن محلج ومعصرة دائرة المهدي لبنك كريدي ليونيه مقابل مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه، على أن يقوم البنك بإدارتها والاحتفاظ بمديرها المصري حتى تاريخ نهاية عقده.

اعتبر السفير المصري في الخرطوم أن الرفض المصري لإقراض المهدي غير موفق، وسيكون له آثار سياسية[٣٣]. وفي تقديري أن الرفض المصري قد يكون انعكاسًا لتسرب معلومات للقاهرة عن التنسيق بين حزب الأمة وبريطانيا، وهو أمر غير ظاهر في أرشيف الخارجية المصرية، لكنه قرار صنع في مكتب الشؤون السودانية في القصر الجمهوري المصري، وهو المكتب الذي كانت له قنوات معلومات موازية للخارجية[٣٤].

مع منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ تحركت المعارضة ضد الحكومة الائتلافية، مستهدفة قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا عبر

---

(٣١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ١٠٢/ ٦٨٩).

(٣٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ١٠٢/ ٧١٧. سري للغاية).

(٣٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١ جـ٢، سري جدًا).

(٣٤) محضر مقابلة مع الأستاذ حلمي شعراوي، مكتب الشؤون العربية بالرئاسة المصرية، ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

البرلمان، وذلك باقتراح قدّمه حسن الطاهر زروق، النائب عن الجبهة المعادية للاستعمار، وجرت مشاورات مع إسماعيل الأزهري بهذا الشأن حول تفاصيل اقتراح طاهر المكّون من ثلاث نقاط هي: قطع العلاقات؛ وإنهاء خدمة جميع الموظفين البريطانيين والفرنسيين الذين لا يزالون يعملون في أجهزة الدولة؛ وإنهاء عقد شركة إرشاد الطائرات البريطانية العاملة في السودان. لكن هذا الاقتراح لم يجد طريقه إلى النور لأن الكتلة البرلمانية المؤيدة لمثل هذا الاقتراح لم تكن كافية لتمريره، حيث قدّر إبراهيم المفتي، عضو الحزب الاتحادي، في مقابلة مع السفير المصري أن المؤيدين للاقتراح لن يزيدوا على ٣٣ نائبًا[٣٥].

على الرغم من هزيمة فكرة قطع العلاقات من البرلمان إلا أن المعارضة شنّت حملة شعواء على الحكومة، متجاوبة مع الرأي العام، ومتّهمة الحكومة بالتخاذل والتقاعس، وأشاعت في الناس أن جمال عبد الناصر غير راضٍ عن موقف الحكومة بدليل أنه لم يشر إلى السودان في خطبة الجامع الأزهر[٣٦].

في هذه الأجواء لم تلقَ مخاوف حزب الأمة من بريطانيا وفرنسا صدى في أوساط الرأي العام، وهي المخاوف التي بلورها صديق المهدي، رئيس الحزب، ونقلها إلى علي الميرغني، والمتعلقة باحتلال جنوب السودان وميناء بورتسودان، بل أضاف عليها صديق المهدي الحديث عن معلومات تشير إلى وجود نوايا بريطانية لاحتلال مطار الخرطوم وتدمير الكباري العُلوية التي تصل بينها وبين أم درمان على النيلين الأبيض والأزرق، وبالتالي عزل العاصمة، أما التحركات الفرنسية طبقًا لمعلومات صديق المهدي فسوف تركز على احتلال غرب السودان[٣٧] في ظل وجود قوات عسكرية لهم في فورت لاميه[٣٨].

---

(٣٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣ ملف/إفادة ١٣/٠٢٩٩٥).

(٣٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٧١٧/٠١٠٢).

(٣٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ١٠٢/ ٦٩٤).

(٣٨) عاصمة تشاد السابقة.

إجمالًا لم تحصد هذه المخاوف والحسابات السياسية إلا غليانًا في أوساط الرأي العام، ولم تنعكس على السلوك السياسي لعلي الميرغني الذي لم يبدِ معارضة لمخاوف حكومة حزب الأمة، ولا لإجراءاته التي مارست ضغوطًا على السفارة المصرية لوقف نشاطها الإعلامي ضد الاستعمار، كما اعتبرت الحكومة السودانية أن هذا النشاط تَدَخُل مصري غير مرغوب فيه[٣٩]. ورفضت أيضًا طلبًا مصريًا بافتتاح قنصلية في جوبا قُبيل العدوان الثلاثي، وذلك «نظرًا إلى الحالة الحساسة في الجنوب، وتعرّض أرواح الغير للخطر»[٤٠].

خلق الموقف السياسي الحذر لأحزاب المعارضة إزاء تأييد مصر إبان العدوان الثلاثي انقسامًا جيليًّا في الحزب الواحد، إذ انحاز شباب الأحزاب إلى القاهرة وسياستها التقدمية بزعامة جمال عبد الناصر[٤١]. ووصل هذا التعاطف إلى الحد الذي جعل الصادق المهدي يحذّر في منتصف عام ١٩٥٨ من اتجاهات الجيش السوداني في ضوء إعجاب الضبّاط الشبان بعبد الناصر وبالضبّاط السودانيين الذين تعلّموا في مصر[٤٢].

على صعيد ردود الفعل أحدث صمت علي الميرغني[٤٣] انقسامات داخل حزب الشعب الديمقراطي، حيث اعتبرها فريق من الشبان فكرة أنبتتها الهواجس والخوف التقليدي في نفوس الزعماء القدامى[٤٤]، بينما خرج الصادق المهدي عن الحسابات السياسية الدقيقة لجدّه وتحالف في بريطانيا ـ أثناء دراسته فيها ـ مع حزب العمّال ضد العدوان الثلاثي على مصر، ومارس أدوارًا سياسية عدة داعمة لمصر، بصفته رئيسًا لاتحاد الطلبة

(٣٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٠١٠٢/ ٧١٢).

(٤٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ١١٣سري جدًا).

(٤١) سليمان، **الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك**، ص ١٧.

(٤٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢، سري للغاية).

(٤٣) للمزيد من التفاصل حول المنهج السياسي للميرغني، انظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، ٢ مج، ط ٢ (القاهرة: المكتب العالمي للدراسات والأبحاث، ١٩٩٦)، مج ١، ص ١٣٩ ـ ١٤٣.

(٤٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٠١٠٢/ ٧١٧).

الأفارقة في بريطانيا[٤٥]، ولم يسلم حزب الأمة ذاته من تأثير المد الثوري في المنطقة الذي قاده جمال عبد الناصر، فطالبت مجموعة من شباب الحزب بإبرام تحالف ثنائي مع مصر.

يمكن القول إنه على الرغم من الضغوط الهائلة التي مارستها الجماهير السودانية لدعم مصر دعمًا مطلقًا، وإعلان قطيعة لا رجعة فيها مع فرنسا وبريطانيا، إلا أن القوى السياسية المعارضة لم تنجر إلى حماسة الجماهير إلا بقدر ما تكسب من ذلك حزبيًا، حيث كانت الحسابات السياسية تؤمن بوجود أخطار حقيقية مُحدقة بالسودان إذا انحاز انحيازًا كاملًا لمصر، فالحزب الاتحادي لم يقدّم الاقتراح بقطع العلاقات الدبلوماسية إلا بعد أن تأكد من أن الحكومة لن توافق عليه. وكانت المخاوف التي بلورها صديق المهدي وجدت صدىً حقيقيًا لدى الميرغني، بدليل صمته، كما جاء تعيين إسماعيل الأزهري لإبراهيم المفتي[٤٦] في مهمة بحث قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا مع السفير المصري، مؤشرًا على تسويف الأزهري في هذه المسألة، ولعلّ ما قاله محمد نور الدين[٤٧] القطب الاتحادي، للسفير المصري، يقطع بوجود هذه الحسابات السياسية للأحزاب، حيث اعتبر نور الدين أن احتلال أجزاء من السودان يمنعه من أن يكون ظهيرًا لمصر، مضيفًا أن إشارة عبد الناصر برفض مساعدة حربية من سورية والسعودية للحرص عليهما ينسحب على السودان الذي تربطه بمصر حدود مشتركة[٤٨].

كان المشهد النهائي للعلاقات المصرية مع حزب الأمة في نهاية عام ١٩٥٦ مليئًا بالمرارة وسوء الفهم، وتطور إلى حد اتهام السفارة المصرية بالقيام بنشاطٍ معادٍ، إذ خاب أمل الحكومة السودانية في مساندة مصر لها بموقفها الذي وصفته بالمتوازن من الصراع، خصوصًا أنها زعمت في البرلمان بجلسة

---

(٤٥) الصادق المهدي، «من أوراق الصادق المهدي،» **الأهرام العربي** (حزيران/ يونيو ٢٠٠١).

(٤٦) أحد أعضاء مجلس النّواب عن الحزب الاتحادي.

(٤٧) تشير وثائق الخارجية في أكثر من موضع إلى تلقي نور الدين مساعدات مالية مصرية بعد الاستقلال.

(٤٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١/ ٣/ ١/ ٧٥).

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ أن هناك اتفاقًا مع الحكومة المصرية في ما يتعلق بخطواتها الإجرائية لدعم مصر[٤٩]، حيث أفاد وزير الداخلية ورئيس حزب الشعب الديمقراطي، علي عبد الرحمن، بوجود تفاهم مع عبد الناصر شخصيًا في الإجراءات التي اتخذها السودان لدعم مصر، ومنها تأمين وجود طائرات مصرية في مطار وادي سيدنا السوداني - الطائرات التي أفلتت من الضربة الجوية الأولى من فرنسا وبريطانيا[٥٠]، وهو أمر لم تؤكدّه السفارة، فوقعت الحكومة السودانية في حرج بالغ واتهمها الرأي العام بالكذب[٥١].

في المقابل، اعتبرت مصر أن حزب الأمة خانها بأصعب مواقفها، في وقت كانت لدوائر صناعة القرار المصري مشروع كامل ضد الغرب في المنطقة، وتقود مشروعًا ثوريًا تملك إرادة سياسية لإقراره. ولعلّ أهم نقاط هذا الحصاد المر هي شكوى عبد الله خليل ضد السفير المصري في اجتماعه مع جمال عبد الناصر في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٦، بشأن الموقف من مسألة إغلاق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي، واقترح عبد الناصر أن تُعقَد لقاءات دورية بين رئيسيّ الحكومتين في وادي حلفا لتجاوز مثل هذه الخلافات، إلا أن عبد الله خليل قال إنه يحتاج إلى التشاور مع زملائه في هذا الأمر، ثم ما لبث أن كشف تفاصيل اجتماعه بعبد الناصر إلى السفير البريطاني في الخرطوم[٥٢]. ونفى السفير المصري اتهامات عبد الله، المرتبطة بتقديم مساعدات ماليه للصحف، قائلًا: «إننا لا ننفي طلبنا للجرائد بهدف القضاء على النفوذ البريطاني، لكننا لا ندفع الأموال لأحد لأن هذه السياسات التحريرية للصحف الموالية للقومية العربية أكسبتها رواجًا، فوزّعت صحيفة **الرأي العام** ١٦ ألف نسخة بعد أن كانت توزع عشرة آلاف نسخة»[٥٣].

بعيدًا من مسألة اتهام السفارة المصرية في السودان بشراء الذمم، كانت أهم نقاط هذا الاجتماع مسألة إغلاق قناة السويس، التي اختلف حولها

---

(٤٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٠١٠٢/ ٧١٢).

(٥٠) الحسن، **عبد الناصر والسودان**، ص ٣٤.

(٥١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٠١٠٢/ ٦٩٤).

(٥٢) F.O. 371/119615, Telegram W no. 758, 22 December 1956.

(٥٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٠١٠٢/ ٧١٢).

الموقف المصري والسوداني أيضًا، حيث اعتبرها خليل «أنها سكين على رقبة السودان». لكن تقدير خليل أن عبد الناصر لم يكن مهتمًا بمسألة فتح القناة، وذلك لاعتبارات تتعلق بأن المسألة أصبحت في يد الأمم المتحدة، حيث توقع عبد الناصر تدهورًا عامًا في العلاقات بين مصر والغرب، وذلك وفق تقديرات ترصد سعي الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى فرض رقابة دولية على قناة السويس[٥٤]. وتبلور الموقف السوداني الرسمي بمسألة القناة رغبةً في أن تكون الأمم المتحدة هي المسيطرة على تشغيل قناة السويس، وذلك بغض النظر عن السيادة الإقليمية أو نظام الإيرادات[٥٥]، وهو ما يلفت النظر إلى غياب تقدير استراتيجي سوداني في ما يخص علاقاته بمصر وبجواره العربي والوقوع في منزلق المواقف التكتيكية.

ج - مبدأ آيزنهاور والمعونة الأميركية

قررت الولايات المتحدة الأميركية ملء الفراغ الناجم عن أفول الإمبراطورية البريطانية وانسحاب نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، وذلك بمواجهة نفوذ الاتحاد السوفياتي في بلدان العالم الثالث، من هنا قدّمت الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ مبدأ آيزنهاور لدول العالم، الذي يَعِد بتقديم معونات اقتصادية للعالم الثالث مقابل الابتعاد عن خطر الشيوعية، وذلك في وقت كانت ترفع فيه القاهرة والهند راية الحياد الإيجابي وعدم الانحياز المنبثقة عن مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥. وفي ظل هذه الأجواء كان السودان مطمعًا أميركيًا باعتباره بوابة إفريقيا، بينما كانت مصر تقود معركة ضد كل أشكال الاستعمار، وكانت أولى محطات تأثيرها هي السودان.

تمثّلت الخطوة الأميركية الأولى في هذا السياق بزيارة لنائب الرئيس الأميركي، ريتشارد نيكسون، إلى السودان في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧، حيث عقد مؤتمرًا صحفيًا كشف فيه عن سبب اهتمام بلاده بالسودان، مشيرًا إلى موقعها الاستراتيجي الذي يشكل جسرًا بين شمال إفريقيا ووسطها،

---

(٥٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤، ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١/ جـ٢).

(٥٥) F.O. 371/119615, Received in Archives, S 1031672, 11 December 1956.

«وهو المؤدي إلى تلك الأراضي العظيمة بهذه القارة الواسعة بكل ما تحمل من إمكانات للمستقبل»[٥٦]. وسبق نيكسون زيارته إلى السودان بجولة في شرق إفريقيا، طرح فيها تصوّرًا أميركيًا لمشروعات على نهر النيل بديلة من السد العالي، وكان الطرح الأميركي بالنسبة إلى المياه يشكل استفزازًا للقاهرة من دون شك[٥٧]. ومن دون تفاصيل لا يقتضيها المقام هنا، حظي مبدأ آيزنهاور ومسألة المعونة الأميركية بجدل سياسي واسع في السودان بين الحكومة والمعارضة، أسفر عن استقطاب حاد بين قوى اليمين الممثلة بحزب الأمة من جانب، وباقي القوى السياسية السودانية من جانب آخر، إذ ارتفع ستار المسرح السياسي عن معركة شرسة أسفرت عن تسليم حزب الأمة في الأخير السلطة للجيش، وذلك بمزاعم تدخّل مصري مرتقب يهدف إلى إعلان اتحاد مع السودان، ينطلق من البرلمان السوداني.

انطلقت بداية هذه المعركة السياسية مع قبول حزب الأمة خطاب آيزنهاور الرامي إلى فرض سيطرة على دول العالم وحمايتها من الشيوعية، ذلك أن حزب الأمة وعبد الله خليل دعما بشدة الطرح الأميركي، إلى حد يُبلّغ عبد الله خليل مجلس وزرائه في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧[٥٨] أن الولايات المتحدة الأميركية على استعداد لتزويد الجيش السوداني بأحدث الأسلحة، كما أنها مستعدة لإنشاء سلاح جوي سوداني يعتد به في إفريقيا ويساند إثيوبيا، ويكون سندًا للسياسات الأميركية والبريطانية[٥٩].

كما انعقد المجلس الأعلى لحزب الأمة في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ وناقش خطاب آيزنهاور، ووافق على ما جاء فيه، وذلك باعتبارات تتصل بوحدة الهدف بين أميركا وحزب الأمة في محاربة الشيوعيين[٦٠].

---

(٥٦) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 198.

(٥٧) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٤٧٣/ قديم/ ملف رقم ٢٤/ ١/ ٣/ سري جدًا).

(٥٨) كان حديث عبد الله خليل في معرض التعليق على هدية أسلحة مصرية إلى السودان.

(٥٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ إفادة ٢٩٩/ ٣٣).

(٦٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (المحفظة، ملف رقم ١/ ٣/ ١/ ٧٥، سري للغاية).

من جانبه علي الميرغني لم يجد غضاضة هو الأخر في قبول الجزء السياسي من خطاب آيزنهاور على اعتبار أنه موجه ضد الشيوعيين الذين لم يكونوا يمثلون في تقدير الميرغني خطرًا حقيقيًا على السودان، خصوصًا أن الميرغني أرسل القطب الختمي خلف الله خالد إلى القاهرة في أيار/ مايو ١٩٥٧ مستطلعًا الموقف المصري بهذا الشأن، حيث أجابت القاهرة برد من جمال عبد الناصر إلى السيدين المهدي والميرغني بأن يتصرف السودان طبقًا لمصالحه الخاصة[٦١].

بطبيعة الحال كان للمعارضة موقف مخالف لم تُمليهِ ضرورات اللعبة السياسية فقط، لكن أيضًا توجّهات الرأي العام السوداني التي تأثرت ـ مثل غيرها من توجّهات الجماهير العربية ـ بالخط المصري في محاربة أشكال الاستعمار الجديد وبمشروعها النهضوي، من هنا شنّ الحزب الاتحادي هجومًا قاسيًا على السيدين المهدي والميرغني، واتهمهما «بذبح القداسة على عتبة السياسة»[٦٢]. كما قام إسماعيل الأزهري، رئيس الحزب الاتحادي، بشن حملة سياسية ساخنة ضد المعونة الأميركية، ووصف هذه المعونة بأنها ستجر المصائب على السودان، كما سيّر الحزب مظاهرات متعددة ضد مبدأ آيزنهاور[٦٣]. وبطبيعة الحال كان للحزب الشيوعي السوداني موقف متميز باعتباره المستهدف في الطرح الأميركي، فشنّ الجهاز العام للحزب هجومًا قويًا ضد حزب الأمة، ونادى بتأسيس حكومة وطنية جديدة، كما حاول استقطاب حزب الشعب الديمقراطي والضغط عليه لإعلان خروجه على الائتلاف الحاكم[٦٤].

حينما أعلنت الحكومة الائتلافية في منتصف حزيران/يونيو ١٩٥٨ إنها

---

(٦١) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 199.

(٦٢) وجه هذا الاتهام يحيى الفضلي القطب الاتحادي إلى السيدين المهدي والميرغني، مؤكدًا أن استقبالهما نيكسون يعني ربط البلاد بالمستعمرين الجدد.

(٦٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٣/٨/١٧٤٤ جـ٢ سري للغاية).

(٦٤) محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام: ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣، من وثائق التاريخ المعاصر (السودان: مكتبة الفجر، ١٩٧١)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

تنوي قبول المعونة الأميركية، تصاعد رفض قوى المعارضة لهذا الاتجاه، حيث عقد الحزب الاتحادي والجبهة المناهضة للاستعمار[٦٥] وحزب الأحرار الجنوبي اجتماعًا حضره المزارعون والطلبة وأعضاء النقابات المهنية، وذلك لإعلان رفضهم لموقف الحكومة، ودعا المشاركون في الاجتماع إلى الجهاد ضد المستعمرين الجدد، ونبذ مبدأ آيزنهاور والشروط الاستعمارية المصاحبة له، كما قرر المجتمعون محاولة إقناع حزب الشعب المتحالف مع حزب الأمة في البرلمان بفض هذا التحالف وإعلان ميثاق وطني معهم[٦٦]. كما تبلور الموقف إزاء مصر في ما أعلنته الجبهة المناهضة للاستعمار بأن المقياس الوحيد للحكم على وطنية أي حكومة في المنطقة وعدائها للاستعمار هو موقفها من مصر، ومن رئيسها[٦٧].

لم تنعكس هذه الضغوط الشعبية على موقف الميرغني، حيث ساهم بتمرير الموافقة على الشق الاقتصادي من المعونة الأميركية من البرلمان السوداني بأغلبية ١٠٤ أصوات ضد ٧٥ صوتًا، وبامتناع ثمانية عن التصويت، وذلك في توقيت امتنعت مصر عن الاستجابة لطلب ولده محمد عثمان الميرغني من السفير المصري أموالًا للحزب «الذي ليس لديه مال ولا سند»، مشيرًا بضرورة مساعدة الحزب فورًا في ضوء أن حزب الأمة يستقطب النواب بالأموال[٦٨]. وأضاف محمد عثمان الميرغني: «إن شراء النواب أمر بسيط في هذه البلاد ومائتا جنيه تكفي لذلك»[٦٩]. وعلق الميرغني على الرفض المصري بـ «أن القاهرة تريده أن يكون مخلب القط للقضاء على المهدي وأن ذلك لن يكون أبدًا»[٧٠]. كما كشف لحزب الأمة

---

(٦٥) تحالف يساري كان يملك علاقات قوية بمصر.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٩.

(٦٧) سليمان، **الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك**، ص ٥٤.

(٦٨) ضرب عثمان الميرغني مثلاً بأن ناظر «القاش» بجوار مدينة كسلا من أقطاب الطائفة الختمية المعروفين، لكنه في ليلة الانتخابات جلس يتحدث لمن معه بانتمائه لحزب الأمة، وذلك بعد أن ضمن من الحزب مئتي جنيه.

(٦٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣ جـ٢).

(٧٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ جـ٧/ سري للغاية).

المحاولات المصرية الرامية إلى توحيد حزبي الشعب والاتحادي[٧١].

تمرير اتفاقية المعونة من البرلمان لم يمنع القوى الوطنية من إعلان إضراب عام في ٧ تموز/يوليو ١٩٥٨، الذي أدخل حكومة عبد الله خليل في نفق الأزمة بشقيها السياسي والاقتصادي، حيث أمسكت أزمة اقتصادية خانقة بتلابيب الحكومة السودانية مع تراجع مبيعات القطن، التي زاد من حدتها عدم قدرة خليل على مقاومة الضغوط الأميركية، ورفضه لعرض روسي باستبدال الأقطان السودانية بمنتجات سوفياتية[٧٢].

لم يجد خليل مخرجًا من هذه الأزمة إلا بالتضخيم والمبالغة في الدور المصري في السودان، والقول بوجود تخطيط مصري لإعلان اتحاد مع السودان انطلاقًا من البرلمان[٧٣]، موظفًا في ذلك أزمة البلدين حول مسألة حلايب، كما أقدمت صحيفتا حزب الأمة، **النيل والأمة**، على اتهام مصر بأنها وراء تحركات المعارضين السودانيين ضد الحكومة، وأن الحملة ضد المعونة الأميركية وراءها أيادٍ مصرية. ولم يعترف خليل بدوافعه الخاصة في تسليم السلطة إلى الجيش إلا في تحقيقات اللجنة القضائية السودانية حول انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كشف أن دوافعه في تسليم السلطة إلى الجيش لم تخلُ من أسباب شخصية، حيث إن رهانه على استمراره في منصبه كان قد انتهى، ذلك أنه كان متيقنًا من إزاحته عن منصبه ليتولاه صديق المهدي[٧٤] عند افتتاح البرلمان السوداني في خريف ١٩٥٨[٧٥].

إجمالًا يمكن القول إنه في الوقت الذي خرجت مصر من ذاتيتها الإقليمية إلى عمقها القومي العربي، لم يفلح السودان، بوجود حزب الأمة على رأس حكومته، في الاندماج مع الإطار العربي الشامل، واستمر

---

(٧١) F.O. 371/131709, Received in Archives. JS 1015/44, 8 April 1958.

(٧٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ جـ٢ سري للغاية).

(٧٣) حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ١٩٥ ـ ٢٠٠.

(٧٤) كان هناك صراع حاد بين المهدي وخليل في صفوف حزب الأمة.

(٧٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢، جـ ٢/ سري للغاية).

بانعزاليته، لكن هذه المرة بمواجهة موقف صعب، حيث لم يعد شعار السودان للسودانيين قادرًا على التصدي للمعركة الجديدة، ليس ضد ما سمّوه أطماع مصر، لكنه هذه المرة ضد إعادة تأصيل الوجود العربي على نحو جديد، من هنا حدث الصدام الذي لم ترَ فيه قوى الانعزال في السودان إلا ما أسمته التدخل المصري، حيث لم تُدرك طبيعة الدور المصري الجديد ليس في السودان فقط، لكن في المنطقة كلها(٧٦).

٢ ـ العوامل السياسية الثنائية

أ ـ النزاع الحدودي

شكّلت مسألة الحدود سببًا رئيسًا في تسارع تردّي العلاقات بين مصر والسودان خلال فترة حكم حزب الأمة الائتلافي، وعلى الرغم من معالجتها موقتًا على نحو سريع، إلا أنها أصبحت فتيلًا قابلًا للاشتعال على مدى نصف القرن الماضي(٧٧)، حيث يُستخدم للتغطية على الخلافات غير المعلنة بين البلدين.

مع عدم الحسم الرسمي لهذه المشكلة العالقة في العلاقات الثنائية، برزت دراسات كثيرة(٧٨) على الجانبين المصري والسوداني تُفنّد الموقف القانوني لكل طرف، لكننا في هذا الكتاب نعرض التطورات التاريخية

---

(٧٦) حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ٢، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

(٧٧) مع توتر العلاقات المصرية ـ السودانية في عام ١٩٩٢، أعطت السودان تراخيص بالتنقيب عن النفط في منطقة حلايب المتنازع عليها، وهو ما رفضته مصر، وأعلمت شركات النفط بذلك، كما أقدمت مصر بقرار من مجلسي الشعب والشورى في أيار/ مايو ١٩٩٥ بضم حلايب إلى دائرة انتخابية مصرية، حيث لوّحت السودان بورقة التحكيم الدولي لحل المشكلة.

(٧٨) منها على سبيل المثال لا الحصر: يونان لبيب رزق، «نشأة الحدود المصرية السودانية في العصور الحديثة،» في: **الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٧**، إعداد عبد العظيم رمضان، تاريخ المصريين؛ ١٦٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)؛ أحمد محجوب الشال، **حلايب ونزاع الحدود بين مصر والسودان** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٥)، ومصطفى سيد عبد الرحمن، **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤).

المتعلقة بالأزمة في فترة الدراسة، اعتمادًا على الوثائق المصرية والبريطانية، وذلك من دون الولوج في تفنيد الموقف القانوني لكل قطر، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة الموضوع التاريخية من جهة، ولإمكانية حل مشكلة العلاقات الثنائية على نحو يسير، شرط توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين المصري والسوداني لإنجاز الحل.

تبلورت الخلافات بشأن الحدود في أن الموقف المصري كان يرى خط حدوده مع السودان محددًا طبقًا لخط عرض ٢٢ درجة شمالًا، وذلك طبقًا لاتفاقية الحكم الثنائي المصري البريطاني في عام ١٨٩٩، بينما يرى السودان أن هناك حدودًا إدارية اتُّفق عليها في عام ١٩٠٢، تمر شمال معظم الحدود السياسية، وأن هذه الحدود الإدارية تمّ العمل بها طوال الستين عامًا الماضية[٧٩].

يمكن القول من الثابت، طبقًا لوثائق الخارجية المصرية، إن الاهتمام المصري بمسألة الحدود مع السودان برز فور إعلان السودان استقلاله، إذ إنه مع طلب إسماعيل الأزهري في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ من الحكومتين المصرية والبريطانية إيضاح الاتفاقات التي أشار إليها اعترافهما باستقلال السودان، اهتمت القاهرة ليس فقط باتفاقية المياه لعام ١٩٢٩ ـ كما سيُشار إليه لاحقًا على نحو تفصيلي (الفصل الخامس). لكن بمسألة الحدود أيضًا، حيث لفت القصر الجمهوري المصري نظر الخارجية إلى ضرورة سؤال الخارجية البريطانية عن وجود اتفاقيات أو أوراق إضافية بشأن الحدود، لكن الموقف المصري تبلور عن إهمال الطلب السوداني حتى لا يُثار جدل سياسي أو قانوني حول اتفاقية المياه بشكل أساسي، الأمر الذي انسحب على مسألة الحدود[٨٠].

مع وجود عرض أميركي في آذار/ مارس ١٩٥٧ للحكومة السودانية بإنشاء قواعد عسكرية في منطقة «مهد قول»، المتعارف عليها باسم

---

(٧٩) وزارة الدفاع، «مستقبل العلاقات المصرية السودانية على ضوء مشكلة الحدود،» كراسة استراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ٥.

(٨٠) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٦٥ قديم/ ملف رقم ٦٩/ ٢/ ٤/ جـ ٢/سري للغاية).

«حلايب»، ضمن استراتيجية أميركية بتدشين قواعد عسكرية عدة في شرق إفريقيا على البحر الأحمر، انتاب الإدارة المصرية القلق من التوجّهات الأميركية في حلايب[٨١]. وذلك في ضوء وجود معلومات تشير إلى اتصالات بين عبد الله خليل وإثيوبيا والولايات المتحدة لإثارة المشاكل مع مصر في ملف الحدود، وخلق توترات سياسية يستطيع الغرب الاستفادة منها، من هنا رفضت وزارة الصناعة في مصر طلبًا لشركة شرق السودان في نهاية عام ١٩٥٦ للتنقيب عن المعادن في منطقة حلايب المصرية[٨٢].

كما قدرت الإدارة المصرية أن أجواء انتخابات آذار/ مارس ١٩٥٨ ستكون فرصة سانحة لحسم مسألة الحدود، حيث ينشغل الائتلاف الحاكم في السودان بالجبهة الداخلية والانتخابات أكثر من أي شيء آخر، فقامت مصر بتقديم مذكرة إلى الوكيل الدائم للخارجية السودانية مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ تشير إلى أمر تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب السوداني، وتطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم شؤون الإدارة في المنطقتين التاليتين إلى الإدارة المصرية:

- المنطقة الواقعة شمال خط عرض ٢٢ شمالًا، وتتضمن قرية «ساره ديبره» و«فرسي».

- المنطقة الواقعة في الصحراء الشمالية الشرقية، وهي التي تشمل حلايب وما جاورها.

أعقب المذكرة المصرية الأولى مذكرة ثانية في الثالث عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٨ موجّهة إلى رئيس مجلس الوزراء، وجاء فيها: «أنه بمناسبة إجراء الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة وانتخاب رئيسها في الحادي والعشرين من فبراير فقد رأت ممارسة منها لسلطاتها المقررة وإعمالًا لقواعد السيادة أن تُيسّر للناخبين في المنطقتين المشار إليهما سبيل

(٨١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٢).

(٨٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٦/ ٢).

الإدلاء بأصواتهم في هذا الاستفتاء». وكان التقويم البريطاني لهذه المسألة أن الفقرة (أ) من اتفاقية الحكم المشترك المُبرمة في عام ١٨٩٩ تنص على أن كلمة السودان في هذه الاتفاقية تعني كل الأقاليم الواقعة جنوب خط العرض الموازي لخط ٢٢، وتشير الوثيقة إلى أن السودان لم يعتبر أنه له الحق بمعاملة المنطقة الواقعة شمال خط العرض ٢٢ باعتبارها جزءًا من السودان من كل النواحي[٨٣].

اجتمع مجلس الوزراء السوداني في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨ لمناقشة هذا الموضوع، حيث رصد المجلس ما يلي:

ـ أن جمهورية مصر لم تُثِر هذا الموضوع منذ فتح السودان إلا في هذه الآونة التي شغلت فيها الانتخابات البرلمانية جميع السودانيين، وذلك بعد أن كشف فيها عن معادن ثمينة، كما تبين الاتجاه السوداني لطلب تعويضات عن غمر منطقة شمال حلفا بمياه السد العالي.

ـ أنه في الوقت الذي تبني المذكرة المصرية مطالبها على أساس يُفهم منه الاعتراض على إشراك أهالي تلك المنطقة في الانتخابات السودانية المقبلة، تبني المذكرة الثانية المطالبة على أساس وجوب اشتراك أولئك السودانيين بوصفهم رعايا مصريين.

ـ أن المدة التي أُعطيت لحكومة السودان للبت بهذه المسألة المهمة لا تتعدى ستة عشر يومًا.

اتخذ المجلس ثلاث قرارات تدور حول اتصال عبد الله خليل بعبد الناصر هاتفيًا، ليكرر مناشدة السودان أن توقف مصر ما اتخذته من إجراءات في المنطقة التي تطالب بها، مع استعداد السودان للدخول في مفاوضات مع مصر بشأن الموضوع. لكن قبل أن يصل الرد المصري لجأت حكومة خليل إلى التصعيد على المستويين الرسمي والشعبي، كما اتصلت الحكومة بالمعارضة وأبلغتها تفاصيل الموقف، ورفعت الأمر إلى الجامعة العربية[٨٤]. وبالفعل تمّ الاتصال بالقاهرة، لكن لم يتيسر لخليل مهاتفة

---

(٨٣) F.O. 371/131350, Telegram no. 181, 18 February 1958.

(٨٤) F.O. 371/131350, Telegram no. 220, 18 February 1958.

عبد الناصر، وتلقى زكريا محيي الدين، وزير الداخلية، المكالمة، حيث وعد بإبلاغ الموقف لعبد الناصر، لكن يبدو أن زكريا قاد موقف الصقور في الإدارة المصرية إزاء مسألة الحدود، حيث قاوم رغبة عبد الناصر مرتين في إغلاق ملف الحدود حتى ما بعد انتهاء الانتخابات السودانية(٨٥).

في هذا السياق بدأ حزب الأمة بحشد الرأي العام بواسطة صحافته ضد مصر. فقالت هذه الصحف إن قوات مصرية اخترقت الحدود السودانية، الأمر الذي نفاه عبد الناصر في برقية عاجلة للسيد عبد الرحمن المهدي، طالبه فيها باستخدام نفوذه لتقييد هجمات صحافة الحزب على مصر(٨٦). وبالفعل استجاب عبد الرحمن المهدي لمراقبة صحافة حزب الأمة في ما يتعلق بالعلاقة مع مصر في هذه الفترة(٨٧)، إلا أن عبد الله خليل سعى إلى تصعيد المواجهة مع مصر، حيث دعا جميع الأحزاب لمواجهة التحرك المصري، كما طلب من اللجان التنفيذية لكل الأحزاب إعطاء قائمة بالأعضاء السابق لهم أداء الخدمة العسكرية، وقائمة أخرى بأسماء الشبان المستعدين للتطوع مع التأهب للدفاع عن الحدود إذا لزم الأمر، كما دعا حزب الأمة إلى التظاهر في العاصمة والأقاليم ضد الموقف المصري(٨٨).

في ضوء هذا التصعيد للموقف طار محمد أحمد محجوب، وزير الخارجية السوداني، إلى القاهرة واجتمع بعبد الناصر، حيث طلب ضرورة سحب المصريين للجانهم الانتخابية من المنطقة المتنازع عليها حتى تنتهي الانتخابات السودانية، وذلك من دون الإضرار مستقبلاً بأي مطالبات مصرية، لكن عبد الناصر لم يوافق على اقتراح محجوب، واقترح عدم عقد أي انتخابات في الدوائر الانتخابية بالمنطقة محل النزاع.

انتهت زيارة محجوب بالفشل، متأثرًا في ما يبدو بموقف زكريا محيي

(٨٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٢/٨٦).

(٨٦) F.O. 371/131350, Telegram no. 220, 18 February 1958.

(٨٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢).

(٨٨) F.O. 371/131350, Telegram no. 220, 18 February 1958.

الدين الذي قدّم إلى محجوب خريطة رسمية طبّقتها حكومة السودان نفسها في عام١٩٥٧، وعليها تقسيم الدوائر الانتخابية، وكانت الخريطة تبرز طبقًا لجريدة **الأهرام** ما يلي:

ـ أن خط الحدود الدولي بين البلدين هو خط ٢٢ درجة شمالًا، وأنه مكتوب على الخط في الخريطة الإنكليزية: «International Boundaries»، أي حدود دولية».

ـ أن الخط الذي تقول حكومة السودان إنه الحدود السياسية الدولية مكتوب عليه «Administrative Boundaries»، أي حدود إدارية»[٨٩].

على الرغم من عرض هذه الخريطة على محجوب، إلا أن اقتراح عبد الناصر لم يلقَ قبولًا لدى مجلس الوزراء السوداني، في وقت تصاعدت الحملة الإعلامية ضد مصر[٩٠] للتغطية على توجهات حزب الأمة في إنشاء طريق سريعة بين حلايب وعطبرة كجزء من المحاولة الأميركية لإنشاء القاعدة التي سبق أن عرضها الأميركيون في آذار/ مارس ١٩٥٧ ضمن خطة شاملة لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة[٩١]، وحاولت المملكة العربية السعودية التدخل بالوساطة لحل الأزمة المتصاعدة بين البلدين، لكن مساعيها لم تكلل بالنجاح[٩٢].

الشاهد أن حملة حزب الأمة نجحت في تعبئة جميع القوى السياسية السودانية وراء فكرة حماية الوطن إلى حد إعلان حزب الشعب الديمقراطي (اتحادي) مساندته الكاملة للخطوات التي تتخذها حكومة السودان، كما أرسل علي الميرغني رسالة إلى عبد الناصر للتعبير عن قلقه الشديد إزاء

---

(٨٩) **الأهرام**، ٢٠/ ٢/ ١٩٥٨.

(٩٠) قالت جريدة **السودان الجديدة** الموالية لحزب الأمة في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨ إن مصر أنذرتنا بضرورة سحب قواتنا.. وإذا لم يعد الديكتاتور المصري للحكمة فإن مناجم الماغنيسيوم سوف تغرق في الدم، فلن نتنازل عن شبر من أرض السودان ولن نقبل أبدًا بمثل هذه الغطرسة. انظر: Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, pp. 206-207.

(٩١) F.O. 371/131350, Telegram no. 232, 19 February 1958.

(٩٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ١٢/٨ جـ ٢).

تطور الأحداث، مطالبًا برد فوري على اقتراحه بتجميد الموقف حتى انتهاء الانتخابات السودانية. أما الهيئات السياسية الأخرى فاجتمع ممثلوها، وأدانوا الخطوات المصرية في المنطقة الحدودية، وطالبوا بالتفاوض حول المشكلة[٩٣]، وذلك في وقت قدّم مندوب السودان في الأمم المتحدة شكوى ضد مصر بلورها في: «إن مصر تتحرك لضم مناطق سودانية إليها»، كما طلب اجتماعًا عاجلًا لمجلس الجامعة العربية لعرض المشكلة عليه[٩٤].

في هذا التوقيت شعرت القاهرة أنها جُرّت إلى مواجهة مع الغرب، فقفزت على هذه المواجهة وتبلور الموقف المصري في إصدار بيان يقرر إرجاء تسوية الموضوع إلى ما بعد الانتخابات السودانية، حيث أعلن البيان أن جيش مصر لا يُهدد السودان، لكنه على استعداد للمشاركة في الدفاع عن السودان[٩٥]. وإزاء البيان المصري سيطرت على أوساط حزب الأمة مشاعر الابتهاج، فاعتبروا أن مصر قد فقدت هيبتها في السودان نتيجة تحركاتها غير الناجحة للتأثير في الانتخابات السودانية، كما توقع الحزب الحصول على مزيد من الأصوات نتيجة خروجه من هذه الأزمة منتصرًا[٩٦].

بقي أمر النزاع الحدودي بين البلدين لَغمًا موقوتًا، وأسفر عن تسارع وتيرة سوء العلاقات بين مصر وحكومة عبد الله خليل الذي أعرب في أيار/ مايو ١٩٥٨ عن رغبته في تخفيض قوة الجيش المصري المُتاخمة لحلايب إلى النصف، لكن يبدو أن ظروفه الداخلية لم تُساعده على الإلحاح في طلبه هذا، خصوصًا أنه كان معنيًا أكثر من أي شيء بمساعدة مالية من مصر للسودان، حيث قال خليل في اجتماعه مع السفير المصري إن السودان يمر بضائقة مالية لم يشهدها منذ عام ١٩٣٢، وهي أزمة بلغت حد الإفلاس، وإن رصيد السودان من الإسترليني لم يتبقَ فيه سوى ١٤ جنيهًا، وقدم خليل اقتراحًا بأن يكون المال المصري إما بزيادة رأس مال بنك مصر في السودان بثلاثة ملايين جنيه يستغلها في إقراض أصحاب المشاريع، أو إقراض الحكومة

(٩٣) F.O. 371/131350, Telegram no. 247, 21 February 1958.

(٩٤) الأهرام، ٢١/٢/١٩٥٨.

(٩٥) الأهرام، ٢٢/٢/١٩٥٨.

(٩٦) F. O. 371/131708, Telegram no. 274, 24 February 1958.

مبلغًا يتراوح ما بين ثلاثة ملايين إلى خمسة ملايين جنيه[٩٧]، وعَكَس هذا النزاع الحدودي نفسه أيضًا على مسألة تأخر اعتراف السودان بالوحدة المصرية السورية التي اعترفت بها ٣١ دولة. وحازت المسألة جدلًا واسعًا في أوساط الرأي العام السوداني، وجرى التساؤل: كيف يتم الاعتراف بدولة حاولت الاعتداء على حدود السودان[٩٨]؟

يمكن القول إن النزاع الحدودي دشّن حساسيات مصرية سودانية بالغة التعقيد، ربما يكون قد عكسها ذلك اللقاء العاصف في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٩ بين محمد عثمان ياسين، الوكيل الدائم للخارجية السودانية، والسفير المصري محمود سيف اليزل خليفة، حيث تحول رفض تسلم اليزل مذكرة احتجاجية على مقالة لأنور السادات في مسألة الحدود إلى مشادة كلامية حادة جاوزت الأعراف الدبلوماسية[٩٩].

ب ـ تأثير الأداء المصري في السودان، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨

انطوى إعلان استقلال السودان في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ على أزمة ثقة في العلاقات المصرية ـ السودانية، حيث شعر المصريون بنوع من خيبة الأمل إزاء عدم وفاء إسماعيل الأزهري والحزب الاتحادي بوعودهما إزاء مصر[١٠٠]، وهي المشاعر التي كانت تمثّلها في إحدى صورها مذكرات صلاح سالم، التي نشرت في منتصف عام ١٩٥٦، وعكست أزمة الثقة هذه ذاتها في التحفظ المصري المطلق على تمويل أي جهات سودانية، على الرغم من إلحاح شخصيات سياسية في هذا الأمر.

---

(٩٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣ ج/ سري للغاية).

(٩٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢/ سري للغاية).

(٩٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣/ ج٢/ سري للغاية).

(١٠٠) كتب محمد حسنين هيكل بجريدة الأهرام في ٦/ ١١/ ١٩٦٤ أن إعلان استقلال السودان وسط مناورات سياسية بدا كما لو أن الشعب المصري قد تلقى خنجرًا في ظهره، انظر: محمد حسنين هيكل، «ثم ماذا بعد في السودان؟» الأهرام، ٦/ ١١/ ١٩٦٤.

حدث تحوّل تدريجي عن هذا الموقف على الجانب المصري، إذ بدأ المصريون يستخدمون المال مرة أخرى بهدف التأثير السياسي، وذلك مع سفور الطرح الأميركي بالرغبة في التواجد بالسودان بعد أن مالت مصر في التقدير الأميركي نحو الاتحاد السوفياتي، وبسبب أيضًا زيادة ضغوط الأطراف الاتحادية التي كانت بحاجة إلى المال بعد سقوط حكومة الأزهري في تموز/يوليو ١٩٥٦، وذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد السوداني في أعقاب الاستقلال، والتي دفعت عبد الله خليل لطلب المال لنفسه ولاقتصاد بلاده[١٠١]، بل وقام ساسة سودانيون بممارسة ضغوط عنيفة على مصر، حتى إن نائب الاتحاد محمد نور الدين، سكرتير حزب الشعب، يقول للسفير المصري في نيسان/أبريل ١٩٥٧: «إن السفارات الأخرى تدفع المال وتساعد حزب الأمة بكل شيء وأنتم لا تزالون تتفرجون وتقفون موقف الحياد الضار بمصالحكم ومصالحنا، الذي سيقودنا إلى الاستعمار، وأنتم السبب في ما حدث في الماضي والحاضر والمستقبل، إن لم تلحقوا بالقطار وتسايروا هذه السفارات»[١٠٢]، وفي حادثة أخرى نجد مجموعة من قادة الحزب الاتحادي[١٠٣] يرسلون صديقهم القائم بالأعمال (الهندي) إلى القائم بالأعمال (المصري) لنفي تلقي الحزب أموالًا من جهات أميركية أو بريطانية أو إثيوبية، حيث نصح القائم بالأعمال الهندي زميله المصري بمساعدة الحزب الوطني الاتحادي ليعود إلى الحكم في السودان، وذلك في ضوء ما تقوم به السفارة العراقية من عمل دعاية لحلف بغداد وإغداق الأموال في سبيل ذلك[١٠٤].

إذا كان قد ثبت، طبقًا لوثائق الخارجية المصرية، أخذ ساسة سودانيين

---

(١٠١) طلب عبد الله خليل قرضًا شخصيًا مقداره عشرة آلاف جنيه في آذار/ مارس ١٩٥٩، وكان قد حصل على ثمانية آلاف جنيه في عام ١٩٥٨ بوساطة الملحق العسكري. انظر: أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم، ملف ٢/ ٣٦٧/ ١٧).

(١٠٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٢، جـ ٢/ سري للغاية).

(١٠٣) يحيى الفضلي وحسن عبد القادر وأحمد السيد حمد.

(١٠٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧، جـ ٢/ سري للغاية).

أموالًا مصرية على اختلاف ألوانهم، تثبت الوثائق أن هذه الأموال لم يقتصر طلبها على الحزب الاتحادي وحده، أو إمام الطائفة الختمية، بل تعدّت ذلك إلى السيد عبد الرحمن المهدي الذي حصل على ٢٥٠ ألف جنيه في عام ١٩٥٦، بينما رفضت مصر تلبية طلبه بسُلفة أخرى من بنك مصر في شهر أيار/ مايو ١٩٥٨[١٠٥]، لكن السؤال المهم هنا هو: لماذا لجأت الأطراف المصرية والسودانية بعد استقلال السودان إلى هذا الأسلوب الذي لم يسفر عن نتيجة إيجابية في الفترة الانتقالية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦؟ الإجابة في تقديري تتلخص في الأسباب الآتية:

ـ ميل حزب الأمة إلى الغرب وموافقته على المعونة الأميركية للسودان: حيث ثبت لدى المصريين وجود قنوات تمويل مالي بين بريطانيا وعبد الرحمن المهدي، فعلى سبيل المثال لا الحصر رصد السفير المصري تحويل مبلغ نصف مليون جنيه إسترليني من بنك باركليز ـ الفرع الرئيس، وذلك بسبع شيكات تقع تواريخها ما بين ٧ و٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧، وهي الشيكات التي حملت اسمًا مستعارًا «عبد الله محمود نصر»، ما ينفي عنها أنها مقابل بيع أقطان دائرة المهدي[١٠٦]، خصوصًا أن هذا المبلغ كان من المفترض أن يلحق به مبلغ مليون ونصف المليون إسترليني بتاريخ لاحق[١٠٧].

لم يقتصر الأمر على التمويل المالي، بل تضاعفت مخاوف الحكومة المصرية مع إقدام حكومة حزب الأمة على إعادة الموظفين الإنكليز الذين رحلوا عن السودان في الفترة الانتقالية بموجب إجراءات السودنة، حيث اتخذ مجلس الوزراء القرارين المرقمين ١٨٤ و١٨٥ في آب/ أغسطس ١٩٥٨ لإعادة استخدام الموظفين الأجانب، فتمّ التعاقد مع ٢١ خبيرًا أجنبيًا، منهم بريطانيون عديدون في مجال الزراعة، كما تعاقدت وزارة الأشغال مع ٣٥ مهندسًا بريطانيًا، ووصل إجمالي عدد الموظفين البريطانيين إلى ٦٦ موظفًا، أي ما يزيد على ربع الموظفين الراحلين عن السودان بموجب السودنة،

---

(١٠٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣، جـ ٢/ سري للغاية).

(١٠٦) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم).

(١٠٧) لم يورد السفير تفاصيل هذا المبلغ، وأشار إلى أنه قيد التحقق.

إضافة إلى إعادة تعيين المستشار المالي البريطاني للحكومة السودانية[١٠٨].

يمكن القول إن هواجس مصر من حزب الأمة تضاعفت مع سعي الأخير إلى تنصيب الإمام عبد الرحمن المهدي ملكًا على السودان، وذلك عبر إعلان البرلمان السوداني ملكية الدولة في السودان من داخل مقره، وكانت الخطوات الإجرائية المتخذة لذلك هي شراء النّواب الجنوبيين. واعتبرت تقارير المخابرات الحربية المصرية أن تنصيب المهدي ملكًا على السودان يُعدّ مسألة متفقًا عليها مع الملك سعود في السعودية، والملك حسين في الأردن، والملك فيصل في العراق، والسنوسي في ليبيا، وكان الهدف الذي رصدته القاهرة هو تكتيل العروش العربية ضد القاهرة[١٠٩]، وفي المقابل استقرت القاهرة على مواجهة ذلك بشراء النواب الجنوبيين لتقويض مسعى حزب الأمة، فكانت القاهرة تنفق ٢١ ألف جنيه سنويًا لحزب الأحرار الجنوبي ليقوم بتوزيعها على أعوانه من أعضاء البرلمان داخل الحزب وخارجه، بحكمة مفادها: «الاحتفاظ بولائهم ولاستغلالهم في ترجيح كفة على أخرى في مجلس النواب كلما احتاج الأمر»[١١٠].

على صعيد رئيس الوزراء، عبد الله خليل، أخبر سفير الولايات المتحدة في الخرطوم «أنه سوف يكون سعيدًا جدًا إذا تولّت الولايات المتحدة النضال في السودان ضد الشيوعيين، كذلك سوف يكون سعيدًا جدًا لتلقي أي معونة ممكنة من الأميركيين سواء كانت مالية أم فنية من أجل تنمية السودان»[١١١]. وأضاف حزب الأمة إلى المخاوف المصرية تورط صديق المهدي، نجل عبد الرحمن المهدي، في علاقات مع الإسرائيليين[١١٢] عبر صديق له يدعى محمد أحمد عمر الذي أدخله الصديق مجلس إدارة حزب الأمة، وكان ذلك

---

(١٠٨) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٢/ ٣٦١، جـ ١).

(١٠٩) أرشيف الخارجية المصرية، تقارير المخابرات الحربية (محفظة رقم ٢٨٩) تقرير ١٠٩، ١٩٥٧/٦/١١.

(١١٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٢، جـ٢/ سري للغاية).

(١١١) F.O. 371/119615 from Commonwealth Relations Office to Foreign Office, 26 December 1956.

(١١٢) سبق الإشارة إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث.

سببًا في استياء أعضاء مجلس الإدارة الذين طالبوا بإبعاد عمر[١١٣].

اعتبرت المصادر المصرية أن من شواهد علاقة صديق المهدي بالإسرائيليين هي مقابلته تجارًا يهودًا موجودين في السودان بإطار أعمال دائرة المهدي، الذين طالبوه بإقامة علاقات مع إسرائيل. كما أورد الملحق العسكري تقريرًا عن اجتماعات سرية يجريها حزب الأمة مع صهيوني لم يحدد اسمه لإقراض حزب الأمة مليون جنيه[١١٤]. وكانت هذه الأنشطة أكثر ما يثير قلق المصريين وحفيظتهم، في ضوء عدم وجود قاعدة بيانات عن الأنشطة الإسرائيلية تملكها الداخلية السودانية، خصوصًا مع قيام التجار اليهود في السودان باستقطاب تجار سودانيين للتعامل مع إسرائيل[١١٥].

- **النزوع المصري نحو تأمين المصالح الحيوية في السودان:** تبلور ذلك في أمرين: أحدهما دعاية ووقيعة مسعورة ضد مصر من جانب البريطانيين والأميركيين، ومحاولة استغلال أي بادرة خلاف بين مصر والسودان لتعميقها، فعلى سبيل المثال لا الحصر قبل تحقيق مصر والسودان أي نجاح يذكر في الاتفاق حول مسألة العملة[١١٦]، أشار السفير البريطاني إلى ضرورة استغلال الخلاف بين البلدين في هذه المسألة، قائلًا: «المفروض ألا نجد صعوبة في استغلال هذا الخلاف عن طريق تشجيع العناد بين الطرفين باستخدام طرق مقنعة، خصوصًا أن هناك عددًا من الوزراء في حزب الأمة سوف يستنكرون قطعًا أي محاولة مكشوفة من جانب المملكة المتحدة لزيادة خلافاتهم المعقدة مع مصر»[١١٧].

---

(١١٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١، جـ٢/ سري للغاية).

(١١٤) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٢، جـ٢/ سري للغاية).

(١١٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١، جـ٢).

(١١٦) وذلك لسحب العملة المصرية من السودان بعد الاستقلال، وتمكين السودان من إصدار عملته الخاصة، حيث تبلور الخلاف حول قيمة العملة المصرية المرتجعة من السودان، التي قدّرها المصريون بـ٧ ملايين جنيه إسترليني، بينما كانت التقديرات السودانية ٢٠ مليون جنيه إسترليني.

(١١٧) F.O. 371/119615, Received in Archives, S-0316/19, 28 September 1956.

الأمر الآخر هو حملات الدعاية البريطانية، التي حاولت استغلال ما تصوّرت أنه ضغينة عميقة بين المصريين والسودانيين، إذ يقول تقرير صادر عن السفارة البريطانية في الخرطوم تحت عنوان «نقاط الاحتكاك المصري السوداني»: «إن معظم السودانيين يشعرون أن المصريين يتعالون عليهم بسبب لونهم، ولأنهم أقل حضارة، لذلك قد يكون هذا ممكنًا بتشجيع ونشر قصص تؤيد هذا الاتجاه»، ويورد التقرير قصة منسوبة لمسؤول مصري[(١١٨)] خلال المفاوضات حول تقسيم المياه بين مصر والسودان، أذاعها حزب الأمة، حيث قال بحسب التقرير: «لماذا يريد السودانيون مزيدًا من المياه، هل يظنون أنهم سيصبحون أقل سمرة؟؟»[(١١٩)]، وفي إطار تقوية هذه الضغينة قامت السفارة البريطانية باستضافة مواطن سوداني يدعى عبد السميع غندور الذي أعادته السلطات المصرية من الشلال الرابع رافضة دخوله إلى مصر[(١٢٠)].

كان طبيعيًا في ضوء المعركة المحتدمة بين مصر وبريطانيا، التي لم تنته باستقلال السودان، أن تُرصد الأموال لمواجهة أساليب الدعاية والوقيعة البريطانية بحشد حملة دعائية مصرية ضد الاستعمار وأعوانه، وهي المسألة التي تم رصد ١٤١٠٠ جنيه لها سنويًا كمصاريف سرية وإعانات للصحف[(١٢١)]، إضافة إلى نشاط سياسي مكثف مارسه السفير خلال العدوان الثلاثي على مصر، بعرض أفلام سينمائية في دار السفارة، وإقامة ليالٍ سياسية ضد الدول الاستعمارية[(١٢٢)].

- **استمرار اعتماد الساسة السودانيين على التمويل الخارجي لأنشطتهم الحزبية**: يُعدّ ذلك لسببين: يتعلق **الأول** بتأثير الصراع الذي كان محتدمًا بين مصر وبريطانيا على حكم السودان، والذي كان المال، من قبل ومن

---

(١١٨) لم يورد التقرير اسمًا للمسؤول، ولا تاريخًا محددًا للقصة.

(١١٩) F.O. 371/119615, Received in Archives, S10316/19 from Khartoum to Foreign Office, 21 September 1956.

(١٢٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣ جـ٢).

(١٢١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢ سري للغاية).

(١٢٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ٠١٠٢/ ٧١٧).

بعد، الاستقلال أحد أدواته. أما السبب **الثاني** فيتعلق في تقديرنا بضعف هياكل الاقتصاد السوداني، الأمر الذي أسفر عن عجز الأحزاب عن تمويل أنشطتها الحزبية والسياسية في بلد مترامي الأطراف يحتاج مجرد الانتقال فيه إلى أموال باهظة، وهو أمر كان يُدركه بعض الساسة السودانيين، حيث وصف مبارك زروق، نائب رئيس الحزب الاتحادي، زيارته ضمن وفد، القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ أنها انتحار سياسي، كما رفض إبراهيم المفتي هذه الزيارة التي وصفها أنها «مهمة للتسوّل»[١٢٣].

لكن هذا الإدراك لم يمنع السعي للتمويل من أي جهة، واستخدام ذلك ورقة ضغط على مصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد رئيس حزب الشعب، الشيخ علي عبد الرحمن، زار السفير المصري فجر ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٨ ليخبره أن زين العابدين صالح[١٢٤] أخذ معونة مالية تبلغ ربع مليون جنيه من بيروت ـ نظام كميل شمعون ـ وذلك لاستئجار منازل للنواب، ودفع ما يعينهم على العيش في الخرطوم التي تُعد الحياة فيها شديدة الغلاء، وقد نصح عبد الرحمن السفير أن يسارع بتمويل الميرغني حتى لا يقبل هذه المعونة[١٢٥].

ـ عجز الإدارة المصرية عن تأمين المصالح السياسية لمصر في ظل الانقسامات السودانية: انشغل السودانيون في صراعاتهم الحزبية عن تحديد أولوياتهم الاستراتيجية سواء كانت مع الجارة الكبرى مصر أم مع مجمل محيطهم الإقليمي، وهي الأزمة التي قال عنها الصادق المهدي: «إنه منذ استقلال السودان فإن أهم ما أسهم به الجسم السياسي السوداني في زعزعة العلاقة المصرية السودانية هو التقلب المُخلّ»[١٢٦].

لعل هذه الأزمة هي ما دفعت الخارجية المصرية إلى الاعتقاد بأن

---

(١٢٣) F.O. 371/11960, Received in Archives JS 10316/2 Telegram no. 66, 19 January 1956.

(١٢٤) أحد أعضاء حزب الشعب الديمقراطي.

(١٢٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣، جـ٢/ سري للغاية).

(١٢٦) الصادق المهدي، «العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: مؤتمر أسرة وادي النيل، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

السودان قد بنى علاقته مع مصر على قاعدة الانتفاع لا على أساس تبادل المنافع، وأن المشاعر الطيبة التي تبدو في التصريحات السياسية لا علاقة لها بالواقع. بالإضافة إلى «أن المساعدات التقليدية التي تقدمها مصر للسودان لا تُقَدّر حق قدرها، وتُفَسَّر تفسيرًا خاطئًا بأنها تستهدف غرضًا»[١٢٧].

ربما يُمكن تفسير مشاعر المرارة التي تطفح في تقرير السفير المصري بأنه جرى استخدام مصر كمتهم جاهز في كثير من الخلافات السودانية، ومن ذلك حادث تفجير مجلة **الناس** في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧ الذي عُلق في رقبة الملحق العسكري المصري بعد أن هاجمه صاحب جريدة **الناس**، لكن حقيقة الأمر كانت تتعلق بمطالبة الحكومة لصاحب الجريدة بالمستندات الدالة على اتهاماته لنائب رئيس الحزب الاتحادي مبارك زروق بالفساد، وكان الانفجار المتعمد يُخلّص صاحب الجريدة من هذا المأزق، حيث لم يكن من الممكن تورط السفارة المصرية بانفجار في بناية فيها مكاتب شركة مصر للطيران[١٢٨].

هكذا كان المشهد السياسي السوداني في خريف ١٩٥٨ مسرحًا لجدل المصالح الداخلية والصراعات الخارجية، فوصلت إلى السفير المصري محمود سيف اليزل خليفة منشورات تهدده بالاغتيال، ووصلت إلى آخرين منشورات بالمعنى نفسه، وشرعت صحف حزب الأمة بمهاجمة جمال عبد الناصر واتهامه بتدبير مؤامرات في السودان تستهدف اغتيال الأنصار وإمامهم عبد الرحمن المهدي ونجله صديق، ثم تلقى المستشار في السفارة المصرية، علي خشبة، أمرًا من الخارجية السودانية بمغادرة السودان باعتباره شخصًا غير مرغوب فيه، كما اتُهم الملحق العسكري بتدبير المؤامرات والانشغال بتدبير انقلاب عسكري ضد الحكم[١٢٩].

---

(١٢٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣، جـ ٢/ سري للغاية).

(١٢٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١، جـ٢/ سري للغاية).

(١٢٩) يوسف كرم الله عبد الصمد، «تطور الحركة السياسية السودانية ١٩٥٦ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٥)، ص ٩٠ ـ ٩٥.

كانت هذه التطورات بين القاهرة والخرطوم موازية لتدهور الموقف على الصعيد الاقتصادي نتيجة الكساد الذي أصيبت به سوق القطن في ذلك العام، الذي أدى إلى إشعال الموقف السياسي في الشارع السوداني وقيام الإضرابات والمظاهرات، ففشلت كل المحاولات لإزالة الخلافات بين أعضاء حزبي الائتلاف الحاكم، أو لتكوين حكومة قومية من الأحزاب الرئيسة.

حاول الوطنيون الاتحاديون ضمّ قواهم إلى جانب حزب الشعب الديمقراطي لغرض تكوين حكومة ائتلافية جديدة ثالثة، حيث جرت مناقشات حزبية بين الطرفين في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ استمرت حتى تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام بغرض تسوية الخلافات وإزالة أسباب الفرقة. وبات من الواضح أن الدورة الجديدة المزمع عقدها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ ستتمخّض عن حكومة ائتلافية جديدة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وحل الائتلاف غير الطبيعي بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي ليفسح المجال أمام الحكومة الائتلافية الجديدة[١٣٠]، وكان هذا التوجه انعكاسًا لاقتراح بريطاني تبنّاه صديق المهدي بتكوين حكومة ائتلافية مع الحزب الاتحادي بزعامة الأزهري الذي رأى البريطانيون أنه مؤهل أكثر من غيره للمراهنة عليه في المستقبل لمصلحة الغرب[١٣١].

كانت طريق رئيس الوزراء، عبد الله خليل، لمواجهة هذا الموقف هي تسليم السلطة إلى الجيش[١٣٢]. إذ بعد أن تيقّن أنه خسر صراعه مع صديق المهدي لم يعد مطروحًا رئيسًا للوزراء، وكانت مصر هي الضحية الجاهزة، حيث اتُّهمت بالتخطيط لإعلان وحدة مع السودان من البرلمان، الأمر الذي

---

(١٣٠) حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ٢٠٢.

(١٣١) F.O. 371/131712, Received in Archives, JS 1055/7, 1055/7, 19 September 1958.

(١٣٢) أثبت أكثر من مرجع تسليم خليل السلطات للجيش، ويمكن التعرف إلى مزيد من التفاصيل في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر في: موسى، المصدر نفسه؛ بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، من تاريخ السودان السياسي (القاهرة: الدار الحديثة للطباعة، ١٩٩٠)، والحسن، **عبد الناصر والسودان**.

لم تشر إليه الوثائق المصرية، كما أنه لا يستقيم منطقيًا مع اعتبارات تتعلق بالجرح المصري الذي كان لا يزال ساخنًا بشأن وحدة مصر والسودان، وهي المسألة التي استمرت هاجسًا بريطانيًا وأميركيًا جرى ترويجه في السودان بعد إعلان الوحدة المصرية السورية، إذ خشيت بريطانيا من ضمّ السودان إلى الجمهورية العربية المتحدة، وكانت تعمل من أجل تشكيل جبهة معارضه لمصر داخل الجامعة العربية[١٣٣].

ثانيًا: العلاقات المصرية ـ السودانية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤

على الرغم من أن نظام عبود في السودان شهد تقنين أوضاع أعقد المشكلات المصرية السودانية (المياه)، إلا أن التناقض بين دوائر صنع القرار في مصر والسودان ظل مستمرًا، الأمر الذي أسفر عن تردٍ وصفته الدوائر الأميركية بالمذهل في العلاقات المصرية ـ السودانية في الفترة الأخيرة من عمر نظام عبود. فعلى الصعيد المصري كانت ثورة تموز/يوليو قد استقر لها الشأن الداخلي بمشروعها الاجتماعي الطموح، بينما ظلت في حالة صراع مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، أما على الصعيد السوداني فمع عدم امتلاك نظام عبود مشروعًا اجتماعيًا، ومع نزوعه نحو تلافي أسباب ضعف الحكومة الائتلافية في الفترة السابقة على حكمه، فإنه نزع إلى تسكين الصراع الخارجي على السودان بمحاولة التوازن، وهي المرحلة التي شهدت توقيع اتفاقية المياه، إلا أن عبود والمجلس العسكري سرعان ما انحازوا إلى الغرب بطبيعة تاريخهم العسكري، وكان الحكم البريطاني على عبود ونظامه، منذ الشهر الأول للانقلاب، أنه موالٍ للغرب.

انطوى البيان الأول لعبود، قائد الانقلاب ضد الحكومة السودانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، على إشارة خاصة لمصر، ذلك بعد أن شرح الأسباب الداخلية لانقلابه، حيث قال: «أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة (مصر) فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقات معها، وحل جميع المسائل المُعلّقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود بين البلدين»[١٣٤].

---

(١٣٣) F.O. 371/13173, Received in Archives, JS 1053, 17 October 1958.

(١٣٤) سعيد، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

وشكلت هذه الإشارة من الفريق عبود ملمحًا إيجابيًا لدى القاهرة التي ردّت بأن تكون أول دولة تعترف بنظام الحكم الجديد في السودان.

يمكن القول إن العلاقات الثنائية بين مصر والسودان في عهد عبود انقسمت إلى فترتين:

الأولى حرصت فيها مصر على تمرير اتفاق المياه وضمان ترحيل سكان حلفا لبناء السد العالي، وهي الفترة التي أقدمت فيها القاهرة على غض الطرف عن مؤشرات انتماء انقلاب عبود إلى حزب الأمة(١٣٥) في ضوء بيان عبد الرحمن المهدي المؤيد للانقلاب، الذي دعا الشعب السوداني إلى دعمه، كما دعا المهدي عبود إلى السير على نهج حزب الأمة بقبول المعونة الأميركية.

أما **الفترة الثانية** فحاولت مصر فيها ضمّ السودان إلى معسكر قوى التحرر الوطني في إفريقيا عبر محاولة تمرير دعم مصري إلى الكونغو عبر الأراضي السودانية، وأثارت هذه المحاولة مقاومة من عبود بدعم غربي. وكان عبد الناصر قد بعث برسالة شفوية إلى عبود يعلن فيها كامل استعداده «لعمل أي شيء لتنمية الروابط بيننا حكومة وشعبًا»(١٣٦). في المقابل طلب عبود في اتصال هاتفي مع عبد الناصر ثلاثة أيام ليحدد أسس سياسته الخارجية(١٣٧)، وذلك في وقت أكد أحمد عبد الوهاب، نائب رئيس الوزراء السوداني، أن الأسباب التي كانت تحول دون الاتفاق مع القاهرة زالت مع زوال النظام السابق(١٣٨).

بعيدًا من تصريحات الصحف المحكومة رقابيًا، تبلورت سياسة مصر حيال نظام عبود الجديد في افتراض حُسن النية بالنسبة إلى مصر بحسب بيانه الأول الذي اعتبرت المصادر المصرية أنه انطوى على إشارات إيجابية، منها توثيق علاقاته بالدول العربية مع الاهتمام بقضيتَيّ الجزائر وفلسطين،

(١٣٥) كان اللواء أحمد عبد الوهاب هو رجل حزب الأمة القوي في نظام عبود.

(١٣٦) الأهرام، ١٩٥٨/١١/٢١.

(١٣٧) الأهرام، ١٩٥٨/١١/٢٠.

(١٣٨) الأهرام، ١٩٥٨/١١/٢٣.

بالإضافة إلى استبعاده الأحلاف العسكرية، وكذلك اعتراف السودان بالصين الشعبية والدعوة إلى سياسة التضامن الأفروآسيوي.

على الرغم من هذه الإشارات اعتبرت المصادر المصرية أن البيان متردد وغير حازم، ويهدف إلى إرضاء الأطراف جميعهم، واقترحت (المصادر) في سبيل ذلك تسليط الدعاية على النقاط التي يمكن تفسيرها لمصلحة مصر، وأخذت عليه عدم تحديد هوية السودان باعتباره جزءًا من الأمة العربية(١٣٩). أما على الصعيد البريطاني فاستبعد أندروز، السفير البريطاني في الخرطوم، أن يكون الانقلاب مواليًا للقاهرة(١٤٠)، بل إن أندروز فنّد تاريخ عبود وجميع أعضاء المجلس العسكري، وخلص إلى أنهم موالون للغرب، وتوقع بالتالي جفوة في العلاقات المصرية ـ السودانية(١٤١).

بصفة عامة تميّزت المرحلة الأولى من حكم عبود بهدوء واستقرار في العلاقات المصرية ـ السودانية، حيث اعتبر عبد الناصر أن انقلاب عبود ثورة، متمثّلًا تجربته الشخصية، ووصف رئيس المجلس العسكري السوداني بأنه وطني(١٤٢). من هنا جرى فتح باب الاستيراد والتصدير بين البلدين بعد أن كان مغلقًا(١٤٣)، وبدأ التطرق إلى أعقد المشكلات بين البلدين (مياه النيل)، وأعلن وزير الري السوداني، أحمد عبد الله حامد، تقيّد بلاده باتفاقية النيل لعام ١٩٢٩، وتقدم بمشروع كامل إلى مجلس الوزراء بهذا الصدد(١٤٤).

لم يُشكّل نزوع عبود نحو ديكتاتورية عسكرية بإلغاء الأحزاب السياسية وحل النقابات هاجسًا مصريًا، إذ أقدمت القاهرة قبل الخرطوم على التجربة نفسها، وكان جُلّ اهتمام عبد الناصر هو تحقيق الاستقرار في السودان

---

(١٣٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٢/ ٣٦٧/ ٧/ جـ٢/ سري للغاية).

(١٤٠) F.O. 371/131713 from British Embassy Khartoum to Foreign Office, 18 November 1958.

(١٤١) وليد محمد سعيد الأعظمي، السودان في الوثائق البريطانية، انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٩٠)، ص ٣٤ ـ ٣٨.

(١٤٢) الأهرام، ٢٧/ ١١/ ١٩٥٨.

(١٤٣) الحسن، عبد الناصر والسودان، ص ٥٠.

(١٤٤) الأهرام، ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٨.

باعتراف السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني بالانقلاب، وهذا ما حدث بالفعل[١٤٥].

يمكن القول إن المجلس العسكري السوداني نزع إلى إرضاء أطراف الصراع الخارجي على السودان على نحو متوازن، ففي الوقت الذي قدم وزير الري مشروعًا إلى مجلس الوزراء بشأن اتفاق مع مصر حول المياه، أعلن أيضًا في التوقيت نفسه (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩) قبول المعونة الأميركية ببيان شرح فيه الموقف الاقتصادي السوداني وحاجته إلى ١٢٠ مليون جنيه على مدى خمس سنوات لمشروعات التعمير، بينما فائض الميزانية في السنوات الخمس لا يتجاوز ٣٠ مليون جنيه.

مع توقيع اتفاقية المياه عام ١٩٥٩ كانت القاهرة قد انجذبت تمامًا نحو مشروعها الوحدوي مع الإقليم الشمالي (سورية)، وإلى متطلبات الصراع العربي ـ الإسرائيلي أيضًا، التي أصبحت حاضرة وبقوة على سُلّم الأولويات المصرية والعربية، إلا أن مسألة المياه فرضت نفسها مرة أخرى على العلاقات الثنائية مع السودان، وبدت مهددة لها في مرحلة حساسة مع بدء ترحيل سكان وادي حلفا إلى أماكن توطينهم الجديدة. حيث بدا مبلغ الـ١٥ مليون جنيه الذي دفعته مصر غير كافٍ لهذه العملية، وكان محل انتقاد داخلي سوداني، إذ إن المبلغ الذي طرحته الأحزاب كان ٣٦ مليون جنيه[١٤٦]. كما أن ضيق وقت التهجير الذي لا يتجاوز تموز/يوليو ١٩٦٣ كان يشكل عامل ضغط آخر، خصوصًا أن النظام العسكري لم يأخذ برأي بيوت الخبرة الأجنبية، أو اللجان المشكلة من السكان المحليين في ملاءمة مناطق جنوب الخرطوم «وادي الخوي» للتوطين أكثر من منطقة «خشم القربة» التي تبعد أكثر من ١٥٠٠ كلم عن وادي حلفا.

من هنا وقعت مواجهة بين الأهالي في وادي حلفا ووفد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، وأسفرت عن مصادمات ومظاهرات حاشدة ضد نظام الحكم، امتدت إلى الخرطوم وعطبرة

---

(١٤٥) الحسن، المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٤٦) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٢٥١.

وكوستي وبورتسودان[١٤٧]. وبطبيعة الحال خشيت مصر من اتساع رقعة المعارضة ضد نظام عبود، وما يمثله ذلك من تهديد للمخططات المصرية في تنفيذ مشروع السد العالي، أو تأجيله في أفضل الظروف، فضلًا عمّا يمكن أن يُسهم به من توتر للعلاقة مع مصر وتأثير في شعبية عبد الناصر.

في هذا السياق لبّى عبد الناصر دعوة الفريق عبود لزيارة السودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، وهي الدعوة التي كان يرمي منها عبود إلى توطيد دعائم حكمه بعد فترة من الاهتزاز، وذلك باستضافة البطل القومي للعرب في السودان. واستغلت القاهرة هذه الزيارة في تهدئة خواطر السودانيين بحشد كتيبة من الفنانين والكتاب والمثقفين المصريين لزيارة الخرطوم، بالإضافة إلى إقامة مهرجانات فنية وليالٍ فكرية[١٤٨]، وبطبيعة الحال كان استقبال عبد الناصر في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر[١٤٩] أسطوريًا، كما وصفته الصحف الأميركية[١٥٠]، وختم عبد الناصر زيارته لكل مناطق السودان ـ التي امتدت لعشرة أيام ـ ببيان مشترك مع عبود، أكدّ فيه الاتفاق على القضايا المطروحة وقتذاك من الحياد وعدم الانحياز، إلى حقوق العرب الثابتة في فلسطين، ولدعم الجامعة العربية أيضًا، ومساندة قضايا التحرر والسلام[١٥١].

لكن عبود لم يستطع الحفاظ على التوازن الدقيق الذي اختطّه نظامه بعد صعوده إلى الحكم، وذلك حين امتدت أحلام عبد الناصر لتصفية الاستعمار في كل مكان بالوطن العربي، فساند ثورة اليمن بعد ثورة الجزائر، ولم يكن عبود على استعداد لتحمل ضغوط من الغرب على نحو كبير بطبيعة تركيبته الشخصية وتاريخه العسكري وعدم تبنيه مشروعًا سياسيًا محددًا[١٥٢]. فاضطر

---

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(١٤٨) أقيم أكثر من حفل لأضواء المدينة، بحضور نجوم مصر في الفن والأدب مثل: عبد الحليم حافظ ونجاة وإحسان عبد القدوس ومصطفى أمين... إلخ.

(١٤٩) كان يوم عطلة بالمدارس.

(١٥٠) الحسن، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٣.

(١٥١) **الأهرام**، ٢٦/ ١١/ ١٩٦٠.

(١٥٢) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٢/ ٣٦٧/ ١٧ جـ٢/ سري جدًا).

إلى الانحياز للغرب على نحو سافر، ففتح ميناء بورتسودان أمام الأسطول البريطاني ضد الثورة اليمنية، كما رفض مرور القوات المصرية إلى الكونغو لمساعدة باتريس لومومبا، الأمر الذي أثنت عليه الإدارة الأميركية، فوصفه الرئيس كينيدي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ بأنه أحد الرجال الأقوياء في إفريقيا[١٥٣]، وهكذا انصاع سودان عبود لرغبات الإدارة الأميركية تمامًا في حوادث الكونغو، وحجبت المساعدات المصرية والسوفياتية عن قوات لومومبا، في هذا السياق يقول ميتسن وليامز، وكيل وزارة الخارجية في الخرطوم، في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦١: «إن حكومة الخرطوم قد بذلت جهدًا شاقًا لتحول دون عبور الأسلحة إلى الكونغو». وكان مطار الخرطوم نقطة الانطلاق للطائرات الأميركية بين عدد من القواعد في الشرق الأوسط[١٥٤].

التناقض في التوجهات الخارجية لكل من مصر والسودان وموالاة عبود للغرب سرعان ما انعكس بالسلب على العلاقات الثنائية، وبخاصة بعد أن تحفظت مصر على مد يد العون العسكري لنظام عبود ضد حزب سانو الجنوبي، وذلك حفاظًا على علاقات مصر الإفريقية[١٥٥]. فشهدت العلاقات المصرية ـ السودانية تدهورًا مُذهلًا مع مطلع عام ١٩٦٤ طبقًا للتقديرات الأميركية[١٥٦]. وكان من الأسباب الرئيسة لذلك عدم انضمام السودانيين إلى مصر في حملتها ضد بريطانيا في عدن، وانعكاس ذلك على الصحف الموالية للختمية في الخرطوم، حيث طالبت صحيفة **الخرطوم** المجلس العسكري بمنع البريطانيين من الطيران فوق السودان في طريقهم إلى عدن، فما كان من المجلس العسكري إلا أن أمر بتغيير رئيس التحرير، ما أفضى، ضمن عوامل أخرى، إلى توقف الصحيفة عن الصدور[١٥٧].

في محاولة من المجلس العسكري لقطع الطريق على القاهرة في إثارة

---

(١٥٣) الصمد، «تطور الحركة السياسية السودانية ١٩٥٦ ـ ١٩٨٥،» ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٥٤) أحمد حمروش، **مصر والسودان: كفاح مشترك** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠)، ص ١٠٥.

(١٥٥) F.O. 371/178592, Received in Archives, VG 3150/5, 14 September 1964.

(١٥٦) أعرب السفير البريطاني في واشنطن عن استيائه من زميله في الخرطوم لعدم اطلاعه على معلومات بهذا الشأن.

(١٥٧) F.O. 371/178592, From British Embassy Washington to Foreign Office, 13 July 1964.

الجماهير السودانية ضد نظام الحكم ـ كما حدث إبان الحكومة الائتلافية ـ عمد عبود إلى إعلان مسألة الديون المصرية للسودان والبالغة ١٣ مليون جنيه إسترليني، وكانت هذه المديونية موضع خلاف حول مسألة تقويم قيمة العملة المصرية المسحوبة من السودان بعد استقلاله، وكان هذا الإعلان سببًا لاحتجاج السفير المصري، كما تداولته الصحف السودانية بكثير من العتب على مصر. وعمد المجلس العسكري إلى إحراج مصر مرة أخرى حيث أُعلن في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٤ عن اتفاقية التبادل التجاري بين مصر والسودان التي تنقضي في اليوم التالي، وأن السودان لن يمدّد صلاحيتها إلا إذا قدمت مصر تأكيدات مُرضية بدفع مديونيتها.

لم تستطع مصر بطبيعة ظروف الاقتصاد المصري إزاء هذا الموقف إلا أن تقدم سلعًا لم تكن السودان على استعداد للالتزام بشرائها، وبلغت درجة العدوانية في العلاقات بين البلدين إلى حد مؤسف، حيث قال وزير المالية: «إن السودان يستطيع أن يشتري هذه السلع بحرية من الأسواق العالمية»، كما قام السودان بعمل ترتيبات لفتح سفارة سورية بعد الانفصال بين مصر وسورية، الأمر الذي فَسّره وزير الخارجية السوداني للسفير البريطاني بأنه مؤسس على كراهية عبد الناصر. وفي المقابل ردّ المصريون على محاولة تشويه صورة القاهرة لدى الشعب السوداني بممارسات سياسية وإعلامية خاطئة، منها ظهور الرئيس عبود بإحدى صحف القاهرة في صورة كلب تجره سلسلة الإمبريالية، كما شنوا حملة دعائية ضخمة ضد عبود عند زيارته بريطانيا، وكان طبيعيًا في ضوء هذا التوتر أن يرفض السودانيون إنشاء خط للسكك الحديد يدور حول بحيرة أسوان، وخصوصًا في ضوء قرار عبود بضرورة حفظ المسافات مع القاهرة، الأمر الذي دفعه إلى عدم قبول الدعوة المُسَلّمة إليه في آخر لحظة لحضور احتفالات السد العالي.

يخلص تقدير السفير البريطاني في الخرطوم بتقريره المقدم إلى وزارة خارجيته: أن السودان متّجه إلى التخلص تدريجيًا من الانجذاب نحو مصر، وأنه يتوجه لزيادة اتصالاته بالدول الإفريقية لإحداث نوع من التوازن بعد توجّهاته السابقة نحو العرب، وذلك على الرغم من أن جمال

عبد الناصر لا يزال مصدرًا للإلهام لدى قطاعات واسعة في السودان[١٥٨].

طبقًا للتقدير البريطاني، وعلى الرغم من العلاقات السيئة بين القاهرة والخرطوم، التي طالت الجوانب الشخصية للقيادات السياسية في البلدين[١٥٩]، ووصلت إلى حد تلويح القادة العسكريين السودانيين بالحرب إذا لزم الأمر، إلا أنه لم تكن لدى القاهرة النيّة، ولا القدرة غالبًا، على إضعاف عبود، حيث لم يمارس المصريون محاولات جادة بهذا الصدد، كما أن علي الميرغني لم يعُد طبقًا للتقدير البريطاني مهتمًا بعلاقته بمصر، ولم تملك الخارجية البريطانية معلومات بشأن تطلع أي من الأحزاب السياسية السودانية لدعم مصري، وذلك على الرغم من تصاعد نفوذ الحزب الشيوعي وقدراته، «فعمّال السكك الحديد منظمون بدقة، وربما يستطيعون فرض مطالبهم على الحكومة»[١٦٠]. لكن يمكن تفسير هذه المشاكل العمالية في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية[١٦١]، واهتمت الدوائر الغربية بالعلاقات المصرية ـ السودانية إلى حدٍ كبير، وذلك في إطار المعركة المشتعلة بين عبد الناصر والغرب، التي كان يحرص فيها البريطانيون والأميركيون على حصار عبد الناصر على المستويين السياسي والشعبي.

مع ذلك يمكن رصد اختلاف بوجهة النظر البريطانية والأميركية حول طبيعة التهديد المصري للسودان، الناتج من تردي العلاقات المصرية السودانية، حيث انشغل الأميركيون بشكل أكبر بهذه الخلافات، الأمر الذي رآه السفير البريطاني أنه يعود إلى اختلاف موقف البلدين من عبد الناصر، لأن وجود علاقة باردة بين شطريّ وادي النيل كان يناسب البريطانيين أكثر من الأميركيين، إذ إن الأميركيين أسسوا موقفهم على أن حدوث انقطاع سافر في العلاقات بين مصر والسودان يمكن أن يسمح لمصر بتوجيه دعاية مضادة

---

(١٥٨) F.O. 371/178592, Received in Archives, VS 103150/2, 14 July 1964.

(١٥٩) تهكّم وزير الخارجية السوداني على عبد الناصر في مؤتمر القمة العربية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ طبقًا لمعلومات حصلت عليها المخابرات المصرية.

(١٦٠) F.O. 371/178592, VG, 103150/3, From Foreign Office to R.JR Owen, British Embassy Washington, 29 July 1964.

(١٦١) F.O. 371/178592, VG, 103150103150/4, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 8 July 1964.

للسودان، الأمر الذي يؤثر سلبًا في نظام عبود، ويُعجّل بظهور تيار سياسي مضاد للغرب، كما أنه قد يدفع المصريين إلى حد محاولة تغيير نظام الحكم.

من ناحية أخرى اعتبر الأميركيون أن تردي العلاقات المصرية السودانية يعطيهم مجالًا أقل وليس أكبر لاستخدام السودان باعتباره منطقة نفوذ سمّوها بالمعتدلة، ويمكن لهذه المنطقة أن تؤثر في الدوائر العربية والإفريقية، حيث سيكون السودان في حالة تردي العلاقات عرضة للاتهامات بكونه عميلًا للغرب، وأكثر ميلًا لإثبات العكس. وتبلور الموقف الأميركي إلى اعتبار المستوى المتردي للعلاقات المصرية السودانية خطرًا جسيمًا يستوجب تقديم نصح أميركي ودود للسودانيين بعدم التصعيد وإفشاء الخلافات علنًا، مع التأكيد على عدم تجاوزها لخطوط معيّنة، حيث إن ذلك يمكن أن يفجر مسألة الحدود بين البلدين مرة أخرى[١٦٢].

على عكس التقديرات الأميركية والبريطانية، لم يكن تردي العلاقات بين مصر والسودان السبب المباشر وراء سقوط حكم إبراهيم عبود في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤، لكنه الشعب السوداني الذي ضاق بأساليب القمع الديكتاتورية للمجلس العسكري، ومستوى البطش والتعالي الذي تمت ممارسته على الشعب السوداني[١٦٣]. تخندق قادة الانقلاب وراء كراسي الحكم من دون السعي إلى تدشين نظام ذي مضمون اجتماعي، في وقت كانت جماهير المنطقة مُشبعة بخطابات سياسية تنزع نحو إقامة نظم تحقق الكفاية والعدل، حيث كانت حركة التحرر الوطني في الوطن العربي وإفريقيا في قمة صعودها[١٦٤]. وذلك في وقت فشل نظام عبود بتطوير نفسه باعتباره بديلًا مناسبًا للنظام الديمقراطي، كما فشل في تلبية تطلّعات جماهير الشعب الاقتصادية والاجتماعية، ومع تصاعد نمو قوي للأحزاب الرئيسة والقوى الجديدة، وفي مقدمها الشيوعيون والإخوان المسلمون، ظل النظام

---

(١٦٢) F.O. 371/178592 VG, 103150/6, From British Embassy Washington Foreign Office, 28 August 1964.

(١٦٣) خضر حمد، **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده** (الشارقة: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠)، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٥.

(١٦٤) محمد حسنين هيكل، «ثم ماذا بعد في السودان؟» الأهرام، ٦/ ١١/ ١٩٦٤.

مُمعنًا بنهجه المحافظ وتردده في إدخال أي نوع من الدينامية، حيث لم تستوعب العقلية المحدودة المسيطرة على العصبة العسكرية تجربة الانقلابات العسكرية الثورية في مصر والعراق[١٦٥]. حيث قررت قيادات الجيش بعد انقلاب عام ١٩٥٨ في السودان السيطرة المباشرة على شؤون البلاد وتأسيس نظام رئاسي بسلطات طوارئ واسعة في يد كلّ من الرئيس عبود مع مجلس عسكري عالٍ، تكوّن من ١٢ ضابطًا (خفّضت في وقت لاحق إلى ستة ضبّاط فقط)، فأُعلنت حالة الطوارئ، وحُلّت الأحزاب والنقابات، وأُخضعت الصحف لرقابة صارمة[١٦٦].

واجه عبود أيضًا انقلابين عسكريين ضده، **الأول** في آذار/ مارس ١٩٥٩ بقيادة الأميرالاي محيي الدين أحمد وعبد الرحيم شنان، وذلك لتجاوزهما في انقلاب عبود بسبب ميولهما الاتحادية، بينما قاد الانقلاب **الثاني** البكباشي علي حامد على رأس مجموعة من صف الضبّاط، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، حيث أُعدم أصحاب الانقلاب الأخير[١٦٧]، وأصاب ذلك الرأي العام السوداني بصدمة هائلة نتيجة الإقدام أول مرة على الحكم بالإعدام في الجيش السوداني[١٦٨].

كانت دوائر صنع القرار في ظل حكم عبود تتكوّن ـ إلى جانب المجلس العسكري ـ من مجلس للوزراء جرى تغييره أربع مرات، حيث استطاع عبود تغيير تحالفاته السياسية ما بين الأنصار والختمية بيسر وسهولة، وذلك بسبب تحرره من الارتباط بأي طرق صوفية، أو قواعد شعبية[١٦٩].

لكن تغيير تحالفات عبود السياسية لم ينقذه من مصيره بمواجهة ثورة شعبية، ذلك أن قوى المجتمع المدني بقيادة الحزب الشيوعي استطاعت

---

(١٦٥) Peter Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State* (Boulder: L. Rienner Publishers; London: L. Crook Academic Pub., 1990), p. 129.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٦٧) **الأهرام**، ١١/١١/١٩٥٩.

(١٦٨) عبد الماجد أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان** (الخرطوم: دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٣٨ ـ ١٨٠.

(١٦٩) Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 119.

تجاوز الأداء الحزبي التقليدي لحزبيّ الاتحاد والأمة بتنظيم إضراب قوي ومنظم لعمّال السكك الحديد في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة[١٧٠]، بينما اكتفت الأحزاب بأسلوب تقديم المذكرات الاجتماعية[١٧١] التي أحدثت نوعًا من التراشق السياسي بين الحزبين في مرحلة مبكرة من معارضتهم للنظام في نهاية عام ١٩٦٠[١٧٢].

أسفر تصاعد الحركة الاحتجاجية ضد نظام عبود بعد فشل سياساته القمعية في جنوب السودان عن استقرار رصاصة في صدر الطالب أحمد القرشي بجامعة الخرطوم، وهي الرصاصة التي أنهت نظام عبود كله حين انطلقت الثورة الشعبية في أرجاء الخرطوم ضدّ الحكم العسكري لتعمّ كل السودان، المُطالِبة بعودة الديمقراطية[١٧٣]. كما احتل السودانيون في الخارج سفارات السودان في القاهرة وبلغراد وموسكو وبيروت[١٧٤]، حيث شلّ الإضراب السياسي العام أرجاء السودان بين ٢١ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، فاضطر عبود إلى حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناء على طلب قسم من الجيش الذي رفض ضرب جماهير بلاده.

لم تهدأ ثورة السودان إلا مع الاتفاق على حكومة انتقالية، وتفكيك كلّ مؤسسات الحكم العسكري التي لجأ قسم منها إلى قتل ١٢ سودانيًا على أبواب القصر الجمهوري السوداني، وتبلور الموقف السياسي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ عن الاتفاق بين ممثلي قوى الشعب الذين أُطلق عليهم ممثلو الجبهة الوطنية للهيئات، ومندوبي القوات المسلحة على قيام وزارة انتقالية وفقًا لأحكام دستور ١٩٥٦ تكون أول مهامها إجراء انتخابات عامة في موعد أقصاه آذار/مارس ١٩٦٥، كما تضمّن

---

(١٧٠) F.O. 371/178592/ VG 103750/4, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 14 August 1964.

(١٧١) الأعظمي، السودان في الوثائق البريطانية، انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨، ص ١٢٢ ـ ١٢٦.

(١٧٢) انظر نص «المذكرات المتضادة بين الحزبين» في: حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب، مج ٢، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(١٧٣) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٨.

(١٧٤) حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ص ٢٨١.

الميثاق المتفق عليه تضييق الحكم العسكري وإطلاق الحريات العامة(١٧٥).

أتاح هذا الاتفاق تولّي إبراهيم عبود رئاسة الدولة، وقيادة الجيش أيضًا وفقًا لمشورة مجلس الوزراء بحسب دستور ١٩٥٦، لكن عبود استغل سلطاته المخوّلة إليه طبقًا للمادة ١٢ من الدستور وأمر باعتقال بعض الضبّاط السودانيين(١٧٦) بتهمة التآمر لصالح مصر، ونيّتهم تدبير انقلاب بسبب استمرارهم في حصار القصر الجمهوري في الفترة بين ٢١ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، بالإضافة إلى مطالبتهم في بيان لعبود بتطهير الجيش، وكان هذا الاعتقال بمعزل عن علم مجلس الوزراء، أو حتى وزير الدفاع ووزير الداخلية(١٧٧). واللافت هنا هو تبنّي وكالات الأنباء الغربية والإذاعة البريطانية (بي بي سي) مسألة اتهام هؤلاء الضباط بالتآمر لصالح مصر قبل إعلان ذلك في الخرطوم، وردّ مصدر رسمي مصري على ذلك بأنه جزء من الخطة الاستعمارية الرجعية التي تهدف إلى إفساد العلاقات بين الشعبين المصري والسوداني، مشيرًا إلى أن الأخبار الواردة من الخرطوم تقول إن الحكومة لم تقم باعتقال الضبّاط، بل قامت بالاعتراض على اعتقالهم(١٧٨).

بتقديري أن هذا الاتهام بتدخّل مصري في ثورة تشرين الأول/أكتوبر باطل لأسباب عدة:

ـ أن الحزب الشيوعي السوداني كان هو التنظيم الفاعل في الحركة الاجتماعية السودانية منذ عام ١٩٦٠ طبقًا للمصادر البريطانية السالفة الذكر، صحيح أن الأحزاب شاركت فيها، لكن فاعليتها كانت محدودة بحكم التنافس التاريخي بينها، الذي مارسته إبان حكم عبود، فضلًا عن أن اقتراح جبهة الهيئات بتشكيل حكومة انتقالية عكس توازن القوى، حيث أعطى لهذه الجبهة الممثِلة لاتحادات الموظفين وأساتذة الجامعة والنقابات

---

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١٧٦) كان الضبّاط المعتقلون هم البكباشي جعفر محمد النميري، اليوزباشي فاروق عثمان حمد الله، واليوزباشي رشيد نور الدين.

(١٧٧) موسى، المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(١٧٨) F.O. 371/178592, VG 103150/6, Telegram no. 1019, 11 November 1964.

العمالية حق اختيار ٨ وزراء، بينما كان نصيب الأحزاب والإخوان خمسة مقاعد وزارية فقط[١٧٩].

ـ أن الوثائق البريطانية أوردت أن عدد المعتقلين سبعة ـ وليس ثلاثة، كما أوردت المصادر السودانية ـ كما لم تورد الوثائق أسماءهم، كذلك فإن البرقية الصادرة من الخرطوم نصحت بعدم إعادة إذاعة ما أوردته الـ «بي بي سي» من اتهامات للضبّاط، بالإضافة إلى أنها وجّهت نص البرقية إلى وكالة رويترز للأنباء، وكذلك إلى الخارجية البريطانية بطبيعة الحال[١٨٠].

ـ أن ما قالت به الوثائق البريطانية من إقدام الحكومة السودانية على فصل ضابط، ووقف آخر، وإبعاد اثنين من الخمسة حدث في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤[١٨١]، أي قبل استقالة عبود من الجيش بيومين، الأمر الذي يجعل الإجراءات ضد الضبّاط منسوبة لعبود الذي يقود الجيش، وليس للحكومة السودانية، حيث أُفرج عنهم تحت ضغط المظاهرات الشعبية[١٨٢].

ـ أن انقسامًا حدث في صفوف المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول رد فعل الجيش إزاء الثورة، حيث انحاز فريق منهم إلى الرد بعنف على الثورة الشعبية، وهذا الصراع في السلطة العليا يتيح انفلاتًا كان أحد مظاهره اتهام مصر بتدبير انقلاب.

ـ إن القاهرة لم ترحّب كثيرًا بثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ في أيامها الأولى لكونها منحازة بطبيعتها إلى النظام العسكري، ومعادية للتحركات الشعبية.

لن نأخذ هنا بالاعتبار مسألة قيام مجلس وزراء حكومة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ بتبرئة هؤلاء الضبّاط على الرغم من أهميتها، إذ يمكن أن يكون أحد أسباب هذه التبرئة هو الحرص على العلاقات مع

---

(١٧٩) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٣٩٨.

(١٨٠) F.O. 371/178592, VG 103150/6 Telegram no. 1019, 11 November 1964.

(١٨١) F.O. 371/178592, VG 103150/6 (A) Telegram no. 588, 11 November 1964.

(١٨٢) حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ص ٢٨٩.

مصر بعد التردي الذي أصابها في الفترة الأخيرة من حكم عبود.

إذا كانت القاهرة طبقًا لعدد من الدراسات السودانية[١٨٣] قد بُرّئت من تدبير انقلاب، فإن الشعب السوداني أخذ عليها أمورًا عدة، منها:

- الصمت المطبق في وسائل الإعلام المصرية تجاه ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ لمدة ثلاثة أيام[١٨٤].

- نشر محمد حسنين هيكل، الكاتب صاحب الوزن لدى عبد الناصر، مقالة في **الأهرام** تحت عنوان: «وماذا بعد في السودان؟»، قال فيها إن إمكانية انقضاض ثورة الجيش مرة أخرى على الثورة الشعبية واردة، وفُسّرت هذه المقالة في الخرطوم باعتبارها طعنًا في الحركة الشعبية وتشكيكًا في توجهات الشعب السوداني[١٨٥].

- جنوح وسائل الإعلام في القاهرة[١٨٦] إلى اختلاق أكاذيب حول هتاف الجماهير لعبد الناصر، حيث نشر الكاتب الصحفي موسى صبري في **الأخبار** في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ ما اعتبرته صحيفة **الأيام** المستقلة وقائع مختلقة[١٨٧]، تعود بالفضل في ثورة الشعب السوداني إلى الجمهورية العربية وعبد الناصر[١٨٨].

أسفر ذلك عن استغلال الموقف ضد القاهرة وقيام مظاهرات صاخبة أحاطت بالسفارة المصرية في الخرطوم، وقام المتظاهرون بإحراق العلم المصري، بينما أحاطت مظاهرات أخرى بالسفارة البريطانية ورشقتها بالحجارة[١٨٩]، وإزاء هذا الموقف الملتهب صدرت التعليمات للقاهرة

---

(١٨٣) المصدر نفسه؛ أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، والحسن، **عبد الناصر والسودان**.

(١٨٤) أبو حسبو، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(١٨٥) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ١، ص ٢٨٦.

(١٨٦) إذاعة ركن السودان ومقالات لموسى صبري من الخرطوم.

(١٨٧) نشر صبري أن صحافيًا مواليًا لعبود أشرف على الموت بعد أن ملأ المتظاهرون فمه بالسمك.

(١٨٨) الحسن، **عبد الناصر والسودان**، ص ٧٢.

(١٨٩) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ١، ص ٢٨٦.

بالتعامل بحذر مع مجريات الأمور في السودان والتركيز على محاور تتعلق بفساد حكم عبود وتبعية نظامه للشركات الاحتكارية بما يخالف توجهات الاشتراكية العربية[١٩٠].

ثالثًا: العلاقات المصرية ـ السودانية في ظل الديمقراطية الثانية

١ ـ المشهد السياسي ودوائر صنع القرار

في منتصف ستينيات القرن العشرين شهد السودان نضجًا سياسيًا أُصطلح على تسميته ضمن الأدبيات السياسية السودانية بالقوى الحديثة، وهي القوى الاجتماعية والأحزاب الممثلة لصعود الطبقة الوسطى بتجلّياتها من المهنيين والتجار، كما شهدت ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ بزوغ نجم حسن الترابي، أستاذ القانون، العائد من باريس، الذي قاد جماعة الإخوان المسلمين في ما سُمي بجبهة الميثاق إلى أن أسس تنظيمه الإسلامي الخاص[١٩١]. من جانب آخر كانت الثورة نفسها تدشينًا لنجاح الحزب الشيوعي في تنظيم الجماهير وإبداع شكل جديد من المعارضة في المنطقة العربية، وهو الإضراب السياسي الشامل[١٩٢]. ولم يرتكز نجاح ثورة تشرين الأول/أكتوبر السودانية ـ كما في الفترات السابقة ـ على تنظيم الأحزاب المرتبطة بنفوذ تقليدي واسع في الأرياف على أسس طائفية، بل على النقابات التي تحوّلت إلى مراكز معارضة نشطة وفاعلة، بالإضافة إلى اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة، وتبلورت هذه الحركة السياسية في جبهة الهيئات والنقابات التي ضمّت إلى جانب نقابات العمال نقابات المهنيين من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين.

يمكن القول إن هذه الجبهة كانت تمثل ما يشبه العودة إلى مؤتمر

---

(١٩٠) F.O. 371/178592/ VG 103150/7, From Cairo Embassy to Foreign Office, 19 November 1964.

(١٩١) جبهة الميثاق الإسلامية، ثم جبهة الإنقاذ، وكانت الأولى تحالفًا بين الإخوان المسلمين وجماعة أنصار السُنّة في السودان، ولوجوه وشخصيات إسلامية متفرقة أيضًا.

(١٩٢) لمزيد من التفاصيل حول ترهل الأحزاب وفاعلية الحزب الشيوعي، انظر: سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٤.

الخريجين الذي قاد الحركة السياسية للتحرر من الاستعمار في الأربعينيات، ووجّه انتقادات جذرية إلى الأحزاب الطائفية[193]، لكن لا يمكن في تقديري عزل حركة الجبهة بأي حال من الأحوال عن المناخ الإقليمي والعالمي الذي شهد صعود الاشتراكية في العالم الثالث بشكل عام، وقيادة مصر لمشروع تحرري في المنطقة بشكل خاص.

انعكست أجواء التصالح السياسي على تأليف الحكومة الانتقالية في كل التيارات السياسية الفاعلة في الساحة السودانية، لكن مع منح الأغلبية لممثلي هيئة النقابات والهيئات، وكان المطلوب لهذه الحكومة رئيس وزراء محايدًا، على الرغم من صعوبة ذلك، من هنا وقع الاختيار على سر الختم الخليفة[194] على رأس حكومة تضم أغلبية لهيئة النقابات والهيئات، ممثلة بثمانية وزراء، بالإضافة إلى خمسة ممثلين عن الأحزاب السياسية، وكان هناك وزيران من الجنوبيين[195] بوزن أكبر، وفي مواقع أكثر أهمية من المواقع التي شغلها الجنوبيون في الفترات السابقة[196].

بدلًا من العمل المشترك باتجاه الوصول إلى دستور جديد للبلاد، بدأت خلافات هذه القوى العديدة تطل برأسها بعد فترة قصيرة من تكوين الحكومة الانتقالية بعد تبلور معسكرين داخل مجلس الوزراء، هما جبهة الأحزاب وجبهة الهيئات الممثلة لتحالف اليسار والقوى الحديثة[197]. ودارت هذه الخلافات حول إجراء انتخابات للعودة إلى الحكم الديمقراطي والشروط المتعلقة بإجراء تلك الانتخابات، حيث تضمّنت البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي صاغتها جبهة الهيئات مطالب راديكالية متأثرة بمنهج الاشتراكية العربية، صاحب الصوت الأعلى

---

(١٩٣) Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 133.

(١٩٤) شغل منصب عميد معهد الخرطوم الفني، كما شغل منصب وكيل وزارة المعارف، وكان مسؤولًا عن التعليم في الجنوب.

(١٩٥) هما كلمنت إمبورو، الإداري السابق في وزارة الداخلية، وأزبوني منديري في وزارة المواصلات.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٩٧) أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، ص ١٩١.

وقتذاك، مثل احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتأميم المصارف والشركات ومزارع القطن الخاصة، أما أخطر آثار القلق في دوائر الأحزاب الطائفية فكانت المطالبة بتخصيص ٥٠ في المئة من مقاعد الجمعية التأسيسية للعمّال والفلاحين[١٩٨]، وذلك بهدف ضمان مؤسسة تمثيلية أكثر شعبية من المؤسسات التي شهدتها الفترة الديمقراطية الأولى، وكانت هناك مطالبة أيضًا بتأجيل إجراء الانتخابات حتى الوصول إلى تسوية لمشكلة الجنوب، وذلك بهدف توفير وقتٍ كافٍ للحكومة الانتقالية لتدعيم موقفها وبناء قاعدة استقرار لحكومة ما بعد الانتخابات[١٩٩]. كما أقدم تحالف اليسار في الحكومة الانتقالية على استصدار قرار بتكوين لجنة التطهير التي قامت بمحاولة تطهير الجهاز الحكومي برئاسة أحمد سليمان المنتمي إلى الحزب الشيوعي[٢٠٠].

على أن مطالب جبهة الهيئات قوبلت بمقاومة من الأحزاب الطائفية التي ضغطت لإجراء الانتخابات حتى تحول دون إمكانية تطور القوى الحديثة في حال إجراء إصلاحات جوهرية في قانون الانتخابات وتأجيل إجرائها، وبخاصة أن القوى الحديثة أصبحت تهدد المصالح الاقتصادية للقوى التقليدية في الأحزاب الطائفية بمخاطر غير مسبوقة. وأعلنت الأحزاب التقليدية عن تحالف سياسي يمثلها، فالتقت أحزاب الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي، وانضمت إليهم جبهة الميثاق الإسلامي، خصوصًا أنه أصبح جليًا أن جبهة الهيئات التي يسيطر عليها الشيوعيون[٢٠١] تبحث عن دور سياسي بعيد المدى، حيث شرعت في تكوين فروع لها في مختلف

---

(١٩٨) تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان**، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠)، ص ٢١٥ - ٢١٦.

(١٩٩) Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 137.

(٢٠٠) يعتبر تسييس المؤسسات في السودان من آفات الأداء السياسي السوداني، إذ غالبًا ما تكون هذه اللجان لضمان ولاء الجهاز الإداري لنظام الحكم ولتسكين عناصره فيها، وكان التجلي الأخير لهذه اللجان ما سمّي بالإحالة للصالح العام الذي قام به نظام الرئيس الحالي عمر البشير.

(٢٠١) اتفقت على ذلك معظم الدراسات السودانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**؛ حمد، **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده**، وسعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**.

أنحاء البلاد، وبات من المحتمل أن تخوض الجبهة الانتخابات[٢٠٢].

تميزت هذه الفترة بصراع سياسي وطبقي شرس بين فريقين: **الأول**، القوى التقدمية التي كانت تسعى إلى السيطرة على وسائل الإنتاج (تأميم مزارع القطن) وتنحية القوى التقليدية عن المؤسسة التشريعية من خلال تخصيص٥٠ في المئة (للعمال والفلاحين)، فضلًا عن إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وفي مقدمها حق التصويت، أما الفريق **الثاني** فالأحزاب التقليدية والإخوان، وهي قوى يمينية محافظة تسعى إلى الحفاظ على ممتلكاتها الاقتصادية، كما يحول خطابها الأيديولوجي، الذي يعتمد على شرعية سياسية مستندة إلى الإسلام من دون الانحياز إلى مضامين تقدمية مثل تحرير المرأة.

خسرت القوى الحديثة السودانية معركتها أمام القوى التقليدية حين أقدمت على التنسيق السياسي بمعزل عن مجلس الوزراء، بل وبالهجوم عليه، إلى حد أن وزير الإعلام دعا الجماهير عبر الإذاعة إلى الثورة على الحكومة الانتقالية التي هو عضو فيها[٢٠٣]، من ناحية أخرى نجح حزب الأمة في تدبير حوادث كانون الأول/ديسمبر الدامية، وهي الحوادث التي تجد فيها بعض الدراسات السودانية أيادي بريطانية[٢٠٤]، إذ سرت إشاعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ عند استقبال الجنوبيين في الخرطوم للوزير الجنوبي في الحكومة الانتقالية، كليمنت إمبورو، بأنه قُتِل، ما أدى إلى وقوع مصادمات بين الجنوبيين والشرطة، أسفرت عن مقتل ٩ جنوبيين و٤ شماليين، وكانت هذه الأحداث مبررًا استغله حزب الأمة لاستدعاء ثلاثين ألفًا من الأنصار المسلحين إلى الخرطوم تحت عنوان حماية الملكة إليزابيث، ملكة بريطانيا، في زيارتها إلى الخرطوم في شباط/فبراير ١٩٦٥[٢٠٥]، لكن الهدف الحقيقي

---

(٢٠٢) نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ص ٢١٨.

(٢٠٣) أبو حسبو، مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص ١٩٣.

(٢٠٤) حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب، مج ١، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٤.

(٢٠٥) المصدر نفسه.

كان تكثيف الضغوط على سر الختم خليفة، رئيس الوزراء، والتهديد بخروج المسلحين في مظاهرات طلبًا لإجراء الانتخابات[٢٠٦].

تمخضت انتخابات نيسان/ أبريل ١٩٦٥ ـ التي جرت في الشمال فقط نظرًا إلى الاضطرابات في الجنوب ـ عن فوز حزب الأمة بـ ٧٦ مقعدًا، والوطن الاتحادي بـ ٥٤ مقعدًا، وجبهة الميثاق الإسلامي بخمسة مقاعد، وتحالف اليسار بـ ١١ مقعدًا. ويمكن القول إن هذا المشهد الانتخابي عكس أمرين: **أحدهما** هزيمة القوى الحديثة في معركتها مع القوى التقليدية التي تدين لها الجماهير في الأقاليم بالولاء على أسس طائفية، **والآخر** عودة الهيئة السياسية القديمة إلى الديمقراطية الأولى مع تطورات فرعية، منها: نمو النعرات الإقليمية في شرق السودان وغربه، حيث فاز مؤتمر البجا في شرق السودان بعشرة مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٥، وبثلاثة في انتخابات عام ١٩٦٨، بالإضافة إلى انقسام حزب الأمة بين جناح عصري يقوده الصادق المهدي، وجناح تقليدي يقوده الإمام الهادي المهدي[٢٠٧]، وكان الإطار السياسي لمحصلة عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ متوالية سياسية، أسفرت عن التعاقب السريع لثلاث حكومات، الأولى برئاسة محمد أحمد محجوب في الفترة بين أيار/ مايو ١٩٦٥ وحزيران/ يونيو ١٩٦٦ (حكومة التحالف بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي)، بينما ترأس الصادق المهدي حكومة ائتلافية مكوّنة من جناحه في حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وذلك في الفترة بين ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ وأيار/ مايو ١٩٦٧، ثم عاد محجوب مرة أخرى إلى الحكم على صهوة جناح الإمام الهادي هذه المرة، وبائتلاف أيضًا مع الحزب الاتحادي، وذلك حتى انقلاب جعفر النميري في أيار/ مايو ١٩٦٩.

٢ ـ مصر والقوى السياسية السودانية

مع سقوط نظام عبود في السودان بدا أن القاهرة فقدت بوصلة الاتجاه في العلاقات المصرية ـ السودانية، بحيث أصبحت لا تعرف كيف تتعامل مع السودان، ولم يكن لديها سياسة محددة تجاه السودان إلى حد عدم

(٢٠٦) Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 140.

(٢٠٧) نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ص ٢٢٠.

القدرة على التنبؤ بنتائج الانتخابات البرلمانية[٢٠٨]، ويعود ذلك في تقديرنا إلى الأسباب الآتية:

ـ سرعة تغيير نظم الحكم في السودان لم يكن ضمن الإدراك السياسي المصري سواء كان في مستويات صنع القرار أم على المستوى الشعبي.

ـ وجود هواجس سودانية من التدخل المصري ـ التي تملك أسبابها من الأداء المصري في نهاية الخمسينيات ـ وشكّلت هذه الهواجس ضغطًا على دوائر صنع القرار في مصر.

ـ المخاوف المصرية من امتداد آثار التعددية الحزبية في السودان وأساليب العصيان المدني إلى الساحة السياسية المصرية.

ـ ضغط مشكلة جنوب السودان على الحكم في الخرطوم، وما فرضته من تعقيدات على علاقات مصر الإفريقية في ظل تناقض الموقف المصري الداعم لوحدة السودان وعدم قدرته على التدخل بشكل سافر.

طبقًا لهذا المشهد سعت القاهرة والخرطوم إلى تسكين المشكلات المطروحة على الساحة الثنائية، ومن ذلك تسوية مسألة العلاقات التجارية والديون المصرية، فعُقدت اتفاقية تجارية جديدة تتيح تبادلًا سلعيًا مقابل ديون السودان لدى مصر[٢٠٩]، وهي الاتفاقية التي اتجه الميزان التجاري فيها لصالح السودان حتى عام ١٩٧٣، وتنص على الدفع النقدي إذا تجاوز حد المديونية ٥ ملايين دولار[٢١٠]. وعلى الصعيد الخارجي قدّمت الحكومة الانتقالية دعمًا للقاهرة بانتهاج سياسة خارجية راديكالية، حيث أعلنت وقوفها إلى جانب القوى الموالية للناصرية في اليمن، وأكدّت اهتمامها بالدول الإفريقية عن طريق دعم الثورة الإريترية والكونغولية، الأمر الذي أسهم في

---

(٢٠٨) F.O. 371/181668/ VG 103150/1, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 22 April 1965.

(٢٠٩) F.O. 371,181668, VG 103150/6, Cairo to Foreign Office, 14 April 1965.

(٢١٠) عمر المبارك، «التجارة بين مصر والسودان،» (ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: **العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل**، تحرير أسامة غيث والبخاري عبدالله (القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٠)، ص ٣٨١.

دعم إثيوبيا والكونغو لحركة التمرد في جنوب السوادن «أنيانيا»[211]، كما سيلي تفصيله في فصل جنوب السودان[212].

لكن هذه التطورات الإيجابية تأثرت بالأزمة المحتدمة في مصر بين عبد الناصر والإخوان المسلمين، حيث قاد إخوان السودان حملة إعلامية ضد مصر، إلى حد إيواء طيّار مصري ينتمي إلى الإخوان المسلمين في السودان إثر إعدام سيد قطب وحملة عبد الناصر على الإخوان في مصر، وفي المقابل اتهمت مصر تنظيم جبهة الميثاق الإسلامي السوداني بأنه يمد إخوان مصر بالمال والسلاح[213]. وأسفر ذلك عن إقدام **الميثاق** ـ جريدة الإسلاميين السودانيين ـ على اتهام نظام عبد الناصر بالفشل.

لكن مع نهاية عام ١٩٦٥ انعكس المشهد السياسي السوداني على العلاقات الثنائية بشكل حاد، ذلك أن التنسيق الذي تمّ بقيادة جبهة الميثاق مع حزب الأمة[214] والاتحادي لحل الحزب الشيوعي أسفر عن هواجس مصرية جديدة إزاء حزب الأمة، مضافًا إليها الإرث التاريخي، وذلك في ضوء الطلاق البائن بين نظام الحكم في مصر وجماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٦٥. كما أضاف الصراع الداخلي في حزب الأمة بين الإمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب[215] من جانب، والصادق المهدي من جانب آخر عاملًا إضافيًا لأسباب توتر العلاقات بين مصر والصادق المهدي، أما عن التفاصيل فتبلورت باتهامات بالجملة ضد عبد الناصر من جبهة الميثاق الإسلامي، ومنها استخدامه قمع الإخوان غطاءً لفشله، علاوة على اتهام عبد الناصر بأنه يقوم بهذه الحملة إكرامًا للاتحاد السوفياتي، كما وُصف بالفرعون.

---

(٢١١) تعني الثعبان السام طبقًا للّغات المحلية للقبائل الجنوبية في السودان.

(٢١٢) Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 156.

(٢١٣) حسن مكي محمد أحمد، **حركة الإخوان المسلمين في السودان: ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩** (الخرطوم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ٧٦.

(٢١٤) لمزيد من التفاصيل حول علاقة الصادق المهدي بالدكتور حسن الترابي، انظر: أماني الطويل، «صراع الأصهار في السودان،» **العربي** (شباط/ فبراير ١٩٩٥).

(٢١٥) كانت تربطه علاقة قوية بعبد الناصر.

أدّت هذه الحملة الدعائية، إضافة إلى إلقاء خطب ضد مصر وعبد الناصر في مساجد الخرطوم، إلى فتور متنامٍ بين القاهرة والخرطوم لم يَحدّ منه إعلان وزير الداخلية السوداني اتخاذ إجّراءات مشددة لتفادي الأنشطة التي من شأنها الإضرار بالعلاقات الأخوية بين مصر والسودان، وذلك بعد أن قدّمت مصر احتجاجًا عبر السفير المصري الذي اجتمع بوزير الداخلية[٢١٦]، واللافت في بيان وزير الداخلية ونائب وزير الشؤون الخارجية، أحمد المهدي، مهاجمته الحملة الإعلامية التي قامت بها جريدة **الميثاق** بالقدر نفسه الذي نفى فيه ضلوع الإخوان بتهريب أسلحة إلى الجمهورية العربية المتحدة، وهو توازن تفسّره في تقديري العلاقات القوية بين حزب الأمة والإخوان المسلمين[٢١٧].

حاول الإمام الهادي المهدي تقديم تطمينات للقاهرة في زيارة قام بها على رأس وفد من حزب الأمة، يضم الصادق المهدي، وذلك في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وكانت هناك ثلاثة أهداف وراء هذه الزيارة، **أولها**: تهدئة القاهرة في ما يتعلق بهجوم جبهة الميثاق على عبد الناصر شخصيًا، **وثانيها**: توضيح طبيعة علاقة حزب الأمة مع الإسلاميين في السودان[٢١٨]، **وثالثها**: كسب نقطة إزاء المنافس التقليدي، الحزب الاتحادي، بأن يكون لحزب الأمة قنوات اتصال مفتوحة مع القاهرة، لكن على الرغم من استمرار زيارة وفد الحزب السوداني الحاكم إلى مصر لمدة عشرة أيام إلا أنها لم تسفر عن تحسن ملموس في العلاقات الثنائية، ذلك أن الصادق المهدي في المؤتمر الصحفي الخاتم للزيارة لم يقل بأكثر من اتفاق على تبادل الزيارات، خصوصًا أن القاهرة لم توافق على طلب سوداني بدعم عسكري لمواجهة التمرد في الجنوب[٢١٩].

---

(٢١٦) F.O. 371/81668, VG 103150/2, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 13 September 1965.

(٢١٧) حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ٢، ص ٣٠٣.

(٢١٨) عن تفاصيل التحالف بين حزب الأمة والإسلاميين، انظر: الصادق المهدي، **الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان (١٩٥٨ ـ ١٩٩٥)**، سلسلة آفاق جديدة؛ ٦ (القاهرة: حزب الأمة، ١٩٩٥).

(٢١٩) F.O. 371/190446, VG 103150/3, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 6 December 1965.

أسفر الصراع الدائر في حزب الأمة بين الصادق المهدي[٢٢٠] وعمه الإمام الهادي المهدي على زعامة الحزب إلى إسقاط حكومة محمد أحمد محجوب في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٦٦، وانتخب الصادق المهدي رئيسًا للوزراء، يقود ائتلافًا من جناحه مع الحزب الوطني الاتحادي، وحدد رئيس الوزراء الجديد مهام حكومته في العمل للتمهيد لقيام مجتمع مسلم، وذلك بالإضافة إلى برنامج حكومي لوقف تدهور الأحوال الاقتصادية بالسودان[٢٢١]، وكان هذا الإعلان عن التمهيد سببًا في تقارب بين المهدي والسعودية، أسفر عن محاولته القيام بوساطة بين السعودية ومصر بشأن حرب اليمن، إلا أن هذه الوساطة لم تجد حظًا من النجاح على الرغم من تعامل عبد الناصر معها على نحو جاد[٢٢٢]. ومثّل صعود الصادق المهدي وإعلانه عن التمهيد لمجتمع مسلم عن موقف مصري متحفظ، خصوصًا أن محمد أحمد محجوب[٢٢٣] كان معروفًا بتوجّهاته القومية، وكان يأخذ عليه المهدي أنه عربي التفكير[٢٢٤]. والمفارقة أن طبيعة الظروف التي ساعدت المهدي في الوصول إلى رئاسة الوزراء هي نفسها التي أدّت إلى إسقاطه بعد تسعة أشهر فقط، حيث عاد محجوب إلى كرسيه[٢٢٥].

ألصقت الوثائق البريطانية للقاهرة تهمة إسقاط المهدي بشراء عشر نوّاب في البرلمان، إلا أن ذلك الاتهام تعوزه الدقة لأسباب عديدة نورد منها ما يلي:

ـ أن هذا الاتهام ورد في أجواء اتّهم فيها عبد الناصر بريطانيا

---

(٢٢٠) طلب الصادق المهدي رئاسة الوزراء لنفسه في أعقاب بلوغه سن الثلاثين ودخوله البرلمان بتنازل أحد أعضاء حزب الأمة عن مقعده في دائرة الجبلين.

(٢٢١) سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص ٣٤٤ ـ ٤٣٢.

(٢٢٢) الحسن، **عبد الناصر والسودان**، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٢٣) أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، ص ١٩٩.

(٢٢٤) تخرّج محمد أحمد محجوب في كلية غوردن مهندسًا، ودرس الحقوق، فأصبح قاضيًا، وهو أديب وشاعر، وأقام علاقات خاصة بعبد الناصر، وله موقف سياسي موالٍ للقومية العربية.

(٢٢٥) F.O. 371/1090/2, Telegram no. 230, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 8 June 1967.

والولايات المتحدة بالضلوع في الهجوم على مصر في حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٢٢٦]، كما أن ذلك يتناقض مع المعلومات التي وردت في وثائق سابقة من فقدان القاهرة بوصلة الاتجاه في التعامل مع السودان.

ـ إقدام الصادق المهدي على التآمر في أوساط الاتحاديين بمحاولة استقطاب ثلاثين نائبًا ضد حزبهم، الأمر الذي تعرض فيه الصادق المهدي لخديعة أسفرت عن قيامه بطرح الثقة باسمه، معتقدًا أنه سيفوز بالأغلبية، لكنّ الثلاثين نائبًا خذلوه ولم يحصد إلا الفشل[٢٢٧]، من هنا فإن النواب العشرة لم يكونوا مؤثرين بفرض صحة ما جاء في الوثائق البريطانية.

ـ قصر المدة التي شغلها الصادق المهدي وانشغاله بتثبيت دعائم حكمه في ظل وجود ثلاث أزمات سياسية كبرى، تتعلق **الأولى** بالأزمة الدستورية الناتجة من صدور حكم المحكمة الدستورية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ ببطلان قرار الجمعية التأسيسية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بحل الحزب الشيوعي وعدم انصياع الحكومة لتنفيذ حكم المحكمة، وما سَبّبهُ ذلك من تداعيات دفعت رئيس المحكمة إلى الاستقالة وسط جدل سياسي حاد في الشارع السياسي السوداني، أما الأزمة **الثانية** فكانت في صفوف الحكومة الائتلافية بسبب رفض الصادق المهدي تعيين ماجد أبو حسبو، القطب الاتحادي، في منصب وزاري طبقًا لرغبة إسماعيل الأزهري[٢٢٨]، **ثالث** الأزمات تعلقت بالصراع داخل حزب الأمة، الذي تطور إلى حد أن يرشح حزب الأمة عنه اثنين من المرشحين في الدائرة الانتخابية، أحدهما لجناح الصادق المهدي، والآخر لجناح عمه الإمام الهادي[٢٢٩].

ـ وهكذا أصبح الحصاد المتوقع هو نهاية حكومة الصادق المهدي، ليحصل محجوب مرة أخرى على مقعد رئيس الوزراء، لكن وسط عجز

(٢٢٦) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٤٣٥.
(٢٢٧) أبو حسبو، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.
(٢٢٨) سعيد، المصدر نفسه، ص ٤٣٥.
(٢٢٩) أبو حسبو، المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

سياسي واضح للمنظومة الديمقراطية ونزوع الأحزاب نحو تحالفات سياسية انتهازية[٢٣٠].

٣ ـ هزيمة يونيو ١٩٦٧ والدعم السوداني

مع تولّي محمد أحمد محجوب مقاليد الحكومة السودانية في أيار/ مايو ١٩٦٧ بائتلاف جديد مع الحزب الاتحادي، قفزت العلاقات المصرية ـ السودانية فوق الحساسيات لتستجيب لتحديات الصراع العربي ـ الصهيوني مع مطلع حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ حين طلب عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت (U Thant)، سحب قوات الطوارئ الدولية من خط الهدنة مع إسرائيل، أرسلت الحكومة السودانية وفدًا برئاسة وزير الداخلية، حسن عوض الله، للتنسيق مع القاهرة في المتطلّبات التي تحتاجها[٢٣١].

أسفرت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧عن اتخاذ مجلس الوزراء السوداني قرارًا بقطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب اتهامات عبد الناصر لهما بالضلوع في مساعدة إسرائيل[٢٣٢]. كما قدم محجوب بيانًا أمام الجمعية التأسيسية أكدّ فيه التزام حكومة السودان بالحرب المعلنة ضد إسرائيل، وتلبية احتياجات الحكومة المصرية على الفور، وكذلك إغلاق المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا وسفنهما، مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل[٢٣٣]. كما قدّم الشعب السوداني وقواه السياسية دعمًا غير محدود لمصر حتى شمل الفصائل السياسية المعادية لمصر مثل نوّاب جبهة الميثاق الذين أعلنوا من داخل البرلمان تجميد خلافاتهم مع مصر دعمًا لها في ظروف الحرب[٢٣٤].

في ظل حاجة مصر إلى إعادة تسليح قواتها بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧،

---

(٢٣٠) توحّد حزب الأمة في شباط/ فبراير ١٩٦٩، كما أعلن حزب الوطن الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي عن وحدتهما في الحزب الاتحادي الديمقراطي، وذلك استعدادًا لمعركة رئاسة الجمهورية المرتقبة بعد إقرار الدستور الدائم للسودان.

(٢٣١) الحسن، عبد الناصر والسودان، ص ٧٩.

(٢٣٢) F.O. 371/1090/2, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 8 June 1967.

(٢٣٣) الحسن، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٢٣٤) أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان: ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩، ص ١٣٥.

لجأ عبد الناصر إلى إسماعيل الأزهري، حيث طلب منه باتصال هاتفي الاتصال بالملوك والرؤساء العرب لتمويل الاحتياجات المصرية من السلاح، واستجاب الأزهري للطلب المصري على الفور، إذ اتصل بالسعودية والكويت، ثم توجه إلى القاهرة التي وصلها قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين والعراقي عبد الرحمن عارف، ولحق بهم محمد أحمد محجوب قادمًا من الولايات المتحدة، وبحثت هذه الاجتماعات في القاهرة بمسألة عقد قمة عربية في الخرطوم لتقديم الدعم العربي إلى مصر بعد الهزيمة[٢٣٥]، وتقول الوثائق البريطانية إنه كان للأزهري هدف خاص في عدم انتقال مركز الثقل من مصر في أجواء الهزيمة إلى بلدان عربية راديكالية، لكنها أقل قدرة على تحمل المسؤولية.

سبق عقد القمة العربية في الخرطوم دور سوداني مهم قام به محمد أحمد محجوب للوساطة بين السعودية ومصر لتسوية مسألة اليمن، وقبل عبد الناصر المقترحات السودانية التي تركت تحديد المصير في اليمن لليمنيين أنفسهم، من هنا أعلن محمد أحمد محجوب من القاهرة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٧ خبر الاتفاق المبدئي على تسوية قضية اليمن وفقًا للمقترحات السودانية، مشيرًا إلى أن التفاصيل ستُبحث في الخرطوم أثناء مؤتمر القمة العربية. وأفضت المشاورات بهذا الشأن إلى تعيين محمد أحمد محجوب رئيسًا للجنة الثلاثية العربية، التي قامت بدور لدى عبد الناصر للإفراج عن المعتقلين السياسيين اليمنيين الموجودين في القاهرة، وتسوية المسألة اليمنية[٢٣٦].

يمكن القول إن القمة العربية في الخرطوم من المحطات المهمة في تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية، إذ إنها استجابت للتحدي المطروح على الأمة العربية بأداء قومي عربي أعاد وحدة الصف والتضامن، وأكد أهمية دور السودان العربي وهو ما ساعدت عليه انتماءات محجوب السياسية وقربه من عبد الناصر من ناحية، ودعم الشارع السوداني بعد الاستقلال لقضايا التحرر الوطني من ناحية أخرى.

---

(٢٣٥) الحسن، المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٦.

(٢٣٦) F.O. 371/1090/2, From British Embassy Khartoum to Foreign Office, 18 July 1967.

كان لمؤتمر الخرطوم أثره ونفوذه في المستويين الإقليمي والدولي، وكان طبيعيًا أن ينعكس ذلك الأثر والنفوذ في مسار العلاقات السودانية ـ المصرية وتطورها، خصوصًا أن الدور الذي قامت به جماهير الخرطوم أعطى دفعة قوية للقيادة المهزومة عسكريًا، وأضاف إلى أوراقها ثقلًا في عمليات التسوية التي جرّت إلى بعض الصراعات العربية في مؤتمر القمة(٢٣٧).

مثل العادة لم تشهد الساحة السياسية السودانية استقرارًا مع حكومة محجوب الثانية في العامين الأخيرين من الديمقراطية الثانية أيضًا، لكنها عاشت مرحلة من الاضطرابات السياسية وفقدان القدرة على الفاعلية، وهي الحالة التي فرضها انقسام حزب الأمة، أحد أجنحة الحكم من جهة، ومرض محجوب ووجوده خارج البلاد لأكثر من ستة أشهر من جهة أخرى، وذلك في ضوء سعي لا يكلّ من الصادق المهدي لسحب الثقة من الحكومة في البرلمان، وهو الجهد الذي أسفر عن الفشل في وضع دستور دائم للبلاد، والذي يتطلب إنجازه أغلبية الثلثين في المجلس. وعلى ذلك قررت الهيئتان البرلمانيتان لحزبيّ الحكومة حل الجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ والدعوة إلى انتخابات جديدة في شباط/ فبراير ١٩٦٨ ، خصوصًا أن مواد الدستور تُلزم بحل الجمعية في هذا التوقيت.

دشّنت الانتخابات سلطة الأحزاب التقليدية وتحالفاتها مع الجناح الإسلامي ممثلًا بجبهة الميثاق، وهكذا أصبحت الحالة السياسية في السودان تُعبّر عن أحزاب تقليدية عاجزة عن إقناع الجماهير، وجماهير متطلعة إلي التغيير(٢٣٨).

٤ ـ انقلاب النميري وعلاقته بمصر

مع نجاح جعفر النميري بالاستيلاء على السلطة في السودان يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩ انفجر من جديد السؤال حول علاقة مصر بالتغيير السياسي في السودان ـ على الرغم من الظروف الموضوعية التي تحكم التغيير في

---

(٢٣٧) بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٣٥.

(٢٣٨) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٧.

حينه ـ وهو السؤال الذي لا أملك إجابة قاطعة عنه، لكنني أعرض مجموعة من الشواهد التي استندتْ إليها الدراسات السودانية في ترجيح وجود علاقة مصرية بالانقلاب، وهي الشواهد التي أناقشها في ما يلي:

ـ وجود قلق مصري من سعي الإخوان المسلمين إلى خلق علاقة تحالف بين حزب الأمة والأنصار، والمملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء صراع إقليمي بين مصر والسعودية في عهد فيصل وعبد الناصر، حيث التفتت السعودية إلى انقسام الإمام الهادي والصادق المهدي، ودشّنت وساطة بين الطرفين، انتهت بالنجاح في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٦٩ بإعلان وحدة الجناحين في حزب واحد[٢٣٩]، وبذلك دخلت المملكة العربية السعودية في نطاق المحظور المصري[٢٤٠] الذي يعتبر ما يجري في السودان تطويقًا للقاهرة.

ـ تقارب مصر مع الاتحاد السوفياتي بعد هزيمة ١٩٦٧، الأمر الذي انعكس على العلاقات المصرية بالشيوعيين في السودان، وأضاء لهم الضوء الأخضر للانقلاب على الأحزاب التي قامت بحل حزبهم قبل أربع سنوات على الرغم من أنهم اكتسحوا في انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥ معظم دوائر الخريجين[٢٤١].

ـ علاقة محمد أحمد محجوب المميزة بعبد الناصر، واتهامه من الدوائر السياسية السودانية بأنه كان على علم بالتخطيط للانقلاب، أو شجع عليه بسبب حنقه على حزبه (حزب الأمة) لإغفاله له عند توحيد جناحيه[٢٤٢]، وجحوده لخدماته وجهاده في سبيل استقلال السودان، حيث أقدم محجوب في هذا السياق على إبعاد قادة الجيش عن السودان في رحلة إلى تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي للحصول على أسلحة، وكان رئيس الأركان، اللواء محمد إدريس عبد الله، قد تعرض لضغوط من رئيس

---

(٢٣٩) حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ٢، ص ٣٥٤.

(٢٤٠) أقدمت إيران على التواجد في السودان منتصف التسعينيات في أوقات تصاعد أزمة العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

(٢٤١) سعيد، المصدر نفسه، ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠.

(٢٤٢) لا ينتمي محجوب إلى أسرة المهدي، وهو الشرط اللازم لاستمرار الولاء له.

الوزراء للسفر مع قادة وحدات الجيش، كما أنه استهان بما نقل إليه من معلومات عن تآمر يخطط له بعض صغار الضبّاط[٢٤٣].

ـ اتخاذ المجموعة العسكرية التي قامت بالانقلاب اسم الضباط الأحرار، والإعلان في بيانها الأول عما يؤكد انتماءها الفكري القومي العربي، كذلك ردد بابكر عوض الله[٢٤٤] نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء، أن حركة أيار/ مايو ما هي إلا جزء من حركة الثورة العربية على امتداد الوطن العربي، وتطلب الوحدة القومية.

ـ فشل إسماعيل الأزهري في الاتصال بجمال عبد الناصر بعد أن رفع إليه تقريرًا بشأن التخطيط لانقلاب عسكري ضالعة فيه بعض الأجهزة المصرية، وذلك في الفترة بين ٢١ و٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩، حيث أوفد إليه صالح محمد إسماعيل[٢٤٥].

ـ على الرغم من الشواهد التي أوردتها الدراسات السودانية حول المساندة التي حظي بها النميري من مصر في صراعه مع الأنصار[٢٤٦]، ثم الشيوعيين بعد ذلك[٢٤٧]، إلا أننا في ضوء عدم توافر وثائق متاحة تحسم الجدل حول هذه المسألة، فإننا نميل إلى الظن بأن القاهرة لم تقدم دعمًا للنميري بالتخطيط أو التنفيذ للانقلاب العسكري، لكنها احتضنت هذا الانقلاب منذ اللحظة الأولى، وذلك جريًا على خط استراتيجي مصري بالاعتراف بأي نظام جديد في الخرطوم حتى يمكن الحفاظ على المصالح

---

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

(٢٤٤) رئيس المحكمة الدستورية العليا المستقيل إبان الأزمة الدستورية المترتبة على حل الحزب الشيوعي.

(٢٤٥) الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢٤٦) نقل يوسف الشريف عن يونان لبيب رزق أنه حصل على نفي من الرئيس مبارك بشأن ضرب الطيران المصري للجزيرة (آبا) معقل الأنصار، وقال الرئيس إن الجيش السوداني كانت لديه طائرات مقاتلة وقتذاك، كما شهد بذلك أيضًا اللواء محمد ميرغني قائد سلاح الطيران السوداني وعضو المجلس العسكري في أعقاب نيسان/أبريل ١٩٨٥. انظر: يوسف الشريف، **السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٦)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٢٤٧) انظر: المصدر نفسه، و Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State*, p. 192.

المصرية الحيوية في السودان[٢٤٨]. ولعل دليلنا على ذلك هو إيفاد عبد الناصر أحمد حمروش وأحمد فؤاد[٢٤٩] ليقابلا جعفر النميري للوقوف على سير الأحداث، حيث إن هذه المهمة لم تكن ذات موضوع في حالة امتلاك عبد الناصر قنوات اتصال جاهزة بقادة الانقلاب[٢٥٠].

ـ إمكانية الاتصال التليفوني بين إسماعيل الأزهري وعبد الناصر بخاصة في الحالات الخطيرة.

ـ صعوبة التسليم بفكرة ضلوع محجوب في التغطية على انقلاب عسكري، وذلك بطبيعة تكوين الرجل السياسي والثقافي ووعيه بدرس تسليم السلطة إلى الفريق عبود في نهاية الخمسينيات ونضاله من أجل الاستقلال في صفوف حزب الأمة.

ـ سيطرة أدبيات الاشتراكية العربية والقومية العربية على بيان الضباط الأحرار السودانيين لا تعكس تخطيطًا مصريًا للانقلاب بقدر ما تعكس انتشار هذه الأفكار في الشارع العربي، علاوة على محاولة الاستجابة لمتطلّبات الجماهير السودانية التي مَلّت إدمان الفشل لدى الأحزاب السودانية، وذلك بالإضافة إلى الاختراق الذي قام به الحزب الشيوعي للجيش السوداني[٢٥١].

٥ ـ اتفاقية التكامل... عوامل الانهيار

شهدت العلاقات المصرية ـ السودانية تحسنًا ملحوظًا في عهد الرئيس النميري، خصوصا أن أهم إنجازاته على صعيد العلاقات الثنائية كان عقد اتفاقية التكامل في عام ١٩٧٤. وعلى الرغم من ذلك لم تسلم هذه المرحلة من التوترات الساخنة في علاقات البلدين قُبيل عقد اتفاقية التكامل، وذلك عندما افترقت مصر والسودان على جسر السياسة الخارجية، حيث تحوّلت

---

(٢٤٨) أقدمت مصر على الاعتراف بثورة الإنقاذ باعتبارها أول دولة تعترف بالانقلاب.

(٢٤٩) أحد الضباط الأحرار، وكان رئيسًا لمجلس إدارة بنك مصر.

(٢٥٠) سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، ص ٤٨١.

(٢٥١) يونان لبيب رزق، «الثورة والصراع الحزبي في السودان (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)»، السياسة الدولية، العدد ١٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩)، ص ٢٨.

السودان عن المعسكر السوفياتي إلى معسكر الولايات المتحدة في توقيت سابق، قبل أن يتخذ الرئيس السادات قرارًا استراتيجيًا بالتحول هو الآخر نحو واشنطن بعد حرب عام ١٩٧٣.

كانت أسباب التحول السوداني تتلخص في انقلاب هاشم العطا في تموز/ يوليو ١٩٧١، والنجاح في إحلال السلام السوداني بمظلة إفريقية في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢[٢٥٢]. واستهجنت مصر الخطوة السودانية بالتقارب مع واشنطن وإعادة العلاقات معها في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٢، الأمر الذي استلزم زيارة من وزير خارجية النميري، منصور خالد، إلى القاهرة لإزالة التوتر الناشب من القرار السوداني[٢٥٣].

لكن نتائج زيارة خالد لم تنجح في إزالة أسباب الاحتقان في العلاقات الثنائية بين القاهرة والخرطوم، خصوصًا أن هذا الاحتقان تجدد مع إقدام القاهرة على السماح لخمس طائرات نقل ليبية للانطلاق من مطار القاهرة محمّلة بالأسلحة والمعدات العسكرية في طريقها إلى أوغندا، الأمر الذي واجهته السودان باعتراض الطائرات الخمس وإجبارها على العودة من حيث أتت، إذ لم يرغب السودان في فقدان علاقاته التي نمت بجيرانه الأفارقة بعد عقد اتفاقية أديس أبابا[٢٥٤]. بينما وجدت مصر أن هناك اعتداءً من تنزانيا على أوغندا، بحسب ما قالته **الأهرام**، ووصفت الأمر بأنه غزو خارجي ضد أوغندا[٢٥٥]. وفي أقل من أربع وعشرين ساعة من هذا الحادث، أعلنت السودان تصفية شركتين مصريتين في الخرطوم (فرع شركة النصر للاستيراد والتصدير، والشركة الزراعية للشرق الأوسط)[٢٥٦].

كما أقدمت القاهرة على استدعاء هيئة تدريس فرع جامعة القاهرة في الخرطوم إلى العاصمة المصرية، وذلك ردًّا على طلب النميري إبعاد مدير

---

(٢٥٢) محجوب محمد الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨).

(٢٥٣) **الأهرام**، ٢٧/ ٦/ ١٩٧٢.

(٢٥٤) **الأهرام**، ٢١/ ٩/ ١٩٧٢.

(٢٥٥) الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**، ص ٢١٢.

(٢٥٦) **الأهرام**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٢.

الجامعة المصري محمد طلبة عويضة[٢٥٧]. واستمر سيناريو الانهيار في العلاقات على نحو نراه يتكرر إلى حد الملل حتى الوقت الراهن، حيث طلبت السلطات السودانية سحب جزء من وحداتها العسكرية في مصر[٢٥٨]، والقاهرة ترد بإبعاد كل الوحدات السودانية، والمعركة الإعلامية تشتعل بين البلدين على خلفية ما قالته صحيفة **الأيام** السودانية من خضوع مصر للاتحاد السوفياتي في طلبه طرد كل القوات السودانية ردًا على تقارب الخرطوم مع واشنطن[٢٥٩] من ناحية، وكشمن لعودة الدفء في العلاقات المصرية السوفياتية بعد طرد الخبراء السوفيات في تموز/يوليو ١٩٧٢ من ناحية أخرى!

وصل الانهيار في العلاقات الثنائية إلى التلاسن بين الرئيسين النميري والسادات على صفحات الصحف اللبنانية والمصرية، إذ تتهم مصر النميري بالكذب بعد أن كشف الأخير على صفحات الصحف اللبنانية أن الرئيس السادات قبل معونة أميركية قدرها مئة مليون دولار لاستخدامها في تطهير قناة السويس، وذلك قبل بضعة أشهر من أبعاد الخبراء السوفيات عن مصر[٢٦٠]، ويصل التصعيد إلى قمّته مع استدعاء القاهرة والخرطوم سفيريهما ليعود كلّ منهما إلى بلاده[٢٦١].

تم التراجع عن التردّي المذهل للعلاقات المصرية السودانية مع مطلع عام ١٩٧٣، حيث يُعلن السادات أن لا معارك مع السودان، ويبدأ التحسّن التدريجي بالعلاقات المصرية ـ السودانية ليصل إلى حد إبرام برنامج التكامل السياسي والاقتصادي مع السودان في شباط/فبراير ١٩٧٤، وذلك بعد أن تلاقت السياسة الخارجية للبلدين عند نقطة الرسو على مرافئ واشنطن، وجرى تطوير برنامج التكامل إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين التي وقعت في تموز/يوليو ١٩٧٦.

على أي حال قام التكامل بالوظائف المطلوبة منه سياسيًا، فهو من

---

(٢٥٧) الأهرام، ٢٩/٩/١٩٧٢.

(٢٥٨) الأهرام، ٣٠/٩/١٩٧٢.

(٢٥٩) الأهرام، ٨/١٠/١٩٧٢.

(٢٦٠) الأهرام، ٢٦/١٠/١٩٧٢.

(٢٦١) الأهرام، ٢٨/١٠/١٩٧٢.

ناحية ضمنَ لمصر خروج السودان على الإجماع العربي ضدها في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، كما أنه حقق لنظام النميري دعمًا معتبرًا.

يمكن القول إن تجربة التكامل التي تتجدد حاليًا بين مصر والسودان تجربة مثيرة للاهتمام والدراسة، إذ إن النجاح في تحقيق تعاون اقتصادي حقيقي بين البلدين يصب في مسار التنمية لشعب وادي النيل، لكن ذلك لم يشفع لدى دوائر الحكم السودانية في الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية وإبعادها عن مسلسل التوترات في العلاقات الثنائية، الذي يصل إلى حد المتوالية التاريخية، وشَكّل عدم حصول التكامل على إجماع وطني سوداني في الشمال وعلى تحفظات جنوبية، حيث إن الأسباب الرئيسة لتقويض تجربة التكامل الأولى بين البلدين في السبعينيات، مع الأخذ بالاعتبار أن كيان الدولة الوطنية لم يكن ناضجًا في السودان، ويُعدّ من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في السودان حتى اللحظة الراهنة، كما أن تحالفًا بين مصر والسودان من شأنه دعم عوامل التعريب والأسلمة في جنوب السودان، وذلك بالمفارقة عن المكوّن الإفريقي في هويته، الأمر الذي يستدعي لدى الوجدان الجنوبي تاريخًا سلبيًا طويلًا منذ العصر التركي المصري، ولعلّ ذلك هو ما دفع إلى قول فرانسيس دينق بإخفاق النخبة الشمالية التي قادت مشروع الاستقلال في إنتاج هوية سودانية تتفق مع واقع التعدد الثقافي والعرقي في السودان، وذلك لتمسك النخبة بالمشروع العروبي.

في تقديري أن هذا الموقف للنخبة الشمالية لم يكن مسؤولًا وحده عن تضخم مشكلة جنوب السودان، إذ إن تيار القومية العربية الذي رفع لواء المشروع النهضوي في مصر، ومشروع التحرر الوطني في العالم الثالث لم ينتبه لأوضاع الأقليات غير العربية على الأرض العربية، واكتفى بتحجيم المطالب العادلة لهذه التيارات في مساحة التمرد السياسي، الأمر الذي يتطلب اعتذارًا لهذه الأقليات التي لا يقتصر وجودها على جنوب السودان، لكنه يتضمن أيضًا الأكراد في شرق الوطن العربي، والبربر في غربه.

لعلّه من المهم هنا دراسة آليات الرفض الجنوبي لمشروعات التكامل، إذ إنه مع رفض مشروع قناة جونقلي من الجنوبيين استدعت الذاكرة الجنوبية في منتصف السبعينيات شائعات سبق وروّجها البريطانيون ضد مصر

في أوائل الخمسينيات، ومن ذلك توطين مليوني مصري في الجنوب[٢٦٢]، من دون الأخذ بالاعتبار أن جنوب السودان قد لا يكون مناسبًا للوجدان المصري بظروفه المناخية والدينية.

كما رُوِّج أن قناة جونقلي لا تناسب الظروف المحلية لرعاة البقر، حيث لن تُنشَأ كباري فوق القناة تتيح حركة الرعاة وراء الكلأ والماء، وهو ما نفاه محمد عبد الغني سعودي أمام المنتدى الاقتصادي الأول بالقاهرة في مطلع شهر تموز/يوليو ٢٠٠٣، وقال: «إن مشروع جونقلي يتضمن جسورًا تتيح حرية الحركة، وإن الدراسة كاملة في مقر وزارة الري السودانية».

إذا كان من المفهوم رفض الحركة الشعبية اتفاقية الدفاع المشترك في أعقاب سقوط النميري مع الأخذ بالاعتبار أن ذلك يصب في صالح الميزان العسكري للدولة التي رفع جون قرنق لواء التحدي لها بعد الخلافات بشأن توزيع الثروة النفطية في البلاد، فإنه من غير المفهوم ضرب تجربة التكامل في الديمقراطية الثالثة السودانية التي قادها رئيس الوزراء، الصادق المهدي، من دون الأخذ بالاعتبار مصالح شعب وادي النيل، والسعي وراء ممارسة نوع من أنواع الثأر السياسي مع نظام النميري من ناحية، ومع الكيان المؤسسي للدولة السودانية من ناحية أخرى.

(٢٦٢) الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، ص ٢١٧.

الفصل الخامس

نهر النيل في العلاقات المصرية ــ السودانية



مثّلت مسألة مياه النيل أهم الجوانب في العلاقات المصرية ـ السودانية، تأسيسًا على ثلاثة اعتبارات: **الأول**، أن النيل هو مصدر المياه الوحيد لمصر، بينما تحظى السودان بمصادر أخرى للمياه؛ **والثاني**، اعتماد مصر طوال تاريخها على النيل باعتباره مصدرًا للحياة، بينما ظهرت احتياجات السودان في الحصول على جزء من مياه النيل مع مطلع القرن العشرين؛ **وثالث** هذه الاعتبارات هو دخول بريطانيا طرفًا ثالثًا في مسألة مياه النيل، حيث لبّت المصالح الاستعمارية البريطانية بزراعة القطن في السودان التطلّعات السودانية في التوسع الزراعي اعتمادًا على نهر النيل بهدف تحقيق التراكم الرأسمالي[1]. وشكّل هذا التلاقي بين المصالح البريطانية والتطلّعات السودانية ورقة ضغط بشأن مياه النيل الذي يعتبره المصريون مصدرهم الوحيد للحياة، من هنا فإننا نعتقد أن العلاقات المصرية ـ السودانية لم تكن ـ بطبيعة المصالح البريطانية في السودان وحساسية مياه النيل بالنسبة إلى مصر ـ علاقات تكامل، لكنها حظيت بجدل التنافس والصراع على المصالح الحيوية لأي جماعة بشرية، وأعني بها المصالح الاقتصادية، وذلك في ضوء أن النيل لم يؤسس نظامًا مصريًا مائيًا وزراعيًا فقط، بل امتدت أدواره لتؤثر في النظام السياسي والعقيدة الدينية والوحدة الوطنية، إذ بهدف توحيد النظام المائي وتنظيم جداول الري في الأقاليم، انبثقت الوحدة السياسية المصرية، وقامت الدولة المركزية[2].

---

(١) أرسلت الجمعية البريطانية للقطن في عام ١٩٠٤ وكلاءها في الإسكندرية لتسليم المزارعين السودانيين في الخرطوم وبربر ودنقلة والدويم ثمن مزروعاتهم من القطن نقدًا، وطبقًا للتقرير السنوي البريطاني لعام ١٩٠٤ فإن ذلك كان بهدف أن يرى الأهالي أن جهودهم في زراعة القطن لم تذهب سدى، نقلًا عن: يونان لبيب رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٥.

(٢) السيد فليفل، «الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل،» في: **المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في إفريقيا: ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨**، تحت رعاية فاروق إسماعيل، السعيد البدوي وعادل سعد الحسين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٨)، ص ١.

أما المشهد السوداني فلم يكن لصيقًا بالنهر، على اعتبار اعتماد الزراعة السودانية على مياه الأمطار حتى أوائل القرن العشرين، حيث لم تكن الزراعة النهرية معروفة إلا في مناطق محدودة بالنوبة الشمالية ـ لم تزد مساحتها على ١٧٠ ألف فدان ـ كانت تُروى على طريقة ريّ الحياض، بينما بدأت أولى التجارب البريطانية في زراعة القطن اعتمادًا على مياه النيل في منطقة الجزيرة عام ١٩٠٤[٣]. وطبقًا لهذا المشهد الأولي يمكن رصد التكوين الوطني المصري، حيث إنه مكتمل وسلطته المركزية تاريخية، بينما التكوين الوطني السوداني يوصف بغير المكتمل، وأن المقوّمين الأساسيين للوطنية ـ الدين والقومية ـ لا يشملان كل أقاليم السودان، وذلك بطبيعة أن السودان لم يولد في مشهده الجغرافي الراهن إلا بعد عام ١٨٧٥، وفي ظل حكم أسرة محمد علي[٤]، وعلى ذلك سأهتم في هذا الفصل برصد العلاقات المصرية ـ السودانية في مسألة المياه منذ مطلع القرن العشرين وحتى استقلال السودان، ثم أعرض كيفية استخدام البريطانيين المياه باعتبارها ورقة ضغط ضد مصر ـ الثورة حتى نهاية الفترة الانتقالية، وأخيرًا أرصد جدل الصراع في المصالح المائية بين مصر والسودان حتى عقد اتفاقية عام ١٩٥٩، والعوامل السياسية التي أثرت فيه على الصعيدين المصري والسوداني. كما أرصد أيضًا في هذا الفصل مجال تطبيق اتفاقية عام ١٩٥٩ حتى مطلع القرن الواحد والعشرين.

أولًا: العلاقات المائية بين مصر والسودان قبل ثورة يوليو

نظرًا إلى الأهمية المطلقة لنهر النيل، اهتمت الدولة المركزية في مصر منذ أقدم العصور بمتابعة النهر والبحث عن منابعه، ولعلّ المؤرخين المعنيين بشؤون النهر يعلمون أن قراءة تاريخ مصر هي الوجه الآخر لتطور النظام المائي المصري، فحكام مصر العظماء هم أولئك الذين اهتموا

---

(٣) رشدي سعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل (القاهرة: دار الهلال، [١٩٩٣])، ص ٢٣٤.

(٤) الصادق المهدي، «العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: مؤتمر أسرة وادي النيل، القاهرة، كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٧).

بالنهر، والخاملون هم الذين لم يضيفوا إليه شيئًا، ولم يصونوه[٥].

من هنا، حكمت السياسةَ الخارجية المصرية خلال القرن التاسع عشر مسألةُ تأمين وصول مياه النيل بالكميات التي تسمح بقيام الزراعة والتوسع بها لمواجهة الزيادة المستمرة بعدد السكان، ومن هنا أيضًا كانت الحملات العسكرية والرحلات الاستطلاعية لتأمين منابع النيل وعدم سقوطها في أيدي القوة المعادية، وطبقًا لهذه الرؤية أصبح معظم وادي النيل تحت سلطة مصر، ما أكّد فكرة وحدة النهر، وحق مصر بالعمل على تنظيم مياهه من المنبع إلى المصب. ولم يتغير هذا التفكير الاستراتيجي بعد احتلال بريطانيا مصر وكل دول حوض النيل تقريبًا، مع الأخذ بالاعتبار أن الأهداف كانت متلاقية لدى الجانبين المصري والبريطاني عند فكرة التوسّع الزراعي في مصر.

في هذا السياق كانت نقطة التقاطع بين مصر والسودان في مسألة المياه مع بداية مشروعات الجزيرة، حيث اتفق مع الحكومة المصرية على سحب المياه اللازمة لمضاعفة مساحة الأراضي المزروعة في مشروع الجزيرة، جنوب النيل الأزرق، لتصل إلى ٢٠ ألف فدان مع حلول عام ١٩٠٩[٦]، الأمر الذي أصاب مصر بالقلق بسبب عجز المياه الآتية في فصل التحاريق[٧] من أن تفي باحتياجات مصر المتزايدة من المياه، في ضوء تضاعف عدد السكان في مصر خلال الفترة بين عامي ١٨٨٢ و١٩١٧، ليصل إلى اثني عشر مليونًا وسبعمئة وواحد وخمسين ألف نسمة[٨]. ومع شروع الحكومة البريطانية في إنشاء خزان على النيل الأزرق، أعلنت مصر احتجاجها على ذلك، واعتبرت أنه يمس حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، بينما أكدت بريطانيا أن هذا المشروع لا يشكل خطورة على كميات المياه التي

(٥) فليفل، «الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل،» ص ٤.

(٦) زكي البحيري، «الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية،» في: **المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في إفريقيا: ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨**، ص ٢٧ ـ ٣٢.

(٧) يقع في الفترة بين شباط/ فبراير وتموز/ يوليو من كل عام.

(٨) رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤**، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

تحتاجها مصر[٩]، وكانت هذه المعارضة في إطار جملة تحفّظات مصرية على إنشاء مشروعات كبرى على النيل، كان قد اقترح إنشاءها ماردوخ ماكدونالد في أعالي النيل، وعلى النيلين الأزرق والأبيض، خوفًا من أن تكون تلك السدود والمشروعات أداة بيد الإنكليز للتحكم بصانع القرار المصري، ومن هذه التحفظات الكتيب الذي وضعته لجنة المهندسين الوطنيين[١٠] ورفعته إلى عدلي يكن، رئيس الوزراء، في عام ١٩٢١ بطلب وقف مشروعات الري الجاري تنفيذها، خصوصًا بعد أن قرر اللورد كتشنر ـ بناء على نصيحة لجنة استشارية ـ البدء بتخزين المياه لصالح مشروع الجزيرة في السودان عام ١٩١٣، تفضيلًا على مشروع جبل الأولياء الذي يخدم مصر وحدها. واعتبرت لجنة المهندسين الوطنيين أن سديّ الأولياء ومكوار[١١] وسيلة للتحكّم بمياه مصر، الأمر الذي سيكون له آثار سياسية سلبية، وهو ما ذهب إليه أيضًا العضو الأميركي، مستر كوري، في لجنة المياه الدولية[١٢] من أن اعتراضات المصريين على إنشاء الخزانات خارج الحدود المصرية اعتراضات منطقية[١٣].

تحققت المخاوف المصرية بالفعل مع الإنذار الذي قدّمه المندوب السامي البريطاني ـ اللورد اللنبي ـ إلى مصر في أعقاب اغتيال السير لي ستاك، الذي جاء في المادة السادسة منه: «إن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في منطقة الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة»[١٤]، وانعكست هذه

---

(٩) رشدي سعيد [وآخ.]، **أزمة مياه النيل: إلى أين؟** (القاهرة: مركز البحوث العربية؛ دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨)، ص ١٨.

(١٠) تكوّنت هذه اللجنة من عبد الله باشا وهبي وموسى باشا غالب وإبراهيم زكي أفندي وعبد القوي أحمد أفندي ومحمد بك إسماعيل.

(١١) سد اقترحته اللجنة الاستشارية لبنائه على النيل الأزرق عند منطقة مكوار.

(١٢) تكوّنت في عام ١٨٩٤ لبحث مسألة المياه بين مصر والسودان، خصوصًا مع النزوع البريطاني لزراعة القطن في السودان.

(١٣) رزق، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤**، ص ٤٠١ ـ ٤٠٤.

(١٤) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣، ص ٢٨.

المخاوف أيضًا في دوائر الرأي العام المصري على اعتبار أن الإنتاج السوداني من القطن في الجزيرة سوف يؤثر في تسويق مصر لأقطانها طويلة التيلة في الأسواق العالمية، وربما يُسفر عمّا ذُكر وقتذاك أنه تجويع للمصريين[١٥]، في ضوء أن هذا المشروع ارتبط بإنشاء بريطانيا سد «سنار» على النيل الأزرق في عام ١٩٢٥[١٦]، وهو المشروع الذي كان مثارًا لاحتجاجات وزارة سعد زغلول الأولى والأخيرة التي نظرت بعين القلق إلى التوسع البريطاني في مشروع الجزيرة بما يفوق الوعود البريطانية التي كانت قد حددت أفق هذا المشروع قبل حادث اغتيال السير لي ستاك بـ ٣٠٠ ألف فدان[١٧].

أدّى إنذار اللنبي بشروطه المُجحفة لمصر إلى استقالة سعد زغلول ليخلفه زيوار باشا الذي ناشد اللنبي بتعطيل تعليماته إلى حكومة السودان، خصوصًا المتعلقة بعدم تحجيم مشروع الجزيرة، وهو ما استجاب له اللنبي، وتمّ تشكيل لجنة خبراء[١٨] لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء تنظيم مسألة الري بمقتضاها مع مراعاة مصالح مصر[١٩]. وأخذ تقرير هذه اللجنة باحتياجات السودان من مياه النيل التي وصل استزراع أراضي الجزيرة فيها إلى ٥٢٧ ألف فدان عام ١٩٢٩، وحددت فترات استخدام مصر لمياه النيل في الفترة بين ١٩ كانون الثاني/ يناير و١٥ تموز/ يوليو فقط من كل عام، مع إعطاء السودان كميّات محدودة.

مع حكومة عبد الخالق ثروت، حاولت مصر تكييف مطالبها في مسألة مياه النيل في المادة الحادية عشر من مشروعٍ قدّمته إلى الجانب البريطاني

(١٥) رزق، المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(١٦) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، «مياه نهر النيل والأمن القومي المصري،» في: **المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في إفريقيا، ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨**، ص ٥٤.

(١٧) فليفل، «الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل،» ص ٦.

(١٨) اجتمعت هذه اللجنة في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٢٥، وقدّمت تقريرًا في ٢١ آذار/ مارس ١٩٢٦. ولم يكن في عضويتها مصريون.

(١٩) البحيري، «الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية،» ص ٣٦.

في إطار المفاوضات المصرية البريطانية بشأن الجلاء، وجاء في هذا المشروع الاعتراف بحق مصر باتخاذ كل تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التي وضعت في تقرير لجنة ١٩٢٥، على أن تقدم إليها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بكل أعمال الري على مجرى النيل الداخلة في نطاق المصالح المصرية[٢٠]، إلا أن هذه المطالبة واجهت رفضًا من بريطانيا التي قدمت في المقابل مشروعها التفاوضي على أساس اعتبار مسألة مُراقبة مصر لتوزيع المياه، وما يتصل بها من أعمال ـ مثل رصد تصرفات خزان سنار ـ هي مجرد منحة وليست حقًا، الأمر الذي استدعى شكوكًا من عبد الخالق ثروت في المرامي البريطانية من استبدال الصياغة المصرية المقترحة «منح ممثلي مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سد سنار»، في مقابل عبارة المشروع البريطاني التي كانت «إعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بعملية المراقبة»، الأمر الذي يفضح المحاولة البريطانية لإلغاء رقابة وزير الأشغال المصري على مياه النيل والاقتصار على دور ممنوح ومحدود[٢١].

نظرًا إلى فشل المفاوضات المصرية البريطانية المتلاحقة، كان من الضروري حسم مسألة مياه النيل على نحو منفصل من الاتفاقيات السياسية، على اعتبار الحيوية القصوى لمسألة مياه النيل في مصر، من هنا كانت مبادرة رئيس الوزراء محمد محمود في ٧ أيار/ مايو ١٩٢٩ بتبادل المذكّرات مع لورد جورج لويد، المندوب السامي البريطاني في القاهرة وقتذاك، واعتُبرت المذكرتان المتبادلتان بهذا الصدد أساسًا لاتفاقية مياه النيل في عام ١٩٢٩.

أكّدت هذه الاتفاقية ضرورة مراعاة حاجة السودان من مياه النيل لزوم التوسع الزراعي فيه بما لا يؤثر في حاجة الزراعة والحياة في مصر، وفي ضرورة التنسيق الفني في مسائل الري ومتصرفات النهر بين مصر والسودان، كما أكدت الاتفاقية حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، وقننت الاتفاقية أيضًا وجود الري المصري في السودان، وأعطته التسهيلات اللازمة

(٢٠) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٤٠.

(٢١) البحيري، المصدر نفسه، ص ٣٨.

للقيام بأعمال الأرصاد على النيل وفروعه، وكذلك دراسة مشروعات ضبط النهر، التي كانت تعرف بمشروعات الريّ الكبرى ومراقبة سُحُب السودان[٢٢].

امتدّ حكم الاتفاقية وتقرير لجنة مياه النيل المؤرخ في آذار/ مارس ١٩٢٦ المرفق بها إلى منطقتيّ البحيرات الاستوائية التابعة لدول شرق إفريقيا بألا تقيم تلك الدول أي منشآت خاصة بالري على حوض النيل تمس حصص مصر والسودان من المياه إلا بالاتفاق مع حكومة السودان والحكومة المصرية.

اعتبر الموقف المصري بخصوص مسألة المياه من وجهة النظر البريطانية أكثر اعتدالًا، لذلك وافق لورد لويد فورًا على خطاب محمد محمود باشا من دون تعديل، وحمل خطاب اللورد لويد ـ ردًّا عليه ـ اعترافًا بريطانيًا بحقوق مصر التاريخية بمياه النيل، ما قلل من التوتر في العلاقات بين مصر وبريطانيا.

ثبّتت الاتفاقية حق مصر المكتسب بإيراد نهر النيل بـ ٤٨ مليار متر مكعب، وحصة السودان بـ ٤ مليارات متر مكعب، حيث كانت تلك هي حصيلة نهر النيل وقتها، في حين كان يذهب ٣٢ مليار متر مكعب من مياه الفيضان إلى البحر المتوسط[٢٣]. حيث اعتُبِرتْ بريطانيا في اتفاقية ١٩٢٩ نائبة عن السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا)، وهي دول حوض النيل التي كانت تقع في نطاق الاستعمار البريطاني، واتخذت هذه الدول عند استقلالها موقفًا مختلفًا، كما سيرد تفصيله في حينه.

استمر هذان الخطابان المعبّر عنهما بـ «اتفاقية مياه النيل» أساسًا للعلاقة بين مصر والسودان في ما يتّصل بمسائل الري، فلم تتعرض معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ لتلك المسائل إلا بما جاء في

---

(٢٢) أيمن السيد عبد الوهاب، «مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية ـ السودانية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٨٧.

(٢٣) يحيى عبد المجيد، «مسألة مياه النيل،» (ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: **العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل**، تحرير أسامة غيث والبخاري عبدالله (القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٠)، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٣٦، حيث إنه «قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعو مفتش عام الري المصري في السودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته»[٢٤].

شكّلت اتفاقية ١٩٢٩ قاعدة للعمل المصري من أجل تطوير الاستفادة من مياه النيل طبقًا لمشروعات وضعها مهندسو الري البريطانيون مع مطلع القرن العشرين[٢٥]، ولعل أبرز هذه المشروعات التي أُنجزت بالفعل، بالإضافة إلى خزان أسوان، هو «خزان جبل الأولياء» ـ (Jabel Auliaa Compensation Committee) على النيل الأبيض، الذي أُنجز في عام ١٩٣٨، وكانت قدرته التخزينية ٢,٥ مليار متر مكعب عند أسوان، وساعدت على زيادة المساحة المزروعة في مصر بمقدار ٦٠٠ ألف فدان، ودفعت مصر تعويضات لبناء الخزان بلغت ٧٥٠ ألف جنيه مصري[٢٦]، ولتكاليف بنائه أيضًا.

يرجع تشجيع بريطانيا لإتمام هذا المشروع في هذه الفترة من الثلاثينيات إلى أسباب عدة، أهمها:

ـ أن زيادة المياه الواردة لمصر نتيجة بناء خزان جبل الأولياء ستعطي حكومة السودان إمكانية التوسع الزراعي في النيل الأبيض والجزيرة من دون اعتراض مصر.

ـ أن قيام مصر بإنجاز المشروع ودفعها مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري كان مفاده إنقاذ ميزانية السودان وإخراجها من أزمة كبيرة تبلورت ليس فقط بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وإنما أيضًا بسبب انخفاض معدلات إنتاج القطن في تلك الفترة.

---

(٢٤) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/ فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣)، ص ٥١ ـ ٥٣.

(٢٥) مسألة ضبط مياه النيل حظيت بمشروعات عدة لم يتم تنفيذها، منها مشروع قناة جونقلي المقترح من سير وليم غارستن مع مطلع القرن، وتسببت العمليات الحربية في الجنوب السوداني بتعطيل المشروع الذي كان قد تمّ العمل به مع مطلع الثمانينيات بنحو ٢٦٠ كيلو متر، وكان من المقرر أن ينتهي عام ١٩٨٥.

(٢٦) كانت ميزانية السودان في عام ١٩٣٨ أربعة ملايين جنيه مصري.

ـ أن المشروع كانت ستتولاه شركة إنكليزية، وجدير بالذكر أنه كان من غير المسموح به تولي أي شركة غير إنكليزية بناء الخزان، وهذا يعني بطريق ما انتعاشًا اقتصاديًا لرأس المال الإنكليزي.

ـ أن زيادة مخزون المياه أمام الخزان كان سيُغرق مناطق زراعية، ومناطق الرعي على جانبيّ النيل الأبيض، الأمر الذي كان سيجر إلى زراعة مساحات بديلة جديدة ينتقل الأهالي المهاجرون إليها، ما يؤدي إلى خلق مجتمعات جديدة، وهذا ما حدث بالفعل، حيث قامت مشاريع الإعاشة البديلة في مناطق «عبد الماجد ـ فطيسة ـ الهابشة ـ أم جر ـ وادي نمرو ـ الجزيرة»، وتمّ تمويل تلك المشروعات من مبالغ التعويضات التي دفعتها مصر، والتي تولّى الإشراف على إنفاقها «لجنة تعويضات جبل الأولياء»[٢٧].

إلى جانب خزان جبل الأولياء، يكشف طول فترة المفاوضات المصرية البريطانية ـ التي استمرت بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٢ ـ حول إنشاء محطة توليد كهرومائية على شلالات أوين، مدى الحرص المصري على كل قطرة من مياه النيل، حيث تعلقت المفاوضات بحجم الخزان وسعته، وذلك لتضمن مصر ألا يتم تشغيل توربيناته بما يزيد على التدفق الطبيعي لمياه النهر، ولتضمن عدم خفض كمية المياه التي تصل مصر، أو تعديل تاريخ وصولها، واشترطت مصر في هذا السياق أن تستقبل أوغندا خبيرًا مصريًا في أشغال الري لمراقبة المشروع[٢٨]، وتطورت فكرة المحطة الكهرومائية لتتحول إلى خزان تم إنجازه في عام ١٩٥٤[٢٩].

لعلنا نلاحظ من سياق هذه المشروعات الاتجاه المصري لتنفيذ الاستراتيجية البريطانية في تخزين مياه نهر النيل خارج الحدود المصرية، بما يكفل تحكّمًا سياسيًا بمصر طبقًا لسياسة اللورد كتشنر، إلا أنه مع قيام ثورة تموز/يوليو فإن التفكير الاستراتيجي المصري قد انقلب باتجاه تخزين

(٢٧) البحيري، «الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية،» ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢٨) فليفل، «الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل،» ص ٨.

(٢٩) إبراهيم، «مياه نهر النيل والأمن القومي المصري،» ص ٥٤.

المياه داخل الحدود المصرية، ولعلّ ما قاله خبراء الري المصريون عن خطورة التخزين خارج الحدود المصرية، بل والذهاب إلى رفض تنفيذ مشروع سد أوين بعد شهور من قيام الثورة[٣٠]، لقي آذانًا صاغية لدى دائرة صنع القرار بعد تموز/يوليو التي أحدثت ثورة حقيقية في سياسة مصر المائية، إذ إنها راحت تميل إلى الاتجاه نحو السيطرة على نصيب مصر من المياه ومنع الفيضان بما يمثله من هدر للمياه ومخاطر على السكان، ومن ثم التحكّم بالنهر داخل الأراضي المصرية، بما يقلّص من فرص ابتزاز مصر من جانب الاستعمار البريطاني أو غيره، سواء أكان في السودان أم في باقي مناطق المستعمرات البريطانية في إفريقيا[٣١].

ثانيًا: الضغوط البريطانية بشأن المياه

لعلّ إعلان استقلال السودان في عام ١٩٥٦ لم يكن إعلانًا بإنهاء الصراع المصري البريطاني على السودان على الرغم من حسم وضع الأخير القانوني، لكنه كان تدشينًا لصراع من نوع جديد، وورقة ضغط استخدمها البريطانيون، ثم الأميركيون، ضد مصر، حيث كان السودان هو الورقة الرابحة التي يمكن فيها التلاعب بالمصالح المصرية، أو استخدامها ورقة ضغط على مسارات السياسة المصرية، وخصوصًا في المجال الخارجي، ومثّل ملف المياه والسد العالي ورقتيّ الضغط الأنجلو أميركي ضد مصر إزاء توجّهاتها في النضال ضد الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني بالعالم العربي وإفريقيا.

عكس مشهد الصفحة الأولى من **الأهرام** صبيحة توقيع اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان عمق المأزق المصري والمعركة الشرسة التي دارت بشأن مسألة المياه، فتمّ تلخيص الموقف بمانشيت **للأهرام** من كلمتين: «تم التوقيع»[٣٢]، وهي العبارة التي لخّصت طبيعة المعركة لتأمين الاحتياجات المصرية من المياه منذ ثورة تموز/يوليو وحتى لحظة التوقيع.

لم تنتظر بريطانيا طويلًا لاستخدام ورقة المياه باعتبار المياه عنصرًا ضاغطًا

---

(٣٠) **الأهرام**، ١٠/١/١٩٥٣.

(٣١) فليفل، «الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل،» ص ٨.

(٣٢) **الأهرام**، ٩/١١/١٩٥٩.

على مصر بإعمال الاستراتيجية ذاتها التي استخدمتها مطلع القرن العشرين في خلق نقطة لتلاقي المصالح البريطانية والسودانية، إذ عندما يزرع السودانيون القطن تستفيد منه مصانع لانكشاير، لكن التعديل البريطاني في منتصف القرن العشرين كان محاولة لاستخدام السودانيين أداةً ضد الاحتياجات المائية المصرية، خصوصًا أن هذه الاحتياجات ارتبطت على نحو عضوي ببناء السد العالي، مشروع الثورة الأهم في طموحاتها التنموية، وعنوان المعركة أيضًا مع الغرب، وهو المشروع الذي أثار مخاوف السودانيين أيضًا.

اصطدم التكتيك الاستعماري البريطاني هذه المرة بمشروع جمال عبد الناصر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري، وقيادته لمعركة ناجحة ضد الغرب في المنطقة خلال الخمسينيات، التي كانت من أهم أسباب تزايد شعبية الرجل التي انطلقت في العالم العربي كله، وانعكست على تزايد النفوذ الإقليمي المصري، الأمر الذي أسهم - في تقديري - بإدارة مسألة المياه بنجاح لصالح الجانب المصري، وأسفر في الأخير عن عقد اتفاقية ١٩٥٩ وبناء السد العالي.

كانت أولى الخطوات البريطانية في الوقيعة بين شعبيّ وادي النيل هي ما أعلنه روبرت هاو، أمام أول برلمان سوداني في عام ١٩٥٤ من تدشين مشروع المناقل، وذلك باستزراع ثمانمئة ألف فدان اعتمادًا على مياه النيل[٣٣]. وكانت الأهداف المباشرة لهذه السياسات هي حصول مصانع لانكشاير البريطانية على ٤٩,٢ في المئة من إنتاج القطن السوداني في الفترة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧، وذلك بأسعار متدنية مقارنة بأسعار القطن العالمي[٣٤].

اللافت هنا أن خطاب هاو جاء بعد شهر تقريبًا من تصريح صلاح سالم في مؤتمر صحفي عقد في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٤ بشأن حصة السودان في مياه النيل، التي لم يستفد منها في سياق اتفاقية ١٩٢٩، وجاء في هذا التصريح أن السودان لم يستفد من حصته في مياه النيل، وأن لدى السودان

---

(٣٣) وقائع جلسات البرلمان السوداني، العدد الأول، الدورة الأولى، ١٠ آذار/ مارس ١٩٥٤.

(٣٤) تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)، ص ٨٣ - ٨٤.

كميات من المياه لم تستخدم في زراعة الأراضي، كما كشف أنه في أعقاب ثورة تموز/ يوليو طلب السودان من مصر أن توفّر كميات إضافية عن حصتها المقررة بـ٤ مليار متر مكعب من المياه، وأجابت مصر هذا الطلب فورًا، وزاد منسوب المياه في خزان جبل الأولياء بمقدار ٢٠٠ مليون متر مكعب لم يستخدمها السودان مطلقًا، بل أُطلقت مرتين في البحر الأبيض، وكانت هذه الكمية طبقًا لصلاح سالم تكفي لزراعة ثمانين ألف فدان، وكان ذلك في سياق اتهام مصر بالاستيلاء على نصيب السودان من المياه. وقال سالم إن لديه خطابًا من قسم الري في حكومة السودان يحمل إمضاء إداري بريطاني بأن السودان لديه كمية فائضة من مياه النيل، بالإضافة إلى وجود مصادر أخرى للمياه لدى السودان يمكن استخدامها في الزراعة، حيث تتساقط الأمطار على السودان بمعدل يتراوح ما بين خمسة إلى ثمانية شهور سنويًا[٣٥].

لعلّ مشروع المناقل الذي طرحه الحاكم العام البريطاني باستزراع ٨٠٠ ألف فدان في آذار/ مارس ١٩٥٤ ـ على الرغم من أهميته للسودان ـ لا يخلو من أغراض بريطانية في الوقيعة بين مصر والسودان، من حيث اختيار موقع المشروع واعتماده على مياه النيل، على الرغم من توافر مصادر أخرى للمياه في السودان، ولعلّ دليلي على ذلك هو ما درج عليه البريطانيون من استخدام ورقة المياه في الوقيعة أيضًا بين الأطراف السودانية وبعضها بعضًا، ومن ذلك ما ذكره إسماعيل الأزهري ـ أول رئيس وزراء سوداني ـ من أن الموظفين الإنكليز كانوا يعملون للوقيعة بينه وبين حزب الأمة، حين طلب منه المسؤول عن لجنة أعمال مياه النيل والمشاريع الزراعية الخاصة بالاستئذان لسحب رخص المشاريع التي تديرها دائرة المهدي في النيل الأبيض، حيث قال الموظف إن الدائرة تتجاوز المخصص لها من الأراضي للاستزراع على الرغم من إنذارها أكثر من مرة[٣٦].

كان مشروع المناقل مثارًا لتحفّظات مصرية من حيث اعتماده على مياه

(٣٥) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٣٠٤ قديم/ ملف رقم ١/٦/١).

(٣٦) بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، من تاريخ السودان السياسي (القاهرة: الدار الحديثة للنشر، ١٩٩٠)، ص ١٨٥.

النيل، على الرغم من أن تكلفته البالغة ٥٥ مليون جنيه، أو المتضمنة نصيبه من إنشاء خزان الروصيرص، تكفي لاستزراع عشرة ملايين فدان معتمدة على مياه الأمطار، وذلك من دون تقدير لحاجة الشعب المصري الماسّة إلى كل قطرة من مياه النيل، وتجاهل السودانيين لمصادر المياه الأخرى[٣٧].

في ضوء السياسات البريطانية المعروفة منذ مطلع القرن في اعتماد سياسة تخزين المياه خارج الحدود المصرية، بما يمثله ذلك من امتلاك مقدرات صانع القرار في القاهرة، حيث سعت بريطانيا إلى وأد مشروع السد العالي في فترة مبكرة، وذلك حتى قبل القبول الأميركي المبدئي بتمويل السد مع نهاية ١٩٥٥[٣٨]، حيث ظهرت فكرة مشروع السد العالي بعيدًا من فكر مدرسة الري البريطانية في عام ١٩٤٨ من مواطن مصري لأبوين يونانيين يدعى أريان دانيتوس الذي قام بتقديم مشروعه إلى المجمع العلمي المصري في اجتماعه السنوي الأول، وذلك في أعقاب فيضان ١٩٤٦ الذي هدد القطر المصري بسكانه الذين يقارب تعدادهم من خمسة وعشرين مليونًا، وتمت السيطرة على هذا الفيضان بصعوبة بالغة آنذاك.

كانت فكرة أريان تقوم على أساس الاستخدام الكلي لمياه حوض النيل، وتتضمن تقديرًا لطاقة التخزين للمياه تساوى مئة وستة وثمانين مليار متر مكعب من المياه، كما قدم آريان هذا المشروع إلى مجموعة دولية عام ١٩٤٩ لم تتضمن عضويتها خبراء من وادي النيل، وقدم تقريرًا ثالثًا قال فيه عام ١٩٥١ بإمكانية إقامة خزان ضخم خلف خزان أسوان القديم لتطوير النيل كله، وعلى الرغم من اتصالات دانيتوس المستمرة بحكومات ما قبل الثورة بهذا الشأن، إلا أنه لم يجد أي اهتمام بمشروعه[٣٩].

أمام تبنى الثورة مشروع السد العالي، اتخذت بريطانيا عددًا من الخطوات الإجرائية لتعطيله، من ذلك السعي لإدخال إثيوبيا شريكًا لكل من

---

(٣٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩)، تقرير الملحق الزراعي بالخرطوم إلى السفير المصري.

(٣٨) الأهرام، ٢/ ١٢/ ١٩٥٥.

(٣٩) توم ليتل، إخضاع النيل لإرادة الإنسان، السد العالي في أسوان، تعريب وتعليق خيري حماد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٣٨ ـ ٥٠.

مصر والسودان في أي مشروعات على النيل، بالإضافة إلى محاولة تحويل الاهتمام المصري لبناء السد العالي نحو إنشاء مشروعات تخزين المياه بعيدًا من مصر والسودان مثل مشروع خزانات تانا والنيل الأزرق.

اقترح السفير البريطاني في أديس أبابا على السفير المصري محمود فهمي في تموز/ يوليو ١٩٥٤م تشكيل لجنة ثلاثية من ثلاثة مصريين واثنين سودانيين وعدد من الخبراء الفنيين البريطانيين، للحضور إلى أديس أبابا، ودراسة مشروعات التخزين سالفة الذكر، حيث أشار السفير إلى أن هذه المشروعات تلقى ترحيبًا من برنامج النقطة الرابعة الأميركي، الذي تمول به أميركا الدول النامية، كما تلقى ترحيبًا من الإمبراطور الإثيوبي.

واجهت الخطوات البريطانية حساسية ورفضًا مصريًا من زاويتين: **الأولى**، متعلقة بإقحام إثيوبيا في مسألة مياه النيل، **والثانية**، تخص رفض مصر لمشاركة خبراء فنيين سودانيين في دراسة أي مشروعات في مسألة مياه النيل خلال الفترة الانتقالية، مع الأخذ بالاعتبار أن مشاركة خبراء من السودان في وقت لم يُحسم وضعه القانوني يعطي الفرصة لبريطانيا في ممارسة حق الوكالة عن السودان، وهو أمر ارتكزت فيه السياسة المصرية على تقرير صادر عن وكيل وزارة شؤون السودان عام ١٩٤٧[٤٠].

لم تقتصر المحاولات البريطانية على صرف نظر مصر عن السد العالي، لكنها أيضًا مارست ضغوطًا كبيرة على إثيوبيا لتطويق المساعي المصرية لدراسة أوضاع بعض الأنهار، مثل نهر البارو في جنوب السودان، الأمر الذي تطلّب إذنًا إثيوبيًا لتقديم دعم لوجستي للفريق الفني الذي يدخل من أراضيها، ولم تُجب إثيوبيا الطلب المصري بهذا الشأن على مدى عامين، وقال وزير الخارجية الإثيوبي للسفير المصري في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ إن البريطانيين أوضحوا لهم «أن علاقات الدول بالجنوب السوداني لا تزال شأنهم»[٤١].

مع تصاعد جدل الصراع السياسي بين مصر وبريطانيا حول استقلال

(٤٠) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٢١ قديم/ ملف ٣/ ٢/ ٦/ سري جدًا).

(٤١) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٤٧٣ قديم/ ملف رقم ١٢٤/ ١/ ١٦/ سري جدًا).

السودان بإعلانه من البرلمان السوداني، والشكوك المصرية بشأن استمرار النفوذ البريطاني في السودان حتى بعد استقلاله، ممثلاً باستمرار وجود منصب الحاكم العام البريطاني(٤٢)، فإن بريطانيا حاولت تقديم تطمينات للقاهرة بشأن مسألة مياه النيل بعد استقلال السودان، في ضوء رؤيتها أن أحد أسباب تردد عبد الناصر في مسألة الاستقلال المبكر للسودان هو عدم تأكده من إمكانية عقد اتفاق مُرضٍ حول تقسيم مياه النيل في القاهرة، واقترحت الحكومة البريطانية في هذا السياق أن يبلغ السفير البريطاني، هامفري تريفليان، عبد الناصر أن حكومته على استعداد للمشاركة في مباحثات ثلاثية بشأن مياه النيل(٤٣).

لعلّ ما سبق كان يشير إلى مراهنة بريطانيا ـ حتى هذه الفترة ـ على ممارسة ضغوط مستترة على مصر في ملف المياه، على اعتبار أن القاهرة لم تحسم موقفها نهائيًا من الغرب، وهو ما جعل سياسة بريطانيا في تشجيع مشروعات تخزين المياه في ما وراء الحدود المصرية تعتمد على مراعاة الحساسية المصرية لمسألة المياه في العلاقات مع السودان. لكن إقدام القاهرة على عقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ أعطى لندن الضوء الأخضر لإهمال الحساسية المصرية إزاء المياه في الملف السوداني، بل إن الحكومة البريطانية اعتبرت نفسها غير مُلزمة على أي وجه من الوجوه بمراعاة التطلّعات المصرية في السودان بشأن المياه(٤٤).

بطبيعة الحال أسهم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بحسم موقف بريطانيا من مصر والضلوع بمناوأة عبد الناصر في القاهرة على كل الجسور المتاحة، وفي القلب منها مياه النيل، وكان من الطبيعي أن ترث الولايات المتحدة الأميركية الدور البريطاني في السودان باعتبارها القوة الأعظم البازغة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(٤٢) El-Bagir Ahmad Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958* (Exeter: University of Exeter, 1992), p. 163.

(٤٣) F.O. 371/113619 Telegram no. 576, 31 October 1955.

(٤٤) F.O. 371/113616 Telegram no. 388, Foreign Office, 16 October 1955.

ثالثًا: معركة تقسيم مياه النيل

يمكن تلخيص الموقف الخاص بالمياه بين مصر والسودان في أنه لم يكن من الممكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية من دون أن تحتل المياه موقعًا مؤثرًا في هذه الخطط، وذلك في وقت كان يسعى كبار المُلّاك الزراعيين من السودانيين إلى زيادة حصة بلادهم من المياه لزيادة مساحة الأراضي المزروعة بالقطن، محصول البلاد الرئيس، كما كانت ورقة المياه إحدى أوراق اللعبة السياسية السودانية الداخلية، حيث استُخدمت من جميع الأطراف في إدارة الصراع الحزبي، سواء بين حزبيّ الاتحادي والأمة أم بين صفوف الحزب الاتحادي نفسه، كما سيرد تفصيله لاحقًا، وكان أغلبية المُلّاك الزراعيين من أقطاب حزب الأمة الذين كان أكثر ما يُقلقهم هو اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ التي حدّت من قدرتهم على تطوير وزيادة مساحات الأراضي المزروعة بالقطن[٤٥].

لعلّ ذلك ما يُفسّر سعي عبد الرحمن المهدي في زيارته الأولى إلى القاهرة من أجل مقاربة ملف المياه في اتفاقية الجنتلمان المعقودة على هامش اتفاق مصر والاستقلاليين في عام ١٩٥٢، كما ورد تفصيله في الفصل الثاني من هذا الكتاب. حيث نص الاتفاق في النصوص الخاصة بالمياه على الآتي:

- تشرع مصر في تنفيذ مختلف مشروعات النيل المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعي الضروري في كلّ من مصر والسودان.

- توافق الحكومة المصرية على أن يكون للسودان نصيب عادل في مشروعات أعالي النيل والشلال الرابع، وفي أي مشروع آخر يُقام على النيل.

- بشأن تكاليف الخزانات الجديدة تراعي مصر في تقديرها أن ما يدفعه السودان من المال لا يكون بنسبة حصته من مشروعات الماء الجديدة، لمراعاة انتفاع مصر في الماضي من مياه النيل بمشروعات كلّفت تكاليف أقل نسبيًا بالنسبة إلى تكاليف المشروعات الجديدة.

- يتعهّد السودان باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل

---

(٤٥) علي، زراعة الجوع في السودان، ص ٧٥.

المُبرمة بين مصر وإنكلترا في عام ١٩٢٩، وذلك على الرغم من أن السودان لم يكن طرفًا في هذه الاتفاقية.

لعلّ المرونة التي أبداها المصريون في التوقيع على هذا الاتفاق في ما يتعلق بمياه النيل كانت تُراهن على نجاح السياسة المصرية الرامية إلى تحقيق وحدة على نحو ما مع السودان، لكن هذه المرونة لم تستمر طويلًا، إذ وجد محمد نجيب نفسه مضطرًا ـ مع بدء ظهور خلافات وحساسيات مع حزب الأمة في منتصف عام ١٩٥٣ اعتراضًا على الأداء المصري في السودان أثناء المرحلة الانتقالية ـ إلى توضيح ماهية المصالح المصرية في السودان، من خلال مخاطبات مع السيد عبد الرحمن المهدي، وذلك في خطاب مؤرخ في ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٣، حيث وضع نجيب المياه أولوية مطلقة في المصالح المصرية بالسودان، وطالب بضرورة أن تُرسم سياسة موحّدة بخصوص توزيع مياه النيل توزيعًا يكفل العيش الآمن لأهل مصر والسودان على مر الأجيال، «وحتى لا يكون هناك التباس فإن تحديد الخطوط العريضة من شأنه تسهيل سبل الوصول إلى رسم تفاصيل المصالح المشتركة بين مصر والسودان»[٤٦].

بطبيعة الحال لم تحسم مسألة مياه النيل بين مصر والسودان في مراسلات (المهدي ـ نجيب)، بالنظر إلى طغيان الاستعداد لأول انتخابات سودانية، التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣، إلى أن عادت مسألة المياه تطفو على السطح مرة أخرى مع مطلع عام ١٩٥٤، ومع تأليف الوزارة السودانية الأولى، حيث قفزت إلى الواجهة مع سياسات التوسع الزراعي التي حددها الحاكم العام السوداني، روبرت هاو، أمام أول برلمان سوداني، كما سبق تفصيله، في وقت لاحق لبلورة حكومة الثورة سياسات التنمية الاقتصادية، محددة أن يكون رأس الرمح فيها مشروع السد العالي الذي تبنّته الثورة بعد شهرين من قيامها[٤٧].

يمكن رصد ملامح البيئة المحيطة بمشروع السد العالي على صعيد

---

(٤٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٦/ ملف رقم ٨/ ٤.ج/ ٢/ سري جدًا).

(٤٧) ليتل، إخضاع النيل لإرادة الإنسان، السد العالي في أسوان، ص ٣.

العلاقات الثنائية بين مصر والسودان في عدد من النقاط، منها اندفاع السودانيين للسعي نحو الاستفادة من مياه النيل بكل طاقاتهم، بالإضافة إلى وجود مخاوف هائلة من تنفيذ مشروع السد العالي إلى حد مطالبة الصحف السودانية في آب/أغسطس ١٩٥٤ بالوقوف أمام تنفيذ هذا المشروع صفًا واحدًا والقفز على الصراعات الحزبية بشأنه[٤٨]، أما على الجانب المصري فبرز التمسك بتنفيذ السد العالي وتركيز الاستراتيجية المائية المصرية على استبعاد تخزين المياه خارج مصر والسودان[٤٩].

كانت هذه الأجواء دافعًا لعرقلة الوصول إلى اتفاق بين المصريين والسودانيين خلال أول مفاوضات مائية عام ١٩٥٤ بهذا الشأن، التي تمت بناء على طلب سوداني، لأهداف تتعلق بالحصول على موافقة مصر على إنشاء خزان الروصيرص حتى يتسنّى للسودان الحصول على الكمية اللازمة في توسّعه الزراعي، لكن كان الموقف المصري هو ربط موافقته على خزان الروصيرص بالموافقة السودانية على مشروع السد العالي[٥٠].

كان لفشل مفاوضات ١٩٥٤ بين مصر والسودان، التي شارك فيها ميرغني حمزة بصفته وزيرًا للريّ ـ وهو من كبار رجال الطائفة الختمية ـ أثر مباشر في بدء استغلال ورقة المياه باعتبارها أداة للصراع الحزبي الداخلي في السودان، وذلك حين استخدم حمزة ورقة المياه في الصراع ضد إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء، في إطار اتفاق مع السيد علي الميرغني بعد ممارسة الاثنين ضغوطًا على الأزهري[٥١]، وزايَد حمزة على الأزهري حين أعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ أن الرجل يفرط بالحق السوداني في مياه النيل، من خلال الاعتراف بحقوق مصر المكتسبة فيه[٥٢]، بل

---

(٤٨) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٣٠٤ قديم/ ملف رقم ١/ ٥/ ٤/ ١ ج ٢/سري للغاية).

(٤٩) الأهرام، ١٠/ ١/ ١٩٥٣.

(٥٠) سمير المنقبادي، **تطور المركز الدولي للسودان** (القاهرة: مطبعة التجارة، ١٩٥٨)، ص ٣٣٥.

(٥١) خضر حمد، **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده** (الشارقة: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠)، ص ١٩١.

(٥٢) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٢١ قديم/ ملف رقم ٣/ ٢/ ٧).

ذهب إلى أن سبب إقالته من الحزب هو الثمن الذي دفعه لدوره في التشدد إزاء مصر في المفاوضات المائية[٥٣].

إذا علمنا أن السودان تعاقب عليه منذ استقلاله حتى عقد اتفاقية عام ١٩٥٩ ست حكومات، خمس منها حزبية، شملت ائتلافات، بينما كانت السادسة عسكرية[٥٤] يكون من المؤكد أن تؤدي ورقة المياه في السودان دورًا كبيرًا باعتبارها أداةً للمزايدة السياسية؟

عُقدت الجولة الثانية في المفاوضات بين مصر والسودان في مسألة المياه قُبيل مؤتمر باندونغ في نيسان/ أبريل ١٩٥٥، بناء على اتصال من إسماعيل الأزهري في أثناء زيارته القاهرة، وبناء عليه ذهب خضر حمد، وزير الريّ، إلى مصر لإجراء مفاوضات في نهاية آذار/ مارس ١٩٥٥ بعد أن أطّلع على مسار المفاوضات السابقة التي لم تحرز نجاحًا، وتوصل خضر حمد إلى اتفاق مع صلاح سالم على أن مسألة المياه تحتاج إلى اتفاق سياسي قبل أن يكون فنيًا، وأرسل خضر حمد خطابًا إلى الأزهري بنتائج المباحثات، جاء فيه أن الموقف التفاوضي المصري حول المياه يتلخص في ربط مصر الاتفاق حول المياه بموافقة السودان على مشروع السد العالي، حيث لا يمكن الموافقة على أي نصيب إضافي من المياه للسودان من دون السد العالي، «فصلاح سالم لا يستطيع أن يقول للشعب المصري يجب أن تموت أرضكم لأن السودان يريد أن يزرع كذا فدان». وفي هذا السياق برز أيضًا خلاف بين الجانبين حول كمية المياه المقتسمة، حيث رأت مصر بتقسيم ١٦ مليار متر مكعب فقط، بعد احتساب كميات التبخر ومتوسط إيراد النهر، بينما الحسابات الفنية للسودانيين تقوم على أساس اقتسام ٣٢ مليار متر مكعب[٥٥].

بدأت المفاوضات في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ بحضور مستشار الري

---

(٥٣) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٢١ قديم/ ملف رقم ٣/ ٢/ ٧)، نقلًا عن جريدتي السودان الجديد والصراحة السودانيتين.

(٥٤) إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٠)؛ ط ٢ (الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠)، ص ٣٨٧.

(٥٥) حمد، مذكرات خضر حمد: **الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده**، ص ٢٠١ - ٢٠٤.

الإنكليزي المستر مورس، الأمر الذي سبب حساسية مصرية، خصوصًا مع تبلور الموقف التفاوضي السوداني في الخرطوم نحو حسم الموقف دون تأجيله، وذلك على أسس عدم ربط مسألة إنشاء السد العالي بمسألة اقتسام المياه، أو مشروع خزان الروصيرص الذي تنوي السودان بناءه، بينما كان هناك قبول للتفاوض حول رقم كمية المياه المقتسمة على أسس فنية[٥٦].

واجه الفنيون المصريون الموقف السوداني بعدم ربط اقتسام المياه بالسد العالي باقتراح تحجيم نصيب السودان في المياه ليكون ٤ مليارات متر مكعب فقط، مقابل ٧٦ مليارًا لمصر، حيث شدد الجانب المصري على أنه لن يكون متاحًا اقتسام الكمية المختزنة من دون قيام السد العالي، كما أضافوا مطالب متعلقة بضرورة مراعاة حجم السكان لدى البلدين عند اقتسام المياه، ولم يتنازل المصريون في مسألة الحق المكتسب لمصر في المياه، واعتبروه موضوعًا غير قابل للمناقشة.

طبقًا للمذكرات الرسمية تلخّصت المطالب السودانية[٥٧] بالآتي:

ـ تحديد نصيب السودان من المياه من دون الربط بالسد العالي، أو غيره من المشروعات التخزينية، مع تقدير مساحة الأرض الصالحة للزراعة بالري في السودان، وعلى الظروف المائية المصرية مع التقدير بالفدان.

ـ مراعاة مسألة الكثافة السكانية لدى البلدين، مع مراعاة نصيب كلّ دول حوض النيل في مياه نهر النيل.

ـ الاعتراف بالحقوق المكتسبة للسودان في المياه أسوة بحقوق مصر، طبقًا لتقرير مستر كوري عام ١٩٢٠، الذي يقضي بالتوزيع المتساوي للمياه الزائدة بالمناصفة بين البلدين، وذلك بعد الاعتراف بالحق المكتسب لكل من مصر والسودان آنذاك.

ـ يصير للسودان حق في إنشاء مشروعات على النيل لاستغلال نصيبه[٥٨].

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(٥٧) حضر المفاوضات عن الجانب السوداني كلّ من: خضر حمد، بشير عبد الرحيم، سيد عمر العوضي، محمود جادين، صغيرون الزيني.

(٥٨) تنص اتفاقية ١٩٢٩ على ضرورة موافقة مصر على مشروعات السودان المائية.

ـ تعويض سكان وادي حلفا تعويضًا كاملًا قبل الشروع في بناء السد العالي.

ـ بعد تحديد نصيب السودان في المياه فإنه مستعد للتفاوض بروح طيبة حول أي مشروعات تخزينية تريد مصر الاستفادة بها من نصيبها في المياه.

أما المطالب المصرية[٥٩] في مفاوضات نيسان/ أبريل فكانت: «تطبيقًا لمبدأ الفرص المتكافئة فإن المصالح المستمرة المضمونة التي يمكن الحصول عليها من مياه النيل يجب أن تكون طبقًا للقواعد التالية»:

ـ عدد سكان كلّ بلد طبقًا لإحصاء محايد في البلدين.

ـ تقدير الاحتياج لمياه النيل للمساحات الجديدة في مصر والسودان على أساس انتهاج سياسة زراعية مماثلة لما هو مطبّق على الأرض وقتذاك.

ـ توزيع المياه والمصالح المضمونة يجب أن يراعى فيه أسس البندين (أ، ب).

ـ عدم قبول مناقشة الحقوق المكتسبة للمياه تحت أي بند، وفي ظل أي ظروف.

ـ وجوب خضوع توزيع المياه طبقًا للطلب السوداني في البند (ج) بحسب ما يمكن قياسه عند أسوان، بينما يحصل السودان على نصيبه بالنسبة إلى كمية المياه التي تجري بين السودان وأسوان.

ـ لن يقدم الجانب المصري أي أرقام قبل الاتفاق على هذه القواعد[٦٠].

بطبيعة الحال أسفر تباعد الموقف التفاوضي بين البلدين عن فشل المفاوضات، كما تمّ استخدام سلاح الإعلام على الجانبين بشكل سلبي، حيث أذاع راديو «أم درمان» بيانات حول المطالب السودانية، وحاول حشد

---

(٥٩) حضر عن الجانب المصري كلّ من: صلاح سالم، أحمد عبده الشرباصي، سمير حلمي، أحمد سليم، محمد أمين، طاهر أبو الوفا، حسني زكي، يوسف سميكه.

(٦٠) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٩٦ قديم/ ملف رقم ٢/ ٢/ ١).

الرأي العام السوداني حولها، خصوصًا ما يتعلق بغرق أراضي حلفا وتضرر ما يزيد على ٥٠ ألف سوداني من مشروع السد العالي، بالإضافة إلى ضرورة موافقة مصر على سَدّي الروصيرص وخشم القربة في ضوء احتياج سوداني إلى المياه مماثل للاحتياج المصري(٦١).

في المقابل أذاع راديو القاهرة بيانًا لوزير الإرشاد القومي يتّهم فيه وزير الري السوداني بطبع منشورات ضد الحكومة المصرية(٦٢)، على الرغم من أن هذه المسألة في حقيقتها تتعلق بمحاولة طبع خضر حمد قصيدة تمجّد محمد نجيب، كتبها الشاعر السوداني أحمد محمد صالح، في إحدى مطابع القاهرة، وكان ذلك في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٥، أي قبل بدء المفاوضات بأسبوع تقريبًا(٦٣)، وهي القصيدة التي اعتبرها صلاح سالم «تحمل في كل بيت من أبياتها هجومًا عنيفًا ضد قادة الثورة»(٦٤)، في وقت أعرب خضر حمد عن أسفه «أن يصل المسؤولون في الحكومة المصرية إلى درجة ألا يقدّروا المسؤولية، وأن يتخبطوا كلّ هذا التخبط». وأشار إلى أنه سيعرض الموقف على البرلمان السوداني(٦٥).

استدعى فشل الجولة الثانية في المفاوضات من إسماعيل الأزهري القيام بزيارة القاهرة في أعقاب مؤتمر باندونغ، طلب فيها من جمال عبد الناصر التدخّل لحسم مسألة المياه، خصوصًا أنها تُستغل في تأليب الرأي العام في السودان ضد مصر، فوعد عبد الناصر الأزهري بموقف إيجابي قبل مغادرته القاهرة، وبالفعل طلب عبد الناصر عبر صلاح سالم من الفنيين المصريين «أن يتساهلوا في موقفهم، وأن يعدلوا من العرض الذي قدموه للجانب السوداني»(٦٦)، لكن هذا العرض طال انتظاره، حيث لم يقدم المصريون أسسًا جديدة للمفاوضات المائية، على الرغم من وعد

(٦١) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ٢٢٥ قديم/ ملف رقم ١/ ٣/ جـ١).
(٦٢) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٩٦٦ قديم/ ملف رقم ٢/ ٢/ ١).
(٦٣) حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، ص ٢٠٤.
(٦٤) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ٤/ ٧/ ١٩٥٦.
(٦٥) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٥٢٧ قديم/ ملف رقم ٤/ ٤/ ١١).
(٦٦) «مذكرات صلاح سالم،» الشعب، ٥/ ٧/ ١٩٥٦.

عبد الناصر، الأمر الذي دفع خضر حمد إلى تبني موقف اللجوء إلى التحكيم الدولي بحسب خطة كان متفقًا عليها[٦٧].

في أواخر آب/أغسطس ١٩٥٥ تلقّت مصر اقتراحًا سودانيًا لحل الخلافات بين البلدين، تضمّن، في ما يتعلق بالمياه، وقف الحملات الإعلامية، وصولًا إلى اتفاق حول مياه النيل، وذلك بتشكيل لجنة من ثلاثة مصريين وثلاثة سودانيين وثلاثة أعضاء آخرين يمثلون السويد والنرويج وسويسرا لتقديم حل لهذه المشكلة في ضوء مصالح البلدين، ويجب في هذه الحالة أن يقدم الطرفان تعهّدًا بالالتزام بقرار هذه اللجنة[٦٨]، إلا أن قرار تدويل مشكلة المياه لم يجد صدىً له في القاهرة، كما توارى ملف المياه نسبيًا مع المعارك والمشاورات السياسية المترتبة على نزوع السودان نحو الاستقلال عن دولتيّ الحكم الثنائي مع نهاية عام ١٩٥٥.

مع إعلان استقلال السودان في عام ١٩٥٦، يمكن ملاحظة أن خطاب الاعتراف المصري بالاستقلال والرد عليه كان ينطوي على إشارات لنقاط الخلاف بين البلدين، ليس في مسألة المياه فقط، لكن أيضًا في ملف الحدود، حيث كان خطاب الاعتراف ينطوي على محاولة مصرية لإلزام السودان بالاتفاقات الدولية الموقّعة وقت السيادة المشتركة عليه، وفي القلب منها اتفاقية المياه عام ١٩٢٩، إذ نصّ إعلان جمال عبد الناصر اعترافه باستقلال السودان في جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٥٣، في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، على أن: «حكومة مصر تأمل في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان، وسيكون من دواعي سرورنا تأييد الحكومة السودانية لذلك»[٦٩].

في المقابل رفض إسماعيل الأزهري إعلان موافقته على المعاهدات

---

(٦٧) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٥٩٠ قديم/ ملف رقم ١/٦/٤).

(٦٨) F.O. 371 / 113615, Telegram no. 1198, 2 September 1955.

(٦٩) محمد عامر بشير، **الجلاء والاستقلال** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٧٥)، ص ١٠٠.

والاتفاقات التي أشار إليها خطابا الاعتراف من دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا قبل تحديدها على وجه الدقة[٧٠]، خصوصًا ما يتعلق منها باتفاقية عام ١٩٢٩ الخاصة بتقسيم المياه بين مصر والسودان.

سارع إسماعيل الأزهري في ثاني يوم لاستقلال السودان، ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، بتقديم طلب للحكومتين المصرية والبريطانية لإيضاح الاتفاقيات والمعاهدات التي أشار إليها خطابا الاعتراف من الحكومتين[٧١]، بينما أوضح الأميرالاي عبد الفتاح حسن، تبريرًا للموقف المصري، أن الاشتراط الذي ورد في الاعتراف المصري باستقلال السودان إنما هو صيغة دولية معمول بها، إذ إن أي حكومة جديدة ملتزمة بالتزامات من سبقها ما لم يتم إلغاء تلك الارتباطات بالاتفاق والتراضي بين الدولتين المتعاقدتين[٧٢].

في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ خاطبت السفارة البريطانية وزارة الخارجية المصرية بشأن خطاب الأزهري، حيث أخطرت السفارة الوزارة بالاتفاقات غير السياسية في مجالات مختلفة، وقالت إنها بصدد تجميع الاتفاقيات الأخرى، وأشارت الإدارة الإفريقية في القصر الجمهوري المصري على وزارة الخارجية بعدم الرد على خطاب السفارة البريطانية، لأسباب ترى أن بريطانيا تحرص على أن تثير مصر أمر الاتفاقيات السياسية، وأهمها اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩، ومن المصلحة المصرية إثارة شرعية اتفاقية مياه النيل، كما اهتم القصر الجمهوري بالبحث والاستقصاء عن مسألة وجود اتفاقية حدود تحتفظ بها إنكلترا[٧٣].

اعتمد الموقف المصري طبقًا لمستشار الري للشؤون الخارجية في مجلس الدولة أن لاتفاقية مياه النيل صفة إقليمية، ولا يؤثر فيها انتقال الإقليم من سيادة إلى أخرى، ولا يمكن أن يرقى الشك إلى نيّة عاقديها

---

(٧٠) سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص ٣٠٣.

(٧١) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٦٥ قديم/ ملف رقم ٦٩/ ٢/ ١٤ ج٢/سري للغاية).

(٧٢) **الأهرام**، ٤/١/١٩٥٦.

(٧٣) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٦٥ قديم/ ملف رقم ٦٩/ ٢/ ١٤ ج ٢/سري للغاية).

باستمرار العمل بها في كل الأزمنة، وتحت كل الظروف التي يمكن أن تنشأ، حيث أكدّ مستشار الري أنه لا حاجة إلى مناشدة السودان لتأكيد احترامه لها، وإلا كان معنى ذلك أن استمرار تطبيق هذه الاتفاقية يكون معلقًا بإرادة السودان وحده[(٧٤)].

أثار الموقف السوداني بطلب بحث طبيعة الوفاقات والاتفاقيات المطلوب الالتزام بها قلقًا مصريًا، لذا سارع وفد مصري بزيارة السودان في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٦ لبحث ملفات العلاقة المشتركة وفق خطة هي:

ـ إرسال وفد مصري يبحث المسائل الاقتصادية المشتركة: النقد والعلاقات الجمركية والتبادل التجاري، والقيام ببحث مسائل الجوازات والهجرة والجنسية، على أن يجري بحث هذه المسائل جملة واحدة، وفي وقت واحد.

ـ محاولة الوفد أن يبرز للسودانيين خطورة مشاكلهم، وأن مصالحهم الحقيقية تقتضي الوصول إلى اتفاق.

ـ استخدام تكتيك تفاوضي يشعر السودانيين أن مصر وهي ترحب بالوصول إلى اتفاق ليست متلهفة على ذلك.

ـ عدم الزج بالمباحثات إلى موقف يقتضي قطعها والعمل على ترك الباب مفتوحًا لاستئنافها.

ـ ألا يتعرض الوفد إلى بحث مشاكل الحدود ومركز مصلحة الري المصري في السودان أو موضوع المياه أو السد العالي.

لكن الوفد السوداني أبدى عدم تعاون في تقدير المصريين، و«بروح لا تستلهم إلا المصلحة الخاصة العاجلة»، وذلك من دون النظر إلى الاعتبارات الاستراتيجية[(٧٥)].

---

(٧٤) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١١٦٥ قديم/ ملف رقم ٦٩/ ٢/ ١٤ جـ ٢)، تقرير مستشار الرأي في مجلس الدولة ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٦.

(٧٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤ ملف رقم ٧٤٤/ ٧/ ٣/ ٢/ سري للغاية)، تقرير مرفوع لرئيس الجمهورية.

كان تقدير الخارجية المصرية أن وراء التعنّت السوداني تكتيكًا بريطانيًا، وذلك في ظل وجود مستشارين إنكليز للحكومة السودانية، حيث تبين للوفد المصري استحالة الوصول إلى حل يرتكن إلى أساس فني مجرد، وأنه من اللازم علاج الموضوع على مستوى سياسي في ضوء سلوك تفاوضي سوداني يحدد أولوية الملفات محل التفاوض، واختار الوفد المصري مسألة العملة لتكون أول هذه الملفات، في وقت كان المصريون يركزون على مسألة المياه ويعتبرونها أولوية قصوى، وكان التقدير المصري حول التدخل البريطاني صحيحًا، حيث أخبرت الحكومة البريطانية نظيرتها السودانية أثناء وجود الأزهري في القاهرة لاستئناف التفاوض حول العلاقات المشتركة في نيسان/ أبريل ١٩٥٦ أن بريطانيا تتعاطف مع السودان في ما يتعلق بتوفير غطاء للعملة السودانية التي كان السودانيون يشرعون بإصدارها(٧٦)، وكان من نتيجة ذلك أن رفض السودانيون عرضًا مصريًا في جولة ثالثة من المفاوضات في أيار/ مايو ١٩٥٦ بالقاهرة، وذلك بتحويل ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، بالإضافة إلى ما قيمته ٢ مليون جنيه من السلع والخدمات، حيث كانت بريطانيا تسعى إلى إسراع السودان في استكمال مظاهر استقلاله بإصدار العملة السودانية، حيث وعدت لندن السودانيين بمناقشة هذا الموضوع بصفة غير رسمية مع البنك الدولي، وبدأت الترتيبات في الخرطوم استعدادًا لإصدار عملة السودان المستقلة بعد تمرير قانون من مجلس النواب السوداني لإنشاء هيئة للعملة(٧٧).

ردّ عبد الناصر كان فوريًا إزاء التجاهل السوداني لمسألة المياه والركون إلى بريطانيا، رمز الاستعمار، في الاستشارات الفنية لعلاقات وادي النيل والتنسيق البريطاني مع إثيوبيا، حيث أكد إصراره على خططه بشأن بناء السد العالي في أسوان من دون اتفاق مع السودان، بل زاد على ذلك أنه ليس من حق السودان بناء خزان الروصيرص إلا بإذن من مصر طبقًا لاتفاقية ١٩٢٩(٧٨).

---

(٧٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤ ملف رقم ٧٤٤/ ٧/ ٣/ ٢/سري للغاية)، وانظر أيضًا: F.O. 371/ 11965, Telegram no. 1017, 24 February 1956.

(٧٧) F.O. 371/ 119601, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 19 May-6 June 1956.

(٧٨) F.O. 371/ 19601, From Cairo to Foreign Office, 10-24 October 1956.

كان من الطبيعي في مثل هذه الأجواء أن تُشَن حملة شعواء على مصر في مجلس العموم البريطاني، قادها النائب المحافظ، هيو فريزر، الذي هاجم مشروع السد العالي، وقال إنه يتوقع حدوث منازعات عنيفة في المستقبل بين سكان وادي النيل على مياه النهر، وطالب بتشكيل هيئة عُليا للإشراف على توزيع مياه النيل على البلاد التي يمر بها لتجنب التوتر في مسألة المياه التي من المتوقع أن تغذي ٧٠ مليون نسمة، ودعا إلى البت بموضوع هيئة النيل العليا على وجه السرعة لأن المسألة ليست حيوية لمصر والسودان وحدهما، لكن لشعوب إفريقيا الشرقية البريطانية أيضًا، حيث تقع مسؤولية حماية مصلحة هذه الشعوب على عاتق الحكومة البريطانية.

اعتبر النائب البريطاني أيضًا أن التكلفة الهائلة المطلوبة لإنشاء السد العالي (١٢٠٠ مليون دولار) سوف تجعله المشروع الأضخم على نهر النيل، ما يُحجّم من فرص إنشاء أي سدود، أو خزانات أخرى للمياه، كما أنه يهدد ما قاله عن إنهم ١٥٠ ألف نسمة من السكان في السودان. وفي هذا السياق قاد النائب حملة رفض تمويل بريطانيا للسد العالي[٧٩].

في هذا السياق ألحقت بريطانيا تنسيقها مع السودان في مسألة تأجيل النظر في مسألة المياه مع مصر بتنسيق آخر مع إثيوبيا، حيث أجرى دوغلاس باركر، وكيل وزارة الخارجية البريطانية، مباحثات مع إثيوبيا بشأن مياه النيل واتفاقية عام ١٩٢٩، وقال باركر في هذا الصدد: «إن إثيوبيا لديها مشروع قديم لتنظيم مياه بحر تانا»[٨٠]، وكان سبب تلويح بريطانيا بورقة المياه لاحقًا لزيارة قام بها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، شيبلوف، إلى القاهرة سببت انزعاجًا شديدًا لبريطانيا[٨١].

تُوّجت هذه الخطوات البريطانية بإعلان وزير الخارجية، سلوين لويد، أن سياسة بلاده ما زالت مهتمة بمسألة استغلال مياه النيل على الرغم من رفضها تمويل مشروع السد العالي، وشكك في إمكانية قيام هذا المشروع

---

(٧٩) الأهرام، ١٩٥٦/٥/٢٢.

(٨٠) الأهرام، ١٩٥٦/٦/١١.

(٨١) الأهرام، ١٩٥٦/٦/٩.

بالنظر إلى التطورات المصرية المهتمة بتطوير القدرات الدفاعية المصرية[٨٢]، كما عُقدت في هذا الإطار مباحثات بريطانية أميركية لعرض مشروعات بديلة من السد العالي على مصر تشمل وادي النيل كله[٨٣]، مثل مشروع قناة جونقلي وبعض الخزانات الصغرى على بحيرة ألبرت[٨٤].

بطبيعة الحال دخلت الصحافة البريطانية على الخط في أجواء مُشبعة بالتوتر بين مصر والغرب بعد تأميم قناة السويس، حيث أعربت **التايمز** عن دهشتها من إهمال مصر شريكها الرئيس في مياه النيل (السودان) في مسألة بناء السد العالي، على الرغم من أنه سوف يغرق جزءًا من السودان، مشيرة إلى أن التاريخ لا يعرف إلا أمثلة قليلة من هذه الحالة، حيث تستعد دولة إلى تحويل أجزاء من إقليم مجاور لها إلى بحيرة[٨٥].

هذا الهجوم البريطاني الكاسح لم ينجح في شراء موقف سوداني موالٍ له، حيث إن الإشارة الواردة في بيان رفض تمويل السد حول استعداد الولايات المتحدة لمناقشة الخطوات الأكثر توصّلًا إلى تطوير مياه النيل مع الحكومات التي يمر ببلادها النيل اعتبرها السودانيون عرضًا مسمومًا لحكومة السودان، يخدم أغراض الاستعمار الأنجلو أميركي، حيث أجمعت الصحف السودانية على أن المعسكر الغربي يريد استخدام السودان وإثيوبيا وأوغندا مخالب قط ضد مصر[٨٦]، بل إن الرأي العام السوداني انحاز كلّية نحو مصر بعد تأميم قناة السويس. وأشارت صحيفة **الأيام** السودانية[٨٧] إلى أن السودان يقف مع مصر في سياساتها الحالية، ويشد من أزرها للوقوف ضد كل محاولة لتسرب النفوذ الأجنبي إلى أراضيها أو الضغط عليها، وأضافت **الأيام**: «إن البيان الأميركي حاول الزج بالسودان في هذه الضغوط، ونحن نؤكد أننا لا

---

(٨٢) **الأهرام**، ٢٤/ ٧/ ١٩٥٦.

(٨٣) **الأهرام**، ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦.

(٨٤) يلاحظ في هذه المشروعات أنها **أولًا** خارج الحدود المصرية، **وثانيًا** أن عوائدها على صعيدي تخزين مياه النيل وزيادة موارده المحدودة مقارنة بمشروع السد العالي.

(٨٥) Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958*, p. 194.

(٨٦) **الأهرام**، ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦، نقلًا عن جريدة **صوت السودان**، الناطقة بلسان الطائفة الختمية.

(٨٧) تُصنّف مستقلة.

نعتزم أن نجعل من مسألة تقسيم مياه النيل ثغرة لطعن مصر من الخلف، والاتفاق بين البلدين لا يحتمل تدخل أي دولة أجنبية»[٨٨].

كما عُقدت مؤتمرات سياسية في الخرطوم تؤيد الموقف المصري وترفض تدخّل بريطانيا في مسألة مياه النيل[٨٩]. وكان لانحياز الرأي العام السوداني إلى جانب مصر دور حاسم في الضغط على الحكومة السودانية الائتلافية التي ضمت عناصر من حزب الأمة في عدم التلاعب بملف المياه والتنسيق مع بريطانيا التي نجحت مصر أن تعزلها في معسكر الاستعمار بمواجهة تطلّعات الشعوب إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي والتحرر الوطني، وذلك إلى الحد الذي دفع محمد أحمد محجوب، وزير الخارجية السوداني[٩٠]، إلى نفي بحثه مسألة المياه أثناء وجوده في القاهرة لاجتماعات في الجامعة العربية[٩١]، كما يعلن عبد الله خليل، رئيس الوزراء، أن سحب تمويل السد العالي لن يؤثر في مباحثات مياه النيل بين مصر والسودان[٩٢]، وذلك في ظل إضرابات واعتصامات مؤيدة لعبد الناصر ليس في السودان وحده، لكن في الوطن العربي كله[٩٣].

حاولت القاهرة استغلال هذا المناخ السياسي المواتي لها في حسم مسألة مياه النيل مع السودان، إلا أن المزايدات السياسية والتحالفات الانتهازية على مستوى النخبة السياسية أحبطت مشروع اتفاق بشأن المياه بين مصر والسودان، إذ إنه مع سقوط حكومة إسماعيل الأزهري في ٥ تموز/يوليو ١٩٥٦، وتكوين حكومة ائتلافية سودانية من حزبيّ الأمة والشعب الديمقراطي[٩٤]، دلف ملف المياه من بوابة المزايدات السياسية الداخلية، بينما كان تأميم قناة السويس في التوقيت نفسه مؤشرًا إلى قطيعة

---

(٨٨) الأهرام، ٢٧/٧/١٩٥٦.

(٨٩) الأهرام، ١٣/٨/١٩٥٦.

(٩٠) من أقطاب حزب الأمة.

(٩١) الأهرام، ٢/٨/١٩٥٦.

(٩٢) الأهرام، ٢٢/٧/١٩٥٦.

(٩٣) الأهرام، ١٦/٨/١٩٥٦.

(٩٤) حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ص ١٨٩.

مصر الكاملة مع الغرب، الأمر الذي أسفر عن دخول ملف المياه في بؤرة الصراع بين مصر وبريطانيا باعتبار أن المياه ورقة الضغط المُتاحة، حيث حاول البريطانيون هنا أن يكون السودان مخلبهم ضد عبد الناصر.

في هذا السياق حرص كلّ طرف سوداني على أن يكون هو بطل الاتفاق مع مصر، بما يمثل ذلك من رصيد سياسي للحزب الموقّع على الاتفاق، فعطّل الحزب الاتحادي المخلوع من الحكم اتفاقًا أبرمه ميرغني حمزة، وزير الري في الحكومة الائتلافية، مع القاهرة بشأن المياه، لكن هذا الاتفاق كان بمعزل عن علم مجلس الوزراء السوداني، الأمر الذي كشفه مبارك زروق[٩٥] بمحاضرة له في نادي الخرطوم في ٣ آب/أغسطس ١٩٥٦، مشيرًا إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق مع القاهرة ينقصه التوافق على مسألة التعويضات المدفوعة من مصر للسودان، بينما حدد الاتفاق نصيب السودان في المياه بـ ١٦ مليار متر مكعب، ونصيب مصر بـ ٥٦ مليار متر مكعب[٩٦]، كما أنه الاتفاق الذي كان زروق نفسه يسعى إليه قبل خروج حزبه من الحكم بشهر واحد[٩٧]، واضطر ميرغني حمزة إلى الكشف عن هذا الأمر في بيان صحفي قال فيه إنه وافق على اتفاق مصر بشروط أن يأخذ السودان نصيبه العادل من المياه، وإطلاق يده أيضًا في إقامة المشروعات اللازمة للاستفادة من نصيبه بالمياه، وتوفير وسائل الاستقرار والمعيشة للسكان المتضررين من إنشاء السد العالي.

قال حمزة أيضًا في ردّه على زعيم المعارضة الاتحادي بشأن العلاقات مع مصر إن الوزارة الحالية كانت تهدف إلى تحسين العلاقات الثنائية في وقت يهدف زروق وحزبه إلى تعكير الأجواء، نافيًا حدوث أي اتفاق في لقاء تمّ مع عبد الناصر بشأن المياه[٩٨].

---

(٩٥) زعيم المعارضة آنذاك.

(٩٦) لم يكن يعلم به سفير مصر وقتذاك محمود سيف اليزل خليفة، الأمر الذي يؤشر إلى توازي قنوات الاتصال مع السودان بين أكثر من جهاز مصري.

(٩٧) الأهرام، ٢٣/ ٥/ ١٩٥٦.

(٩٨) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٤٧٣ قديم/ ملف رقم ٢٤/ ١/ ١٦، أ/ج ١/ سري جدًا).

لم يُحرزِ الاتفاق في مسألة المياه تقدمًا يُذكر بعد فشل المحاولة المصرية في إبرام اتفاق للمياه مع السودان لأسباب تتعلق بانشغال القاهرة بردود فعل الغرب على خطوتها في تأميم قناة السويس، حيث كانت السيناريوهات المتوقعة تنطوي على احتمال حدوث هجوم على مصر[٩٩]، بينما كان وجود عبد الله خليل على رأس الحكومة السودانية سببًا كافيًا باعتقادنا لتعطيل أي اتفاق حول المياه مع مصر في أجواء مشبعة بالتأييد لها من الرأي العام السوداني[١٠٠]، الأمر الذي لا يحقق بالتأكيد مصالح كبار المُلّاك في حزب الأمة الذين يتطلعون إلى أن اقتسام المياه مع مصر سوف يتيح لهم توسعًا طموحًا بإنتاج القطن، ووجد هذا الاتجاه دعمًا في دوائر الحزب الاتحادي العليا، في ضوء اتجاه إسماعيل الأزهري أثناء فترة حكمه الأولى في عام ١٩٥٤ إلى تسهيل منح تراخيص مشاريع المضخات (الطلمبات) الزراعية، وانعكس ذلك على تسارع نمو طبقة المُلّاك الزراعيين، وفتح شهية البرجوازية التجارية في المدن، وبين المتعلمين للبحث عن فرص للاستثمار في المجال الزراعي. ومع تزايد عدد أعضاء الحزب المهتمين بالتراكم الرأسمالي كانت الضغوط تتزايد داخل الحزب من أجل توزيع عادل للمياه مع مصر[١٠١]، ولعلّ وعي عبد الله خليل بهذه المتغيرات جعله متأكدًا من مساندة الاتحاديين له في ملف المياه، قائلًا إن الحزب الوطني الاتحادي لن يتردد بمهاجمة حكومته إذا هي قبلت باتفاق أقل مما توصل إليه خضر حمد، وزير الريّ في حكومة إسماعيل الأزهري[١٠٢].

مع ازدياد حجم المصالح السودانية في الاستثمار الزراعي مع مطلع عام ١٩٥٧ تصاعد الجدل حول مسألة مياه النيل، كما تمّ تبني فكرة إقامة خزانات صغيرة على النيل عوضًا من السد العالي، حيث أعدّت جامعة

---

(٩٩) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٤٢.

(١٠٠) انطلقت المظاهرات يوميًا إلى مقر السفارة المصرية خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٥٦، وذلك من جميع الطوائف والهيئات والأحزاب السودانية.

(١٠١) علي، **زراعة الجوع في السودان**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٠٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف ١١٢٨/ ٣٠٩/١٩/ سري).

الخرطوم محاضرات بهذا الشأن(١٠٣)، وقامت جماعة الإخوان المسلمين بتوزيع منشورات ودراسات حول مسألة تقسيم المياه في المنازل والمنتديات(١٠٤)، وترصد تقارير السفارة المصرية في هذا السياق تعدد التصريحات من المسؤولين السودانيين بشأن اكتشاف معادن ثمينة وآثار تاريخية قيّمة في منطقة حلفا، الأمر الذي فسّرته التقارير بمحاولة رفع قيمة التعويضات المطلوب دفعها من الحكومة المصرية نظير ما ستغرقه من أراضٍ.

لقي هذا الاتجاه السوداني دعمًا بريطانيًا وأميركيًا في ضوء تدشين مشروع آيزنهاور عام ١٩٥٧ الذي كان رأس الرمح الأميركي لمحاربة ومحاصرة النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط وغيره من مناطق العالم، ففي هذه الأجواء بحث عبد الله خليل مسألة المياه في لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧(١٠٥) حيث أعربت لندن عن عدم الممانعة بتقديم إعلان من جانبها تعتبر فيه أن معاهدة ١٩٠٢(١٠٦) غير جديرة بالذكر، في وقت لم تعترف السودان باتفاقية المياه عام ١٩٢٩، وذلك مع وجود مؤشرات بإمكانية إقدام السودان على اعتبار الاتفاقية سالفة الذكر غير جديرة بالذكر هي الأخرى(١٠٧). وتوّج ذلك نائب الرئيس الأميركي، ريتشارد نيكسون، حين كشف عن وجود مشروع تخزين كبير للمياه تتعاون فيه كل دول حوض النيل، وتتحمل الولايات المتحدة جزءًا من تكاليفه المالية، بينما تشارك

(١٠٣) محمد السيد غلاب، «العلاقات المائية في وادي النيل،» ورقة قدمت إلى: **مصر وإفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة: أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة**، سلسلة تاريخ المصريين؛ ٩٥ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٤١٠.

(١٠٤) حسن مكي محمد أحمد، **حركة الإخوان المسلمين في السودان: ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩** (الخرطوم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٠٥) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٤٧ قديم/ ملف رقم ١٦/١/٢٤، أ جـ ١/ سري جدًا).

(١٠٦) نصت المعاهدة المعقودة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٠٢م على أن يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بألا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها في ما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق بما يمكن أن يسبب اعتراض سيران مياهه إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدمًا هي وحكومة السودان.

(١٠٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١٩/٣٠٩/١١٢٨).

بريطانيا بتنفيذه[١٠٨]، وبطبيعة الحال كانت إثيوبيا أول المؤيدين لهذا المشروع، إذ إن مواقفها السياسية من تفاعلات مسألة إنشاء السد العالي تبلورت في رفض إنشاء السد العالي بعنف، وذلك لأسباب تتعلق بخطورة تنامي نفوذ مصر وقيادة عبد الناصر لإمبراطورية إسلامية، بالإضافة إلى أي تعاون أو تنسيق مصري سوداني يخصم بالضرورة من الوزن والدور الإقليمي لإثيوبيا في إفريقيا، وفي هذا الإطار طالبت إثيوبيا بالاشتراك في أي مفاوضات حول مياه النيل بين مصر والسودان[١٠٩].

في هذه الأجواء تدخّلت السفارة الأميركية في الخرطوم لحث الأطراف السودانية على عرقلة مباحثات مياه النيل إلى ما بعد الانتخابات، وذلك حتى يسيطر حزب الأمة على الحكم، ويُصبح الاحتكاك بمصر مواتيًا[١١٠].

واجه الموقف المصري هذه الهجمة الغربية المدعومة إقليميًا بإجراءين: **الأول** التمسّك بنصوص اتفاقيتَي عام ١٩٠٢، وعام ١٩٢٩ اللتين تَضْمَنُهُما بريطانيا ولا تستطيع التنصّل منهما على اعتبار أنهما اتفاقيتان دوليتان، أما الإجراء **الثاني** فهو استعجال البدء بمباحثات مياه النيل مع السودان. ووصل إلى القاهرة بالفعل وزير الري السوداني، ميرغني حمزة، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ بناء على طلب من القاهرة، وذلك وسط شكوك مصرية في إمكانية الوصول إلى اتفاق لأسباب تتعلق بالتحضير للانتخابات السودانية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، حيث كان كل حزب يتطلع للانفراد بالحكم، وبالتالي يكون هو بطل عقد اتفاق المياه مع مصر[١١١].

صدقت التوقعات المصرية في عدم الوصول إلى اتفاق بسبب الخلاف

(١٠٨) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٤٧٣ قديم/ ملف رقم ٢٤/ ١/ ٣/ سري).

(١٠٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩/ سري).

(١١٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف ٧٤٤/ ٨١/ ١٢ ج٢)، تقرير المخابرات الحربية رقم ١٨/ ١، ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٧.

(١١١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩).

حول تقسيم الفائض من مياه نهر النيل، حيث يحتسب الخبراء المصريون إيراد النهر من متوسط الأعوام ١٨٧٠ ـ ١٩٥٤، وبذلك يؤكدون أن إيراد النهر هو ٨٤ مليار متر مكعب. كما يُصرّ الخبراء المصريون على خصم قيمة التبخّر من إيراد النهر، مُقدّرة بـ١٠ مليارات متر مكعب، الأمر الذي أصرّ السودانيون على أن تتحمّله مصر وحدها، أما الحقوق المكتسبة لكل من البلدين في المياه فقدّرها خبراء الري المصريون بـ٥١ مليار متر مكعب، بينما لم تتجاوز التقديرات السودانية ٤٨ مليار متر مكعب[١١٢].

لم تسفر الانتخابات السودانية إلا عن تكوين حكومة ائتلافية جديدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ بين حزبيّ الأمة والشعب، لكن هذه المرة بأغلبية في عدد مقاعد البرلمان أتاحت لحزب الأمة أن ينفرد تقريبًا بدفة السياسة الخارجية بعد أن كان هذا الملف سببًا بإجهاض الحكومة الائتلافية الأولى.

سعى حزب الأمة في الحكومة الائتلافية الثانية إلى الجنوح نحو اليمين تحت مظلة الأحلاف العسكرية (حلف بغداد) ومبدأ آيزنهاور الذي يتيح تلقّي معونات اقتصادية بشرط الولاء للمعسكر الغربي[١١٣]، وهو موقف لا بد من أن يثير تحفّظات مصرية في وقت يقود عبد الناصر معركة ضد الغرب ولا يريده أن يتسلل إلى العمق الاستراتيجي لمصر في السودان، فضلًا عن المرارات التقليدية بين حزب الأمة ومصر، وكانت المحصلة هي وضوح التباين في المشروع السياسي بين البلدين.

على الصعيد الداخلي عانى السودان أزمةً اقتصاديةً خانقة بعد أن تمّ تعويق مشروعات التنمية الاقتصادية بانشغال النخبة السياسية بمناوراتها الحزبية[١١٤]، حيث تدنّى إنتاج محصول القطن السوداني إلى ٢٥٩ ألف بالة فقط، بينما كانت هناك ٢٣٥ ألف بالة لم يتم بيعها من محصول عام ١٩٥٧[١١٥].

(١١٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩)، نقلًا عن جريدة الصراحة (السودانية)، ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧.

(١١٣) حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

(١١٤) تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان**، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(١١٥) حاج موسى، المصدر نفسه، ص ١٩١.

لعلّ النهج المصري في إدارة الأزمة الحدودية التي نشبت بين مصر والسودان في شباط/ فبراير ١٩٥٨، وتراجع القاهرة عن خوض مواجهة مع حكومة حزب الأمة في مجلس الأمن الدولي يستفيد منها الغرب، كان هذا النهج وراء السلوك السوداني في جَرّ مصر إلى أزمة جديدة، لكن هذه المرة في ملف المياه، مستهدفة حسم هذا الملف الذي لم يُحسَم لسنوات عديدة، وذلك على جسر الاستقواء بالغرب، ومحاولة جَرّ مصر إلى هيئات التحكيم الدولي، حيث عُقِدَ اجتماع بهذا الشأن بين خلف الله خالد وميرغني حمزة ومحمد أحمد محجوب في منزل عبد الله خليل[١١٦]، وكان الأخير متحفظًا في مسألة التحكيم الدولي، بينما كانت قوة الدفع وراء هذا الاتجاه متمثلة بصديق المهدي، نجل الإمام عبد الرحمن ورئيس حزب الأمة، الذي رأى أن التحكيم هو الصيغة المقبولة إن لم تُذعِن مصر لمطالبه في إعطاء السودان نصف ما يزيد على حقها المكتسب في مياه النيل، والمقدر سودانيًا بـ٤٨ مليار متر مكعب، وأن يحتسب الفاقد من المياه بسبب التبخّر من ضمن الحصة المصرية، بالإضافة إلى عدم منع السودان من إقامة مشروعاته على النيل[١١٧].

في هذا السياق أقدمت السودان على مخالفة البند التاسع من اتفاقية عام ١٩٢٩، فأغلقت خزان سنار في الثاني من تموز/ يوليو بدلًا من الخامس عشر، وذلك لسد احتياجات مشروع المناقل من المياه، إلا أن القاهرة اعتبرت أن السلوك السوداني يرقى إلى مرتبة التهديد المباشر غير المسموح به قبل الاتفاق على تقسيم المياه، خصوصًا أن احتياجات مشروع المناقل قد تصل بالمسحوبات السودانية الزائدة من المياه إلى حد مليار متر مكعب، وهي الكمية التي قالت عنها تقارير وزارة الأشغال إنها تهدد ربع مليون من الأفدنة المزروعة في مصر، وتشريد مليون وربع مليون من السكان، فضلًا عن تعذّر ملء الحياض البالغ مساحتها ٧٠٠ ألف فدان، وما يترتب على ذلك كله من خسائر اقتصادية كبيرة.

---

(١١٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩)، تقرير الملحق العسكري.

(١١٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢/ سري للغاية).

شكّلت مسألة إغلاق سد سنار أزمة كبرى في العلاقات بين البلدين، خصوصًا أن عبد الله خليل، رئيس الوزراء السوداني، صرّح أنه لا يعترف باتفاقية عام ١٩٢٩، وأن المياه التي تمّ تحويلها إلى مشروع المناقل كانت ستذهب إلى البحر المتوسط، بينما نُسِب تصريحٌ إلى وزير الري ـ كـذّبَهُ بعد ذلك ـ أن السودان سيأخذ ما يشاء من مياه النيل، ولن يهمه أن يعطش شعب مصر أو يموت جوعًا، واعترضت مصر على السلوك السوداني بمذكرة قدّمتها في ١٠ تموز/يوليو ١٩٥٨ إلى وزير الريّ ميرغني حمزة الذي وعد بعرضها على مجلس الوزراء، مشيرًا في لقائه مع السفير المصري إلى أن ضرورات التوسع الزراعي في السودان دفعتهم إلى ذلك.

تعاملت السودان مع هذه الأزمة مستهدفة عدم التراجع عن إغلاق سد سنار، وذلك بالتسويف في عقد اجتماع مجلس الوزراء حتى يحين موعد إغلاق الخزان الطبيعي المتفق عليه في اتفاقية عام ١٩٢٩ في ١٥ تموز/يوليو من كل عام[١١٨]، خصوصًا أن مجلس إدارة حزب الأمة الذي يملك أغلبية برلمانية عقد اجتماعًا في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٨ وقرر فيه:

أولًا: أن الحزب يعتبر أن اتفاقية النيل لا محل لها الآن باعتبار أن السودان لم يكن ممثلًا فيها، كما أن أمدها انتهى في عام ١٩٤٩.

ثانيًا: أن مشكلة مياه النيل ستُحَلّ بالتفاوض، وتُرفَع إلى الجهات الدولية إذا لم يحصل السودان على حلٍ مُرضٍ[١١٩].

بطبيعة الحال تم التعامل مع أزمة خزان سنار تحت مظلة تصاعد التوتر، حيث وزّعت مصر مذكرة الاعتراض على الإجراء السوداني على ٥٢ دولة حول العالم، متّهمة السودان بخرق اتفاقية دولية، وأعربت المذكرة السودانية في ردّها على المذكرة المصرية عن دهشتها من إثارة مسألة اتفاقية عام ١٩٢٩، وإهمال مناقشة الموضوعات الفنية حول مشروع المناقل، حيث أشارت إلى أن السودان «لم يعرف في أي وقت من الأوقات أن اتفاقية عام

---

(١١٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/سري للغاية).

(١١٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤/ ٨/ ١٢ جـ٢/سري للغاية)، تقرير الملحق العسكري.

١٩٢٩ مُلزمة له»، وقالت المذكرة أيضًا إن القاهرة لم تردّ على الخرطوم حين طلبت الأخيرة توضيح الاتفاقيات الملزمة لها في أعقاب خطابيّ دولتيّ الحكم الثنائي مصر وبريطانيا بالاعتراف باستقلال السودان في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦[١٢٠]، وكانت هذه المذكرة حصاد مناقشات في مجلس الوزراء السوداني الذي انعقد بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٥٨، حيث لم يستطع السيد علي الميرغني والشيخ علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب، إلا الانصياع لموقف حزب الأمة في ضرورة الرد على المذكرة المصرية، وذلك مع الأخذ بالاعتبار أن عدم الرد يَصِم السودان بخرق اتفاقية دولية[١٢١].

أقدم السودان أيضًا على توزيع مذكرة رَدّه حول العالم، ولجأ إلى استخدام سلاح الإعلام ضد مصر في أزمة مياه النيل، في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة ألَمّتْ به، حيث أمدّت الحكومة وسائل الإعلام بتفاصيل الاتصالات والاجتماعات بين البلدين، مع تكثيف الإلحاح على الاحتياجات السودانية من المياه، التي قال وزير الريّ، ميرغني حمزة، عنها أمام البرلمان إن نصيب السودان الحالي من ماء التخزين لا يكفي لري مشروع الجزيرة ومشروع المناقل عند إتمامه، والمقدّرة بـ ٧١٥ مليون متر مكعب، بالإضافة إلى ما تحتاجه مشروعات المضخات (الطلمبات) المصادق عليها، والمقدرة بـ ٧٨٢ مليون متر مكعب، وعلى ذلك يكون مجموع ما يحتاجه السودان هو ١٤٩٧ مليون متر مكعب إضافية على نصيبه البالغ ٤ مليارات متر مكعب[١٢٢].

كان الحصاد النهائي للسياسات السودانية داخليًا أن يشتعل الرأي العام السوداني ضد مصر إلى حد قول صحيفة **الأيام** المستقلة: «إذا كانت اتفاقية النيل تعني أن يتعطل التعمير فلتذهب إلى الجحيم هذه الاتفاقية الظالمة المجحفة، ولا بأس علينا متى اصطدمت مصالحنا بواقع ظالم أن نخرق

(١٢٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣).

(١٢١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ٧٤٤/٨/٣، جـ ٢).

(١٢٢) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٧/٣٦٧، جـ ٢/سري للغاية).

الاتفاقية ونلغيها، وأن نقتدي في ذلك بحكومة مصر نفسها حين أممت شركة قناة السويس»[١٢٣].

أما على الصعيد الحزبي، فإن التنافس السياسي بين عبد الله خليل والصديق المهدي داخل حزب الأمة أسفر عن وجود تيارين تباين موقفهما في التعامل مع مسألة المياه، فبينما كان صديق المهدي يقود معسكر اللجوء إلى التحكيم الدولي، كان عبد الله خليل يرفض هذا الاتجاه، ويعتبر أن اللجوء إلى هذه الطريق له خسائره الداخلية على صعيد الائتلاف الحاكم مع حزب الشعب الديمقراطي الموالي لمصر، خصوصًا في ضوء عجز حزب الأمة عن الحكم منفردًا، بالإضافة إلى ذلك كان خليل يعلم أن الركون إلى التهديد الغربي لمصر بتمويل بناء سد الروصيرص لا قيمة له في ضوء إمكانيته المحدودة بحجز ٣ مليارات متر مكعب فقط من المياه، وهي حصة تقع أساسًا ضمن نصيب السودان من المياه[١٢٤]، وحاول رئيس الوزراء السوداني إدارة الأزمة على نحو ثنائي مع مصر إلى الحد الذي دعا فيه القاهرة لأن تخطو الخطوة الأولى لتحسين العلاقات بين البلدين، وذلك في منتصف آب/ أغسطس ١٩٥٨[١٢٥].

انتهز إسماعيل الأزهري، رئيس الحزب الوطني الاتحادي، فرصة التنكيل بالحكومة، واعتبر أن تصرف السودان في إغلاق خزان سنار غير موفق، خصوصًا أن القاهرة لا تُمانع في صرف أي سلفة مائية للسودان في حال طلبها، واعتبر الأزهري أن ما حدث يُعبّر عن روح المعونة الأميركية ومتطلباتها في زرع بذور الفرقة بين السودان والدول العربية، في ظل أن الولايات المتحدة، زعيمة الغرب الصاعدة، لا يهمها إلا محاربة القومية العربية[١٢٦].

---

(١٢٣) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩).

(١٢٤) F.O /371/131718, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 4 November 1958.

(١٢٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٥/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢ جـ٣/ سري للغاية).

(١٢٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ١١٢٨/ ٣٠٩/ ١٩).

هذا بالإضافة إلى دور بريطانيا في حشد تأييد مستعمراتها الإفريقية ضد تخزين المياه داخل الحدود المصرية، وقامت في هذا السبيل بعقد أكثر من اجتماع بين كينيا وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا)، وطُرحت خطة فنية لإرساء حق إلزامي لهذه الدول بمياه النيل لاستخدامها في الري، ووافقت هذه الدول على الخطة التي تعطيها الحق بسحب مليار و٧٠٤ ملايين متر مكعب من مياه النيل(١٢٧).

تركزت خطة الإدارة المصرية لأزمة خزان سنار على المطالبة بالدخول في مفاوضات حول مجمل ملفات العلاقات المشتركة، بغض النظر عن مسألة رفع المياه أمام خزان سنار(١٢٨)، وكان هذا الموقف المصري بناء على نصيحة من السيد علي الميرغني، كما قدّم جمال عبد الناصر عرضه الذي سبق أن وعد به بعد فشل مفاوضات نيسان/ أبريل ١٩٥٥ بأن تكون حصة السودان من المياه هي ١٣ مليار متر مكعب من المياه، مقابل إضافة ٩ مليارات متر مكعب على الحق المصري المكتسب من المياه، وحصل هذا العرض على موافقة السيد عبد الرحمن المهدي، وذلك بعد أن عرضه عليه الملحق العسكري، سعد زايد، بمعزل عن علم السفير المصري(١٢٩)، كما استمرت القاهرة بممارسة الضغوط على الخرطوم في ما يتعلق بسد البوابة الشمالية للسودان، وهي الضغوط التي بدأت مع تدهور العلاقات المصرية ـ السودانية في ظل حكم حزب الأمة وعدم حسم ملف تقسيم المياه، أهم ملفات العلاقة المشتركة على الإطلاق.

في هذا السياق توقفت مصر عن استيراد السلع السودانية من المحاصيل الزراعية، كما توقفت تجارة الجِمال، ووُضعت عراقيل أمام تنقل مواطني البلدين، ومَثّل السلوك المصري ورقة ضغط قوية ضد حكومة عبد الله خليل، إلى حد مطالبته بتصفية المشاكل المتعلقة بحياة

---

(١٢٧) F.O 371/158751, From Commerce and Industry Ministry to Colonial Office, 20 March 1961.

(١٢٨) حيث أصبح فتح الخزان طبيعيًا بعد ١٥ تموز/ يوليو.

(١٢٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨١/ ٣ جـ٢/ سري للغاية).

الناس[١٣٠]، في ضوء تململ الدوائر الانتخابية في شمال السودان من القطيعة مع مصر، وإيفادهم مبعوثًا للحكومة من أجل حثّها على حل المشكلات العالقة مع مصر، وهي مطالب تبنّاها الشيخ علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، في أكثر من زيارة إلى القاهرة[١٣١]، بل إن عبد الله خليل نفسه يصل إلى القاهرة لإجراء مباحثات بشأن مياه النيل، خصوصًا أن الأزمة مع مصر كان لها أثر مباشر في تفكيك حكومة حزب الأمة والاتجاه إلى تشكيل حكومة قومية[١٣٢]، بعد استقالة جناح صديق المهدي من الحزب[١٣٣]، ولجوء الشيخ علي عبد الرحمن[١٣٤] إلى فتح قناة مباشرة مع القاهرة لحل المشكلات[١٣٥].

إزاء هذه الضغوط على حكومة عبد الله خليل كان من المقرر أن تُبرم اتفاقية نهائية مع القاهرة يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨[١٣٦]، إلا أنه بدلًا من ذلك سَلّم السلطة إلى الفريق إبراهيم عبود، خوفًا من إعلان اتحاد مع مصر من داخل البرلمان بعد إسقاط حكومته التي اعتقد خليل أن للقاهرة دورًا أساسيًا فيه بناء على عدم حسم ملف المياه، وذلك بشراء نوّاب البرلمان من ناحية، والتوفيق بين إسماعيل الأزهري، زعيم الوطني الاتحادي، والشيخ علي عبد الرحمن، زعيم حزب الشعب، في أثناء زيارة قام بها الاثنان، وكانت متزامنة، إلى القاهرة[١٣٧].

---

(١٣٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان، (محفظة رقم ١٥/ ملف رقم ٧٤٤/٨٦/ ٢ ج٣).

(١٣١) الأهرام، ١٢/ ١١/ ١٩٥٨.

(١٣٢) الأهرام، ١٥/ ١١/ ١٩٥٨.

(١٣٣) الوزراء المستقيلون هم: محمد أحمد محجوب، وزير الخارجية؛ إبراهيم أحمد، وزير المالية؛ عبد الرحمن علي طه، وزير الحكومات المحلّية؛ أمين التوم، وزير الدولة لشؤون الرئاسة؛ مأمون حسين شريف، وزير المواصلات.

(١٣٤) اضطر عبد الله خليل إلى زيارة القاهرة في أعقاب زيارة علي عبد الرحمن الذي تواصلت مباحثاته في القاهرة مع وجود عبد الله خليل.

(١٣٥) الأهرام، ١٦/ ١١/ ١٩٥٨.

(١٣٦) حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

(١٣٧) محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان** (لندن: ميدلايت المحدودة للنشر، ١٩٩٢)، ص ٤٩.

رابعًا: اتفاقية مياه النيل، ١٩٥٩

كان المدخل الصحيح لنجاح مصر في عقد اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ هو ترحيب القاهرة بتغيير نظام الحكم في السودان بعد أن تمّ التلاعب بمصالح مصر الحيوية في ظل حكومتين ائتلافيتين لحزبيّ الأمة والشعب، خصوصًا بعد أن أعلنت حكومة الانقلاب أن أحد أسباب قيامها هو تَردّي علاقات السودان مع الدول الشقيقة[١٣٨]، وأن أهم أهدافها إزالة الجفوة المفتعلة مع مصر[١٣٩]، كما اعترفت القاهرة بالحكومة الجديدة على الفور[١٤٠]، بل إن عبد الناصر وجّه رسالة إلى إبراهيم عبود جاء فيها: «أنه على استعداد لعمل كل شيء لتنمية العلاقات وتوثيق الروابط بيننا، حكومة وشعبًا»، كما تَبِع ذلك بحديث هاتفي مع عبود[١٤١].

أقرّ عبد الناصر بعد انقلاب عبود بعنف الضغط على مصر بورقة المياه، وقال إنها كانت ورقة الضغط التي تلاعب بها الاستعمار واستخدم فيها السودان لمناطحة مصر في مياه النيل، مشيرًا إلى الإشارات الإيجابية التي وردت إزاء مصر في بيان الانقلابيين الأول، وتفاعل عبود مع مسألة العلاقات المشتركة على نحو سريع، فشُكّلت لجنة لبحث هذه العلاقات مع أول اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة السودانية، حيث شَكّل المجلس وفدًا على مستوى عالٍ لإيفاده إلى القاهرة لبحث مشاكل العلاقات الثنائية، متوّجة بلا جدال بملف مياه النيل[١٤٢]، واتخذ الفريق عبود موقفًا حاسمًا من الطرح الأنجلو أميركي بتشكيل هيئة دولية لمياه النيل، إذ قال إن بحث مسألة المياه سيكون بين مصر والسودان وحدهما، وذلك ردًا على وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية حول حق بريطانيا بالاشتراك في مناقشات مياه النيل[١٤٣].

---

(١٣٨) الأهرام، ١٨/١١/١٩٥٨.

(١٣٩) الحسن، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٤٠) الأهرام، ١٩/١١/١٩٥٨.

(١٤١) الأهرام، ٢٠/١١/١٩٥٨، و٢١/١١/١٩٥٨.

(١٤٢) الحسن، عبد الناصر والسودان، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(١٤٣) الأهرام، ٢٩/١١/١٩٥٨.

لا يُمكن اعتبار عبود مواليًا أو منحازًا للقاهرة، إذ إنه في تقديري عمد إلى حسم الملفات التي سببت اهتزاز الحكومتين السابقتين على انقلابه، وذلك باتباع سياسة متوازنة تجاه كل الأطراف، حيث إنه في الوقت الذي قدّم تطمينات مؤكدة إلى القاهرة بحسم مسألة مياه النيل، فإنه أقرّ أيضًا بالموافقة على المعونة الأميركية وفتح مجالات الاستفادة منها(١٤٤).

يبدو أن القاهرة غضّت الطرف عن ذلك الموقف الليّن إزاء الغرب مقابل حسم ملف المياه، حيث وصل وفد سوداني إلى القاهرة برئاسة اللواء محمد طلعت فريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، واجتمع به عبد الناصر في القصر الجمهوري عشية المفاوضات ليؤكد استعداده للتدخل الفوري في حال تعثّر المفاوضات، وبالفعل تعثّرت المفاوضات حول رقم التعويضات المصري لسكان حلفا، حيث قدّم الوفد المصري عرضًا بعشرة ملايين جنيه، بينما كان الجانب السوداني يطلب ٢٠ مليون جنيه(١٤٥).

مارست السودان ضغوطًا على القاهرة من خلال التلويح بالتعاون مع الغرب، حيث أعلن وزير الري السوداني أن بلاده وقّعت عقدين مع شركتي إنكليش إليكتريك وشركة سيمنز الألمانية لتنفيذ مشروع كهربة خزان سنار، وذلك بالمخالفة لاتفاقية عام ١٩٢٩(١٤٦)، وكان التقدير السوداني يدور حول الضغط على مصر التي ستكون أكثر ميلًا للتنازل في الوقت الذي يشتد النزاع بينها وبين العراق(١٤٧).

مع حلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ استؤنفت مرة أخرى مباحثات المياه بين مصر والسودان من النقطة التي توقّفت عند مسألة التعويضات(١٤٨)، وعندما لم يتم التوصل إلى حل وسط، سافر عبد الماجد أحمد، وزير المالية،

---

(١٤٤) حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١٤٥) **الأهرام**، ١٤/١/١٩٥٩.

(١٤٦) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٢/ ٣٦٧/ ١٧/ جـ ٤/ سري للغاية).

(١٤٧) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ١٢٦٩ قديم/ ملف رقم ٢/ ٣٦٧/ ١٧/ جـ ٤/ سري للغاية)، تقرير الملحق العسكري، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٩.

(١٤٨) **الأهرام**، ١/١١/١٩٥٩.

لمشاورة الفريق عبود الذي طلب منه مطالبة عبد الناصر بالتدخل لحل المشكلة، وبالفعل رفع عبد الناصر التعويض إلى خمسة عشر مليون جنيه إسترليني، وطبقًا للاتفاق فإن ذلك سيكون على أقساط هي كالتالي:

- ٣ ملايين جنيه إسترليني في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٠.
- ٤ ملايين جنيه إسترليني في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦١.
- ٤ ملايين جنيه إسترليني في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.
- ٤ ملايين جنيه إسترليني في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٣.

هكذا حُسمت مسألة المياه بعقد اتفاقية عام ١٩٥٩ التي وقّعت في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، وضمت الاتفاقية خمسة بنود، كان أهمها ما يتعلّق بحقوق كل من مصر والسودان في المياه المكتسبة، ثم مسألة الاتفاق على السد العالي وتوزيع المياه بين الطرفين، وأقرت الاتفاقية في هذا السياق حقًّا مكتسبًا لمصر في مياه النيل يقدر بـ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان سنويًا، أما على الجانب السوداني فإنه تمّ الاتفاق على أن حقه المكتسب في المياه هو أربعة مليارات متر مكعب.

تحت عنوان «مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين» وافقت الدولتان على الآتي:

أولًا: إنشاء كل من السد العالي عند أسوان في مصر وخزان الروصيرص في السودان على النيل الأزرق، أو أي أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

ثانيًا: احتسبت الاتفاقية صافي الفائدة من السد العالي بنحو ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، ويستبعد منها الحقوق المكتسبة ومتوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي.

ثالثًا: يوزّع صافي فائدة السد العالي بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان و٧,٥ مليار متر مكعب للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الإيراد في حدود ٨٤ مليار متر مكعب، وفي حالة استمرار معدل فواقد التخزين عند حدود عشرة مليارات، وبذلك يكون صافي فائدة السد العالي

٢٧ مليار متر مكعب من المياه، يكون نصيب السودان منها ١٤,٥ مليار متر مكعب، ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧,٥ مليار متر مكعب.

بضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨,٥ مليار متر مكعب لجمهورية السودان، و٥٥,٥ مليار للجمهورية العربية المتحدة، فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة من زيادة الإيراد تُقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

رابعًا: توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونًا من الجنيهات المصرية تعويضًا شاملًا عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ مترًا في بحيرة ناصر، ويجري دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان في الملاحق الخاصة بهذا الاتفاق.

خامسًا: نصّت الاتفاقية على تعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين، بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيًا قبل تموز/يوليو ١٩٦٣، ومن المسلّم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج منه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل الأولياء، ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب[١٤٩].

بطبيعة الحال حظي توقيع اتفاقية المياه بين مصر والسودان بردود فعل إيجابية في القاهرة، حيث تمكّنت مصر من بناء السد العالي[١٥٠]، بينما تركّزت الانتقادات السودانية على أن ضعف مبلغ التعويض لن يفي بتكلفة مشروعات التسكين البديلة[١٥١].

---

(١٤٩) «مصر ونهر النيل،» مجموعة وثائق، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٣، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(١٥٠) الأهرام، ١٠/١١/١٩٥٩؛ ١١/١١/١٩٥٩، و١٢/١١/١٩٥٩.

(١٥١) F.O. 371/ 1587511, Andebex H, From Cairo to London, 22 November 1959.

أما على الجانب البريطاني فإنه على الرغم من عقد اتفاقية تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان إلا أن بريطانيا واصلت أدوارها في حث مستعمرات شرق إفريقيا في المطالبة بنصيبها في مياه النيل، من دون الالتفات إلى الاستفادة من نصيبها في مياه الأمطار، حيث أرسلت الحكومة البريطانية إلى الخارجية المصرية تطالب بتلبية احتياجات دول شرق إفريقيا، وذلك قبيل عقد اتفاقية عام ١٩٥٩[١٥٢]، كما قامت بتنسيق مباشر مع بروس ماكنزي، وزير الزراعة والريّ والثروة الحيوانية في كينيا، لإقرار خطة معه في مباحثات كانت مقررة له مع المصريين، وذلك إلى حد إعداد مخطط للإجابة عن الأسئلة المتوقع أن توجّه إليه في القاهرة خلال زيارة تمت في نيسان/ أبريل ١٩٦١ بناء على دعوة مصرية[١٥٣] وتبلور الموقف الكيني طبقًا للسياسات البريطانية في الإصرار على عقد مؤتمر عام حول مياه النيل لكل الدول المُطلّة عليه، وذلك مع الأخذ بالاعتبار أن اتفاقية عام ١٩٥٩ أجحفت بحقوق الدول المُطلّة على النهر ما عدا الدولتين المتعاقدتين[١٥٤]، وكذلك رفض أي مطالب للمصريين تتعلق بقيام قنصليات مصرية في كينيا وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا) زنزبار[١٥٥].

استغلت بريطانيا في ممارسة ضغوطها على كلّ من القاهرة والخرطوم المادة الخامسة من اتفاقية مياه النيل التي تنص على أنه «نظرًا إلى أن الدول الواقعة على ضفاف نهر النيل بخلاف الجمهوريتين المتعاقدتين تُطالب بنصيبها في مياه النيل، فإن الجمهوريتين توافقان على مناقشة طلبات هذه الدول بصورة مشتركة والاتفاق على وجهة نظر موحّدة بشأنها، وإذا أدّت المناقشة إلى إمكانية الاتفاق على تخصيص أي كمية من تدفق النهر لأي من هذه الدول فإن هذه الكمية المحسوبة عند أسوان يتم سحبها بالتساوي من نصيبيهما»[١٥٦].

---

(١٥٢) حُدِدّت خطة الاحتياجات بالآتي: (كينيا ٠,٤١٥ مليار متر مكعب - تنجانيقا ٠,٦٤٧ مليار متر مكعب - أوغندا ٠,٦٤٢ مليار متر مكعب).

(١٥٣) F.O. 371/155751 From Commerce and Industry Ministry to F. D. Webber, Colonial Office London, 20 March 1961.

(١٥٤) F.O. 371/158751, From Foreign Office to Cairo, April 1961.

(١٥٥) F.O. 371/158751, vol. 14211/ 13 Archive, 17 April 1961.

(١٥٦) F.O. 371/158751, S. 1881/ A Vol, 10 March 1961.

على الرغم من وعد المسؤولين المصريين بحضور جلسات لمناقشة احتياجات شرق إفريقيا إلى جزء من مياه النيل، إلا أنهم لم يترجموا تصريحاتهم لأجندة عمل محددة، وتجاهلوا الأمر برمّته بعد زيارة ماكنزي[١٥٧]، وذلك على الرغم من اتفاق زكريا محيي الدين، وزير الداخلية ورئيس لجنة السد العالي، مع ماكنزي على مشروعية طلبات بلاده في مياه النيل، ونشرت **الأهرام** نبأ اتفاق بين كينيا ومصر حول الشروع بتلبية طلبات شرق إفريقيا في المياه، إلا أن هذا الاتفاق تمّ رهنه باستشارة السودان وموافقتها[١٥٨].

تبلور الموقف التفاوضي المصري إزاء مستعمرات شرق إفريقيا في الاعتراف بحق دول الحوض بحصص من مياه النيل شريطة ألا يؤثر ذلك في حصتها من المياه، وأن تتعلق المفاوضات في هذا الصدد بما يزيد على احتياجات مصر والسودان، وكان الحصاد النهائي للمفاوضات بين مصر وتنزانيا وكينيا رفض مصر مطالب هذه الدول بخمسة ملايين متر مكعب سنويًا من المياه استنادًا إلى عدم توافر معلومات كافية عن احتياجاتها الفعلية[١٥٩].

استقرت العلاقات المصرية ـ السودانية في مسألة المياه عند حدود اتفاقية عام ١٩٥٩، وذلك في ضوء رؤية مصرية استراتيجية تعتبر أنه على الرغم من أن مياه النيل وتأمينها ليست ورقة كل المصالح والأهداف القومية المصرية في حوض النيل، إلا أنها تُعدّ من أعلى المصالح والأهداف أهمية، كما أن التهديدات الموجّهة إلى المصالح المائية النيلية المصرية ليست كل تحديات الأمن القومي المصري، إلا أنها تُعدّ من أخطرها على الإطلاق[١٦٠]، واعتمدت مصر في هذا الإطار على مبدأين: **الأول** الحقوق التاريخية المكتسبة، و**الثاني** هو الحصول على نصيب عادل ومنصف من

---

(١٥٧) F.O. 371/ 158751, Telegram no. 1366, 27 May 1961.

(١٥٨) **الأهرام**، ١٠/ ٤/ ١٩٦١.

(١٥٩) عبد الوهاب، «مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية ـ السودانية،» ص ٨٩.

(١٦٠) عبد اللطيف عبد الهادي مبروك، «التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، ١٩٩٦)، ص ٢٤٧.

إيرادات النهر، وتم تأصيل المبدأ الثاني على المستوى الدولي عام ١٩٦٦ في ما يعرف بمبادئ هلسنكي التي أشارت إلى مبدأ التوزيع العادل بين الشركاء في النهر، مشيرة إلى أن ذلك لا يعني أن تكون النسب متساوية بين الدول المتشاطئة على حوض أي نهر، لكن يؤخذ بالاعتبار الحاجة الاقتصادية لكل دولة وعدد سكانها.

استمر التأصيل بهذه الفكرة على المستويين العربي والدولي بما يشكل استقرارًا لها، حيث عُقد اتفاق بين مصر وإثيوبيا في هذا الإطار في تموز/ يوليو ١٩٩٣ يؤسس لأربع نقاط هي: عدم قيام أي من الدولتين بأي نشاط يُسبب ضررًا بمصالح الدولة الأخرى، احترام القوانين الدولية، المحافظة على مياه النيل وحمايته، والتشاور والتعاون أيضًا بين الدولتين لإقامة مشروعات من شأنها زيادة حجم تدفّقات النهر، كما استطاعت مصر عقد اتفاقية مع أوغندا عام ١٩٩٩ جددت فيها الأخيرة، وهي مستقلة، احترامها لاتفاقية عام ١٩٥٣ التي عقدتها مصر مع بريطانيا بالنيابة عن أوغندا التي كانت إحدى المستعمرات البريطانية وقتذاك[١٦١]. ونصّت هذه الاتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تخضع للنقاش بين الطرفين داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر في احتياجات مصر المائية.

على الرغم من وجود أصوات سودانية تظهر بين وقت وآخر تُطالب بإعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٥٩[١٦٢]، إلا أنه بشكل عام كان هناك توافقٌ بين مصر والسودان في المسألة المائية في نهاية التسعينيات باعتبارهما دولتيّ معبر، بمواجهة متغيّرات دولية قادت إلى وجود مسعى لدى الأمم المتحدة بعقد اتفاقية جديدة بشأن استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية، وبالفعل صدرت اتفاقية إطارية في عام ١٩٩٧، وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحفّظت عليها كلّ من مصر وإثيوبيا لاعتبارات تشمل عدم وجود توازن بين حقوق دول المنبع ودول المعبر،

---

(١٦١) أشرف محمد عبد الحميد كشك، «السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل،» (رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ١٥٨ ـ ١٦٤.

(١٦٢) الصادق المهدي، جريدة الوفد.

وتجنب هذه الاتفاقية الاعتماد على فكرة «الحوض ـ (Basin)»، وحديثها عن المجرى المائي (Water course)، وخطورة هذه المسألة أن فكرة المجرى لا تدخل فيها الموارد الأخرى للمياه المتمثلة بالأمطار والمياه الجوفية[١٦٣].

بشكل عام يمكن القول إن أمام دوائر صناعة القرار في مصر حاليًا تحديًا رئيسًا في ملف المياه مع إعلان الولايات المتحدة الأميركية احتلال إفريقيا لأولوية استراتيجية لمصالحها، وذلك تتويجًا لعدد من التكتلات قادتها الولايات المتحدة في إفريقيا، وبخاصة في منطقتيّ شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العُظمى، حيث من المتوقع أن تؤثر هذه السياسات في النفوذ المصري في دول حوض النيل وتُلقي بأعباء إضافية على عاتق الإدارة المصرية للحفاظ على المصالح الاستراتيجية المصرية في إفريقيا التي تحوّلت إلى ساحة للصراع الدولي.

(١٦٣) كشك، المصدر نفسه، ص ٩٨.

الفصل السادس

جنوب السودان في العلاقات المصرية ـــ السودانية



لا يُمكن النظر إلى مشكلة الحرب الأهلية المُندلِعة في السودان، والمستمرة منذ نصف قرن، إلا باعتبارها انعكاسًا لصراع الرؤى والهويات في السودان، الذي حال دون إتمام عملية الاندماج الوطني المعقّدة أصلًا في إفريقيا.

لعلّنا لا نُبالغ حين نقول إن مصر بهُويّتها العربية والإسلامية، وليست بأدوارها السياسية، كانت أحد أسباب الصراع في الجنوب السوداني، باعتبار أنها عامل مهم في تمسّك السودان الشمالي بهُويته العربية والإسلامية، بل يمكن القول إنها عامل مارس أدوارًا للضغط والتأثير بطبيعة دورها القائد للأمة العربية وتبنّيها فكرة القومية العربية في فترة حكم عبد الناصر، وبطبيعة الحال شكلت هذه الضغوط أسبابًا للمخاوف الجنوبية من مصر التي تدفع ـ في تقدير الجنوبيين ـ السودان الشمالي إلى الاستعراب ودفن المكوّن الإفريقي في هويته، ولعلّه ليس من قبيل المبالغة ملاحظة أنه كلما تقارب الشمال مع مصر ثار الجنوب[١].

يكون من الأهمية بمكان الإلمام بأسباب التعقيد في الاندماج الوطني بإفريقيا ونموذجه الأصغر السودان، حيث تضم بعض الدول الإفريقية داخل حدودها مئة مجموعة عرقية، بل إن نصف عدد لغات العالم التي تُقدّر بألف لغة هي لغات إفريقية.

أما في الحالة السودانية فإننا أمام تنوّع عرقي للسكان ساهم به وجود نهر النيل باعتباره عنصرًا جاذبًا للهجرات المتعددة، سواء من مختلف أنحاء إفريقيا أم من شبه الجزيرة العربية، كما أن السودان ذو نشأة حديثة، إذ لم

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، ٢ مج، ط ٢ (القاهرة: المكتب العالمي للدراسات والأبحاث، ١٩٩٦)، مج ١، ص ٤٥١.

يتم تجميع جماعاته العرقية والثقافية المتنوعة إلا في عام ١٨٢٠، وذلك مع ملاحظة أن مديرية دارفور لم تنضم إلى الوطن السوداني إلا في عام ١٩١٧[٢]. وإذا كان من المتفق عليه أن الاستعمار البريطاني للسودان كان أهم أسباب فشل عملية الاندماج الوطني، بتردّده إزاء مستقبل السودان باعتباره كيانًا ملحقًا بشرق إفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين، أو كيانًا داخل الوطن السوداني في النصف الثاني منه، فإنه من اللافت هنا عدم قيام هذا الاستعمار في السودان بدور حملة نابليون في مصر، فبدلًا من أن ينفتح السودان على ثقافة الآخر، عمدت الإدارة البريطانية حتى أربعينيات القرن الماضي إلى دعم الصيغة التقليدية للعلاقة بين الإسلام والدولة[٣]، حيث أدّت كُلية غوردون ـ بهيئة تدريسها المختلطة من مصريين وسوريين وإنكليز ـ دورًا في إعادة إنتاج موفقة للثقافة العربية والإسلامية في الشمال[٤]، وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الجمعيات الأدبية السودانية التي نشأت في عشرينيات القرن الماضي بأدوار مهمة في غلبة المكوّن العربي في شمال السودان.

هكذا انحازت النخب القائدة للحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني إلى الهُوية والثقافة العربية الإسلامية من دون النظر إلى الواقع التعددي في السودان، وهو ما جعل بعض الباحثين السودانيين يصف هذه الهوية بأنها هوية فوقية، قاومت وضع نظام سليم للحكم يحل مشاكل التنوّع الثقافي والعرقي[٥].

تعتقد النخبة الجنوبية أن الزعماء الشماليين السودانيين يعرفون مكانة السودان في إفريقيا ودوره باعتباره حلقةً للوصل بين العرب والأفارقة مع

---

(٢) إبراهيم نصر الدين، «الاندماج الوطني في إفريقيا،» نشرة البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ١ ـ ٩.

(٣) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٤٥١.

(٤) محمد خلف عبد الله، «السودان واقع الفرقة وأيديولوجيا التعدد،» في: **التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان: أبحاث ندوة مركز الدراسات السودانية الدورية، ١ ـ ٢ أبريل ١٩٩٥**، القاهرة (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٥)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) طه إبراهيم، «التنوع الثقافي وبناء الدولة الحديثة،» في: **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

الشرق الأوسط، لكن هذا الجانب من هُويتهم لم يدفعهم قط إلى القدر نفسه من التعاطف الذي يعكسه انتماؤهم للعالم العربي. وينقل فرانسيس دينق عن محمد أحمد محجوب قوله في مذكراته: «لأسباب جغرافية إثنية تاريخية وثقافية يبقى السودان إفريقيًا»، لكنه سارع ليقول: «ومع هذا سوف يظل عربيًا في نظرته ومصيره، ويُشكّل جغرافيًا مدخلًا للشرق الأوسط في إفريقيا جنوب الصحراء». ويشير دينق أيضًا إلى أن النخب الشمالية التي قادت البلاد إلى الاستقلال بتمسكها بالمشروع العروبي مارست اضطهادًا ضد الجنوب من دون اعتبار لمسألة التعدد الثقافي[٦]. وذلك حين تنصّلت من وعودها بالفيدرالية باعتبارها شكلًا للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، وأخفقت بوضع دستور دائم للبلاد في عام ١٩٥٦م، يستجيب لمتطلّبات الواقع المتنوعة[٧]. وهي الوضعية التي أنتجت ـ بحسب المفكر التنزاني علي مزروعي ـ «الهامشية المركبة»، فالسودان ـ بحسب مزروعي ـ ليس عربيًا خالصًا، ولا إفريقيًا خالصًا، ولا مسلمًا خالصًا، بل هو بالعكس في الهامش من كل هذه الهويات[٨].

في تقديري تبدو هذه المقدمة ضرورية لإدراك أبعاد مشكلة جنوب السودان التي لا نعتقد أنه يمكن تحجيمها في مساحة التمرد السياسي، أو التآمر الخارجي، وهي الرؤى التي فرضها تصاعد تيار القومية العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي من ناحية، والموقف القاصر للنخب السودانية الحاكمة من الشمال والجنوب من ناحية أخرى، ولعلّ تيار القوميين العرب هو التيار المرشح بتقديري حاليًا لقيادة حركة تصحيح ومصالحة تتعلق بالأقليات غير العربية على الأراضي العربية، وهم «الجنوبيون في السودان، والأكراد في شمال شرق الوطن العربي، والبربر في شمال إفريقيا»، وذلك لاعتبارات تتعلق بأنه التيار المسؤول عن وجود هذه الصورة أصلًا.

---

(٦) دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ٣٢٦.

(٧) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٨) Ali Mazrui, «The Multiple Marginality of the Sudan,» (Paper Presented at: Sudan in Africa Conference, Khartoum, 7-12 February 1968).

في هذا الفصل يمكن رصد تطورات المسألة الجنوبية على النحو التالي:

- الأدوار الاستعمارية في جنوب السودان.

- جنوب السودان في السياسة المصرية.

أولًا: الأدوار الاستعمارية في جنوب السودان

قامت بريطانيا بدور رئيس في تعقيد مشكلة الجنوب، إذ بالإضافة إلى واقع السودان التعددي عرقيًا ودينيًا، أسهمت سياسة بريطانيا الانفصالية في جنوب السودان بإعاقة الاندماج الوطني على نحو سلمي، بإقدامها على إصدار قانون المناطق المغلقة في عام ١٩٢٢[٩]، وبقرار استبعاد استخدام اللّغة العربية أيضًا الذي صدر في عام ١٩٢٨، حين نظّمت الجمعية التبشيرية في المديرية «الاستوائية» مؤتمرًا قرر استخدام اللّغة الإنكليزية و٧ لغات جنوبية رئيسة وسيلةً للتعليم في الجنوب[١٠].

على الرغم من أن الباحثين السودانيين الجنوبيين يرون أن أسباب لجوء بريطانيا إلى سياسة الفصل هذه تتعلق بمخاوف الإدارة من ثورة في الجنوب ضد بريطانيا في ضوء اغتيال السير لي ستاك على يد حركة اللواء الأبيض التي ينتمي بعض قادتها إلى الجنوب[١١]. إضافة إلى المخاوف المتعلقة بإمكانية تغلغل النفوذ الديني للسيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني في الجنوب عن طريق التجار، إلا أن الثابت أن قانون المناطق المغلقة سابق على حركة اللواء الأبيض ١٩٢٤، كما أن هناك اتفاقًا عامًا على وجود توجهات بريطانية لإلحاق الجنوب السوداني بمستعمرات شرق إفريقيا حتى منتصف الأربعينيات، حيث قال دوغلاس نيوبولد، السكرتير الإداري، عام

(٩) فرض القانون قيودًا صارمة على حرية التنقل ومنع الشماليين من الإقامة في الجنوب إلا بإذن، كما منع نشر اللغة العربية والإسلام، كما كانت الملابس التقليدية لأهل شمال السودان تثير غضب الحكام.

(١٠) أبيل ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ١٩٩٢)، ص ١٧.

(١١) ينتمي علي عبد اللطيف أحد قادة هذه الحركة إلى قبائل الدينكا.

١٩٤٤: «إن السياسة المقررة لدى الحكومة هي أن تعمل على أساس أن أهل الجنوب هم حقيقة أفارقة وزنوج»، وواجبنا نحوهم هو أن نسرّع عندهم التنمية، ليرتبط مصيرهم مستقبلًا مع شمال السودان، أو شرق إفريقيا، أو يرتبط جزئيًا هنا وجزئيًا هناك».

على الرغم من ذلك أهملت الإدارة البريطانية الجنوب، وتأخرت في تدشين تنمية اقتصادية واجتماعية به تلاحق مستوى التطور في الشمال، فلم تنشئ إلا مدرسة ثانوية واحدة في رمبيك عام ١٩٤٨، كما أنشأت مشروعًا زراعيًا له جناح تجاري في الاستوائية عام ١٩٥٠م لينتج القطن[١٢]. من هنا كان لسياسات الفصل العنصري وضعف التنمية تأثير سلبي للغاية في عملية الاندماج الوطني السوداني.

في عام ١٩٤٧ حدث انقلاب في التوجهات البريطانية إزاء جنوب السودان، حيث اتُّخذ قرار بأن يبقى السودان موحدًا ولا يُلحق بأوغندا، وفي هذا السياق رتبت بريطانيا عقد مؤتمر جوبا في حزيران/ يونيو ١٩٤٧، الذي حشدت له الإدارة البريطانية كل إمكاناتها لإقناع الجنوبيين بتأييد فكرة إنشاء مجلس استشاري للجنوب، حيث حقق هذا المؤتمر إيجابيات عدة، منها اعتراف أغلبية زعماء الجنوب بمبدأ الوحدة بين شطريّ السودان، ونبذ فكرة ضمه إلى أوغندا[١٣]، لكنه لم ينه مخاوف الجنوبيين تمامًا من سيطرة الشماليين، حيث أكدوا أن الجنوب يحتاج إلى ضمانات للحفاظ على ذاتيته والحفاظ على الفوارق الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب، وذلك في ضوء ما لمسوه من توجّهات بريطانية لما اعتبروه تخلّيًا عن الجنوب لصالح الشمال[١٤].

كانت أسباب الضغط البريطاني على الجنوبيين في جوبا، من خلال ربط مصيرهم السياسي بالشمال، تتعلق بمسار الحركة الوطنية السودانية في الشمال التي تبلورت في اتجاهين: **الأول** حزب الأمة والأنصار داخل

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٣) محمد المعتصم سيد، جنوب السودان في مائة عام، سلسلة ملامح السودان (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٢)، ص ١١٣.

(١٤) ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ص ١٩.

الجمعية التشريعية، اللذان رفضا تمديد فترة الحكم الذاتي والضغط باتجاه الاستقلال الفوري؛ أما الاتجاه الثاني فكان يقوده الاتحاديون والختمية الذين ضغطوا باتجاه الاستقلال ضمن علاقة وحدوية مع مصر، ومع رفض بريطانيا للاتجاهين معًا رأت سحب الجنوب إلى السودان الموحد، وتوظيف الثقل الجنوبي داخل الجمعية التشريعية لتأجيل الاستقلال من ناحية، ومنع الوحدة مع مصر من ناحية أخرى[١٥].

كانت أول مطالب الجنوبيين في الجمعية التشريعية هي ما تقدم به بنيامين لوكي[١٦] في جلسة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ بمعارضة الحكم الذاتي والاستقلال[١٧]، ولعلّه بذلك أثار أولى الهواجس المصرية إزاء الجنوبيين، كما أقدمت بريطانيا على التلاعب بورقة هُوية جنوب السودان في المفاوضات المصرية البريطانية حول الاستقلال، حيث ورد في ملحق مذكرة قدّمها السفير البريطاني إلى الجانب المصري في ٨ تموز/يوليو ١٩٥١: «أنه بالنظر إلى الفروق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي، يقضي إجراء الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين»، وردّت مصر على هذه المذكرة في جلسة ٦ تموز/يوليو ١٩٥١ بالقول إن هذه الفروقات لا تستند إلى أساس، لكنها نتيجة سياسات بريطانيا في السودان، التي تهدف إلى عزل جنوبه عن شماله[١٨].

بدأت بريطانيا بتوظيف الجنوب في المعادلة السياسية بالشمال، وبالعلاقة مع مصر منذ مؤتمر جوبا حتى استقلال السودان، كما أدّت أدوارًا فيه عبر دول إفريقية بعد الاستقلال، وتحت مزاعم عدم تأهل الجنوب

---

(١٥) يونان لبيب رزق، عبد الغني سعودي ومحمد التابعي، **مشكلة جنوب السودان**، دراسات عن الشرق الأوسط (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ١٩٨١)، ص ١٢٧.

(١٦) قيادي جنوبي من المديرية الاستوائية عمل مدرسًا في مدارس الإرساليات ثم عضوًا في الجمعية التشريعية، وانضم في نهاية الخمسينيات إلى حزب الشعب الديمقراطي.

(١٧) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ١، ص ٤٥١.

(١٨) محاضر جلسات مجلس الوزراء المصري، السودان (١٣ شباط/فبراير ١٨٤١ ـ ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

للحكم الذاتي، قاومت بريطانيا التوجّه المصري في الحفاظ على وحدة السودان الذي برز في مفاوضات اتفاقية الحكم الذاتي.

كانت المطالب البريطانية بخلق سلطات استثنائية للحاكم العام البريطاني في جلسة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ مؤسسة على المادة رقم ١٠٠ من المشروع البريطاني للحكم الذاتي في السودان، وذلك بمزاعم تأهيل الجنوب للتوافق مع الشمال المتقدم عنه حضاريًا باعتبارها خطوةً تمهيدية نحو وحدة السودان، بالإضافة إلى حماية الجنوب من اضطرابات متوقعة[١٩].

على الرغم من أن مصر نجحت في مفاوضات الحكم الذاتي بالحفاظ على وحدة السودان برحلة صلاح سالم إلى الجنوب، إلا أن الثمن الذي دفعته في هذه المعركة هو تشويه طبيعة أهدافها في الجنوب السوداني من قبل البريطانيين، والإيحاء لهم بأن القاهرة قاومت تحقيق مطالبهم، وتسببت بإجحاف لحق بحقوقهم في أثناء فترة تطبيق الاتفاقية، تمهيدًا لانتخابات تقرير المصير، وهي المهمة التي أسهم فيها أيضًا أسلوب الرشاوى الذي انتهجه صلاح سالم لضمان تأييد الجنوبيين، ولإهمال تمثيلهم أيضًا في المفاوضات المصرية مع الأحزاب.

شرع الإداريون البريطانيون في تأليب الجنوبيين في أعقاب التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي مباشرة في ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٤، حيث صرّح الحاكم العام، روبرت هاو، في نداء وجّهه إلى أبناء الجنوب أن تلك الاتفاقية أغفلت حقوقهم التي يجب أن يطالبوا بها متّبعين في ذلك الطرق الدستورية[٢٠].

لم يكتف البريطانيون بذلك، لكنهم أيضًا كثّفوا حرب الدعاية ضد المصريين في المعركة المفتوحة بين الطرفين حول مستقبل السودان، بإثارة نقاط المخاوف التاريخية والمشاعر المجروحة لدى الجنوبيين، وذلك بالتركيز على عناصر الاسترقاق والمطامع المصرية في المياه، حيث أشاعوا أنه سيتم استعبادهم وتصديرهم إلى القاهرة في حال نجاح الحزب الاتحادي

(١٩) انظر تفاصيل المفاوضات في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٠) Harold Alfred MacMichael, *The Sudan*, Nations of the Modern World (London: Benn, [1954]), p. 220.

ووحدته مع مصر، وأن محمد نجيب سوف يغزو السودان ويحرمهم من زراعة القطن لصالح المصريين النَهمين[٢١].

تزامن مع هذه الدعاية تدخّل سافر من الإداريين البريطانيين ضد مرشحي الحزب الوطني، ففي المديرية الاستوائية عمدوا إلى ملاحقة زعماء القبائل، كما أثبتت لجنة الانتخابات هناك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ تدخّل المفتش البريطاني كيرنل ديروبك، مفتش المنطقة الشرقية، في سحب بعض الجنوبيين الموالين للاتجاهات الاتحادية مع مصر لترشيحاتهم[٢٢].

حفلت الصحافة المصرية وقتذاك بمتابعة دقيقة لسلوك الإداريين البريطانيين الذين شعروا أن توقيت رحيلهم حَلّ، وكشفت تورطهم في جمع توقيعات من وراء ظهر الحاكم العام على مذكرات احتجاج ضد اتفاقية الحكم الذاتي[٢٣].

كان الحصاد النهائي لذلك هو ما عَبّر عنه جمال عبد الناصر للسفير البريطاني في القاهرة، رالف ستيفنسون، بوجود نشاط مخابراتي بريطاني يستهدف فصل الجنوب بالتعاون مع جنوبيين، لكن السفير البريطاني نفى ذلك[٢٤]، فأقدمت صحافة القاهرة على شرح سيناريو المؤامرة، وتحدثت عن تفاصيله[٢٥]. وفي معارك الدعاية المفتوحة على مصراعيها، التي كانت الصحافة في كلّ من البلدين طرفًا فيها، نجح البريطانيون بإلحاق أضرار بصورة مصر في وجدان الجنوبيين.

يمكن النظر إلى النتائج النهائية لهذه المعركة في ضوء قول الحاكم العام البريطاني، توكس هالم، لرئيس الوزراء السوداني، إسماعيل الأزهري، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٥٥: «إن أفضل الأوضاع هو الإسراع في تقرير المصير حتى لا تتحمل بريطانيا أعباءً عسكرية ومالية جديدة وبخاصة بعد التأكد من أن مصر لن تفوز بالاتحاد مع السودان الذي كانت تنشده

---

(٢١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٢، ملف رقم ٧/١/ سري).

(٢٢) المصري، ٢٧/١١/١٩٥٣.

(٢٣) سيد، جنوب السودان في مائة عام، ص ١١٣.

(٢٤) F.O. 371/108354, Telegram no. 1405, Cairo to Foreign Office, 30 September 1954.

(٢٥) F.O. 371/108354, Telegram no. 1415, Cairo to Foreign Office, 6 October 1954.

الحكومات المصرية في ظل اضطرابات منتشرة في الجنوب ضدها»[٢٦].

لعلّ هذا التقدير من الحاكم العام البريطاني في السودان هو ما يفسر انحياز الخارجية البريطانية إلى رأي السفير البريطاني في القاهرة بعدم إرسال قوات إلى الجنوب لقمع التمرد مقابل رأي الحاكم العام في أوغندا الذي كان يطالب بإرسال قوات من أوغندا إلى توريت للسيطرة على الموقف الذي يهدد الأمن هناك، كما يهدد أمن أوغندا أيضًا، خصوصًا أن خطوة بريطانيا في هذا الاتجاه يمكن أن تفسّرها القاهرة أنها ردٌّ على صفقة الأسلحة التي تلقتها من تشيكوسلوفاكيا، ويكون رد مصر على ذلك بالغ العنف[٢٧].

لم ينته الدور البريطاني ضد مصر في الجنوب بإعلان استقلال السودان، إذ إن النهج البريطاني تحول من توظيف الجنوب في المعادلة السياسية الداخلية في السودان إلى توظيفه ضد أي تقارب مصري مع الشماليين، إذ استمرت الحرب بين دولتيّ الحكم الثنائي السابق للسودان، لكن هذه المرة على المستوى الدعائي، وذلك بطبيعة الأدوار السياسية التي ضلعت بها مصر ضد الغرب، حيث مارست السفارة البريطانية أنشطة دعائية في المديرية الاستوائية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، فوزّعت فيها منشورات تتهم عبد الناصر بالشيوعية، وأنه يملك مخططات تهدف إلى قلب نظم الحكم في الدول العربية وتحويلها إلى نظم شيوعية[٢٨].

كما مارس موظفو بنك باركليز في جوبا دعاية مُغرضة ضد مصر، منطلقين من الكنائس ضد العلاقات مع مصر باعتبارها دولة مُسلمة تقف ضد المسيحية، كما رصدت تقارير المخابرات الحربية نشاطًا دعائيًا يقوم به أجانب أوروبيون يتدفقون على الجنوب ضد مصر والتجار الشماليين الموجودين في الجنوب[٢٩].

---

(٢٦) F.O. 371/108332, From Khartoum Embassy to Foreign Office, 28 August 1955.

(٢٧) F.O. 371/108332, From Foreign Office to Khartoum, 30 August 1955.

(٢٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف دول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ١/٧ ج٢/ سري جدًا).

(٢٩) أرشيف الخارجية المصرية، تقارير المخابرات الحربية (محفظة رقم ١٨٩، تقرير ١٨/ ٥٢١/٥٧).

إلى جانب الحرب الدعائية سعى البريطانيون والأميركيون من بعدهم إلى تكثيف وجودهم في جنوب السودان تحت عناوين مختلفة لممارسة أنشطة مخابراتية، ومن ذلك سعي شركة «فاير ستون» الأميركية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ للحصول على تصريح للتنقيب عن المطاط، وهو أمر وصفته المصادر الخارجية المصرية باعتباره تدشين وجود أميركي خطير، فللشركة تجربة في ليبيريا، استطاعت فيها أن تكون مسيطرة على الاقتصاد الليبيري[٣٠]، ونجحت الجهود المصرية في إحباط محاولة شركة «فاير ستون».

تبلورت السياسة البريطانية في الفترة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ في مناوأة النفوذ المصري في الجنوب عبر قنوات الاتصال بالنوّاب الجنوبيين واستخدامهم في تقويض محاولات الحزب الاتحادي والختمية في التأثير والوجود لدى النّواب الجنوبيين، ما يضعف وزنهم النسبي على الساحة الشمالية، ويكون ذلك عقبةً كأداء أمام قيام اتحاد بين مصر والسودان، أو إلحاق السودان بدولة الوحدة العربية الوليدة بين مصر وسورية في شباط/ فبراير ١٩٥٨[٣١].

خلال حكم عبود تصاعدت حركات التمرد من قبَل الجنوبيين، وأُعلن عن تكوين قوات أنيانيا الجنوبية المسلحة في شباط/ فبراير ١٩٦٢، بقيادة كلّ من جوزيف لاغو ووليم دينق[٣٢]، ومع تصاعد العمليات العسكرية في الجنوب تكوّنت مؤشرات لدى السودان حول ضلوع البريطانيين في دعم القوات المتمردة على الحكم المركزي، حيث تلقّى البريطانيون استفسارًا من حسن بشير نصر، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية، عن طبيعة الأنشطة البريطانية في الغابات الجنوبية، حيث عثرت القوات المسلحة السودانية على أمر تنفيذي متعلق بالعمليات العسكرية، اعتبره بشير أنه من مصدر بريطاني[٣٣]، كما رُصدت قنوات اتصال ساخنة بين

(٣٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤، ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ سري جدًا).

(٣١) حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ١، ص ٤٥٣.

(٣٢) F.O. 371/131708, Telegram no. 1015, 15 February 1958.

(٣٣) F.O. 371/173230, Telegram no. 1010, 5 October 1963.

بريطانيا وعدد من الصحفيين السودانيين العاملين في صحف بريطانية[٣٤].

لعلّ التغير الكيفي في مسألة علاقة البريطانيين والأميركيين بالجنوبيين كان في أن قنوات الاتصال لم تعد عبر رجال الإدارة، أو عملاء السفارة، لكن عبر الجمعيات التبشيرية سواء كانت بريطانية أم أميركية، حيث تحدّث حسن بشير مع السفير البريطاني عن أن مروحيتين تعملان لبعثة تبشيرية أميركية شوهدتا وهما تحملان صناديق شبيهة بصناديق البنادق، ونقل اللواء حسن بشير إلى السفير البريطاني شكوكًا داخل حكومته تتعلق بالموقف البريطاني من الجنوب، وقال: «إن هناك شكًا في أن الاضطرابات الحالية تضرب بجذورها في السياسة البريطانية في الماضي»، لكن السفير البريطاني أكد لبشير بشكل قاطع قائلًا: «إن السياسة البريطانية اليوم تهدف إلى سودان متحد، وإننا لا نؤيد الحركات الانشقاقية المسلحة»[٣٥].

يمكن القول إنه من عوامل تعزيز الشكوك حول الموقف البريطاني ما يتعلق بطبيعة دعمه للمتمردين في كاتنجا[٣٦]، واعتبار هذه السابقة مبررًا لسلوك مماثل في جنوب السودان، الأمر الذي أشارت إليه صحف بريطانية ومصرية، ومُنِعَ تداولها في الخرطوم لهذا السبب[٣٧].

على الصعيد الأميركي أعرب حسن بشير نصر أيضًا للسفير الأميركي، رونتري، عن اعتقاده أن بعض المُبشرين يدعمون المتمردين في الجنوب، من دون أن يحدد هوية هؤلاء المبشرين، ولا جنسياتهم[٣٨]، ويبدو أن هذه المؤشرات كانت كافية لدفع الحكومة السودانية إلى طرد المبشرين الأجانب في آذار/ مارس ١٩٦٤[٣٩].

---

(٣٤) F.O. 371/173230, Telegram no. 1022, 4 November 1963.

(٣٥) F.O. 371/1732230, Received in Archives, VS 1780, 10 October 1963.

(٣٦) الإقليم الانفصالي في الكونغو بقيادة تشومبي.

(٣٧) F.O. 371/173230, Received in Archives, VS 1781/64, 12 October 1963.

(٣٨) F.O. 371/173230, Received in Archives, VS 1781/65, 15 October 1963.

(٣٩) فرانسيس دينق، **دينامية الهوية، أساس للتكامل الوطني في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٥١.

إجمالًا يمكن القول إن الدور البريطاني في نهاية الستينيات اقتصر على متابعة الموقف في جنوب السودان من دون التدخّل المباشر به، حيث رُفِضَ طلب لقيادي في حركة أنيانيا[٤٠] بالحصول على دعم سياسي ومادي من بريطانيا، وذلك في ظل وجود توجهات انفصالية لدى أنيانيا[٤١]، وكان ذلك في أعقاب بلورة بريطانيا موقفها السياسي إزاء الجنوب بأنها لا تستطيع التضحية بإفريقيا السمراء مقابل إفريقيا السوداء.

مع تصاعد الصراع بين الشمال والجنوب ووجود تهديد حقيقي بانفصال الجنوب في ظل فقدان حكومة المهدي عام ١٩٦٦ للمبادرة العسكرية، حاولت بريطانيا أن تدفع الأطراف للتوصل إلى حل فيدرالي مقابل دفع مخاطر تكوين دولة انفصالية في الجنوب، التي ستسفر عن مشاعر إحباط ومرارة سيوجهها العالم العربي إلى بريطانيا بالأساس، كما أنها سوف تسفر عن تحقيق وحدة بين مصر وشمال السودان، الأمر الذي قالت عنه الوثيقة البريطانية: «إنه يقوّض كل جهودنا التي بذلناها في هذا السبيل قبل عشر سنوات»، بالإضافة إلى أن وحدة السودان واستقرار إفريقيا موقف تراضَى عليه الغرب وبريطانيا[٤٢].

ثانيًا: جنوب السودان في السياسة المصرية

١ ـ الحكم الذاتي، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦

تحرّكت مصر منذ اللحظة الأولى لطرد الاستعمار من وادي النيل، وكان التكتيك المصري هو إقرار حق تقرير المصير للسودان ـ كما عَرَضْتُ له في الفصل الثالث من هذا الكتاب ـ حيث بدأ محمد نجيب مشاورات مع الأحزاب السودانية الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ بالقاهرة، وفي هذه المشاورات أهملت مصر ومعها الشماليون السودانيون اصطحاب ممثلين عن جنوب السودان، الأمر الذي يلوم فيه مثقفو ونخبة الجنوب مصر، إذ

---

(٤٠) ماجوك صهر وليم دينق.

(٤١) F.O. 371/1090, From British High Commission Kampala to East and Southern Africa Department, 28 December 1967.

(٤٢) F.O. 371/190416, Received in Archives, VS 1015, 12 January 1966.

لم تأخذ بالاعتبار مخاوفهم التي أفصحوا عنها في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ إزاء الشمال ومصر حول عدم الحفاظ على هويته الإفريقية والمشكلات الناتجة من الفروق في التنمية بين الشمال والجنوب[٤٣].

في المقابل، تأثّرت القاهرة بعوامل الجهل بأحوال الجنوب بعد عزلة خمسين عامًا عن الشمال، وكذلك بانحياز الجنوبيين وراء موقف سياسي يرفض الاستقلال، وهو الموقف الذي عَبّر عنه بنيامين لوكي في الجمعية التشريعية عام ١٩٥١، الذي طلب أيضًا وصاية بريطانية لتفادي تسليم الجنوب المتخلف الضعيف إلى هيمنة الشمال القوي المتطور[٤٤]. هذا الموقف تناقض بطبيعته مع الموقف السياسي لثورة تموز/ يوليو ضد الاستعمار، ومع الموقف السياسي للشماليين الذي نضج ظرفه الموضوعي بطلب الاستقلال عن بريطانيا من دون أي بديل آخر، بل إن عدم طلب الجنوبيين للاستقلال ألقى في تقديري بظلال من الشك حول موقفهم في ظل أجواء مصر الثورية ضد الاستعمار.

في ضوء شعور الجنوبيين بالخذلان من نتائج مؤتمر جوبا الذي لم يجرِ فيه اختيار حر لمصيرهم، بقدر ما كان تنفيذًا للقرار البريطاني بوحدة السودان، كان طبيعيًا أن يتطلعوا بقدر من الترقب للتحركات المصرية الجديدة بعد الثورة في إطار منح الحكم الذاتي للسودان[٤٥]. وبحسابات الصراع مع بريطانيا من جهة، واستخدام البريطانيين مخاوف الجنوبيين من استعراب السودان من جهة أخرى، لم ينتبه الموقف المصري إلى الجنوبيين إلا مع تصلّب البريطانيين في مفاوضات الحكم الذاتي بشأن الجنوب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، الأمر الذي كان مُستهجنًا، ورفضًا جنوبيًا نلمسه من رسالة وصلت إلى محمد نجيب من سلطان الدينكا إبان مفاوضات نجيب مع الأحزاب الشمالية السودانية في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، الذي سأل نجيب عن أسباب استبعاده من الإدلاء برأيه وهو زعيم مليونين

---

(٤٣) ألير، جنوب السودان: **التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤٤) عبد الوهاب الأفندي، في: علي محافظة [وآخ.]، **العرب وجوارهم.. إلى أين؟** سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

(٤٥) ألير، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

ونصف المليون من الجنوبيين في قبائل الدينكا، خصوصًا أن الشعب الجنوبي لا يتأثر كما يشيعون عنه بما تنشره الكنائس(٤٦).

لعلّ عدم الإدراك المصري لطبيعة التفاعلات السياسية في الجنوب أسهم بشكل رئيس في أن تجد بريطانيا موطئ قدم لها داخل النخبة السياسية الجنوبية، التي استطاعت توظيفها لصالح الأغراض البريطانية في مناوأة مصر، الأمر الذي أسفر عن المطالبة بتنصيب مندوب سامٍ على الجنوب تحت وصاية الأمم المتحدة لتقرير مستقبل جنوب السودان في مؤتمر دولي، وذلك إبان المباحثات التمهيدية لاتفاقية الحكم الذاتي(٤٧).

في إطار الصراع المصري البريطاني على مصير جنوب السودان، أسرف صلاح سالم في عام ١٩٥٣ بوعوده للجنوبيين، وقطع على نفسه وعلى مصر تعهّدات سخيّة وصعبة التحقيق إبان انتخابات فترة الحكم الذاتي، وكان ذلك نيابة عن إسماعيل الأزهري والحزب الاتحادي(٤٨)، لكن مع التغيير الذي أصاب الموقف السياسي للأزهري تجاه مصر وتراجعه عن مشروع وحدة وادي النيل سعت الإدارة السودانية إلى توظيف ورقة الجنوب لتحقيق أهدافها في الاستقلال عن مصر بالتشكيك في النوايا المصرية نحو الجنوب، ورُوّجت مزاعم حول رغبة القاهرة في احتلاله(٤٩)، كما قام الأزهري برفض خطة صلاح سالم لإنشاء مشروعات تنموية في الجنوب، تشمل المدارس والمستشفيات.

تحت مظلة من توتر العلاقات بين الخرطوم والقاهرة اندلعت أحداث

---

(٤٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٣/ ملف رقم ٩/ ٢/ ج ١/ سري للغاية).

(٤٧) انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤٨) بونا ملوال، «جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: **العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل**، تحرير أسامة غيث والبخاري عبدالله (القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجيّة، ١٩٩٠)، ص ١٥٥.

(٤٩) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨/ ملف رقم ٣/ ٢، جزء ٢/ سري جدًا).

التمرد الأولى في توريت ضد الحكومة المركزية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٥، حيث شكلت الإحباطات الجنوبية الناتجة من عدم الحصول على وظائف في إطار لجنة السودنة ـ التي لم تعطِ للجنوبيين سوى أربعة وظائف من مجموع ٨٠٠ وظيفة ـ والتعامل بعنف مع الحالات الاحتجاجية، أسبابًا منطقية لهذا التمرد.

كان أول ردّ فعل حكومي إزاء مصر بعد التمرد هو الاستيلاء على عربات الريّ المصري في جوبا يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٥، وصدور أوامر أيضًا للأطباء المصريين الموجودين في الجنوب بالمغادرة والقيام بتفتيش دقيق لمنزل مهندس الريّ المصري، وأُلقِيَ القبض على العاملين في المنزل، وأعيد اثنان من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية إلى القاهرة[٥٠].

لعلّ الأخطر من ذلك هو ما تشير إليه بعض المصادر من تورّط صلاح سالم في حوادث التمرد في جنوب السودان بتوريت في آب/أغسطس ١٩٥٥[٥١]، وذلك في أعقاب اتخاذ البرلمان السوداني موقفًا بالانحياز إلى الاستقلال عن دولتيّ الحكم الثنائي في ١٦ آب/أغسطس ١٩٥٥[٥٢].

على الرغم من الرعونة والمبالغة التي وَصَمَت سلوك صلاح سالم في السودان، لكن لا يمكن الركون بسهولة إلى ما ذهب إليه الباقر أحمد عبد الله وبيتر ودوارد، وأشار إليه بشير محمد سعيد من طرف خفي بتورط مصر وصلاح سالم بشكل كامل في حوادث عام ١٩٥٥، ردًا على اتجاهات الأزهري في الاستقلال عن مصر، وذلك لأسباب عدة، منها:

ـ أن تقرير لجنة التحقيق المنشور عن حوادث التمرد لم يُشر إلى وجود أي مصري في الحوادث، واستغرق التقرير في توصيف الظروف

---

(٥٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٦/ ٣/ سري جدًا).

(٥١) انظر: El-Bagir Ahmad Abdullah, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958* (Exeter: University of Exeter, 1992), p. 148, and Peter Woodward, *Sudan, 1898-1989: The Unstable State* (Boulder: L. Rienner Publishers; London: L. Crook Academic Pub., 1990), p. 90.

(٥٢) بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، من تاريخ السودان السياسي (القاهرة: الدار الحديثة للنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٤٦.

الموضوعية التاريخية والدينية لمواطني الجنوب التي أفضت إلى التمرد[٥٣].

ـ أن تلميح الحكومة السودانية إلى وجود تدخل مصري ـ لو كان صحيحًا ـ يُعتبر فرصة ذهبية للطرف البريطاني يمكن استغلالها ضد مصر لتحويل دفة الرأي العام السوداني ضدها، وبالتالي كسب معركة استقلال السودان ضد التوجه المصري بوحدة وادي النيل، لكن بدلًا من ذلك كان رأي لويس، مستشار الحاكم العام، أن الحكومة السودانية مسؤولة إلى حدٍ كبير عمّا وقع في الجنوب، وأنه لا يمكن عزل الجنوب عن الموقف السياسي العام في السودان[٥٤].

ـ أن تلميح الحكومة السودانية الذي يشير إليه بيتر ودوارد يغفل أنه ليس بالإمكان تدبير ردّ فعل فوري على قرار البرلمان السوداني لا يستغرق سوى يومين فقط، وهي الفترة بين قرار البرلمان في ١٦ آب/أغسطس وحتى اندلاع الحوادث في ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٥، وذلك مع ملاحظة ظروف الاتصالات الصعبة في جنوب السودان.

ـ أنه لا يمكن تجاهل نتائج أخطاء الإدارة الشمالية، حيث خرج من الحكومة وزيران جنوبيان في أيار/مايو ١٩٥٥ بسبب خلافهما مع الأزهري حول سياسته في جنوب السودان، التي تعلقت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد السكان الجنوبيين. ففي تموز/يوليو من العام نفسه فصلت إدارة مشروع الزاندي ثلاثمئة عامل جنوبي لأغراض اقتصادية من دون التبصّر بنتائج ذلك على الصعيد السياسي، كما حُكم على أحد أعضاء البرلمان الجنوبيين في نهاية تموز/يوليو بالسجن بعد محاكمة سرية ترتب عليها قيام مظاهرات في مدينة أنزارا تم إخمادها من قبل الحكومة في الخرطوم بعنف، بالتعاون بين الجيش والشرطة، فقتل ستة من أبناء قبيلة الزاندي وجُرِحَ آخرون، وعلى الرغم من ذلك لم تُجرِ الحكومة تحقيقًا حول الحادث.

---

(٥٣) تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوداث الجنوب في أغسطس سنة ١٩٥٥ (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥).

(٥٤) محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٢٩٥.

ـ كشف إسماعيل الأزهري في خطابه عن الحوادث أمام البرلمان أن السلطات الحكومية لاحظت «أن المتمردين كانوا يبعثون بإشارات لاسلكية إلى يوغنده»[٥٥].

ـ أن العنف والقمع الشديدين كانا سمة لحكومة الأزهري التي مارست السلوك نفسه في الشمال بعد الاستقلال مباشرة ضد العمال الزراعيين في ما عُرف بحادثة جودة التي قتل فيها ٣٠٠ عامل زراعي في مدينة كوستي، لم يُقدِمُوا إلا على ممارسة الإضراب السلمي[٥٦].

ـ أن الهجوم الذي مارسته إذاعة أم درمان ضد صلاح سالم بمحاولة توريطه في حوادث الجنوب[٥٧] يَصبّ في خانة التوظيف السياسي للأحداث بغرض تبرير توجّهات الأزهري في الاستقلال عن مصر، وهو التوظيف الذي قامت به أيضًا بريطانيا ضد مصر، وامتد إلى الدراسات المتعلقة بهذه الفترة التاريخية.

إجمالًا، كما كانت رقصة صلاح سالم سببًا في شهرته وبريقه السياسي في جنوب السودان، كان الجنوب هو السبب المباشر وراء نهاية حياته السياسية، وذلك حين صدر قرار من جمال عبد الناصر بإعفاء صلاح سالم من مهامه الموكلة إليه في السودان في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥٥[٥٨].

٢ ـ السياسات المصرية إزاء الجنوب بعد الاستقلال

أ ـ الأداء السياسي

مع إعلان استقلال السودان بدأت الدولة المصرية بممارسة أدوارها المطلوبة في الحفاظ على الأمن القومي المصري إزاء جارتها المستقلة السودان، وذلك طبقًا لثوابت استمرت منذ استقلال السودان حتى اللحظة

(٥٥) سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص ٢٦٣.

(٥٦) تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)، ص ٨١.

(٥٧) محمد، **مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ص ٢٩٩.

(٥٨) سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص ٢٦٥.

الراهنة، وتعدّ أهم هذه الثوابت هي الحفاظ على وحدة السودان بما يمثله فصل شماله عن جنوبه من أضرار وتهديد للمصالح المائية المصرية التي هي أعلى محددات الأمن القومي المصري.

حكمت هذه الرؤية بصورة مباشرة الأداء السياسي المصري شمالًا وجنوبًا، وذلك في وقت تخبّطت فيه دوائر صناعة القرار السوداني، ولم تنجز مهمة وضع دستور دائم للبلاد، وتضخمت مشكلة الجنوب إلى حد تهديدها لوحدة السودان منذ الاستقلال(٥٩).

يمكن القول إن هذه الوضعية السياسية للسودان فرضت على مصر أن تتعامل مع كل القوى والفاعليات السياسية شمالًا وجنوبًا، محكومة بتوقّعات أن تتبادل دوائر الحكم والمعارضة المواقع والأدوار، وذلك في ضوء ملاحظتين:

تتعلق **الأولى** بسعي جميع الفاعليات السياسية السودانية إلى توظيف الجنوب في لعبة توازن القوى بين الأحزاب التقليدية ـ المنهج الذي دشنه البريطانيون منذ جوبا ١٩٤٧ ـ حيث كان المال أهم الأدوات المستخدمة، وذلك مع غياب هياكل اقتصادية جنوبية يمكن أن تكون مصادر للدخل، فكان من الممكن شراء أصوات الساسة الجنوبيين وتحويل ولائهم من مجموعة حزبية إلى أخرى طبقًا لإمكانات أعلى مُزايد(٦٠).

تتعلق الملاحظة **الثانية** بحالة الغموض السياسي التي كانت تكتنف الساحة الجنوبية في المديريات الثلاث، حيث ظلت أقسام من الرأي العام الجنوبي غير ممثلة وغير معروف طبيعة اتجاهاتها، وهي مسألة تبدو طبيعية مع الولادة المتعجلة لأشكال التنظيم السياسي في الجنوب الذي كان انعكاسًا لتجاهل تمثيل الجنوب في اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٥٣(٦١). حيث أُلّفت

---

(٥٩) **مشكلة الجنوب السوداني وتأثيرها على الأمن القومي المصري**، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة (القاهرة: وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٩)، ص ٩٨ ـ ١٠٤.

(٦٠) F.O. 371/131709, Received in Archives no. JS 1015/44, 8 April 1958.

(٦١) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، **مشكلة جنوب السودان**، ص ١٤٣.

لجنة سياسية جنوبية بقيادة بول لوجالي عام ١٩٥٢، وأعقب ذلك تشكيل حزب الأحرار الجنوبي عام ١٩٥٣[٦٢]، ثم حزب سانو عام ١٩٦٣، كما كُوِّنت جبهة الجنوب وحزب الوحدة في منتصف الستينيات[٦٣].

يمكن بلورة المشهد السياسي في جنوب السودان في ضوء التباعد بين مصر وحكومة الأزهري قبيل إعلان استقلال السودان، وهي الحكومة التي تعمّدت ضرب النفوذ المصري في الجنوب[٦٤]، بالإضافة إلى اتجاهات حزب الأمة لمناوئة مصر وتكثيف النشاط الاستخباراتي البريطاني في جنوب السودان الذي يمكن رصده في الآتي:

ـ زيارة القائد العام لقوات الدفاع السودانية (لوس ـ البريطاني) الذي خرج بموجب السودنة إلى جنوب السودان تحت غطاء زيارة أوغندا، حيث تأكد قيامه بتوزيع أموال على بعض السلاطين في الجنوب.

ـ طلب وزارة الخارجية البريطانية من جيمس روبرتسون الحاكم العام السابق في السودان بسرعة إنهاء عمله في لندن والإسراع بالسفر إلى شمال أوغندا لبدء العمل في خطة لإثارة القلاقل في جنوب السودان يمكن أن تكون خطوة تمهيدية لعودة بريطانيا إليه بعد طلب من الأجانب الموجودين فيه لحماية أرواحهم وممتلكاتهم.

ـ تعيين المديرين الإنكليز ـ الخارجين بموجب أعمال لجنة السودنة ـ

---

(٦٢) جمال عبد الجواد موسى سلطان، «الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: جمال عبد الجواد موسى سلطان، **الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص ١٧٩.

(٦٣) إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٠)؛ ط ٢ (الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠)، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٧.

(٦٤) حاربت الحكومة فكرة سفر السلاطين الجنوبيين الموالين لمصر إلى القاهرة، كما قدمت لهم أموالاً لتحويل ولاءاتهم، ومن ذلك زيادة مرتب مك الشلك المؤثر في قبيلته إلى نصف مليون جنيه. كما وعد إسماعيل الأزهري زكريا جامبو الذي حوكم من قبل الإدارة الإنكليزية، وكان متعاطفاً مع مصر، بوظيفة كبيرة في وزارة الصحة شرط أن يترك السياسة، انظر: أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨، ملف رقم ٣/٢، جزء ٢/سري للغاية).

في كينيا وأوغندا وفي مناطق متاخمة لحدود جنوب السودان[٦٥].

- إقدام حزب الأمة على دفع مرتبات لشيوخ ونوّاب حزب الأحرار الجنوبي ما بين ٣٠ إلى ٥٠ جنيهًا شهريًا أثناء الإجازة البرلمانية[٦٦]. بالإضافة إلى سعيه لإحداث زعزعة داخل حزب الأحرار الجنوبي في أيار/ مايو ١٩٥٨ بضم نّوابه بقيادة النائب بيساما إستانسلاوس، وإغراء النواب الجنوبيين بامتيازات في فنادق الدرجة الأولى بالخرطوم[٦٧].

يمكن القول إن هذه العناصر مجتمعة أسهمت ببلورة اتجاه لدى مصر بتكوين حزب جنوبي يكون مساندًا لها، ويتم فيه تجنّب عضوية الشماليين الموصومين بالاسترقاق من جانب الجنوبيين[٦٨]، لكن لم ترَ هذه الفكرة طريقها إلى النور، إذ تمّ الاكتفاء باعتماد مسألة دعم حزب الأحرار الجنوبي الذي أسس في عام ١٩٤٧ بـ ١٢١ ألف جنيه سنويًا، في ضوء زيادة عدد نوابه إلى ١٢ نائبًا في برلمان عام ١٩٥٦ مقابل ٧ فقط في برلمان الفترة الانتقالية[٦٩].

استطاعت مصر وفق هذه الآلية مقاومة اتجاهات حزب الأمة عام ١٩٥٧ في شراء النواب الجنوبيين لتنصيب عبد الرحمن المهدي ملكًا من البرلمان[٧٠]، وهي المحاولة التي قطع فيها الإمام المهدي وعدًا لبولين ألير، وزير الثروة الحيوانية، بالموافقة على منح الجنوبيين الفيدرالية مقابل تنصيبه ملكًا[٧١]، وكذلك تحجيم اتجاهات بعض الجنوبيين، بنيامين لوكي،

---

(٦٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨/ ملف رقم ٣/ ٢/ ج ٢/ سري للغاية).

(٦٦) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ١/٧ جـ ٢).

(٦٧) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨/ ٣/ جـ٢).

(٦٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٧٤٤/ ٨/ ٢، جـ ٢، سري للغاية).

(٦٩) سلطان، «الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان،» ص ١٧٨.

(٧٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٧/ ١، جـ ٢/ سري للغاية).

(٧١) أرشيف المخابرات الحربية (محفظة رقم ٢٨٩)، ص ٩.

في التوجّه إلى بريطانيا بطلب التدخل وحماية الجنوب في أعقاب تمرد الفرقة الاستوائية في عام ١٩٥٥[٧٢].

مشهد الصراع المفتوح في جنوب السودان بين مصر المتطلّعة إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية وبريطانيا التي تسعى إلى الوجود الاستخباراتي في الجنوب حفاظًا على مصالحها المتبقية في شرق إفريقيا وممارسة الضغوط على القاهرة، هذه المعادلة اختلفت معطياتها مع صعود الفريق إبراهيم عبود إلى السلطة في عام ١٩٥٨، إذ على الرغم من وجود معلومات لدى القاهرة بتدبير حزب الأمة لانقلاب عسكري، إلا أن هذا الانقلاب قوبل بارتياح في القاهرة، فطبقًا لحديث علي صبري إلى السفير الكندي، جاء قرار القاهرة بالاعتراف الفوري بالنظام الجديد في ضوء تقدير سياسي، أن سياسة عبود سوف تقوم على المصالح الوطنية، ولن تقوم على أي دعم خارجي[٧٣].

لعلّ هذا التقدير المصري دفع القاهرة إلى التخلي تدريجيًا عن الحفاظ على قنوات اتصال لها في الجنوب، خصوصًا بعد عقد اتفاقية المياه عام ١٩٥٩، كما أصبحت أكثر تحفظًا إزاء التدخل في المسألة الجنوبية مع دخول أطراف إفريقية فيها[٧٤]، وأسهم في بلورة هذا الموقف المصري اعتبارات تتعلق بالتوجّهات الانفصالية للحركات السياسية الجنوبية، كما مثلها جوزيف أودوهو[٧٥]، كما كانت هناك شبهات بدعم إسرائيلي للحركات السياسية الجنوبية، وهي الشبهات التي تدعمها المعلومات الخاصة باستعداد إسرائيل والكونغو للاعتراف بدولة أزانيا الانفصالية بزعامة جوزيف لاغو في حالة قيامها بالسودان[٧٦]، بالإضافة إلى رفض الجنوبيين دعم مصر في أعقاب حرب حزيران/ يونيو، حيث رفض النائب الجنوبي بونا

(٧٢) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ٨/ ملف رقم ٣/ ٢ جزء ٢).

(٧٣) F.O. 371/131718, From High Commissioner for Canada to J.H Washington Head of African Department, 2 December 1958.

(٧٤) F.O. 371/176592, Received in Archives VG 103150/5, 28 August 1964.

(٧٥) يونان لبيب رزق، «الثورة والصراع الحزبي في السودان (١٩٦٤ - ١٩٦٩)»، السياسة الدولية، العدد ١٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩)، ص ٧٥.

(٧٦) F.O. 371/181668, Received in Archives JB 10150/10, 27 July 1967.

ملوال اتجاه رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب لإعلان السودان الحرب ضد إسرائيل، واعتبر ملوال أن هذه الحرب إنما هي حرب عنصرية[٧٧].

ب ـ الدور الثقافي

على الرغم من أن مصر في سعيها إلى استقلال وادي النيل تناقضت مصالحها السياسية مع استصحاب جنوبيين، إلا أن ذلك لم يمنعها من محاولة تطويق الآثار الناجمة عن عزل الجنوب، وذلك بنشر اللغة العربية والدين الإسلامي على نحو سلمي هناك، فافتتحت أول مدرسة ثانوية في ملكال عام ١٩٥٣، وتابعت بدقة مدى نجاح هذه المدرسة في اجتذاب طلبة جنوبيين على الرغم من قيام بعض الإداريين الشماليين بتعويق ذلك[٧٨].

في مقابل التبشير المسيحي بذلت مصر جهودها لتكثيف وجود بعثات من الأزهر الشريف ووعّاظ مقيمين بمديريات الجنوب الثلاث[٧٩]، وبالإضافة إلى افتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم فإن عبد الفتاح حسن، نائب وزير الدولة لشؤون السودان، أرسل إلى مدير جامعة القاهرة في مطلع عام ١٩٥٥ يطلب منه «تقديم كل رعاية ممكنة للطلبة الجنوبيين وتيسير مهمتهم بخصوص ضعفهم في اللغتين العربية والفرنسية ومادتيّ التاريخ واللاتيني خشية أن يوصد باب الجامعة المصرية أمامهم فترحب بهم الجامعات الإنكليزية، وهي مسألة لها سوابق عديدة، كانت نتائجها غير مرضية»[٨٠]. وبلغ الاهتمام المصري بمسألة نشر الدين الإسلامي في الجنوب إلى حد مراقبة أداء الوعّاظ من الأزهر الشريف ومدى قدرتهم على نشر الدين الإسلامي وجذب الجنوبيين لإشهار إسلامهم على أيديهم.

على الرغم من الأزمة السياسية المحتدمة بين القاهرة وحزب الأمة بسبب المعركة حول المعونة الأميركية، طالبت تقارير السفير المصري بدعم مصري للحكومة في محاولتها نشر اللغة العربية في الجنوب، وكتابة لغة

---

(٧٧) دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ص ٣٣٠.

(٧٨) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١/ ملف رقم ٩/ ١ سري).

(٧٩) أرشيف الخارجية المصرية (محفظة رقم ٢٧٥ قديم/ ملف رقم ٣/سري للغاية).

(٨٠) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٦/ ملف رقم ٣/ ٢ جـ١).

الدينكا بالعربية، وكذلك إخضاع مدارس الإرساليات للرقابة، «فلا يمكن للسودان وحده أن يقوم بمثل هذه المهمة الشاقة التي هي فوق طاقته، وهو لا يزال يعاني نقصًا في المدرّسين، بالإضافة إلى العجز المادي، حيث تحاول الحكومة تدبير ٣٦ ألف جنيه لإنشاء ثلاثة مراكز إسلامية بالمديريات الجنوبية الثلاث»[٨١].

لم تتخل القاهرة في أعقد ظروف العلاقات الثنائية بين مصر والسودان عن الاستمرار في تقديم المنح الدراسية للطلبة الجنوبيين في الجامعات المصرية، حيث ساهم هذا التدفق بتوفير الكوادر البشرية الجنوبية في مجالات الصحة والزراعة بالجنوب[٨٢]، وشكل الاهتمام المصري بنشر الثقافة العربية والدين الإسلامي في جنوب السودان تحديًا أمام بريطانيا التي حاولت في أعقاب الاستقلال إنشاء جامعة بريطانية في الخرطوم لمقاومة ما اعتبرته المصادر البريطانية النفوذ المصري، وحصل بالفعل هذا المشروع على موافقة الوزراء المعنيين في السودان، إلا أنه لم يجد التمويل اللازم من الخزانة العامة البريطانية في ظل ظروف أفول شمس الإمبراطورية العظمى[٨٣].

حكم التقدير المصري في دعم جهود نشر الإسلام واللّغة العربية في جنوب السودان باعتبار المسألة الجنوبية في السودان مشكلة تاريخية تسبب فيها الاستعمار بمنعه القسري الاندماج الوطني في السودان، وهو الاندماج الذي رأت فيه القاهرة أنه يمكن أن يتم في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، كما بدأ قبل قرون عدة في السودان الشمالي، وذلك من دون إدراك **أولًا** أن مشكلة الجنوب مشكلة هوية في المقام الأول[٨٤]. **وثانيًا** أن

---

(٨١) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٤/ ملف رقم ٢٤٦/ ٣/٦).

(٨٢) ملوال، «جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية،» ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٨٣) F.O. 371/119690, From Colonial Office to Foreign Office, 14 September 1956.

(٨٤) العديد من الدراسات التاريخية الحديثة، ومن الدراسات الجنوبية، تؤكد هذه الرؤية ومنها: منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي** (لندن: دار تراث، ٢٠٠٠)؛ فرانسيس دينق: **دينامية الهوية، أساس للتكامل الوطني في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، وصراع الرؤى: **نزاع الهويات** =

مرحلة الاسترقاق لمواطني جنوب السودان إبان الحكم التركي المصري والفترة المهدية تركت جراحًا لم يتقدم أحد لمعالجتها، وذلك إضافة إلى ما قامت به بعثات الإرساليات الكنسية من تحقير للعنصر العربي وتضخيم مسؤوليته عن استرقاق الجنوبيين، وأخيرًا إن بريطانيا حاولت قطف ثمار هذا الإرث التاريخي لتتلاعب بورقة هوية جنوب السودان على نحو ما أسلفت في المفاوضات المصرية البريطانية حتى قيام ثورة تموز/يوليو، ثم تستمر على النهج ذاته في مفاوضات الحكم الذاتي.

لعل التقدير المصري بتصنيف مشكلة جنوب السودان أنها مشكلة تاريخية فقط، واعتبارها أحد موضوعات النضال ضد الاستعمار البريطاني في ظل صعود تيار القومية العربية، أوقعها في مزالق دعم جهود التعريب والأسلمة التي قامت بها الحكومات الشمالية بقدر من العنف أحيانًا، وذلك من دون مراعاة الحساسيات الجنوبية المستندة إلى الإرث التاريخي في الحكم التركي المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي أسفر عن شمول الحساسيات الجنوبية مصرَ أيضًا، بالإضافة إلى الشمال ومقاومة كل جهود التعريب أو الدعم السياسي لحسم هوية السودان في إطار عروبتها فقط، ومن ذلك رفض الجنوبيين انضمام السودان إلى جامعة الدول العربية، وإقدام مصر في مقابل ذلك على تكثيف حملات الهيئة العامة للاستعلامات للتأكيد على عروبة السودان من ناحية، وطلب دعم الجنوبيين لمعركة العرب ضد الاستعمار من ناحية أخرى[85]، من دون الأخذ بالاعتبار أن الجنوبيين في السودان ليسوا عربًا، وأن تحالفهم مع القضايا العادلة للعرب يتطلب أساليب مغايرة للأساليب التي اعتُمِدَتْ في التعامل معهم.

= في السودان، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)؛ الأفندي، في: محافظة [وآخ.]، **العرب وجوارهم.. إلى أين؟** وحمدي عبد الرحمن حسن، «مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع،» في: **مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة/ أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة**. لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

(٨٥) أرشيف الخارجية المصرية، أرشيف الدول، السودان (محفظة رقم ١٢ ملف رقم ٧٤٤/ ٨٦/ ٢).

لعل وقوف عضو البرلمان السوداني السياسي الجنوبي بونا ملوال ضد قرار رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب بإعلان الحرب على إسرائيل في عام ١٩٦٧، نتيجة اعتدائها على مصر، يمكن أن يؤشر إلى عمق عداء الموقف الجنوبي ضد المكوّن العربي في السياسة السودانية الخارجية، خصوصًا مع اعتبار ملوال أن الحرب ضد إسرائيل هي «حرب عرقية» بالأساس[٨٦].

ج ـ اتجاهات السياسات المصرية بعد تقسيم السودان

تخسر مصر خسارة استراتيجية بتقسيم السودان، وذلك في السياقات الآتية:

ـ افتقاد السودان عناصر قوّته الشاملة والكامنة، يحرم مصر من عمق استراتيجي قادر على الإسناد في الأزمات (حالة استضافة الطيران المصري عام ١٩٦٧)، وعمق استراتيجي يعني قدرة أوسع على التحرك الإقليمي.

ـ ظهور مهددات استراتيجية للأمن القومي المصري بعناصره كافة، ذلك أن الاحتمالات المفتوحة على فوضى شاملة في السودان أو سيناريوهات التفتيت والتجزئة المستندة إلى منهج نيفاشا في تقاسم الثروة والسلطة، إضافة إلى دور اللاعب الإسرائيلي في تأجيج هذه الصراعات، يعني بيئة محيطة بمصر تحمل عناصر عدم الاستقرار، وربما مهددات استراتيجية بما تنطوي عليه من نشوء صراعات مسلحة جزئية أو شاملة، وتنشيط عناصر الإسلام السياسي المتطرفة في السودان.

ـ حرمان مصر من تنمية وتطوير حصتها من مياه النيل في ضوء حالة الفقر المائي التي وصلت إليها، فعلى الرغم من أن موارد مصر من مياه النيل المتدفق من جنوب السودان لا يتجاوز ١٥ في المئة، إلا أن عدم استقرار الجنوب، أو وجود نفوذ مستجد للاعب الإسرائيلي فيه يعني حرمان مصر من استمرار العمل في عدد من المشروعات المائية المرتبطة بتطوير حصتها من مياه النيل، مثل مشروع قناة جونقلي الذي من المتوقع أن تبلغ العوائد المصرية منه في حال تنفيذه حوالى ٧ مليار متر مكعب من المياه،

---

(٨٦) محجوب محمد الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

وهو مشروع لا يزال يحوز على تحفظ من القيادة السياسية الجنوبية. وفي هذا السياق هناك احتمالات أن تنحاز دولة الجنوب الى دول منابع النيل ضد كل من مصر وشمال السودان في أي مفاوضات مستقبلية بشأن مشروعات زيادة موارد النهر القابلة للاستخدام، أو تدشين إطار قانوني جديد بشأن تقسيم حصص المياه[٨٧].

- الضغوط المرتبطة بتدفق اللاجئين السودانيين في حالة نشوء صراعات مسلحة سواء بين طرفي نيفاشا أم في نطاق أي منهما، بما يخلقه ذلك من تصاعد الطلب على المساكن والسلع الغذائية، وتصاعد الضغوط على البنى التحتية.

طبقًا لهذه المُعطيات يبدو الموقف المصري في سعيه لضمان استقرار مؤسسة الدولة في السودان من ناحية، وضمان المصالح المصرية فيها من ناحية أخرى، أمام توازنات حرجة، ففي الجنوب توجد شروط تأمين تدفّق المياه، متضمنة مشروعات مستقبلية تحتاجها مصر بشدة بعد أن وصلت إلى حد الفقر المائي. وفي الشمال هناك علاقات لا يمكن فصمها، وتحالفات مطلوبة مع المركز الحاكم لكل التفاعلات الداخلية، الذي يعني انهياره تفتت الدولة، ويعني خسرانه لصالح الجنوب فقدان الحليف الأساسي بمواجهة دول منابع النيل التي تسعى إلى تقسيم جديد للمياه لا تقدر مصر لا حاليًا ولا مستقبلًا على تكاليفه الباهظة[٨٨]. وفي ما يتعلق بالغرب فإن لضغوط المركز (حزب المؤتمر الوطني) على مصر في الملف المائي انعكاسات سلبية على قدراتها في القيام بدور مؤثر في أزمة دارفور، يجعل مجريات هذه الأزمة وتطوّراتها بمعزل عن المصالح المصرية، ومهددة لانقسامات جديدة في الدولة السودانية.

من هنا يبدو المسعى المصري في محاولة خلق علاقات تعاونية لا صراعية بين شمال السودان وجنوبه، عبر ورش العمل المعقودة في القاهرة

---

(٨٧) أليو قرنق أليو أنيانق، **النظام القانوني لحوض النيل أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل** (الخرطوم: [د. ن.]، ٢٠١٠)، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٨٨) أماني الطويل، «توازنات الموقف المصري في السودان،» **الأهرام**، ٧/ ٩/ ٢٠١٠.

في شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس من عام ٢٠١٠ مسعىً مهمًا، لأنه يسعى إلى مصلحة سودانية أساسية في الاستقرار وتنمية التعاون، خصوصًا أن مناطق التماس تنطوي في حالة التعاون على منافع مؤكدة للطرفين، كما تنطوي في حالة الصراع على تكاليف باهظة، حيث يعيش في مناطق التماس حوالى ٨ مليون نسمة، كما أنها تحوز على المناطق الأساسية لإنتاج النفط، فضلًا عن الإمكانات الزراعية والرعوية.

بطبيعة الحال يذهب التقدير المصري إلى أن هذه العلاقات التعاونية سوف تنعكس إيجابًا على قدرات القاهرة في إدارة علاقات متوازنة مع الطرفين.

تراهن القاهرة على لفت الانتباه إلى وجود منافع ممكنة على الجانبين من شأنها تقوية الموقف الذاتي لكلا الطرفين في قطاعه سواء الشمالي أم الجنوبي، لكن المشكلة الماثلة في هذا الطرح بتقديرنا هي أن استجابة النخب الشمالية والجنوبية إلى علاقات تعاونية يبدو ضعيفًا في ضوء تفجّر صراعات مسلحة في ولايات التماس بين الطرفين جنوب كردفان والنيل الأزرق بعد استقلال دولة الجنوب في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بموجب حق تقرير المصير الذي مُنح للجنوبيين في أطار اتفاقية نيفاشا المعقودة برعاية أميركية في عام ٢٠٠٥.

طبقًا لمعطيات هذه البيئة، حرصت القاهرة على بناء علاقات تعاونية منفصلة مع جنوب السودان، دُشّنت بزيارة من جانب رئيس الجمهورية إلى جنوب السودان في عام ٢٠٠٨، وتتراكم هذه العلاقات التعاونية بحجم استثمارات كبير نسبيًا بلغ حوالى المليار والنصف مليار دولار في مجالات دعم البنى التحتية، بخاصة في قطاعي الكهرباء والاتصالات، وفي مجال الخدمات الصحية والتعليمية أيضًا.

على الرغم من هذا الموقف الاستباقي، إلا أن القاهرة تواجه إمكانية تخريب علاقاتها التعاونية مع جنوب السودان، بفعل عاملين، **الأول** يتمثل بالضغوط الشمالية التي تُصنّف الموقف المصري حسمًا من وزنها إزاء الجنوب، في ضوء حسابات سياسية خاطئة متعلقة بقدرة الشمال على حسم الاستفتاء لصالح الوحدة. أما العامل **الثاني** فهو من قوى إقليمية متربصة،

خصوصًا إسرائيل التي تقوم بدور تحريضي ضد مصر في دول حوض النيل حتى يُستجاب لمطالبها التاريخية في الاستفادة من مياه نهر النيل.

في ضوء هذا التوازن الحرج، طُرحت بعض الأفكار المصرية في سياق النخبة، تفترض سيادة للسيناريو الصراعي في السودان، وفي هذا السياق طُرحت أفكارٌ من قبيل مطالبة دوائر صناعة القرار بترجيح خيار علاقات متميزة بالشمال مقابل الجنوب، وذلك بخلق علاقات تصل إلى حد الكونفدرالية بين مصر والسودان[٨٩]، وذلك لاعتبارات متعلقة بالجوار المباشر والضرورات المرتبطة باستقراره، لكن لهذا الطرح عندنا تحفّظات أساسية، منها ما هو متعلق بطبيعة هذا التحالف من كونه على أسس إثنية، أي بين الشمال العربي المسلم، ومصر التي تحمل هويتها المفردات ذاتها، الذي يعني بالضرورة بلورة تحالفات مضادة على أسس إثنية مخالفة (إفريقية) سوف تستجلب دعمًا غربيًا وإسرائيليًا، وينتج منه اندفاع دولة الجنوب للتخندق في هويتها الأفريقانية. ويعني هذا أيضًا خلق مشكلات وعداوات لمصر لا معنى، ولا ضرورة، لها في الساحة الأفروعربية عمومًا، وفي نطاق دول حوض النيل خصوصًا.

ثالثًا: الجنوب في السياسة السودانية

١ ـ عبود وقمع الجنوبيين

تميزت العلاقات المصرية ـ السودانية في عهد الفريق عبود بنوع من الاستقرار والتقارب، لسببين: **الأول** عقد اتفاقية تقسيم المياه بين البلدين في عام ١٩٥٩، **والثاني** التماثل بين النظم العسكرية، لكن قراءة هذه الحالة الإيجابية للعلاقات الثنائية على الجانب السوداني الجنوبي كانت سلبية، على اعتبار أن السِمة الرئيسة التي تميّز بها عهد إبراهيم عبود في ما يخص مسألة الجنوب هي تصاعد القمع الحكومي للجنوب، وبطبيعة الحال قُرِئَ الموقف المصري على اعتبار أنه دعم لعبود في هذا الاتجاه، في وقت كانت الهوية الجنوبية قد تشكّلت على طلاق نهائي مع وعود الشمال لحل فيدرالي، وبدأ الجنوبيون بتشكيل

(٨٩) عبد المنعم سعيد، «نظرة أخرى على المسألة السودانية،» **الأهرام**، ٨/ ١١/ ٢٠١١.

منظّماتهم وأحزابهم السياسية التي طالب بعضها بانفصال الجنوب عن الشمال.

لم تُلاحظ السياسات السودانية وقتذاك نهوض خطاب الهوية الإفريقية في الجنوب، واعتبرت أن سياسات الدمج القسري سوف يكون لها تأثير في تطويق محاولات التمرد على الحكومة المركزية من الجنوب، فلجأت إلى محاولة القضاء على الفروقات الثقافية، ولجأت الحكومة العسكرية إلى فرض سياسات الدمج والتذويب بالقوة، فقامت بتشجيع انتشار الدعوة الإسلامية في الجنوب، حيث أُنشِئَتْ ست مدارس إسلامية لتحفيظ القرآن الكريم في كل من جوبا وكاروك دوار ومريدي وياي وراجا، كما فُتِحَتْ مدرسة إعدادية إسلامية في جوبا[(٩٠)].

مع نشر اللّغة العربية في الدواوين الحكومية تم إعفاء الجنوبيين الذين يجهلونها من وظائفهم، كما تمت ممارسة ضغوط على السلاطين والمتعلمين في الجنوب ليعتنقوا الإسلام دينًا لهم، إضافة إلى نقل الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية إلى الشمال لأنهم كانوا يشكلون خطرًا على الأمن، بينما جرى تقليص تجنيد أبناء الجنوب في قوات الشرطة والسجون، واحتل وظائف الأمن في الجنوب مواطنون من الشمال[(٩١)]، كما تم في عام ١٩٦٠ اعتبار العطلة الأسبوعية في الجنوب الجمعة بدلًا من الأحد[(٩٢)].

في عام ١٩٦١ حُرّم عقد أي اجتماع ديني خارج الكنائس، وفي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٤ أعلنت وزارة الداخلية السودانية عن طرد جميع المبشرين المسيحيين العاملين في السودان، وكان عددهم حينذاك ٦١٧ مبشرًا[(٩٣)]، بعد أن أطلَع حسن بشير نصر، نائب رئيس القوات المسلحة، السفيرين الأميركي والبريطاني على أنشطة مشبوهة لقساوسة الإرساليات[(٩٤)]، وجاء في بيان وزير

---

(٩٠) محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر، ط ٢ (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧)، ص ١٣٧.

(٩١) ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٩٢) قوادو جوزيف أدهو، **غدًا تشرق الشمس، جنوب السودان بين الماضي والحاضر والمستقبل** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٦.

(٩٣) بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، ص ١٤٣.

(٩٤) F.O. 371/173230, Received in Archives, VS 1781/65, 15 October 1963.

الداخلية المُقدّم إلى المجلس العسكري أن المبشرين يقومون بأعمال تهدد وحدة السودان، وأنهم تجاوزوا حدود العمل في إطار الدين، بالعمل على إضعاف الأمن الداخلي للبلاد. وعلى الرغم من الدويّ الهائل في الغرب الذي نتج من خطوة إبعاد الإرساليات وطرد المبشرين، إلا أن بعض الأصوات أقرّت فعلًا بتدخل المبشرين في تحريض الجنوبيين على العرب الشماليين[٩٥].

لعله يمكن تفهم قرار طرد البعثات التبشيرية من جانب حق الدولة السودانية بالسيادة من ناحية، وحقها بالتصدي للأنشطة التي تعتبرها ذات تأثير سلبي في سياستها من ناحية أخرى، إلا أن الأمر لا يبدو كذلك من وجهة نظر الجنوبيين، ففي ظل عدم وجود كنيسة وطنية سودانية مستقلة، تُعتبر الكنائس والمؤسسات الدينية التي تديرها بعثات مسيحية أجنبية هي الشكل المتاح للمسيحيين الجنوبيين لممارسة معتقداتهم الدينية، وبالإضافة إلى ذلك كانت البعثات المسيحية تمتلك وتدير جانبًا كبيرًا من المؤسسات الخدمية والتعليمية في الجنوب[٩٦].

في مقابل هذه السياسات القمعية لحكومة عبود، لجأ الجنوبيون إلى الهرب من جنوب السودان إلى الدول المجاورة، يقود ركبهم البرلمانيون السابقون، مثل القس ساترنينو لاهوري[٩٧] وجوزيف لاغو، ولم تنجح سياسات عبود كما يقول أبيل ألير إلا في إحياء ذكرى الإدارة التركية المصرية وتجارة الرقيق وحكم المهدية في نفوس الجنوبيين، إذ لم يُفرض يوم الجمعة عطلة رسمية في الجنوب، ولم يُرغَم أهله على الدخول في الإسلام قسرًا إلا في هذه الفترة[٩٨]. وبطبيعة الحال تشكلت في المنفي أحزاب سياسية جنوبية عدة، كان أهمها حركة «الاتحاد القومي الإفريقي للمناطق المقفولة» SACDNU التي تشكلت عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٣ غيّرت اسمها ليصبح «الاتحاد القومي الإفريقي السوداني ـ سانو»، حيث شمل جناحًا عسكريًا باسم أنيانيا، كان قوامه أفراد الحامية الاستوائية الذين فرّوا داخل الأدغال في

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٩٦) سلطان، «الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان،» ص ١٣١.

(٩٧) تولي رئاسة حزب الأحرار الجنوبي لفترة.

(٩٨) دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ص ١٣٣.

أعقاب تمرد عام ١٩٥٥م، ورئس هذا الحزب جوزيف أودوهو، بينما كان وليم دينق المساعد السابق للحاكم الإقليمي في السودان، سكرتيرًا عامًا للحزب، وتولّى جوزيف لاغو[٩٩] قيادة الجناح العسكري.

بسبب انحدار القاعدة الاجتماعية لحزب «سانو» من قبائل سودانية مختلفة، تفجرت الصراعات والنزاعات داخله، إذ تنافس رئيس الحزب وسكرتيره العام، وانقسم الحزب بين أودوهو الذي كوّن تنظيم أزانيا، مطالبًا بانفصال الجنوب، بينما نقل وليم دينق المنتمي إلى قبيلة الدينكا نشاطه إلى داخل السودان[١٠٠].

مارس المطالبون بانفصال الجنوب ضغطًا عسكريًا واسع المدى على الحكومة في الخرطوم، إذ أقدموا على احتلال مدينة (واو) لفترة قصيرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤[١٠١]، في أعقاب الإقدام على أعمال ترويع وإرهاب في الجنوب، من هدم الكباري وإغلاق الطرق وإطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشماليين والجنوبيين المشتبه بتعاونهم مع الحكومة، وفي المقابل قامت الحكومة بحملة عسكرية مضادة على الجنوبيين اتسمت بالبطش والقمع[١٠٢].

مع تردي الأوضاع الأمنية في الجنوب مع مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ كانت الحكومة السودانية مضطرة إلى طلب عون بريطاني للضغط على الدول الإفريقية المحيطة بجنوب السودان (إثيوبيا ـ كينيا ـ أوغندا ـ الكونغو) لفتح حدودها أمام حملات المطاردة العسكرية التي تقوم بها الحكومة، بخاصة أن حسن بشير نصر قال: «إن معسكرات اللاجئين الجنوبيين في هذه الدول تشكل قواعد انطلاق للعمليات في جنوب السودان»، الأمر الذي قدّر معه السفير الأميركي في لقاء بينه وبين وزير الخارجية السوداني، أحمد خير، أن موقف الحكومة في الجنوب بتدهور مستمر[١٠٣].

---

(٩٩) ضابط من خريجي الكلية الحربية بالخرطوم، خدم في الجيش السوداني.

(١٠٠) سلطان، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٠١) ألير، جنوب السودان: **التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ص ٢٦.

(١٠٢) بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، ص ١٤٧.

(١٠٣) F.O. 371/173230, Received in Archives, VS 1781/61, 8 October 1963.

يبدو أن تدهور الموقف العسكري يمكن أن يفسره دخول إسرائيل طرفًا في دعم الجنوبيين وأنيانيا، واعتبار مشكلة جنوب السودان أحد بؤر الصراع الممكنة ضد مصر بقيادتها العالم العربي، وضد الاتحاد السوفياتي بسعيه إلى ضرب النفوذ الأميركي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، حيث تولت إسرائيل تدريب الجنود والضباط الجنوبيين، وأرسلت إلى هناك بعثات عسكرية إسرائيلية لتدريب الجنوبيين وتسليحهم، كما دُعِيَ جوزيف لاغو إلى إسرائيل، واجتمع بقادة عسكريين وسياسيين هناك[١٠٤].

لعله من اللافت هنا أن الاتجاهات الفكرية لأنيانيا نحو هوية إفريقية واضحة ومعادية للعرب، إذ يقول منشور صادر عن الحركة تحت عنوان «ما نقاتل من أجله في جنوب السودان»: «إن الحرب تشكل استمرارًا لانتفاضة ١٩٥٥ التي قامت بها قوات المديرية الاستوائية دفاعًا عن الهوية السودانية الجنوبية وقيمها الإفريقية... إن هويتنا الإفريقية بالتحديد، المختلفة عن الهوية العربية، والتي تؤهلنا بصورة متكاملة لتكوين دولة مع كفالة حق تقرير مصيرنا... وبخوضنا لحرب التحرير الخاصة بنا فإننا نقف أيضًا سدًا أمام التوسع الإمبريالي العربي والروسي جنوبًا، ونحمي بذلك إخواننا في شرق ووسط إفريقيا»[١٠٥].

مع التطورات الناشئة عن استمرار الصراع بين الشمال والجنوب واستنزاف خزينة الدولة إلى حد إصابة الوضع الاقتصادي بالشلل التام كانت الحكومة السودانية مضطرة إلى تقديم مبادرة سلمية، وهو ما حدث بالفعل، إذ أصدرت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ قرارًا بتشكيل لجنة تحقيق لدراسة أسباب الخلاف بين الشمال والجنوب[١٠٦]، وذلك برئاسة أحمد محمد يس[١٠٧]، وحُدّد قرار تشكيل اللجنة عدد الأعضاء بثلاثة عشر عضوًا من الشمال، وتسعة عشر عضوًا من الجنوب، إلا أن اختيار الجنوبيين

---

(١٠٤) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، **مشكلة جنوب السودان**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨، وانظر أيضًا: دينق، صراع الرؤى: **نزاع الهويات في السودان**، ص ١٣٥.

(١٠٥) دينق، المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٠٦) ألير، جنوب السودان: **التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ص ٢٦.

(١٠٧) قطب في الحزب الاتحادي وعضو سابق في مجلس السيادة.

تجاوز النخبة الجنوبية في عضوية اللجنة واعتمد على شبه الأميين أو الأميين، كما حرم على اللجنة أن تقدم أي اقتراح يتعارض مع النظام الدستوري الذي يقر وحدة السودان[١٠٨].

على الرغم من التحجيم المسبق لتوجهات اللجنة، إلا أنها أثارت جدلًا واسعًا وحوارًا علنيًا حول سياسة الحكومة، انتقل إلى أروقة الجامعات وساحاتها، وتسبب بقيام مظاهرات ضد سياسات الحكومة القمعية في الشمال والجنوب. وإزاء فتح الشرطة نيرانها على الطلبة، ومقتل أحدهم، انفتح الباب أمام العصيان المدني[١٠٩]، وقامت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر لتضع نهاية حاسمة لنظام عبود.

٢ ـ الديمقراطية الثانية والمأزق الجنوبي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨

تميّزت فترة الديمقراطية الثانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ باستدعاء الجوار الإقليمي الإفريقي والعربي لمتابعة مشكلة الجنوب، إما بالاشتراك في الهيئات التفاوضية بصفتهم مراقبين، كما حدث في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ الذي انعقد بمشاركة مصر ودول الجوار الإفريقي لجنوب السودان، أو التدخل لدى الأطراف لحثّهم على بذل جهود سلمية كحل سياسي لمشكلة الجنوب، وهو الدور الذي قامت به أوغندا قبيل عقد مؤتمر المائدة المستديرة بإعلان وزير داخليتها عن دعم بلاده للجهود الرامية إلى السلام، منتقدًا القوى الجنوبية التي تقف ضد هذا المسعى[١١٠].

كما شهدت هذه الفترة أيضًا انقسامات حادة بين الجنوبيين حول مستقبل الجنوب من حيث إمكانية فصله عن الشمال، أو المحافظة على وحدة الوطن في إطار فيدرالي، إذ إن نداء السلام الذي أصدره حزب «سانو» وجبهة الجنوب لحكومة سر الختم الخليفة الانتقالية، أسفر عن انشقاق قادة مثل جوزيف أودوهو الذي دعم فكرة الانفصال مقابل موقف

---

(١٠٨) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، مشكلة جنوب السودان، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(١٠٩) ألير، المصدر نفسه، ص ٧.

(١١٠) محمد عمر بشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١)، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

وليم دينق الداعي إلى الفيدرالية، وهو الموقف الذي تحالف فيه مع تنظيم سياسي جديد ولد مع ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، سُمّي جبهة الجنوب، وكان أبرز رموزه كليمنت إمبورو الذي شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية، حيث كانت جبهة الجنوب تعبيرًا عن توجّهات شرائح من الطبقة الوسطى في الجنوب السوداني.

على أي حال تركّزت مطالب حزب «سانو» لرئيس الوزراء على النحو الآتي:

ـ إصدار عفو عام بالنسبة إلى جميع اللاجئين.

ـ الاعتراف بحزب «سانو» باعتباره حزبًا سياسيًا مع إعطائه حق مباشرة نشاطه داخل السودان.

ـ عقد مؤتمر مائدة مستديرة تحضره الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب، على أن يحضره رجال القانون وأساتذة الجامعة في الخرطوم باعتبارها مهد المعارضة ضد حكومة عبود، وكذلك قادة نقابات المهن التجارية، وذلك لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب، واقترحت المذكرة أيضًا حضور مراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية والدول المجاورة والجمهورية العربية المتحدة.

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ أعلن رئيس الحكومة، سر الختم خليفة، في خطاب موجّه إلى الشعب أن حكومته تولي الجنوب اهتمامًا كبيرًا، ودعا إلى السلام والتفاوض «لأن القوة لن تحل شيئًا»، وفي خطوة تشير إلى حسن النيّة وافقت الحكومة على العفو العام الذي طلبه «سانو» للاجئين الذين تركوا البلاد في أعقاب تمرّد عام ١٩٥٥، سواء كانوا من الذين حوكموا أم المطلوبين للمحاكمة، وطلبت الحكومة من اللاجئين العودة، كما قرنت استجابتها لدعوته هذه بالعمل الفعلي، فأرسلت اثنين من وزرائها إلى كمبالا للتفاوض مع حزب «سانو» لتحقيق مطلبه بالعودة، ولم ينجح الوزيران في مهمتهما لإصرار الحزب على أن يتم اتفاق على مستقبل السودان، وعلى أن يتم هذا الاتفاق خارج السودان، وأكثر من هذا تشدد «سانو» في موقفه، فكانت مطالبه الجديدة تتضمن الآتي:

ـ عدم تحديد وقت معين للعفو، بل ترك الباب مفتوحًا.

ـ سحب كل القرارات الخاصة بالمناطق المقفولة والمتعلقة بالإرساليات.

ـ حسم العلاقة بين الشمال والجنوب (النظام الفيدرالي)، بالإضافة إلى نصيب من السلطة يتمحور في أن يكون حكّام المناطق الإدارية في الجنوب من الجنوبيين، وأن تكون اللغة الإنكليزية هي اللّغة الرسمية، وتحوّل مدرسة رومبيك الثانوية إلى جامعة، وتعيين مساعدين لمدير التعليم في الجنوب أحدهما جنوبي. ومن الناحية الاقتصادية طلب الحزب أن يكون مجلس التطوير والتنمية تحت رئاسة جنوبي، ويكون أعضاؤه جنوبيين، ومن الجانب العسكري طالب الحزب بأن تنشأ قيادة عسكرية جنوبية، كما طالب أن يُعيّن جنوبيون في الخارجية، وأن تنشأ في الجنوب محاكم تكون خاضعة للمحكمة الاتحادية العليا[١١١].

من اللافت هنا التركيز على مطلب العفو عن اللاجئين الجنوبيين، الأمر الذي تفسّره طبيعة الصراع الدائر في حزب «سانو» وموقف جبهة الجنوب من خطاب وليم دينق الداعي إلى السلام، الذي أرسله دينق إلى سر الختم الخليفة من سويسرا، بمعزل عن حزبه، حيث يقول أبيل ألير، العضو التنفيذي في جبهة الجنوب، إنه ذهب مع اثنين من زملائه إلى كينيا وأوغندا وإثيوبيا لإطلاع القادة السياسيين الجنوبيين على تطورات الموقف في الخرطوم بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر، فوجد تحفّظات لدى معظم القادة بشأن إمكانية نجاح مساعي السلام، مذكّرين أن المسؤولين الأوائل عن نقض العهود في مشروع السودنة وما بعده كانوا المدنيين من قادة الأحزاب الذين لا يزال في يدهم القرار.

أما في كمبالا فالصراع كان محتدمًا داخل مؤتمر الحزب لإقصاء وليم دينق، السكرتير العام للحزب، بسبب تخلّيه عن مطالب الجنوبيين اللاجئين[١١٢]. ووافقت الحكومة على عرض هذه الطلبات على المؤتمر المقترح، لأنها لا تملك لا هي ولا الأحزاب السياسية البت بمثل هذه

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(١١٢) ألير، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

المطالب، واقترحت أن يكون عقد المؤتمر في الخرطوم وليس خارج العاصمة.

بالفعل اتُفق على عقد المؤتمر في الخرطوم يوم ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٥ بمن يحضر، وبالفعل انعقد المؤتمر لمدة ثلاثة عشر يومًا بعد تدخل حكومة أوغندا بشأن حضور ممثلي الجنوبيين من خارج السودان، حيث بلغ عدد أعضاء المؤتمر ٤٥ مشاركًا، منهم ١٨ يمثلون الأحزاب الشمالية، و٢٧ ممثلًا للأحزاب الجنوبية، مع وجود مراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى غانا، أوغندا، تنزانيا، الجزائر، نيجيريا، والجمهورية العربية المتحدة. كما تشكّلت سكرتارية المؤتمر من ١١ عضوًا، ٧ من الشمال، و٤ من الجنوب[١١٣].

على الجانب السوداني حضرت الأحزاب الشمالية بقياداتها السياسية، الصادق المهدي لحزب الأمة؛ وإسماعيل الأزهري للحزب الاتحادي؛ وعلي عبد الرحمن لحزب الشعب؛ وعبد الخالق محجوب للحزب الشيوعي؛ وحسن الترابي عن جبهة الميثاق الإسلامي، ووفد لجبهة الهيئات برئاسة المهندس سيد عبد الله السيد، أما عن الطرف الجنوبي فحضر وليم دينق عن حزب «سانو» (جناح الداخل)؛ وأفري أجادين[١١٤] عن حزب «سانو» (جناح الخارج)، بينما مَثّل جبهة الجنوب غوردن ماين وأبيل ألير[١١٥].

لم يصل مؤتمر المائدة المستديرة إلى حل للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب بعد أن طفحت الخلافات السياسية بين الجانبين، مؤسّسة على إرث تاريخي من المظالم للجنوبيين في سياق هوية إفريقية أخذت طريقها نحو التعبير السياسي عن مطالبها، في وقت تمسّك الشماليون بوحدة السودان من دون إدراك آثار هذا الإرث التاريخي، ولا لسيرتهم في فترة الديمقراطية الأولى من نقض لوعودهم بالفيدرالية للجنوبيين.

(١١٣) بشير، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١١٤) أزاح جوزيف أودوهو من رئاسة الحزب في مؤتمر كمبالا قبيل عقد مؤتمر المائدة المستديرة.

(١١٥) ألير، المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

عبّر كلّ من محمد عمر بشير[116] وأبيل ألير[117] عن موقف الطرفين في مؤتمر المائدة المستديرة، حيث اعتبر بشير أن الانقسام في الصف الجنوبي كان هو السبب المباشر وراء عدم الوصول إلى نتائج حاسمة، بينما تمكّنت جبهة الأحزاب الشمالية من الوقوف في جبهة متحدة والوصول إلى آراء موحدة بشأن الحل السياسي للمشكلة، الذي استُبعِدت فيه فكرة الانفصال، أو الوحدة الفيدرالية، ودعمت فكرة الحكم المحلي للمديريات الجنوبية الثلاث، أما آبيل ألير فأشار إلى سلوك شمالي مناور في المؤتمر[118]، راهن على بذر الخلاف بين الجنوبيين، بوجود وفد لم يعلم عنه الجنوبيون شيئًا سُمّي بوفد وجهات النظر الأخرى[119]، قال عنهم ألير إنهم جماعة أتت بهم الأحزاب الشمالية التقليدية لتصب الماء على أي موقف متشدد يصدر عن أي من جناحيّ حزب «سانو»، أو من جبهة الجنوب حول الخلافات بين الشماليين والجنوبيين.

نتج من وجود هذا الوفد انسحاب جناحي «سانو» وجبهة الجنوب من جلسات المؤتمر التي قدم فيها هذا الوفد طرحه السياسي في الفترة الأولى من المؤتمر، إلا أن الجنوبيين استطاعوا احتواء الوفد الجنوبي للأحزاب الشمالية، والاتفاق معه على الإقرار بالمظالم التاريخية للجنوبيين والوصول إلى حلول سياسية لها، وذلك من دون تحديد ماهية هذه الحلول.

انقسم الموقف السياسي للجنوبيين بين ثلاث اتجاهات: **الأول** جبهة الجنوب التي طالبت بحق تقرير المصير ليقرروا إن كانوا يرغبون في وحدة من دون قيد أو شرط، أو في حكم محلي، أو فيدرالي، أو في الانفصال؛ والاتجاه **الثاني** كان لحزب «سانو» (جناح الخارج ـ أفري أجادين) الذي استقر عند المطالبة بالانفصال، وكان في الوسط، الاتجاه **الثالث**، حزب «سانو» (جناح الداخل ـ وليم دينق) الذي طالب بحكم فيدرالي.

مع فشل المؤتمر بتحقيق نتائج إيجابية حدث تفاوت في التقدير حول

---

(116) سكرتير عام المؤتمر صاحب كتاب جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع.

(117) قاضٍ وعضو جبهة الجنوب ووزير في عهد جعفر النميري.

(118) بشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، ص ١٦٠ ـ ١٦٣.

(119) كان مكونًا من أمبروز، وول دال، وسانتينو دينق، وفلمون ماجوك، ورمضان شول.

أسباب الفشل بين الطرفين الشمالي والجنوبي، حيث اعتبر أبيل ألير أن ربط الشماليين بين تسوية سياسية تقع في حدود الحكم المحلي للجنوب مرهونة بالتزام أعضاء كل الأحزاب الممثلة في المؤتمر لوحدة القطر وإدانة استخدام أنيانيا القوة، وكانت هذه المطالب، طبقًا لألير، مثيرة للريبة والشك في نفوس الجنوبيين، فلم يستجيبوا لها، وأصروا على إدانة العنف الصادر عن الجيش الشمالي في الجنوب أيضًا[١٢٠].

أما محمد عمر بشير فيفسر هذا الموقف بالقول إن المؤتمرين الجنوبيين خشوا التعرض للخسارة السياسية إذا هم تحركوا باتجاهات لا يرضى عنها المتطرّفون. ويقول أيضًا إنهم وافقوا على وحدة السودان في اجتماع مغلق شرط ألا يكون ذلك جزءًا من الاتفاق، وألا يكون جزءًا من القرارات الرسمية[١٢١]، الأمر الذي لم يُشِر إليه ألير، لكنه قال إن الشماليين كانوا حريصين ألا يُوصَم المؤتمر بالفشل أمام الحضور من المراقبين الإقليميين.

يكشف هذا التباين الذي عبّر عنه الطرفان في دراسات لاحقة للوقائع التاريخية عن عدم إدراك شمالي، أو تجاوز قد لا يكون مقصودًا عن الآثار العكسية التي تنتج من المناورات الحزبية في محاولة شق الطرف الجنوبي أو رشوته، وذلك عوضًا من اتخاذ موقف جاد ومحاولة الوصول إلى حل جذري لمشكلة السودان الممتدة. على أي حال اتُّفق على تكوين لجنة من اثني عشر عضوًا لمواصلة الحوار السياسي حول نقاط الخلاف ودراسة وتحديد العلاقات الدستورية بين الجنوب والحكومة المركزية، على أن يُقَدّم تقريرها إلى الحكومة توطئة لعقد المؤتمر من جديد، وذلك بالإضافة إلى إعداد برنامج سريع موقت للجنوب يوفر المأوى للجنوبيين العائدين من الاغتراب إلى أرض الوطن، ويتم عن طريقه إسناد الوظائف الإدارية وقوات الشرطة والسجون للجنوبيين مع مساواة المرتبات في الجنوب بما هو سائد في الشمال، وضمان حرية العبادة وتَنَقّل المبشرين المسيحيين[١٢٢].

---

(١٢٠) ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٢١) بشير، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٢٢) ألير، المصدر نفسه، ص ٣٣.

على الرغم من عدم توصل المؤتمر إلى حل في ما يخص الوصول إلى حسم العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، إلا أنه كشف للشماليين عن مخاطر تعرّض السودان لفصل الجنوب، وهو ما يفسر في تقديري الحملة العسكرية التي قامت بها الأحزاب الشمالية في أعقاب فشل المؤتمر، إذ إن هذه الأحزاب صُدمت من حجم المرارة الذي يحمله الجنوبيون للشماليين بالتعبير القائل: «صُدم الكثير من الشماليين عندما وجدوا أن الجنوبيين لا يرون فيهم غير سلالة تجار العبيد والمستعمرين العرب»، كما أسهم تطرف أنيانيا وقيامها بعمليات عسكرية أثناء عقد المؤتمر بتصلب موقف جبهة الجنوب و«حزب سانو ـ جناح الخارج»[١٢٣]، الأمر الذي أسهم بدوره بإدراك الشماليين أنه من المطلوب عودة الجنوبيين إلى حظيرة الوطن بعد الشك في طبيعة نوايا الجنوبيين بخطاباتهم الانفصالية، حيث خشي الشماليون أن يستخدم الجنوبيون قوات أنيانيا في الغابة وموظفيهم في الإدارة وعناصرهم في الشرطة والسجون لتحقيق الانفصال[١٢٤].

على أي حال لم يُكتَب لمؤتمر المائدة المستديرة أن يُعقد في غضون الثلاثة أشهر المتفق عليها بسبب سقوط الحكومة الانتقالية، ومع تولي محمد أحمد محجوب الحكم أعلن في جلسة البرلمان أن حكومته سوف تتخلّى عن أسلوب الملاينة، وأطلق يد الجيش والأمن في إعادة النظام والقانون بعد أن شهدت فترة حكومة سر الختم الخليفة تهدئة أسفرت عن تصاعد نشاط أنيانيا وتدهور الأمن في الجنوب[١٢٥].

أسفرت سياسة محجوب في الجنوب عن مذابح كان أكثرها ضراوة ما جرى في ٨ تموز/يوليو ١٩٦٥ في منطقتيّ واو وجوبا، حيث قُتل أكثر من ألف شخص، وأحرق ثلاثة آلاف كوخ من منازل الجنوبيين[١٢٦]، وكان التقويم البريطاني مع مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ لمحاولة الحكومة

(١٢٣) بشير، المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(١٢٤) ألير، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٢٥) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، **مشكلة جنوب السودان**، ص ١٧٦.

(١٢٦) دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ص ١٣٦ وما بعدها، حول تفاصيل الإجراءات العقيمة لحكومة محجوب.

السودانية سحق المتمردين الجنوبيين بالقوة، أنها سياسة لن تؤدي إلا إلى الفشل، وتصل بالحكومة إلى مأزق عسكري، وذلك إلى حد توقع فيه السفير البريطاني أن تسحب الحكومة قواتها من الجنوب، مشيرًا إلى أن إمكانية الحسم العسكري مسألة صعبة بالنظر إلى عجز الحكومة من الوصول إلى المناطق الريفية، بينما يعجز المتمردون من تأمين توريد أسلحة على مدى طويل[١٢٧].

على الصعيد السياسي، أسفر عدم إجراء انتخابات في الدوائر الجنوبية لحالتها الأمنية غير المستقرة، طبقًا لما قاله الشماليون، عن تصاعد المرارة في أوساط الجنوبيين، حيث إن القرار الشمالي في تقديري يعود إلى فقدان ثقة الأحزاب الشمالية بالجنوبيين بعد إفصاحهم عن الرغبة في الانفصال[١٢٨]، من هنا كان من الخطر في تقدير الشماليين أن يوجد جنوبيون في البرلمان لكسب مؤيدين حول هذه الفكرة. ومن هنا جابه الجنوبيون إهمالهم السياسي بوصول واحد وعشرين شخصًا من الجنوب إلى البرلمان، بدعوى أن الدوائر الجنوبية انتخبتهم، وأن قرار عدم إجراء الانتخابات في الجنوب قرار غير شرعي[١٢٩].

كان الفشل العسكري الذي أصيبت به حكومة محجوب في الجنوب دافعًا للصادق المهدي الذي تولى رئاسة الوزارة في تموز/ يوليو ١٩٦٦ أن تحل مشكلة الجنوب بالطُرق السلمية، وذلك في ضوء خطاب سياسي للمهدي كان متفاعلًا مع ما يُطلق عليه «القوى الحديثة في السودان»، بالإضافة إلى علاقة متميزة مع وليم دينق، زعيم «حزب سانو ـ جناح الداخل»، وفي هذا السياق دعت حكومة المهدي وفدًا من كنائس عموم إفريقيا ليزور السودان لقيادة جهود وساطة وإبرام مصالحة بين الشمال والجنوب، إلا أن هذه الجهود لم يُكتب لها الاستمرار في ضوء عودة محجوب مرة أخرى إلى الحكم في أيار/ مايو ١٩٦٧[١٣٠]، لكن هذه المرة

---

(١٢٧) F.O. 371/190416 Received in Archives, VS 101512, 12 January 1966.

(١٢٨) ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ص ٣٣.

(١٢٩) بشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، ص ١٦٩.

(١٣٠) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، مشكلة جنوب السودان، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

وسط انقسامات في أوساط الجنوبيين[١٣١] جعلت منهم «عصابات للنهب والسلب، ولا ينطبق عليهم وصف الجنوبيين المحبين للحرية»[١٣٢]. ما دفع إلى اتساع ردود الفعل القمعية لدى الجيش السوداني، فتمّ اغتيال وليم دينق الداعي إلى علاقة فيدرالية مع الشمال، وذلك في أعقاب فوزه في انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٨ في الجنوب[١٣٣].

يمكن القول إن الفوضى السياسية عمّت شمالًا وجنوبًا في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩، حيث انعكس الصراع السياسي في حزب الأمة على المناخ السياسي، خصوصًا مع عقد انتخابات جديدة للجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٨ طبقًا لأحكام الدستور وقرار مجلس الوزراء في شباط/ فبراير ١٩٦٨[١٣٤]، وهو الصراع الذي وصل إلى تنافس الحزب الواحد في الدائرة الانتخابية الواحدة[١٣٥].

أما على الساحة الجنوبية فإنه على الرغم من إقدام الجنوبيين مرتين على محاولة لتوحيد فصائلهم في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩، إلا أن هذه الجهود تحطمت على صخرة الولاءات القبلية[١٣٦]، خصوصًا أن إثيوبيا أدّت دورًا في تمويل فصائل دون أخرى على نطاق ضيق، لكنه منتظم، كما أن الأمل في إيجاد تسوية سياسية مع الشمال أصبح رهنًا بقبول الجنوبيين لمفهوم الدولة الإسلامية في نطاق الوحدة، الأمر الذي يجعلهم يتطلعون إلى السراب[١٣٧].

هكذا لم يكن ممكنًا تمتع السودان بالاستقرار في ضوء ضغط مشكلة

---

(١٣١) انقسم حزب «سانو» في المنفى إلى جناح أفري أجادين وجناح جوزيف أودوهو الذي دعا إلى جبهة أزانيا في الجنوب، ومع وحدة الجناحين مرة أخرى لم يحققا تحالفًا مع الأنيانيا على الرغم من وحدة الأهداف السياسية.

(١٣٢) F.O. 371/1090/1, Received in Archives, 1013187, 12 December 1967.

(١٣٣) دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ص ١٣٨.

(١٣٤) حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ص ٤٤٤.

(١٣٥) عبد الماجد أبو حسبو، مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان (الخرطوم: دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٨٧.

(١٣٦) رزق، عبد الغني سعودي والتابعي، مشكلة جنوب السودان، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١٣٧) F.O. 371/1090/1 From British High Commission to Foreign Office, 28 December 1967.

الجنوب على الحكومة في الخرطوم، بالإضافة إلى وصول فترة الديمقراطية الثانية إلى نطاق الأزمة المستحكمة، فصَعَد جعفر النميري إلى السلطة، ونجح في عقد اتفاقية أديس أبابا التي منحت السودان فترة استقرار محدودة استمرت حتى عام ١٩٨٣.

٣ ـ النميري وسلام الجنوب

وقُعَت اتفاقية أديس أبابا في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٢، لكن تحت مظلة إفريقية خالصة على النحو الذي جرى في اتفاقية نيفاشا أيضًا والموقعة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥[١٣٨]، ولعلّ استبعاد المظلّة العربية من اتفاقيات السلام السودانية يمكن أن يكشف إلى حدٍ بعيد عن طبيعة الموقف الجنوبي من المكونّ العربي في الهوية السودانية، واختزاله في معاني الاستعلاء والاستغلال.

على الرغم من أن جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية، انتقد اتفاقية أديس أبابا في مانيفستو الحركة الشعبية الصادر في عام ١٩٨٣، باعتبارها مجرد اقتسام المصالح بين الصفوة الجنوبية والشمالية[١٣٩]، إلا أنه ارتكب الخطأ ذاته في اتفاقية نيفاشا التي لم تكن هي الأخرى آلية لبناء المجتمع السوداني الموحّد بالتفاعل العضوي القائم تاريخيًا بين العروبة والأفريقانية في الهوية السودانية، وكان ذلك مدخلًا مناسبًا للجدل القائم حاليًا حول الانفصال وتقسيم السودان، ربما ليس إلى شمال وجنوب فقط، لكن إلى خمس دويلات صغيرة.

على أي حال، وبالعودة إلى أسباب فشل اتفاقية أديس أبابا، نجد أن العلاقة مع مصر أدّت دورًا في انهيار السلام الموقع بين الشماليين والجنوبيين، إذ إنه بالمضي قُدمًا نحو استعادة التوازن الطبيعي في العلاقات السودانية بالمحيط الإقليمي العربي، بدأت اتفاقية السلام تفقد زخمها، حيث

---

(١٣٨) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نيروبي ـ كينيا.

(١٣٩) حاج حمد، السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**، مج ٢، ص ٤٢٦.

اعترض الجنوبيون على اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع مصر في عام ١٩٧٦، كما كانت قناة جونقلي من الأهداف العسكرية للحركة الشعبية، واحتلّت حيّزًا من رسالة قرنق لنيل درجة الدكتوراه في الزراعة على اعتبار أنها مهددة للبيئة المحلية، وهو ما ثبت خطأه العلمي في ما بعد[١٤٠].

لعلّه من الجدير بالذكر ملاحظة أن شائعة توطين مصريين في الجنوب تجددت مرة أخرى في السبعينيات بعد أن كانت الوقود الرئيس لأجهزة الاستخبارات البريطانية والأميركية ضد مصر في منتصف الخمسينيات قبيل التوقيع على اتفاقية المياه، وهو ما يثبت من جديد مقولة أبو القاسم حاج حمد أن ثورة الجنوب مرتبطة بمسألة التقارب مع مصر، وهنا يمكن أن يثار السؤال: هل قصّرت مصر في إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها؟

على المستوى المحلي كان تقسيم الولايات الجنوبية إلى ثلاث ولايات يعني تحديدًا لكبرى القبائل هناك «الدينكا» التي قاد جون قرنق دميبور تمردها في أيار/مايو ١٩٨٣ على السلطة المركزية، كما لا يمكن إغفال الدور الذي قام به النفط في إشعال التمرد هذه المرة، حيث كان اكتشاف النفط في الجنوب، وقرار النميري أن يتم تصديره من ميناء بورتسودان بدلًا من مدينة بامبيو الجنوبية سببًا مهمًا من أسباب إعلان التمرد، ولعلّ هذا الصراع على النفط كان المحرك الرئيس وراء تجزئة اتفاقية السلام في عام ٢٠٠٥ إلى بروتوكولات عدة، ويُعدّ برتوكول تقسيم الثروة من أهم بروتوكولاتها[١٤١]، حيث اتُفق على أن يتقاسم الشمال والجنوب عوائد النفط، ومن الممكن أن يكون النفط سببًا مهمًا لخيارات الانفصال الجنوبية التي انفجرت أيضًا حول منصب وزير النفط بعد تكوين حكومة الوحدة الوطنية[١٤٢].

---

(١٤٠) المؤتمر الاقتصادي لمؤتمر أسرة وادي النيل، والباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**، ص ١٤٢ ـ ١٤٦.

(١٤١) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، ص ٥١ ـ ٧١.

(١٤٢) انظر: صحيفتيّ الرأي العام والصحافة السودانيتين خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

لم يملك الفاعلون الرئيسيون في المشهد السياسي السوداني الداخلي، في أعقاب عقد اتفاقية السلام (نيفاشا)، الإرادة السياسية للحفاظ على وحدة الوطن، بل إن مطلب الانفصال سواء كان في الشمال أم الجنوب بلورته رموز سياسية استطاعت أن تستقطب حوله مؤيدين وأنصار من تنظيمات سياسية شمالية وجنوبية أصبح لها منابرها الإعلامية[١٤٣]، ولعل إعلان دبيكا قرنق ـ زوجة جون قرنق ـ في واشنطن أنها انفصالية[١٤٤]، وإعلان الرئيس البشير في جوبا أن الانفصال مع سلام أفضل من حرب مع وحدة[١٤٥]. في هذا السياق كان من الطبيعي أن تتعثر العلاقات بين طرفي حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت في أعقاب اغتيال جون قرنق، مؤسس الحِراك الجنوبي الحديث في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأن تقود تفاعلات هذه الحكومة بين حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب إلى تقسيم السودان في أعقاب استفتاء لتقرير المصير عقد في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وجاءت نتائجه لصالح الانفصال بأغلبية ساحقة زادت على ٩٨ في المئة. لتؤكد عمق فشل النخب السياسية في إدارة التنوع والاختلاف تحت مظلة من التسامُح الديني، وبهذا الفشل أُهدِرَتْ فرص السودان في احتلال مكانة متقدمة في إفريقيا.

---

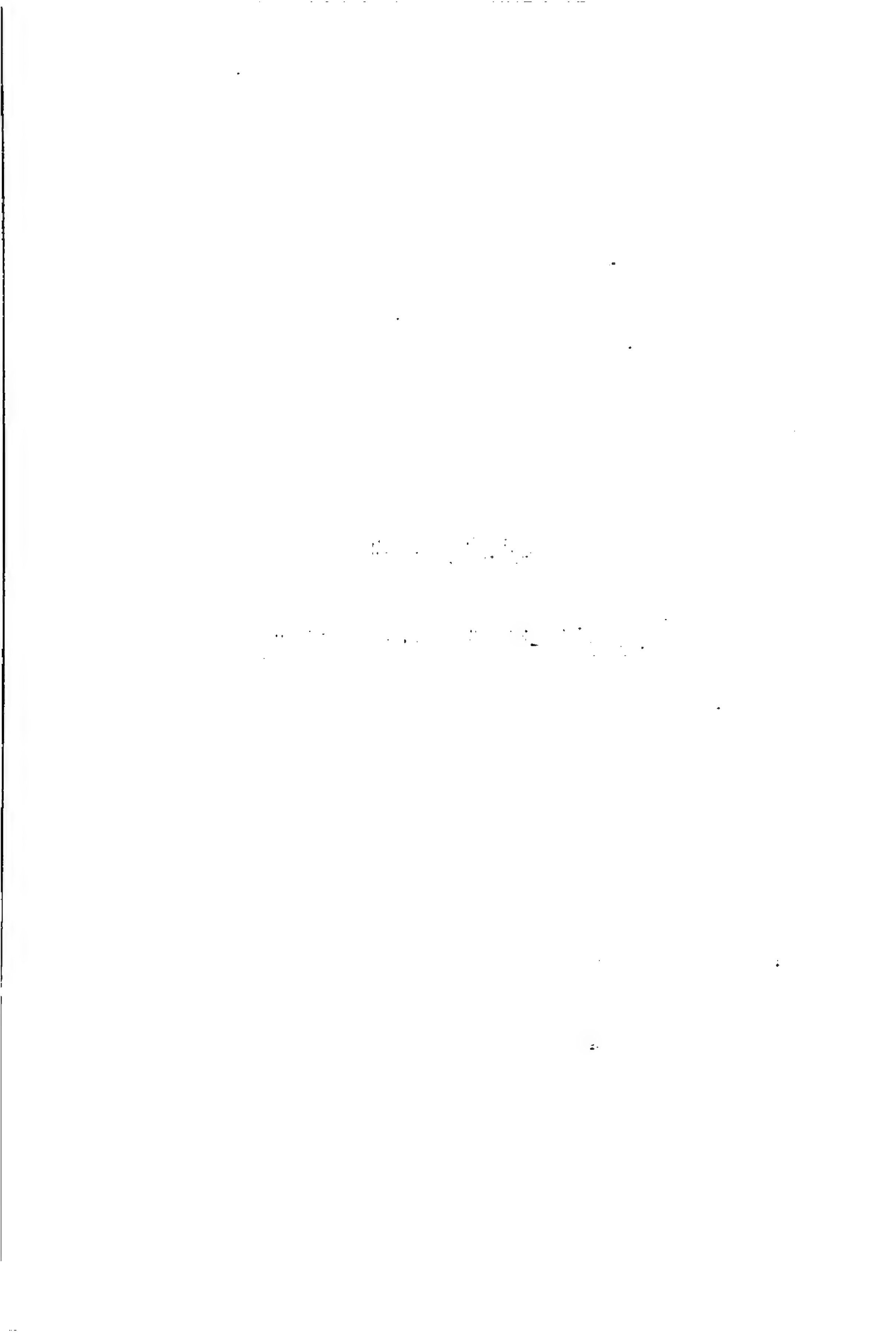
(١٤٣) أسس منبر السلام العادل في الشمال عام ٢٠٠٢ وصدرت له صحيفة الانتباهة باعتبارها منبرًا إعلاميًا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كما أسس منبر القوى الحديثة الجنوبي الانفصالي عام ٢٠٠٥، وأدّت صحيفتا الخرطوم مونيتور والمواطن أدوارًا مقدّرة في إثارة نعرة الانفصال خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥.

(١٤٤) الشرق الأوسط (اللندنية)، ١١/٢/٢٠٠٦.

(١٤٥) السودان، ١٥/٢/٢٠٠٦.

الفصل السابع

الإنقاذ ومصر... تحالف الخصوم



على الرغم من عدم استقرار العلاقات المصرية ـ السودانية منذ استقلال السودان عن السيادة القانونية لمصر وبريطانيا في عام ١٩٥٦، إلا أن حالة عدم الاستقرار هذه لم تصل إلى حد الانهيار الكامل وضرب الثوابت الاستراتيجية للعلاقات المصرية ـ السودانية، كما حدث مع صعود تيار الإسلام السياسي إلى سُدّة الحكم بالخرطوم في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، ومحاولة حسن الترابي ـ مؤسس الجبهة القومية الإسلامية ـ تأسيس مشروعه الإقليمي على أسس دينية، تكون فيه مصر حجر الزاوية[1]. وذلك في سياق تداعيات أزمة الخليج الثانية، والرهان على انهيار المجموعة العربية الداعمة للتحالف الدولي ضد العراق، واحتياج الترابي إلى قلب توجّهات الحكم في مصر لتكون رافعًا لما سمّاه مشروعًا حضاريًا في المنطقة.

في هذا السياق يقوم هذا الفصل برصد بيئة التفاعل بين مصر والسودان والعوامل المؤثرة فيها اعتبارًا من الانقلاب الذي قامت به الجبهة القومية الإسلامية في السودان عام ١٩٨٩، كما يتعرّض لمرحلتي التراجع في العلاقات الثنائية بالعقد الأخير من القرن العشرين وطبيعة تداعياتها، والتقارب أيضًا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ومدى نجاحها.

أولًا: مصر والمشروع الإسلامي السوداني

قدّم قادة انقلاب عام ١٩٨٩ أنفسهم إلى الشعب السوداني في إطار مشروع يسعى إلى النهضة السودانية في كل المجالات، وبشعارات يغلب عليها طابع الاستقلال الوطني والاكتفاء الذاتي[2]، لكن كان مقتل هذا

---

(١) توفيق الشاوي [وآخ.]، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي**، تحرير وتقديم عبد الله فهد النفيسي (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص ٤٨.

(٢) نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع.

المشروع النهضوي هو تعاليه على الإنسان السوداني، وإعلانه مخطط إعادة صياغة هذا الإنسان ليستجيب لشروط المشروع الإسلامي المعنون بـ «الحضاري»، وربما يكون هذا القدر من التعالي على الشعب السوداني هو المدخل الأساس لهزيمة المشروع، فإعادة الصياغة تعني ببساطة عدم القبول بالآخر المختلف والسعي إلى تطويعه طبقًا لمفاهيم معيّنة، وإرادة عنفية بطبيعة تعاليها، ورؤيتها أنها تملك الصواب والحقيقة المُطلقة.

ما يهمني في هذه المسألة هو استغلال الجبهة القومية الإسلامية ذات الصلة العضوية بالحكومة السودانية لأزمة الإدراك المعرفي المتبادل بين الشعبين، المصري والسوداني، والمنطلقة من حساسيات تاريخية حول طبيعة الدور المصري في السودان منذ قيام محمد علي بتوحيد الممالك السودانية وصولًا إلى منابع النيل، وحتى استقلال السودان في عام ١٩٥٦، مرورًا بطبيعة الحال بالثورة المهدية وطبيعة الأداء المصري فيها[٣].

وكلّها محطات لا زالت تثير الجدل في علاقات شعبيّ وادي النيل. واستطاع حسن الترابي استغلال هذا التراث في التعبئة الشعبية ضد مصر تحت عناوين الاستعلاء المصري على السودان، أو مشروعية تأمين المصالح المصرية في جنوب الوادي، حيث استُخدمت ورقتيّ الحدود والمياه على نحو مُضرّ. وشهدت العلاقات المصرية ـ السودانية في النصف الأول من التسعينيات، وصولًا إلى محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، حيث تمّت الإغارة على ثوابت هذه العلاقة والتضحية بوشائج القربى بين شعبي وادي النيل[٤].

في هذا السياق، لم يدم شهر العسل بين القاهرة والخرطوم، المؤسَّس على اعتراف القاهرة بانقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أكثر من شهور عدة، حيث لاحظت القاهرة مدى تغلغل الجبهة القومية الإسلامية في المجلس العسكري لثورة الإنقاذ، وتابعت عن كثب صعود نجم حسن الترابي، زعيم

---

(٣) يونان لبيب رزق، **الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٤)، ص ١٧.

(٤) تيم نبلوك، «دراسة مقارنة للعلاقات المصرية السودانية،» **الباحث العربي** (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ١٩ ـ ٢١.

الجبهة القومية الإسلامية في السودان، الذي بدا وكأنه قوى تغيير جديدة تسعى إلى بناء شرعية إسلامية في الإقليم، وذلك بالتزامن مع عمليات إرهابية في مصر، كان مسؤولًا عنها تيار الإسلام السياسي المصري.

في إطار تصاعد الهواجس بين مصر والسودان، تمسّكت القاهرة بموقفها الاستراتيجي الثابت بعدم التورط في الحرب الأهلية المستعرة في السودان بين الشمال والجنوب على مدى سنوات، حيث رفضت طلبًا للرئيس عمر البشير في شباط/ فبراير ١٩٩٠ بإحياء اتفاقية الدفاع المشترك، الموقعة في عهد الرئيس النميري، وتقديم دعم لحكومته في حربها ضد الجنوبيين[٥]، وكانت النتيجة المباشرة لهذا الموقف هو اتهام مصر بدعم الجنوبيين ضد الحكومة المركزية، والقول بسماحها للطلاب الجنوبيين في مصر بممارسة أنشطة عدائية ضد الخرطوم[٦].

أدّى إقدام المجلس العسكري السوداني على إعدام ٢٨ ضابطًا من القوات السودانية دورًا في تصاعد التوتر بين القاهرة والخرطوم على خلفية إدانة قطاعات من الرأي العام المصري لهذه الإعدامات، حيث فُسّر هذا الموقف على الجانب السوداني أنه موقف رسمي مصري، وفي المقابل فإن استضافة السودان للشيخ عمر عبد الرحمن، أمير تنظيم الجهاد، و١٥٠ من أتباعه في عام ١٩٩١ كان إيذانًا باستخدام ورقة المعارضة الداخلية لكل نظام ضد الآخر[٧]، مع حفاظ القاهرة على التحكم بآليات عمل المعارضة السودانية ووضع سقف لأدواتها المُستخدمة في التصعيد ضد الحكومة السودانية على الصعيدين العسكري والإعلامي.

في هذا السياق مارست الخرطوم ضغوطًا على القاهرة بتأجيل اعتماد

---

(٥) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١**، إشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١)، ص ٤٨٥.

(٦) بونا ملوال، «جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية،» (ورقة قدمت إلى: ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠). ونشرت في كتاب: **العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل**، تحرير أسامة غيث والبخاري عبدالله (القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٠)، ص ١٥٤.

(٧) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١**، ص ٤٨٦.

السفير المصري الجديد، مجدي عمر، بعد موافقة الحكومة السودانية على ذلك، ولوّحت الخرطوم بورقة الحدود غير المحسومة عبر منح شركة كندية ترخيصًا للتنقيب عن النفط في حلايب، الأمر الذي ردّت عليه القاهرة بإعلان حلايب دائرة انتخابية مصرية[٨].

كانت حرب العراق على الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ مناسبة لإعلان العداء على نحو سافر بين البلدين، حينما تباين الموقف السياسي لكل منهما إزاء التحالف الدولي ضد العراق، حيث استخدم حسن الترابي، الأمين العام للجبهة الإسلامية، أهم أوراق الضغط على مصر وأكثرها إثارة للرأي العام المصري، وهي ورقة المياه، حيث سُيّرت المظاهرات المعادية لمصر، مهدّدة بقطع المياه وضرب السد العالي، ولم تهدأ التطورات على صعيد العلاقات الرسمية بين البلدين، إذ اختارت الخرطوم أن تستدعي إيران إلى وادي النيل، بما يمثله ذلك من تهديد استراتيجي لمصر في محاولة لكسب دعم إيران للتوجّهات السودانية بحسم الموقف عسكريًا في جنوب السودان، مستغلة في ذلك الترتيبات الإقليمية في منطقة الخليج بعد حرب الكويت ووجود اتجاهات إيرانية تسعى إلى إخراج القاهرة خارج الملعب الإقليمي عبر آليات عدة، من ضمنها ورقة السودان.

تورّطت إيران في حرب الجنوب بإيفاد خبراء عسكريين، بل وتوريد أسلحة إلى السودان[٩]، الأمر الذي سبب قلقًا مصريًا عميقًا، وأعلنت القاهرة عن مراقبة هذا التعاون عن كثب، خصوصًا أنه قد تضمّن تعاونًا في بناء سديّ (الروصيرص والحمداب) في السودان[١٠] من دون أي تنسيق مع مصر بشأن هذه المشروعات، وذلك بالمخالفة للاتفاقيات الدولية الموقّعة بين البلدين، المرتبطة باستغلال موارد نهر النيل.

قام الترابي بالتلويح بورقه المياه ضد القاهرة من دون الانتباه إلى أن ذلك من شأنه أن يشكل ابتزازًا للحكومة المصرية، كما يُثير حفيظة أوساط

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) محمد علي سحلول، وزير خارجية السودان الأسبق، **العالم اليوم** (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٣.

(١٠) **العالم اليوم**، ١٩٩١/١٢/٢٨.

الرأي العام والشارع المصري، ما أسهم مباشرة بوضع السودان في خانة العدو. وهكذا تلاعب مرشد الإنقاذ بالثوابت الاستراتيجية في علاقة البلدين، وتخلّى السودان عن مصالحه الاستراتيجية في جوار مصري آمن، كما تخلّى عن دوره التاريخي في تأمين العمق الاستراتيجي المصري.

بدا المشهد العام للعلاقات المصرية ـ السودانية، وقد تراكمت فيه مؤشرات تتعلق بنزوع الخرطوم نحو تصفية الوجود المصري الرسمي والشعبي في السودان على مختلف المستويات مع استمرار الحشد الإعلامي ضده، ما يتيح إرساء أسس جديدة للعلاقات في مرحلة لاحقة بعيدًا من الإطار التاريخي[١١]، وكانت تجليات هذا المشهد على الأرض إعلانًا ضم مدارس البعثة التعليمية المصرية في السودان (١٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية) إلى وزارة التعليم السودانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإغلاق فرع جامعة القاهرة في الخرطوم بعد أكثر من خمسة وثلاثين عامًا من العمل في السودان، لتتحول بعد ذلك إلى جامعة النيلين، كذلك لم تُفتَح كلية العلوم التابعة لجامعة القاهرة، التي أقيمت في نهاية الثمانينيات بتكلفة تصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري، على الرغم من حاجة السودان إلى مثل هذا الصرح العلمي. وعلى الرغم من إبرام اتفاقيات لإعادة هذه المنشآت إلى مصر لتعاود دورها الثقافي إلا أن تفعيل هذه الاتفاقيات لم يتم واقعيًا حتى اللحظة الراهنة.

ربما يكون من الجدير بالذكر هنا أن البعثة التعليمية المصرية أنشأت أول مدرسة ابتدائية في السودان عام ١٨٥٣ على يد المفكر المصري المعروف رفاعة رافع الطهطاوي الذي كان على رأس البعثة التي واصلت أدوارها حتى أنشأت أيضًا مدارس ثانوية في الخرطوم ومنطقتيّ الشجرة وجبل الأولياء خلال الأربعينيات من القرن العشرين، كما أُنشِئَتُ جامعة القاهرة فرع الخرطوم في السودان عام ١٩٥٥[١٢].

أدّت هذه التطورات إلى تقليص الوجود المصري الشعبي في السودان

---

(١١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣)، ص ٤٤٥.

(١٢) رزق، الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية، ص ٥٠ ـ ٥٢.

إلى حد غير مسبوق، بخاصة بعد رحيل أعضاء البعثة التعليمية ورحيل بعثة الريّ المصري المُكلّفة بمراقبة إيراد نهر النيل طبقًا لاتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ الخاصتين بتنظيم العلاقات المائية بين البلدين تحت مظلة القانون الدولي، بالإضافة إلى اعتقال موظفي مصر لأعمال الأسمنت المُسلّح بتهم التجسس، وترحيلهم بعد ذلك، واعتقال صحفيين مصريين في أثناء قيامهم بتأدية مهام وظيفية(١٣)، وفي المقابل أقدمت القاهرة على إلغاء مجّانية التعليم للسودانيين المقيمين في مصر، كما أُقرّ أسلوب التأشيرة المسبقة على السودانيين لدخول مصر.

في إطار ارتفاع حدة الهواجس الأمنية بين البلدين، شهد مطار القاهرة حوادث عدة لإعادة مواطنين سودانيين من حيث أتوا، كما أعيدت طائرات بكاملها إلى الخرطوم، بل تمّ الاعتداء الجسدي على أعضاء البعثات الدبلوماسية والإعلامية في كلّ من العاصمتين.

كان من الطبيعي في ظل هذه التداعيات أن يُستخدم سلاح الإعلام في البلدين مجددًا ليطال ثوابت العلاقة بين الشعبين، فبينما سُيّرت مظاهرات ضد مصر في الخرطوم وصولًا إلى حلايب، طالبت أقلام مصرية بالقصاص العسكري من الخرطوم، خصوصًا في ضوء اتهام مصر للسودان على المستوى الرسمي بتهريب سلاح عبر الحدود المصرية وإيواء إرهابيين والتخطيط لعمليات إرهابية(١٤) في معسكرات سرّية للتدريب العسكري بالسودان، الأمر الذي نفته الخرطوم وأرسلت نائب الرئيس، الزبير محمد صالح، في محاولة لاحتواء الموقف الذي استمر بالتدهور بشكل مأساوي حتى تُوّج بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

أضرّت هذه الأجواء بقطاعات واسعة من الشعبين المصري والسوداني، كما أثّرت سلبًا في الهياكل الاقتصادية الصامدة بين البلدين منذ اتفاقية التكامل الموقعة بين الرئيسين النميري والسادات، حيث أُغلِقَ فرع البنك الأهلي السوداني في السويس، وتجميد نشاطه بشكل عام، كما توقف التبادل

---

(١٣) مراسلتا صحيفة العالم اليوم و«هيئة الإذاعة البريطانية».

(١٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص ٤٤٤.

التجاري تقريبًا ليقتصر على تجارة الماشية، وتوقفت أيضًا شركات للتجارة بين البلدين، منها شركة البواخر النيلية بين أسوان وحلفا، والمجمع العربي للشحوم والزيوت. وشهدت مصانع القطاع الخاص السوداني في مصر تعثّرات مالية عديدة، ولم يبق منها إلا الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي التي ظلت تعمل في الدمازين على مساحة ١٢٠ ألف فدان لزراعة القطن والسمسم وعبّاد الشمس، حتى تحوّلت هذه المنطقة إلى منطقة صراع مسلح بين الحكومة والمعارضة السودانية خلال النصف الثاني من التسعينيات[١٥].

يمكن القول إن محاولة اغتيال مبارك بأديس بابا في حزيران/ يونيو كانت لحظة فارقة في تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية من ناحية، وتوجّهات النظام السوداني من ناحية أخرى، وذلك من زاويتين: **الأولى**، إقدام مصر على اللجوء إلى طرف ثالث (مجلس الأمن) في علاقاتها بالخرطوم، في موقف نادر[١٦] بين مصر والسودان، فصدرت القرارات رقم (١٠٤٤ ـ ١٠٥٤ ـ ١٠٧٠) التي أدانت السودان وطالبته بأن يُسلّم المطلوبين الثلاثة في محاولة اغتيال مبارك إلى إثيوبيا لمحاكمتهم، بالإضافة إلى مطالبة السودان بعدم إيواء إرهابيين[١٧].

أما الزاوية **الثانية** فكانت تكثيف الضغوط الدولية على الحكومة السودانية، خصوصًا بعد حوادث تفجير سفارتيّ الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ في كلّ من دار السلام ونيروبي، وتأزم العلاقات بين السودان ودول الجوار في شرق إفريقيا، حيث اكتسبت شكاوى هذه الدول من السودان، السابقة على حوادث تفجير السفارتين، مصداقية عالية على خلفية الاتهامات التي تم توجيهها إلى السودان من كل من إثيوبيا وإريتريا بالسعي السوداني إلى دعم الفصائل الإسلامية والتدخل في شؤونهما الداخلية[١٨]، كما مَثّل

---

(١٥) شهادة أبو الحسن فرج، مدير عام البنك الأهلي السوداني في مصر.

(١٦) الموقف الأول كان في سياق توزيع مذكرة على دول العالم بشأن عدم اعتراف السودان باتفاقية المياه الدولية المبرمة عام ١٩٢٩.

(١٧) قرارات مجلس الأمن ١٠٤٤، ١٠٥٤ و١٠٧٠، عام ١٩٩٥.

(١٨) محجوب محمد الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٢٢٦.

تبني السودان للمؤتمر الشعبي الإسلامي الذي يضم عددًا من الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي سببًا إضافيًا لتكثيف الضغوط الدولية على السودان في وقت أعلنت الأجهزة الأمنية المصرية عن عدد من المحاولات السودانية لتهريب الأسلحة عبر الحدود، بالإضافة إلى القبض على أشخاص قالت الأجهزة الأمنية المصرية إنهم ضالعون بالتخطيط لعمليات إرهابية[١٩]، كما أشارت مصادر إعلامية مصرية عديدة إلى وجود معسكرات لتدريب الإسلاميين المصريين في السودان[٢٠].

بطبيعة الحال عكست الأزمة السودانية نفسها على مشهد العلاقات المصرية ـ السودانية، وذلك في الملفين الأكثر حساسية في هذه العلاقات: النزاع الحدودي والمياه، فأثيرت من جديد مشكلة حلايب، وتقدمت السودان بشكوى إلى مجلس الأمن بشأن ما قاله وزير خارجيتها وقتذاك، علي عثمان محمد طه، من اعتداء مصري على حلايب[٢١].

في شأن المياه هدد حسن الترابي بقطع المياه عن مصر، وهو التهديد الذي لم تستطع أن تتبنّاه الحكومة السودانية، وقال الزبير محمد صالح: «إن تصريحات الترابي حول المياه لا تمثل رأي الحكومة بل رأي المؤتمر الشعبي الإسلامي الذي يترأسه الترابي»[٢٢].

على الرغم من بروز توجّهات داخل الدولة السودانية ضد الخط السياسي لحسن الترابي فإن الرجل لم يتراجع عن مشروعه الحضاري الذي شكّل تهديدًا لجواره الإقليمي، ولم يستطع بفعل عوامل متعلقة بطبيعة مشكلات وهيكلة مؤسسة الدولة في السودان من إحراز تقدم فيه، كما لم يتراجع عن خطابه السياسي المؤسس على العداء ضد مصر، الذي أسهم بتكثيف عزلة الإنقاذ الإقليمية والدولية. وربما يكون إلقاء الضوء على نوع التصريحات المتبادلة بين القاهرة والخرطوم يعطي مؤشرًا واضحًا عن مدى

---

(١٩) الأهرام، ٣/ ٧/ ١٩٩٥.

(٢٠) الحياة (اللندنية)، ٢٢/ ٣/ ١٩٩٦.

(٢١) الحياة (اللندنية)، ١١/ ٧/ ١٩٩٥.

(٢٢) الأهرام، ٣/ ٧/ ١٩٩٥.

الانهيار في العلاقات الثنائية، ذلك أن حسن الترابي قال على سبيل المثال لا الحصر: إن بلاده لن تخشى شيئًا في حال فرض عقوبات دولية ضدها، باعتبارها من أغنى دول العالم، مشيرًا إلى أن السودان يُواجه غيرَة وحَسَد كلٍّ من مصر وبريطانيا اللتين هما قوتان استعماريتان بالنسبة إلى السودان(٢٣)، في المقابل وصف مبارك السودان بالدولة الإرهابية، وقال عن البشير إنه ليس صاحب القرار في النظام السوداني(٢٤).

لكن، على الرغم من هذا الموقف المأزوم اتخذت القيادة السياسية المصرية قرارًا بعدم تصعيد الموقف مع السودان على الصعيد العسكري، وهو التصعيد الذي نادت به دوائر في الرأي العام المصري، لكن مؤسسات الدولة المصرية لم تستجب لفكرة لجوء مصر إلى خيار الحرب مع السودان(٢٥)، أما على الصعيد الدبلوماسي فرفضت مصر فرض عقوبات اقتصادية على السودان من مجلس الأمن الدولي لن يتضرر منها إلا الشعب السوداني، وجاء هذا الرفض على لسان وزير خارجيتها آنذاك عمرو موسى(٢٦)، وذلك في ضوء تقدير استراتيجي مصري بأن المصالح المصرية في السودان ينبغي ألا تتعرض لمخاطر الاستقطاب الحاد. وأسهم الموقف المصري بعدم الإضرار بالشعب السوداني من خلال نزع فتيل الفتنة بين البلدين على نحو جنّب البلدين ويلات حرب غير محسوبة، لكنه لم يحقق على أي مستوى من المستويات استقرارًا في العلاقات الثنائية، بخاصة أن السودانيين اعتبروا أن تكثيف الضغط الدولي عليهم يتم بأيادٍ مصرية.

على الصعيد الداخلي لم ينجح المشروع الحضاري الإسلامي الذي تبنّاه حسن الترابي (الإنقاذ) في تقديم نجاحات تذكر إلى الشعب السوداني، إذ فشل إنقاذ الترابي في حسم الصراع الدائر في الجنوب عسكريًا، الذي اعتبره خطاب الإنقاذ وقتذاك جهادًا دينيًا ضد فئة من السودانيين يعيشون على جزء من الوطن، وهو الصراع الذي جمّد قدرات الدولة السودانية في التنمية

---

(٢٣) الأهرام، ٢٢/٢/١٩٩٦.

(٢٤) الحياة (اللندنية)، ١/٣/١٩٩٦.

(٢٥) الأهرام، ٢١/٣/١٩٩٦.

(٢٦) الأهرام، ١٩/٣/١٩٩٦.

الاقتصادية، وأسفر عن تقديم الحكومة السودانية تنازلات هائلة على مائدة المفاوضات في نيفاشا باتفاق سلام وُقّع في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، حيث جعل من خيار انفصال الجنوب خيارًا مطروحًا، وأسفر في النهاية عن تقسيم السودان عام ٢٠١١.

أما على الصعيد الاقتصادي، فلم يحصُد المواطن السوداني تقدّمًا على مستوى المعيشة اليومية، لكن على العكس تراجعت قيمة الجنيه السوداني تراجعًا حادًا أمام الدولار[٢٧]، وانعكس ذلك بشكل درامي على مستويات المعيشة للمواطنين، خصوصًا بعد أن قامت الحكومة السودانية بتنفيذ مطالب البنك الدولي بالتحوّل إلى اقتصاد السوق، من دون الأخذ بالاعتبار طبيعة هياكل الاقتصاد السوداني، أو اعتماد برنامج تدريجي لتنفيذ هذه العملية التي كانت نتائجها النهائية جمود عملية التنمية بشكل مطلق في أطراف السودان، وكان ذلك في تقديري من ضمن عوامل صعود حركات تمرد مسلحة في شرق السودان وغربه، كان من بين مطالبها نصيب في موارد البلاد.

١ ـ سنوات التراجع، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩

يُمكن اعتبار التراجع الذي أقدمت عليه حكومة السودان في ربيع عام ١٩٩٦ إزاء مصر هو الإرهاصات الأولى للانقلاب الذي أقدم عليه الرئيس البشير على مؤسس الجبهة القومية الإسلامية حسن الترابي في عام ١٩٩٩، باعتباره انعكاسًا مباشرًا لتداعيات محاولة اغتيال الرئيس مبارك في منتصف عام ١٩٩٥[٢٨].

لعلّ ذلك يُفسّر حالة الثنائية والازدواج في الخطاب السياسي للحكومة السودانية، التي ظهرت واضحة في التناقض بين محاولات فريق الرئيس البشير تطويق الأزمة مع القاهرة، وتأرجح مواقف الترابي بين التصعيد والتهدئة طبقًا لمسارات الصراع في الداخل وضرورات التفاعل مع القاهرة.

قُبيل الخوض في تفاصيل مسار العلاقات المصرية ـ السودانية في هذه

---

(٢٧) الدولار يساوي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ (٢٦٠٠) جنيه سوداني.

(٢٨) عبد الرحيم عمر محي الدين، الترابي والإنقاذ: **صراع الهوية والهوى، فتنة الإسلاميين في السلطة** (دمشق: دار عكرمة، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٣.

المرحلة لا بد من رصد أسباب التراجع السوداني عن العداء مع القاهرة إلى الحد الذي دفع الترابي إلى مناشدة مصر أن تقبل عروض المصالحة التي تقوم بها السودان[٢٩]، وهي الأسباب المتعلقة بتزايد التهديدات والضغوط العسكرية على العاصمة المركزية الخرطوم من الشرق، بالإضافة إلى الجنوب، حيث استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر تحالفها مع التجمع الوطني السوداني المعارض اختراق الجبهة الشرقية في السودان وتكثيف الضغوط على الخرطوم، وذلك تحت مظلة موقف إريتري داعم للمعارضة إلى حد تسليم مقر السفارة السودانية في «أسمرا» إلى التجمع الوطني المعارض[٣٠].

على الجانب السوداني تبلور الموقف السياسي بضرورة مراجعة العلاقات مع مصر بسبب عدد من المصالح الاستراتيجية السودانية التي تم التغاضي عنها في النصف الأول من التسعينيات، ومنها الحفاظ على وحدة السودان، ووجود مخططات أميركية وإسرائيلية في منطقة البحيرات العُظمى تضرّ بمصر والسودان معًا باعتبارهما دولتيّ مصب لنهر النيل، خصوصا أن السودان هو الدولة الإفريقية الوحيدة التي اعتبرتها واشنطن تشكل تهديدًا للمصالح الأميركية[٣١]، كما انتبهت الخرطوم طبقًا لمسؤوليها السياسيين إلى أن زيارة وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، مادلين أولبرايت، إلى عدد من دول الجوار الإفريقي تصب باتجاه تأليب دول الجوار الإفريقي على السودان[٣٢].

في الفترة من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو ١٩٩٦، رفضت القاهرة أن يتم أي تقارب مع الخرطوم إلا على جسر الملف الأمني، ذلك أن القاهرة اعتبرت أن لقاءً جرى بين عمرو موسى ومصطفى عثمان إسماعيل[٣٣]، وزيري خارجية البلدين وقتها، مجرد لقاء بروتوكولي[٣٤]. كما نفت القاهرة

---

(٢٩) الأهرام، ٣/ ٤/ ١٩٩٦، والحياة اللندنية، ٣/ ٤/ ١٩٩٦.

(٣٠) الإنقاذ الوطني، ١٣/ ٩/ ١٩٩٥.

(٣١) *Washington Post*, 11/12/1997.

(٣٢) جلال الدين عز الدين علي، «العلاقات المصرية السودانية والدور الإقليمي المصري،» السياسة الدولية، العدد ١٣٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٨).

(٣٣) تم الاجتماع على هامش اجتماعات إفريقية.

(٣٤) الحياة، ١٤/ ٤/ ١٩٩٦.

والخرطوم أي محاولة لعودة الملاحة النهرية بين البلدين[٣٥]، على الرغم من المحاولات التي قام بها علي عثمان محمد طه[٣٦] كي تتجاوز العلاقات المصرية ـ السودانية حالة الأزمة، مؤكدًا الإشادة بالموقف المصري في عدم فرض عقوبات اقتصادية على السودان[٣٧].

كانت الاستجابة السودانية للمطلب المصري واضحة في القمة التي عقدت بين الرئيسين مبارك والبشير، حيث كان الخبراء الأمنيون حاضرين في هذه القمة[٣٨] بعد معلومات تداولتها وسائل الإعلام وقام بنفيها المسؤولون الرسميون بأن الخرطوم سلّمت مطلوبين إسلاميين لديها إلى مصر[٣٩]، إلا أن الأوساط الرسمية أوضحت أن الأجهزة الأمنية في البلدين ستبحث في الملفات الأهم في العلاقات المصرية ـ السودانية، التي بلورتها في مسألة الإرهابيين الموجودين على الأراضي السودانية والممتلكات المصرية المصادرة في السودان[٤٠].

لقيت نتائج قمة البشير في مصر مقاومة من الترابي بطبيعة نفوذه داخل الأجهزة الأمنية التي سيطرت عليها كوادر الجبهة القومية الإسلامية، وكان أبرز تجليات هذه المقاومة التراجع السوداني عن تسليم المتورّطين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك، أو تقديم معلومات عن الإسلاميين الموجودين على الأراضي السودانية[٤١]، في الوقت الذي كان مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية والمحسوب على جناح البشير، يؤكد اتخاذ الخرطوم إجراءات من شأنها طرد كل المجموعات التي تعمل ضد حكوماتها من السودان والتحقق من مغادرتها البلاد[٤٢]. وصفت القاهرة الموقف السوداني

---

(٣٥) الحياة، ١١/٥/١٩٩٦.

(٣٦) تتهمه الدوائر الإعلامية بالضلوع المباشر والتخطيط لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك.

(٣٧) الأهرام، ١٧/٦/١٩٩٦.

(٣٨) الأهرام، ٢٤/٥/١٩٩٦.

(٣٩) الأهرام، ٢٤/٥/١٩٩٦.

(٤٠) الأهرام، ٢٤/٦/١٩٩٦.

(٤١) الوفد، ١٦/٧/١٩٩٦.

(٤٢) الأهرام، ٨/٧/١٩٩٦.

بالمراوغ، على لسان أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس مبارك، كما قال وزير الإعلام المصري حينذاك، صفوت الشريف، إن السودان لم يقُم بأي إجراءات ملموسة تستجيب للمطالب المصرية في السودان.

يمكن القول إن الفشل الذي مُنيت به مهمة الوفد الأمني المصري في الخرطوم(٤٣) في أعقاب قمة (مبارك ـ البشير)، وانعكاس ذلك على صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٠ الذي يفرض حظرًا جويًا على السودان مع إعطائه مهله زمنية(٤٤) أسهم بشكل مباشر في عودة مظاهر التوتر للعلاقات المصرية ـ السودانية خلال صيف عام ١٩٩٦، حيث اعتبرت القاهرة أن البشير لم يستطع أن ينفّذ تعهّداته التي قالها في قمته مع مبارك، بينما اتهم السودان مصر على لسان علي عثمان محمد طه بأنها وراء المشروع المقدّم إلى مجلس الأمن الدولي بشان تشديد العقوبات على السودان.

قاوم جناح الترابي داخل السلطة الخطوات المتخذة لتحسين العلاقات بين مصر والسودان، وكانت الآلية التي يعتمدون عليها في ذلك هي الإضرار بالإجراءات العادية التي من شأنها إعادة مسألة العلاقات الثنائية إلى طبيعتها، من هنا جاء التناقض والتضارب في القرارات السودانية، وتعرضت هذه الإجراءات ـ على تواضعها ـ لسلسلة من الصراع والضغوط بين جناحيّ البشير والترابي، فيتم مثلًا تجميد تحويلات موظفي الريّ من المصريين المتبقين في السودان وخلال ٢٤ ساعة يحدث التراجع عن قرار التجميد(٤٥).

كما قالت مصادر رسمية في القاهرة إن جهازيّ الأمن والاستخبارات السودانيين كانا ضالعين في تسهيل هروب المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك من الخرطوم(٤٦)، وذلك قبيل تنفيذ العقوبات الدولية على السودان، التي تتضمن حظرًا جويًا.

يمكن القول إن سيناريو التردي في العلاقات الثنائية المصرية ـ

---

(٤٣) الوفد، ١٦/٧/١٩٩٦.

(٤٤) الأهرام، ٢٧/٧/١٩٩٧.

(٤٥) الأهرام المسائي، ٤/٧/١٩٩٦.

(٤٦) الأهرام، ٢٦/٩/١٩٩٦.

السودانية ظل يراوح مكانه، خصوصًا أن حسن الترابي تدخّل على نحو سافر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لتطويق محاولة من نائب الرئيس البشير، الفريق الزبير محمد صالح، في أثناء زيارته القاهرة لتحسين العلاقات المصرية ـ السودانية، حيث أدلى الترابي بتصريحات لأجهزة الإعلام ضد مصر، جعلت كلّ المحاولات أمام تحسين هذه العلاقات تُواجه صعوبات أساسية.

في المقابل حصلت المعارضة السودانية في القاهرة على مساحة معقولة لممارسة أدوار سياسية لم تصل إلى حد الدعم العسكري، أو الإعلامي[٤٧]، حيث رفضت القاهرة أن يُعلن عن أي عمليات عسكرية في شرق السودان من على أراضيها، كما رفضت قبل ذلك حصول المعارضة السودانية على ترددات إذاعية موجهه إلى الخرطوم، أنه جرى الحصول عليها بعد ذلك من إريتريا.

إجمالًا يمكن رصد التوجهات المصرية في التعامل مع الأزمة السودانية في عدد من المؤشرات:

ـ الحفاظ على وحدة السودان والرفض المُطلق لأي محاولة لتقسيمه، أو اتخاذ خطوات من شأنها الدفع بهذه الفكرة على المسار السياسي السوداني، من هنا جاء الرفض المصري لطرح مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في عام ١٩٩٥ لمسألة حق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين، الأمر الذي تكرر مع اتفاقية السلام من الداخل التي عقدتها الخرطوم مع ست فصائل سودانية جنوبية في نيسان/أبريل ١٩٩٦، ولم تشمل الحركة الشعبية لجنوب السودان. وحصل الموقف المصري من رفض حق تقرير المصير على إدانة سودانية عنيفة على لسان الرئيس البشير، وعلى تحفظات من الفاعليات السودانية المعارضة أيضًا[٤٨].

ـ التعامل بحذر مع دول شرق إفريقيا للدور المصري في السودان،

(٤٧) رفضت القاهرة طلبًا للمعارضة السودانية ببث إرسال إذاعي معارض للحكومة من القاهرة وجرى ذلك في ما بعد من أسمرا.

(٤٨) العالم اليوم، ٢٩/١/١٩٩٧.

خصوصًا بعد أن اتخذت اتجاهات حل الأزمة السودانية مظلة إفريقية مبتعدة عن الإطار العربي في سياق مبادرة الإيغاد التي طُرِحت في عام ١٩٩٤[٤٩]، من هنا رفضت القاهرة الاتهامات السودانية لإريتريا وإثيوبيا بالتدخل العسكري ضد الخرطوم، واعتبر الرئيس مبارك أن المعارك الدائرة في شرق السودان تعبير عن مشاكل سودانية داخلية[٥٠].

ـ التحرك نحو مقاومة إدراج حق تقرير المصير للجنوبيين في إطار حل شامل للأزمة السودانية، الأمر الذي دفع بالقاهرة نحو التقدم بمبادرة للحل السياسي لا تتبنّى هذا الطرح، وذلك في إطار المبادرة المصرية الليبية المشتركة عام ١٩٩٧، وهي المبادرة التي واجهت مصاعب عدة، منها: رفض أميركي للمبادرة المصرية، لأسباب مرتبطة بالرهان الأميركي على أوغندا وليس مصر لتنفيذ سياستها وتبنّي مصالحها في شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، فضلًا عن العلاقات بين الحركة الشعبية في جنوب السودان ولوبي اليمين المسيحي في الكونغرس الأميركي، واعتبار أن الخلافات بين مصر وحكومة الشمال هي خلافات مرحلية ولا تصب في صالح الجنوب، كما جاء الرفض الأميركي لأي دور ليبي إقليمي بسبب وقوعها تحت مظلة العقوبات الدولية المترتبة على حادث لوكيربي.

٢ ـ القاهرة والخرطوم نحو تفاهمات جديدة

أسهم توازن الضعف بين الحكومة والمعارضة في السودان باتجاه دفع الأزمة الداخلية السودانية نحو الجمود حتى أيار/ مايو ١٩٩٨، حيث نشبت حربًا حدودية بين إريتريا وإثيوبيا، أسهمت بميل موازين القوى نحو الخرطوم وتخفيف الضغوط العسكرية الواقعة عليها من جانب المعارضة، في وقت خسرت المعارضة الغطاء الإقليمي الموحد الداعم لها في شرق إفريقيا، إذ إن اندلاع الصراع بين حلفاء الأمس أسمرا وأديس أبابا ـ المتوافقين على دعم المعارضة السودانية ـ جعل موقف المعارضة حسّاسًا تجاه كل طرف على حدة.

---

(٤٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، إشراف وحيد عبدالمجيد (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٢٠٤.

(٥٠) الأهرام، ٢١/١/١٩٩٧.

كما أسهم الصراع العسكري بين إثيوبيا وإريتريا في نقل القوات الدفاعية للدولتين من على الحدود السودانية إلى المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين البلدين في منطقتيّ بادهي وزالامبيا. وطبقًا لهذه التطورات استطاعت الخرطوم الاستفادة من التفاعلات الإقليمية الجديدة في شرق إفريقيا، فتحسّنت علاقات الخرطوم بأديس أبابا إلى حد إدانة إثيوبيا الاعتداء الأميركي على مصنع الشفاء في الخرطوم، كما توافرت دلائل على قيام إثيوبيا بتصفية قواعد الجيش الشعبي السوداني في أراضيها[٥١]. وانعكست التفاعلات الإقليمية الجديدة في شرق إفريقيا، بالإضافة إلى توجّهات الخرطوم في تحسين علاقاتها بالجوار الإقليمي على العلاقات المصرية ـ السودانية، وذلك في قبول الحكومة السودانية لبنود المبادرة المصرية الليبية المشتركة لتفعيل حل سياسي للأزمة الداخلية السودانية، وتهيئة الأجواء لبدء حوار سياسي بين الفرقاء السودانيين[٥٢]. كما توّجت محاولات الحكومة السودانية بتحسين علاقاتها بالجوار الإقليمي بحسم التناقضات الداخلية في أروقة الحكم السوداني، في ما عرف بالمفاصلة، وذلك بإبعاد حسن الترابي عن مواقعه التنفيذية وحل البرلمان الذي كان يترأسه الترابي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، حيث دافع الرئيس البشير عما قام به من إجراءات سمّاها تصحيحية، بالقول إنه لا يمكن استمرار وجود حكومتين في السودان، واحدة فعلية في حزب المؤتمر الوطني، والأخرى صورية في القصر الجمهوري، مشيرًا في هذا الصدد إلى أن خلافاته مع الترابي تعود إلى عام ١٩٩٢[٥٣].

بطبيعة الحال وجدت هذه الإجراءات ترحيبًا من القاهرة، بالإضافة إلى دعم التوجهات الجديدة للرئيس البشير، وهذا ما عبّر عنه بيان القمة المصرية السودانية المنعقدة في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الذي اعتبر أن هناك أُسسًا جديدة للعلاقات المصرية ـ السودانية،

---

(٥١) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٢٧ ـ ٢٣١.

(٥٢) **الأهرام**، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٩.

(٥٣) **الأهرام**، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٩.

كما اتخذ قرار بعودة السفير المصري إلى الخرطوم، وتدشين لجنة عليا وزارية مشتركة أيضًا، والسعي إلى رفع القيود عن حركة الأفراد والسلع بغرض الوصول إلى خلق سوق مشتركة، والاتفاق على حل مسألة الخلاف الحدودي بين البلدين في حلايب عبر إطار تكاملي[٥٤].

على الرغم من هذه الطفرة المهمة في العلاقات الثنائية بين مصر والسودان، إلا أن هذه العلاقات ظلت مرتبطة بمدى التعاون في الملف الأمني، ومدى التسارع فيه، وارتباط ذلك بمدى قدرة جناح الرئيس البشير في الحكم على السيطرة على صناعة القرار السياسي بالخرطوم في ضوء وجود قيادات في المستويات الوسطى والدنيا بأجهزة الدولة السودانية مرتبطة بالجبهة القومية الإسلامية وتعتبر الترابي زعيمًا مُلهِمًا للحركة الإسلامية. ويمكن رؤية المؤشرات الفعلية لهذه المعادلة في عدم عقد اللجنة الوزارية بين البلدين إلا بعد عشرة شهور من الاتفاق على عقدها في قمة (مبارك ـ البشير) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ لتعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[٥٥]، بعد انقطاع عشر سنوات، في هذا السياق استغرق أيضًا تفعيل اتفاقية الكوميسا التي تحكم العلاقات التجارية بين البلدين سبعة شهور كاملة، إذ على الرغم من توقيع القاهرة والخرطوم على الاتفاقية في إطار إفريقي جماعي في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٠، فإن التوقيع الثنائي على العمل بالاتفاقية تم في أيار/ مايو ٢٠٠١[٥٦].

ثانيًا: أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وحدود الفاعلية الإقليمية

شكّلت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ منعطفًا مهمًا في العلاقات الدولية، وترتب عليها انعكاسات مباشرة على حدود الفاعلية السياسية لدول ذات أدوار إقليمية، بخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي خرج منها الضالعون في تفجيرات برجيّ مدينة نيويورك.

---

(٥٤) الأهرام، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٩.

(٥٥) الحياة (اللندنية)، ١/ ٩/ ٢٠٠٠.

(٥٦) أماني الطويل، «العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد،» مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣).

بطبيعة الحال انعكست هذه الأوضاع الجديدة برمّتها على طبيعة سياسات الولايات المتحدة الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، حيث شنّت واشنطن حربًا عالمية على ما سمّته الإرهاب، كانت أهم انعكاساتها على دولتيّ وادي النيل أن تمّ تحجيم مساحة الدور المصري في حل الأزمة السودانية، واتخاذ خطوات أميركية عدة من شأنها تهميش أي فاعلية لمصر ـ على محدوديتها ـ لحل معضلة الحرب الأهلية في السودان، أو المساهمة في السعي نحو الاستقرار السياسي فيه.

بدا واضحًا أن التدخل الأميركي في مسألة السلام السودانية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من منطق أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت معنيّة بشكل استراتيجي بمحاربة تيار الإسلام السياسي وحركاته السياسية والمسلحة حول العالم، بما في ذلك السودان، بالإضافة إلى اهتمام الإدارة الأميركية بتحقيق مصالح قطاعين: **الأول**، هو اللوبي المسيحي في الكونغرس، بإقرار سلام في جنوب السودان الذي يقطنه سكان مسيحيون؛ أما **القطاع الثاني**، فهو شركات النفط الأميركية التي خرجت من السودان بعد اندلاع العمليات المسلحة في الجنوب عام ١٩٨٣ وتريد أن تحقق أرباحًا مهمة بالاستثمار في النفط السوداني، وكانت الأدوات الأميركية في هذا السياق هي طرح معهد الدراسات الاستراتيجية الأميركية مشروع لشكل الحكم في السودان وفقًا لمنظومة تتيح نظامين مختلفين لكل من الشمال والجنوب[٥٧]، وهو المشروع الذي استبعد أيضًا أي دور إقليمي في التسوية السودانية، خصوصًا المبادرة المصرية الليبية، وقال بوجوب وجود رعاية أوروبية وأميركية لمظلّة منظمة التنمية ومكافحة التصحّر في شرق إفريقيا (إيغاد) التي تجري تحتها مفاوضات السلام السودانية، كما أقدمت الإدارة الأميركية على تعيين مندوب أميركي للسلام في السودان هو القس جون دانفورث، وإقرار قانون السلام السوداني في الكونغرس الأميركي.

في هذا السياق هُمّشتْ القاهرة نهائيًا في عملية السلام السودانية التي

---

(٥٧) نص مشروع معهد الدراسات الاستراتيجية الأميركية، النسخة العربية، **الحياة**: أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

بدأت باتفاق مشاكوس المُبرم في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، ومضت عملية بناء السلام السوداني في المفاوضات التي جرت في بلدة نيفاشا الكينية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية تحت رعاية أميركية.

بلورت القاهرة موقفها السياسي إزاء هذه التطورات بالعمل تحت مظلة الهيمنة الأميركية في السودان، سعيًا وراء الحفاظ على مصالحها فيه، بخاصة طبقًا لرؤية أنها لن تستطيع مجابهة الإدارة الأميركية في ظل نظام عالمي أحادي القطبية. وتمّ تغطية هذا التوجه وتبريره على الصعيد الداخلي المصري بإثارة قضية التكلفة والعائد للدور الخارجي المصري في عملية تقويم فاعلية الدور الإقليمي المصري في فترة حكم جمال عبد الناصر، وجرى نقاش وجدل عام حول حدود الدور المصري في المنطقة ومدى ارتباطه بالأوضاع الداخلية، ومدى قدرة المكانة والنفوذ الإقليمي على تحقيق المصالح المباشرة في التنمية والاستقرار[٥٨]، وفي المجمل بدا أن هناك حالة من الارتباك العام بشأن الأُطر النظرية للدور المصري الخارجي[٥٩].

في ظل هذه الأوضاع حققت العلاقات المصرية ـ السودانية تقدّمًا مُهمًا، كان أبرز مظاهره زيارة قام بها الرئيس السابق حسني مبارك إلى الخرطوم في أيار/ مايو ٢٠٠٣، بعد غياب استمر أكثر من عشر سنوات. واتخذ هذا التقارب من اتفاق التكامل المصري السوداني المبرم عام ١٩٧٤ عنوانًا لهذه المرحلة الجديدة التي سعت إلى تدشين تعاون اقتصادي وسياسي بين البلدين طبقًا لمشروعات التكامل، إلا أنه استبعد اتفاقية الدفاع المشترك الموقّعة بين البلدين في عام ١٩٧٦ في ضوء وجود تحفّظات جنوبية عليها.

مع مطلع عام ٢٠٠٤ شهدت العلاقات على المستوى الرسمي طفرة بتوقيع اتفاقية الحريات الأربع (الإقامة ـ الانتقال ـ العمل ـ التملك) بين

---

(٥٨) محمد عبد السلام [وآخ.]، المشروع البحثي الرئيسي المصالح الوطنية المصرية وتطور دور مصر الاقليمي في ظل المتغيرات الحالية: الندوة الأولى: الدور المصري في بيئة إقليمية متغيرة (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠٠٢)، ص ١٢ ـ ١٥.

(٥٩) لقاء وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط مع الباحثين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

البلدين في قمة بين رئيسي البلدين تمت لهذا الغرض، لكن بقي بنود تفعيل هذه الاتفاقية من الجانب المصري، خصوصًا في ما يتعلق بالانتقال والإقامة، مرهونًا بضمان عدم تسرب جماعات الإسلام السياسي من السودان إلى مصر.

سعت القاهرة إلى محاولة اختراق حالة التهميش للبُعد العربي في مفاوضات السلام السودانية، ومحاولة توفير مظلة مصرية قد تشاركها فيها أطراف عربية أخرى تسعى إلى إحداث نوع من التوازن في اتفاق السلام السوداني بما لا يخل بالمصالح المصرية والعربية في السودان باعتباره من مناطق التخوم للأمن القومي العربي، كما يحقق هذا الاختراق في حال نجاحه توازنًا بين العنصرين العربي المسلم والإفريقي المتعدد الأديان في إطار اتفاق السلام، ويُضاف إلى أسباب التحرك المصري إزاء السودان دعم ملف وحدة السودان بما يشهده من ضغوط عديدة، منها: موقف الجنوب في فترة حساسة من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، بالإضافة إلى انفجار تمرد جديد على السلطة المركزية في دارفور، وكذلك بلورة مطالبات جهوية في النوبة الشمالية تشير إلى حالة إهمال متراكمة للتنمية وافتقاد الخدمات الأساسية في حال مشابهة لإهمال تنمية دارفور التي أسفرت عن التمرد المسلح.

وجد التحرك المصري ترحيبًا في أوساط الحكومة السودانية التي دفعت ثمنًا لاستبعاد القاهرة من الاتفاق الإطاري في مشاكوس الذي وُقّع في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ اعتمادًا على علاقاتها المستجدة بواشنطن وتعاونها المطلق معها في مجال الإرهاب، حيث استقوت الحركة الشعبية على الخرطوم وقامت باحتلال مدينة توريت الجنوبية مطلع عام ٢٠٠٢.

في هذا السياق سعت الحركة الشعبية بجنوب السودان إلى القاهرة في محاولة لتحجيم دورها في دعم الحكومة السودانية، حيث زار قرنق القاهرة مرتين ليجري مباحثات مع المسؤولين المصريين خلال شهريّ نيسان/أبريل وأيار/ مايو من عام ٢٠٠٣، ليُطلِعهم على مسار مفاوضات مشاكوس من ناحية، ويُجدد في القاهرة اهتمامه بوحدة السودان من ناحية أخرى، لكن بشروط تحقق للجنوبيين مساواة في حقوق المواطنة والعدالة

في توزيع الثروة، ومشاركة حقيقية في السلطة تتيح رئاسة الدولة للجنوبيين بشكل دوري. كما أقدم قرنق على الطلب من القاهرة أن يكون لها دور حيوي خلال الفترة الانتقالية في جنوب السودان بآليات تُساعد على الوحدة الطوعية، وذلك من خلال إقامة مشاريع تنموية في الجنوب، ودعوة منظمات إغاثة عربية للعمل مع الجنوبيين[٦٠]. ووجد هذا المسعى الجنوبي ترحيبًا من القاهرة التي أدركت أن مسألة الحفاظ على وحدة السودان باتت تواجه تحديًا جديًّا مع إقرار حق تقرير المصير للجنوبيين في اتفاق مشاكوس.

ثالثًا: الموقف المصري من المعارضة السودانية

خرجت القاهرة عن خطها السياسي المعروف بإهمال الفاعليات السياسية السودانية خارج نطاق النظام الحاكم في الخرطوم، وانفتحت على نحو معقول تجاه المعارضة السودانية، وذلك بالمساهمة في توقيع ما سُمّي بإعلان القاهرة في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٣ في العاصمة المصرية بين ثلاثة أطراف من القوى المعارضة للحكومة السودانية: جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ والصادق المهدي، رئيس حزب الأمة؛ ومحمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي، وذلك بأهداف تتعلق بمحاولة اختراق عربي لمفاوضات مشاكوس وعدم تهميش الفاعليات السياسية الشمالية من أي اتفاق قادم للسلام، بما يتيح خللًا في الأوراق النسبية بين المكونين العربي والإفريقي في السودان.

تناقضت كلّ من القراءة المصرية والسودانية للإعلان، حيث رأت القاهرة هذا الإعلان باعتباره تدشينًا لمظلة مصرية لمسيرة المصالحة الوطنية في السودان توازي المظلّة الإفريقية التي تجري تحتها مفاوضات مشاكوس، بالإضافة إلى دفع الفاعليات السياسية الشمالية إلى الواجهة مرة أخرى في مسيرة السلام، وفي ظل إجماع وطني سوداني.

أما القراءة الرسمية السودانية فتبلورت في اتجاهين: **أحدهما** اعتبر أن

---

(٦٠) الأهرام، ١٢/٣/٢٠٠٣.

إعلان القاهرة نجاح لجهود العقيد جون قرنق من أجل تكثيف الضغوط على الحكومة السودانية، وذلك طبقًا لمصطفى عثمان إسماعيل، خصوصًا أن الإعلان تناول أحد موضوعات التفاوض على مائدة نيفاشا الكينية، وهو موقف العاصمة القومية «الخرطوم» من مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، أما الاتجاه الثاني فكان لجناح الصقور في الحكومة السودانية الذي هاجم هذا الاتفاق باعتباره جرى على أرضٍ أجنبية (مصر)[٦١].

ساهمت النتائج المباشرة على العلاقات المصرية ـ السودانية، عند وصف القاهرة بأنها أرضٍ أجنبية، بتأجيل زيارة وفد وزاري مصري إلى الخرطوم، وإعلان أن ذلك بسبب قرب انعقاد اللجنة العليا المشتركة في تموز/يوليو ٢٠٠٣. كما تمّ انتقاد الإشارة السودانية إلى القاهرة بالأراضي الأجنبية، مذكّرة بأن مفاوضات مشاكوس لا تدور على مقاطعات سودانية[٦٢].

رابعًا: الموقف المصري من أزمة دارفور

تصاعد التوتر بين السودان والمجتمع الدولي بسبب أزمة دارفور، حيث تمّ تدويل الأزمة وأصبحت آلية رئيسة في التدخل بالشؤون الداخلية السودانية وممارسة ضغوط غير مسبوقة على الحكومة السودانية، وذلك إلى حد استخدام آلية العقوبات والقوانين الخاصة بالسودان في الكونغرس الأميركي، وفي هذا السياق تحركت الدبلوماسية المصرية لتحجيم الضغوط على السودان طبقًا إلى تقدير موقف يذهب إلى أن هذه الضغوط يمكن أن تُسفر عن انهيار مؤسسة الدولة في السودان ورفع سقف المخاطر بالنسبة إلى الأمن القومي المصري، مع إهمال الأبعاد المرتبطة بنوع المظالم الواقعة على السكان في الإقليم، وطبيعة الأداء الحكومي إزاء هذه المظالم.

أصدر مجلس الأمن الدولي تسعة قرارات بشأن السودان خلال عشرة أشهر بين حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، وهي القرارات التي

---

(٦١) الرأي العام (السودانية)، ١٧/٧/٢٠٠٣.

(٦٢) الطويل، «العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد».

شملت إلى جانب أزمة دارفور الآليات المطلوبة لدعم مسار تطبيق اتفاقات السلام الموقعة في نيفاشا، ويلاحظ أن القرارات المتعلقة بدارفور اعتمدت آليات الضغوط والتلويح بالعقوبات، ثم محاكمة قائمة المُتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في إطار سعي حثيث إلى تدويل الصراع ونزع كل إمكانية لفاعلية ممكنة للاتحاد الإفريقي.

يمكن القول إن الدبلوماسية المصرية اعتمدت الرفض المُطلق لاعتماد العقوبات باعتبارها آلية لحل أزمة دارفور، أو تحسين الأوضاع الإنسانية للسكان فيها، كما قدّمت دعمًا غير محدود للحكومة السودانية، وتجلّى ذلك في قنوات الاتصال المفتوحة والفورية بين القاهرة والخرطوم، وفي عقد خمس قمم أيضًا في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ بين الرئيسين حسني مبارك وعمر البشير بشأن تطورات الأوضاع في دارفور، وعلى صعيد موازٍ حثت القاهرة الحكومة السودانية أن تسعى إلى تهدئة الأوضاع في دارفور على محاورها الثلاثة العسكرية والسياسية والإنسانية كمقابل للدعم المصري من جهة، وآلية لحرمان الضغوط الدولية من أهم أدواتها من ناحية أخرى، وذلك بعد تصاعد الاتهامات الدولية بممارسة الحكومة السودانية جرائم تُصنّف إبادة جماعية وتطهيرًا عرقيًا في دارفور.

في هذا السياق نجحت القاهرة بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا في تدشين مسؤولية الاتحاد الإفريقي عن تطويق الأزمة في دارفور اعتبارًا من آذار/ مارس ٢٠٠٤، كما شاركت مصر بقوات عسكرية محدودة في قوات حفظ السلام بالاتحاد الإفريقي المعنيّة بمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ بين الحكومة السودانية وحاملي السلاح في دارفور.

أما على الصعيد الأميركي فتمّ توظيف أزمة دارفور باعتبارها مكوّنًا محليًا في سياق الانتخابات الرئاسية، بغرض كسب أصوات الأميركيين ذوي الأصول الإفريقية، وفي إطار تنشيط هذه الورقة، سقطت التفاهمات بين الخرطوم والأمم المتحدة، التي أُبرمت في مطلع تموز/ يوليو ٢٠٠٤، وهي المتعلقة بتعهد الحكومة بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد التي استخدمتها الحكومة السودانية في مرحلة مبكرة في العمليات العسكرية بدارفور،

وتقديم المتورّطين من عناصر هذه الميليشيات إلى المحاكمات المحلية خلال ٩٠ يومًا، بالإضافة إلى تسهيل العمل الإغاثي والإنساني، لكنّ سقوط هذه التفاهمات فتح الطريق أمام تصاعد الضغوط الدولية ضد السودان والتلويح بورقة التدخّل العسكري الخارجي من جانب بريطانيا وأستراليا.

كما نشط الكونغرس الأميركي لدفع الإدارة الأميركية نحو توقيع عقوبات على السودان بسبب ما وصفه بالانتهاكات واسعة النطاق التي تمت في دارفور من قبل الحكومة السودانية، التي أشار إليها أيضًا تقرير صادر عن الجامعة العربية في أيار/ مايو ٢٠٠٤، إلى جانب تقارير منظمات الإغاثة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية التي يعمل بعضها في دارفور، حيث نجحت منظمات المجتمع المدني الغربية في تصوير أن ما يجري في دارفور هو إبادة جماعية على نحو مماثل لما جرى في رواندا.

مع مجمل هذه المُعطيات، أعلنت مصر رسميًا كامل دعمها للسودان، وشددت أيضًا على ضرورة إعطاء الفرصة للخرطوم لتحقيق الالتزامات التي قطعتها على نفسها للأمم المتحدة.

اعتمد الخطاب السياسي والإعلامي المصري على أن مشكلة دارفور تملك أبعادًا معقّدة ذات طبيعة تاريخية وسياسية واجتماعية، كما رفضت القاهرة على نحو واسع تصنيف الانتهاكات في دارفور باعتبارها إبادة جماعية أو تطهيرًا عرقيًا، كما لوحظت جهود مكثفه قامت بها القاهرة على قاعدة وعود سودانية بأن تعالج مسألة دارفور في غضون ثلاثة أشهر، اعتبارًا من تموز/ يوليو ٢٠٠٤، حيث اعتبرت القاهرة في اتصالاتها بالإدارة الأميركية أن منهج فرض العقوبات قد يسفر عن سيولة سياسية تقوّض الاستقرار في السودان على نحو لا يخدم ضرورات الاستقرار الإقليمي في منطقة وسط إفريقيا، وأسفرت هذه الجهود عن تقديم وعود أميركية بعدم التدخل العسكري في السودان، أو توقيع عقوبات عليه على نحو موقت، وذلك في مباحثات أجراها وزير الخارجية الأميركي بالقاهرة في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

يمكن القول إن القاهرة نجحت جزئيًا إلى جانب كلّ من الجزائر

والصين وباكستان في منع تدخل عسكري، أو توقيع عقوبات على السودان، وذلك بمراجعة مشروع القرار ١٥٥٦ الصادر عن مجلس الأمن في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٤ أكثر من مرة، وكسب المزيد من المؤيدين لمنهج منع فرض العقوبات، حتى وصل عدد أعضاء مجلس الأمن الرافضين إلى سبع دول، وبدا المجلس منقسمًا على نفسه[٦٣]. وصدر القرار من دون إقرار عقوبات، لكن مهددًا بفرضها في غضون ثلاثين يومًا إن لم تقم حكومة السودان بإنهاء «الفظاعات» في إقليم دارفور والوفاء بالتزاماتها في نزع أسلحة ميليشيا الجنجويد واعتقال قادتهم وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات وتقديمهم إلى العدالة[٦٤].

تكرر الموقف المصري مع القرار ١٥٦٤ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الذي لم يُقرّ عقوبات على السودان، لكن تمّ التلويح بتوقيع عقوبات نفطية مع إدانة الموقف الحكومي السوداني في عدم الوفاء بتعهداته للمجتمع الدولي[٦٥]، وفي مقابل عدم فرض عقوبات لم تعارض القاهرة توجّهات المجتمع الدولي في تغيير مهمة الاتحاد الإفريقي من حماية المراقبين الأفارقة إلى حماية المدنيين السودانيين ومراقبة أعمال الشرطة السودانية، بالإضافة إلى القيام بمراقبة معسكرات النازحين بعد الموافقة على زيادة عدد قوات الاتحاد من ٣٠٠ جندي إلى ٣٣٢٠ جنديًا.

حاولت في إطار تصعيد الضغوط الدولية على السودان استعادة أهلية النطاق الإقليمي الإفريقي عبر آلية القمم الرئاسية اعتبارًا من قمة سِرت التي عقدت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، من أجل التدخل في حل مشكلة دارفور تحت مظلة تعاون أفرو عربية، ضد مفهوم صراع العرب والأفارقة على أرض السودان وتقسيم السودانيين المسلمين على أسس عرقية، بأغراض تحقيق الاختراق المطلوب للتدخّل الدولي. وجاء انعقاد القمة بعد اتخاذ الأمين العام للأمم

---

(٦٣) القرارات أرقام (١٥٤٧ ـ ١٥٥٦ ـ ١٥٦٤ ـ ١٥٧٤ ـ ١٥٨٥ ـ ١٥٨٨ ـ ١٥٩٠ ـ ١٥٩١ ـ ١٥٩٣).

(٦٤) أماني الطويل، «السودان في السياسات المصرية،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٦٥) قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1564.

المتحدة قرارًا بتكوين لجنة تحقيق دولية بشأن تردّي الأوضاع في دارفور، وهي اللجنة التي شارك بها عضو مصري، وكانت برئاسة قاضٍ إيطالي(٦٦).

من هنا، يُعدُّ تأكيد قمة سرت على ضرورة حل أزمة دارفور بولاية الاتحاد الإفريقي نقطة تقدم مهمة كان من المطلوب أن تستثمر في نطاق الآلية الوزارية المنبثقة من القمة، إلا أن هذه الآلية لم تملك الإرادة السياسية، أو روح المبادرة المطلوبة في مثل هذا النوع من الأزمات المهددة للنظامين العربي والإفريقي، فلم تنجح على مدى ستة أشهر في إدراك مدى خطورة تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن السودان في حال مماثلة لما جرى في العراق، ومدى تسارع تطورات الأزمة أيضًا على الصعيد الدولي، وحقيقة استمرار عمل آليات مجلس الأمن في إدانة الخرطوم في تقارير دورية لكبار موظفي الأمم المتحدة، كما لم تمارس هذه الآلية الوزارية الضغوط المطلوبة على الحكومة السودانية من زاوية تنفيذ التزاماتها في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الإنسانية في دارفور والوقوف بحزم أمام آليات المراوغة التي مارستها الحكومة السودانية في ما يخص إقامة المحاكمات المطلوبة للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، حيث اكتفت بالضغوط عليها لمعالجة تردّي الأوضاع الإنسانية للسكان، كما لم تلاحظ هذه الآلية أيضًا تباطؤ عمل لجنة التحقيق السودانية المُشكّلة بقرار من الرئيس السوداني عمر البشير بشأن التحقيق بالانتهاكات بدارفور، وبذلك فشلت الآلية الوزارية المنبثقة عن قمة سرت في حرمان التصعيد الدولي ضد السودان من أدواته.

على الصعيد الأميركي تمّ الاستقرار على منهج تصعيد الضغوط على السودان، خصوصًا في الكونغرس الأميركي، وذلك لحث الإدارة الأميركية على توقيع عقوبات على المسؤولين السودانيين بمنعهم من السفر وتجميد أموالهم(٦٧)، حيث استبق هذا القرار عقد المفاوضات بين الحكومة والمجموعات المسلحة في دارفور بساعات، وهي إشارة تبدو كافية للمساهمة في تشدد مواقف المجموعات المسلحة الدارفورية وفشل جولة

---

(٦٦) الطويل، المصدر نفسه، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(٦٧) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم .S/2001/787

المفاوضات. واستجابت الإدارة الأميركية لضغوط الكونغرس بمشروع قرار لمجلس الأمن رقم ١٥٦٤ بشأن توقيع العقوبات على السودان(٦٨)، مستبقة بذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية التي لم تعتمد مفهوم الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي بشأن الانتهاكات في دارفور، لكنها استخدمت تعبير «جرائم ضد الإنسانية».

في هذا السياق عُقدت القمة المصرية السودانية الثالثة في غضون عام بالقاهرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، كرد فعل على توجّهات كلّ من الإدارة والكونغرس الأميركيين، إلا أن هذه القمة لم تدشّن آليات جديدة لمواجهة الأزمة المحتدمة بين السودان ومجلس الأمن، كما لم تُسهم في تفعيل الآلية الوزارية المنبثقة عن قمة سرت، وانتظرت في ما يبدو نتائج الحوار بين ليبيا وحاملي السلاح، متجاهلة بذلك الضغط على الحكومة السودانية بشأن مؤتمر دستوري جامع، أو تحقيق وفاق وطني يستطيع معه السودان مواجهة الأزمة على نطاق قومي، ومن المرجح في هذا السياق أن تكون القاهرة قد أقرّت قراءة الحكومة السودانية بأن تصعيد الضغوط ضدها في مجلس الأمن يستعمل ورقة ضغط للتوقيع على اتفاق السلام في الجنوب، وعلى ذلك لم تُقدّم لجنة التحقيق المحلية تقريرها عن الانتهاكات في دارفور إلا مستبقة لتقرير لجنة التحقيق الدولية بساعات.

على أن التصعيد الأخطر ضد السودان كان صدور قراريّ مجلس الأمن رقمي ١٥٩١ و١٥٩٣ في نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٥، وهما القراران اللذان تبنّيا اتجاهات الإدارة الأميركية والكونغرس في فرض وصاية دولية على السودان بحظر الطيران الحكومي على دارفور إلا بإذن من الأمم المتحدة، وتقديم ٥١ من المشتبه بقيامهم بالتحريض، أو ممارسة جرائم ضد الإنسانية في دارفور، وهي التطورات التي أفضت إلى ملاحقة الرئيس البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

إجمالًا كانت المسارات السياسية لعملية السلام في السودان واندلاع أزمة دارفور، بالإضافة إلى تحول المسألة السودانية إلى اهتمام دولي، كلها

---

(٦٨) الحياة، ٩/١٢/٢٠٠٤.

من عوامل تأثر العلاقات الثنائية بالمحيط الدولي وسياسات الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها قطبًا مُهيمنًا وحاكمًا للتفاعلات الإقليمية، حيث يُعد التنامي المستمر في معدلات إنتاج النفط السوداني والضرورات الأميركية المطلوبة لمكافحة الإرهاب ـ طبقًا للمفهوم الأميركي، بالإضافة إلى اعتبار إفريقيا ذات أهمية استراتيجية للمصالح الأميركية، وتدشين القيادة العسكرية الأميركية لإفريقيا في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أصبحت إجمالًا دوافع مهمة للاعبين الدوليين لتحقيق المصالح، وذلك على حساب تحجيم الدور الإقليمي المصري في السودان، وربط مساحته بمدى حاجة اللاعب الأميركي تحديدًا إلى الدعم المصري في ملفات أخرى في الشرق الأوسط. وربما تكون المحصّلة النهائية لهذه التفاعلات على قدر لا يُستهان به من الأضرار بالمصالح المصرية في إفريقيا بعامة، وفي السودان بخاصة.

خاتمــة

خلُصت هذه الدراسة إلى أن مسار العلاقات المصرية ـ السودانية عانى خللًا وعدم استقرار على مدى نصف القرن الماضي، الأمر الذي أسهم بخسائر سياسية واقتصادية وربما اجتماعية على الجانبين المصري والسوداني.

يمكن القول إن أهم أسباب هذه الحالة تدور حول عدد من النقاط:

أولًا: أن قصور الإدراك المصري في الإلمام بطبيعية تصاعد الأماني الوطنية السودانية في الاستقلال الوطني وبروز القومية السودانية في أعقاب إبرام معاهدة عام ١٩٣٦، بالإضافة إلى التمسّك الكلاسيكي بسيادة مصر على السودان في العهد الملكي. كان السبب المباشر في إصابة الإدراك السوداني بالهواجس، وخصوصًا مع استخدام البريطانيين هذا الإدراك المصري وتوظيفه ضد المصالح المصرية في السودان قبل ثورة تموز/يوليو وبعدها. وشهدت الفترة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٦ محاولة مصرية فاشلة لبناء وحدة وادي النيل من دون التسلّح بالأدوات المناسبة المنطلقة من وعي بحقيقة تبلور ونضج المشاعر الوطنية السودانية من ناحية، وبروز مصالح اقتصادية للنخبة السياسية السودانية تتعلق بمياه النيل من ناحية أخرى، وهي المصالح التي التقى عندها الاستقلاليون والاتحاديون السودانيون.

كما غاب عن هذه المحاولة المصرية لوحدة وادي النيل مشروع سياسي محدد إجرائيًا، ومع هذا الغياب فقدت دوائر صناعة القرار المصري المؤشر الصحيح للفعل، واتجهت نحو العمل على الانتصار على الاستعمار من دون الالتفات الكافي للطموحات والمصالح السودانية المستجدة.

ثانيًا: على الرغم من ضلوع القوى الدولية - بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية - في إلحاق الأذى بالعلاقات الثنائية بين مصر والسودان، إلا أن التقلب المخل بنظم الحكم السودانية منذ الاستقلال أسهم بالتأثير السلبي في مسار هذه العلاقات، إذ إن محددات وأهداف كل نظام سوداني من مصر كانت متغيرة طبقًا لطبيعة هذا النظام السياسية والظروف الضاغطة عليه داخليًا وخارجيًا.

ثالثًا: أن طبيعة تكوين النظام الناصري من حيث إطاحته بالحياة الحزبية وموقفه السلبي منها والمتأثر بفشل التجربة الليبرالية المصرية قبل قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مهام التنمية والتحديث، والطبيعة المركزية للدولة المصرية، وعدم إدراك الواقع السوداني التعددي أيضًا في كل المسارات الثقافية والإثنية والدينية التي كانت كلها محددات حاكمة للسياسات المصرية إزاء السودان حتى نهاية القرن العشرين.

رابعًا: كان الأداء المصري في السودان محكومًا بطبيعة المهددات التي خلقها ولا يزال الغرب للمصالح المصرية في السودان، ومحاولة تطويق صانع القرار المصري من حدوده الجنوبية، وهي المسألة التي وضحت في إصرار بريطانيا، ومن بعدها الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية القرن، أن تكون مشروعات تخزين المياه خارج الحدود المصرية، ما يُسهّل معه التحكم بالقاهرة، الأمر الذي امتد بعد ثورة تموز/يوليو واستقلال السودان بتدعيم اتجاهات لتمايز الجنوبيين عن الشماليين في السودان من جهة أخرى، وهو الدعم الذي لم يكن مسؤولًا وحده في تقديري عن امتداد مشكلة جنوب السودان.

خامسًا: أدّت المهددات الخارجية للأمن القومي المصري دورًا مهمًا في بلورة الأهداف وتحديد الأدوات المصرية في السودان خلال فتره الحكم الناصري، حيث فرضت أهداف التخلص من الاستعمار الاستقواء بالسودانيين في علاقات سياسية مباشرة، الأمر الذي صُنّف تدخّلًا بالشؤون الداخلية السودانية من بعض الدراسات التي تأثرت بالوثائق البريطانية، كما لم تكتشف أن الأهداف والأدوات المصرية - في سياقها التاريخي - كانت تجسيدًا لحجم المخاطر التي واجهتها ثورة تموز/يوليو بطبيعة أدوراها في

المنطقة، وهي المخاطر التي كشفتها وثائق الخارجية المصرية، ومنها إنشاء قواعد عسكرية أميركية في حلايب، ومحاولة دخول شركات أميركية ضخمة في الجنوب السوداني كانت لها أدوار سياسية سلبية في دول إفريقية أخرى، بالإضافة إلى تورّط أطراف من حزب الأمة بعلاقات مع إسرائيل. وعلى ذلك فإن استخدام المال وشراء النواب والتأثير في الصحافة، وإن كانت أساليب مرفوضة الاستخدام، إلا أنها الأدوات التي تورّطت بها جميع الأطراف في السودان، وهي بريطانيا ومصر والأحزاب الشمالية، كلّ لتحقيق أهدافه وأغراضه السياسية من دون استثناء. كما أسهم انقسام النخبة السودانية في المراحل اللاحقة إلى تعقيدات مهمة في مسار العلاقات الثنائية.

سادسًا: أسهم ملف المياه في العلاقات بين البلدين على نحو مباشر بمشاكل الإدراك المتبادل بين مصر والسودان، إذ إن اعتبار المياه على الصعيد المصري المصلحة الحيوية الأولى في السودان، وأحد محددات الأمن القومي المصري الذي أسهم بدور فاعل في إلقاء الشكوك حول طبيعة الأهداف المصرية في السودان واختصارها في هذا النطاق الضيّق. كما أن إهمال السودانيين لمصادرهم الأخرى من المياه تأثرًا بالمدرسة البريطانية، وارتباطًا بعدم استقرار الدولة الوطنية في السودان وعدم امتداد نفوذها إلى كل أراضيها، أسفر إجمالًا عن الفشل في استغلال كل مصادر المياه المتاحة في السودان، وكان لذلك أكبر الأثر في مشاعر الخذلان التي شعرت بها مصر إزاء تهديد السودان قبل عقد اتفاقية عام ١٩٥٩ في المصدر الوحيد لحياة الشعب المصري، كما أن توظيف بعض رموز حكومة الإنقاذ (حسن الترابي) لهذه الورقة الخطيرة أسفر عن تصدّع لم تشهده العلاقات الثنائية بين مصر والسودان.

إن تصنيف مشكلة جنوب السودان باعتبارها مشكلة تاريخية، وحصرها في إطار الأدوار التاريخية (بريطانيا)، أو التآمر الخارجي (إسرائيل) حرم مصر والأحزاب الشمالية من إدراك أن المشكلة تتعلق بهوية الدولة الوطنية في السودان، وضرورة العمل على التعامل مع الواقع التعددي العرقي والثقافي والديني في السودان، ليعكس هُويّته الخاصة، في ضوء مصالحه

الإقليمية والدولية، وذلك بالتعلم من أوضاع دول أخرى حول العالم تملك الوضع التعددي ذاته، الأمر الذي يفرض على التيارات الوطنية في المنطقة العربية إجراء عملية مصالحة تاريخية مع الأقليات غير العربية على الأراضي العربية، وهي المصالحة التي تتطلب اعتذارًا عن المحاولات التي تمت لنشر الإسلام واللغة العربية على نحو قسري في أنحاء عديدة من الوطن العربي، وعلى الأخص في السودان، إذ إن نجاح دخول الإسلام في السودان كان رهانه الناجح هو المنهج السلمي.

خلُصت الدراسة إلى عدم تبرئة الجنوبيين ذاتهم من مسؤولية استمرار مشكلة الجنوب على هذا النحو، وذلك بالرغبة في استبعاد المصالح الوطنية للسودان كدولة، وارتباط هذه المصالح بالبعد العربي، حيث مارس الجنوبيون أدوارًا في مقاومة انضمام السودان إلى الجامعة العربية، كما اعتبروا أنفسهم غير معنيين بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكلها مؤشّرات خطيرة لا تنحاز إلى الهوية الإفريقية التي ساندت عبد الناصر إبان معاركه للتحرر الوطني في إفريقيا، لكنها تخندقت فقط وراء كراهية العنصر العربي، متأثرة بإرث تاريخي مؤسَس على الاسترقاق، وهو الإرث الذي نرى ضرورة أن يتخلّى عنه خطاب الجنوبيين أو الداعمين له[1]، والعمل نحو تجاوز هذا الإرث المرير، والتركيز على مصالح دولة جنوب السودان الجديدة التي توجد بعض مصالحها في مصر والدول العربية.

إن تأثر علاقة جنوب السودان بمصر، وبالرغبة في مقاومة عناصر الهوية العربية والإسلامية أسفرت عن هواجس جنوبية إزاء مصر، وذلك بطبيعة الفرق في الموقف السياسي بين الطرفين من الاستعمار البريطاني، حيث كافحت مصر لتحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني في أعقاب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ مباشرة، بينما شكّل خوف الجنوبيين من سيطرة الشماليين، التي غذّاها الاستعمار ذاته باعتبارها عقبةً كأداء أمام خلق علاقات سويّة بين مصر وجنوب السودان لا تظللها الهواجس، خصوصًا أن مصر قامت بدور تاريخي، ولا تزال، لتنمية الجنوب اقتصاديًا وتوفير الكوادر

---

(١) منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي** (لندن: دار تراث، ٢٠٠٠).

البشرية اللازمة لنهضة سكانه، بالإضافة إلى اعترافها بجنوب السودان على اعتبار أنه خيار وطني لأهله.

اعتبارًا من بداية تسعينيات القرن الماضي تركّزت مشكلات العلاقات المصرية ـ السودانية الأساسية في تناقض توجّهات أنظمة الحكم في كلّ من مصر والسودان، حيث برزت طموحات سودانية بأن تكون السودان قطر القاعدة لمشروع إقليمي مؤسس على محاولة تدشين شرعية جديدة للإسلام السياسي في المنطقة، إلا أن هذا المشروع لم تكن السودان مؤهله له، مع الأخذ بالاعتبار مشكلات الاندماج الوطني وبناء الدولة الوطنية في السودان التي لم تستطع عبر ستين عامًا من الاستقلال الوطني أن تنتج منظومة تستجيب للواقع التعددي السوداني، وتحافظ على كيان الدولة السودانية، وتخلق أيضًا القومية السودانية التي تُعَد من عناصر قوة الدولة الحديثة في العالم المعاصر، فتّم تقسيم السودان وخسر العرب والأفارقة إمكانية قيام سودان قوي حديث وديمقراطي داعم لقضاياهم العادلة.

المراجــع

١ ـ العربية

الكتب

أبو حسبو، عبد الماجد. **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان**. الخرطوم: دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ج ١.

أحمد، حسن مكي محمد. **حركة الإخوان المسلمين في السودان: ١٩٤٤م ـ ١٩٦٩م**. الخرطوم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.].

أدهو، قوادو جوزيف. **غدًا تشرق الشمس، جنوب السودان بين الماضي والحاضر والمستقبل**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٣.

أربعون عاماً على ثورة يوليو: دراسة تاريخية. تحرير رؤوف عباس حامد [وآخ.]. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.

أرونسون، جيفري. **واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦**. تقديم محمد سيد أحمد، ترجمة سامي الرزاز. القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

الأعظمي، وليد محمد سعيد. **السودان في الوثائق البريطانية، انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨**. بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٩٠.

ألير، أبيل. **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**. ترجمة بشير محمد سعيد. لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ١٩٩٢.

أنيانق، أليو قرنق أليو. **النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل**. الخرطوم: [د. ن.]، ٢٠١٠.

إيدن، أنتوني. **مذكرات أنتوني إيدن (١٩٥١ ـ ١٩٧٥)**. ترجمة خيري عماد. بيروت: مكتبة الحياة، [د. ت]. ج ١.

الباشا، محجوب محمد. **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**. الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨.

البحيري، زكي. **التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان: من الأزمة الإاتصادية العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ ـ ١٩٥٦**. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧.

البشري، طارق. **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

بشير، محمد عامر. **الجلاء والاستقلال**. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٧٥.

بشير، محمد عمر. **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**. ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر. ط ٢. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧.

ـــــــ . **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع**. ترجمة أسعد حليم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١.

البغدادي. عبد اللطيف. **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١. إشراف السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. إشراف وحيد عبدالمجيد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.

التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.

تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب في أغسطس سنة ١٩٥٥. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥.

تمام، تمام همام. **السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩. (تاريخ المصريين؛ ١٦٢)

التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان: أبحاث ندوة مركز الدراسات السودانية الدورية، ١ ـ ٢ أبريل ١٩٩٥، القاهرة. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٥.

الجمل، شوقي عطا الله. **تاريخ سودان وادي النيل**. ٣ ج. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

حاج حمد، محمد أبو القاسم. السودان: **المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: جدلية التركيب**. ٢ مج. ط ٢. القاهرة: المكتب العالمي للدراسات والأبحاث، ١٩٩٦.

حاج موسى، إبراهيم محمد. **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٠؛ ط ٢، الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠.

الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة «٢٠ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٧». إعداد عبد العظيم رمضان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩. (تاريخ المصريين؛ ١٦٤)

حسن، حمدنا الله مصطفى. **حزب الأمة السوداني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٩**. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٩.

الحسن، محمد سعيد محمد. **عبد الناصر والسودان**. لندن: ميدلايت المحدودة للنشر، ١٩٩٢.

حمد، خضر. **مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية: الاستقلال وما بعده**. الشارقة: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠.

حمروش، أحمد. **ثورة ٢٣ يوليو**. ٣ ج. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

ج ٢: **مجتمع عبد الناصر**.

ج ٣: **عبد الناصر والعرب**.

ـــــــ . **مصر والسودان: كفاح مشترك**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠.

الحواتي، بركات موسى. **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

خالد، منصور. **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي**. لندن: دار تراث، ٢٠٠٠.

داود، محمد حسن. **مصر والسودان: أوراق من ملف العلاقة، ١٩٥٢ ـ ١٩٩١**. [د. م.]: دار الشعب، ١٩٩٢.

دينق، فرانسيس. **دينامية الهوية، أساس للتكامل الوطني في السودان**. ترجمة محمد علي جادين. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.

ـــــــ . **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.

الرافعي، عبد الرحمن. **مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢**. ط ٢. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤.

رزق، يونان لبيب. **الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٤.

ـــــــ . **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

ـــــــ ، عبد الغني سعودي ومحمد التابعي. **مشكلة جنوب السودان**. القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ١٩٨١. (دراسات عن الشرق الأوسط)

رياض، زاهر. **السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، ١٨٢١ ـ ١٩٥٣**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٦٦.

سعيد، بشير محمد. **الزعيم الأزهري وعصره**. القاهرة: الدار الحديثة للنشر، ١٩٩٠. (من تاريخ السودان السياسي)

سعيد، رشدي. **نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**. القاهرة: دار الهلال، [١٩٩٣].

ـــــــ [وآخ.]. **أزمة مياه النيل: إلى أين؟** القاهرة: مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.

سلطان، جمال عبد الجواد موسى. **الانقسامات الأولية وبناء الديمقراطية في السودان**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

سليم، محمد السيد. **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

سليمان، أحمد. **الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك**. [د. م.]: دار الجماهير، [د. ت.].

ـــــــ. **ومشيناها خطى صفحات من ذكريات شيوعي اهتدى**. الخرطوم: مطابع جامعة، ١٩٨٦. ج ٢.

سليمان، محمد. **اليسار السوداني في عشرة أعوام: ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣**. السودان: مكتبة الفجر، ١٩٧١. (من وثائق التاريخ المعاصر)

سيد، محمد المعتصم. **جنوب السودان في مائة عام**. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٢. (سلسلة ملامح السودان)

الشال، أحمد محجوب. **حلايب ونزاع الحدود بين مصر والسودان**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٥.

شاموق، أحمد محمد. **ديسمبر ١٩٥٥**. القاهرة: مطابع العاصمة، ١٩٨٨.

الشاوي، توفيق [وآخ.]. **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي**. تحرير و تقديم عبد الله فهد النفيسي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

شبيكة، مكي. **السودان عبر القرون**. ط ٢. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر؛ بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥.

الشريف، يوسف. **السودان وأهل السودان، أسرار السياسة وخفايا المجتمع**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٦.

صبري، حسين ذو الفقار. **ثورة يوليو واتفاقية السودان**. القاهرة: سجل العرب، ١٩٨٢.

الطاهر، محمد إبراهيم. **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان**. الخرطوم: بنك المعلومات السوداني، ١٩٨٦.

طه، عبد الرحمن علي. **السودان للسودانيين: طمع ونزاع ـ ووثبة فجهاد**. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. ط ٢. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢.

طه، فيصل عبد الرحمن علي. **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**. القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨.

الطويل، أماني. **المحامون بين المهنة والسياسة دراسة في تاريخ النخبة المصرية.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧. (سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري)

عبد الرحمن، مصطفى سيد. **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

عبد السلام، محمد [وآخ.]. **المشروع البحثي الرئيسي المصالح الوطنية المصرية وتطور دور مصر الإقليمي في ظل المتغيرات الحالية: الندوة الأولى: الدور المصري في بيئة اقليمية متغيرة.** القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠٠٢.

عثمان، الدرديري محمد. **مذكراتي (١٩١٤ ـ ١٩٥٨).** الخرطوم: مطبعة التمدن، ١٩٦١.

عزام، صلاح. **مصطفى النحاس: وثائق.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٧.

العلاقات المصرية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل. تحرير أسامة غيث والبخاري عبد الله. القاهرة: مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجيّة، ١٩٩٠.

علي، تيسير محمد أحمد. **زراعة الجوع في السودان.** ترجمة محمد علي جادين. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤.

فايق، محمد محمد. **عبد الناصر والثورة الإفريقية.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

فوزي، سعد الدين. **الحركة العمالية في السودان، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥.** ترجمة محمد علي جادين. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٨.

القدال، محمد سعيد. **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥.** [الخرطوم]: مطابع الأمل، [١٩٩٢].

ليتل، توم. **إخضاع النيل لإرادة الإنسان، السد العالي في أسوان.** تعريب وتعليق خيري حماد. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨.

محافظة، علي [وآخ.]. **العرب وجوارهم... الى أين؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠)

محمد، محسن. **مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية.** القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤.

محي الدين، عبد الرحيم عمر. **الترابي والإنقاذ: صراع الهوية والهوى، فتنة الإسلاميين في السلطة**. دمشق: دار عكرمة، ٢٠٠٦.

مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٦.

مشكلة الجنوب السوداني وتأثيرها على الأمن القومي المصري. مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة. القاهرة: وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٩.

مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة: أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦. (سلسلة تاريخ المصريين؛ ٩٥)

مصطفى، محمد بدر الدين. **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ دراسات في منهجية المفاوضات الدولية**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

المنقبادي، سمير. **تطور المركز الدولي للسودان**. القاهرة: مطبعة التجارة، ١٩٥٨.

المهدي، الصادق. **الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان (١٩٥٨ ـ ١٩٩٥)**. القاهرة: حزب الأمة، ١٩٩٥. (سلسلة آفاق جديدة؛ ٦)

المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في إفريقيا: ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨. تحت رعاية فاروق إسماعيل، السعيد البدوي وعادل سعد الحسين. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٨.

ميرغني، درية عبد الله. **مذكرات عبد الله ميرغني**، [د. م.]: دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ١٩٩٩.

ناتنج، أنتوني. **ناصر**. ترجمة شاكر إبراهيم سعيد. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

نبلوك، تيم. **صراع السلطة والثروة في السودان**. ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠.

نجيب، محمد. **كلمتي للتاريخ**. القاهرة: دار الكتاب النموذجي، ١٩٧٥.

ـــــــ. **كنت رئيسًا لمصر**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤.

ندوة ثورة يوليو والعالم العربي. إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣. (مصر النهضة ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر)

نصر، صلاح محمد. **مذكرات صلاح نصر: ثورة ٢٣ يوليو.. بين المسير والمصير.** ٣ ج. القاهرة: مؤسسة الاتحاد، ١٩٨٦. ج ١: **الصعود.**

هيكل، محمد حسنين. **ملفات السويس.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦. (حرب الثلاثين سنة)

دوريات

رزق، يونان لبيب. «الثورة والصراع الحزبي في السودان (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩).» **السياسة الدولية:** العدد ١٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩.

سعيد، عبد المنعم. «نظرة أخرى على المسألة السودانية.» **الأهرام:** ٨/ ١١/ ٢٠١١.

الطويل، أماني. «توازنات الموقف المصري في السودان.» **الأهرام:** ٧/ ٩/ ٢٠١٠.

ـــــــ . «صراع الأصهار في السودان.» **العربي:** شباط/ فبراير ١٩٩٥.

ـــــــ . «العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد.» **مجلة السياسة الدولية:** العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

العالم اليوم: كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

عبد الوهاب، أيمن السيد. «مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية ـ السودانية.» **السياسة الدولية:** العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

علي، جلال الدين عز الدين. «العلاقات المصرية السودانية والدور الإقليمي المصري.» **السياسة الدولية:** العدد ١٣٣، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

المهدي، الصادق. «من أوراق الصادق المهدي.» **الأهرام العربي:** حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

موسى، جمال عبد الجواد. «مصر في السياسة السودانية.» **المستقبل العربي:** العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

نبلوك، تيم. «دراسة مقارنة للعلاقات المصرية السودانية.» **الباحث العربي:** شباط/ فبراير ١٩٩٤.

هيكل، محمد حسنين. «ثم ماذا بعد في السودان؟» الأهرام: ٦/ ١١/ ١٩٦٤.

ندوات ومؤتمرات

فرح، أبو الحسن. «رؤية حول العلاقات المصرية السودانية.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر أسرة وادي النيل، القاهرة، ٧ ـ ١٧ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٧.

المهدي، الصادق. «العلاقات المصرية السودانية.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر أسرة وادي النيل، القاهرة، ٧ ـ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

دراسات وتقارير

عبد الصمد، يوسف كرم الله. «تطور الحركة السياسية السودانية ١٩٥٦ ـ ١٩٨٥.» رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٥.

كشك، أشرف محمد عبد الحميد. «السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل.» رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

مبروك، عبد اللطيف عبد الهادي. «التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان.» أطروحة دكتوراه غير منشورة، وزارة الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، ١٩٩٦.

«مصر ونهر النيل.» مجموعة وثائق. وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٣.

نصر الدين، إبراهيم. «الاندماج الوطني في إفريقيا.» نشرة البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

وزارة الدفاع. «مستقبل العلاقات المصرية السودانية على ضوء مشكلة الحدود.» كراسة إستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel Rahim, Muddathir. ***Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development, 1899-1956.*** Khartoum: Khartoum University Press; Atlantic Highlands, NJ: Ithaca Press, 1986.

Abdullah, El- Bagir Ahmad. ***The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 1950-1958.*** Exeter: University of Exeter, 1992.

Daly, M.W. ***Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956.*** Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Duncan, John Spenser Ritchie. ***The Sudan's Path to Independence.*** With a foreword by Knox Helm. Edinburgh; London: W. Blackwood, 1957.

MacMichael, Harold Alfred. ***The Sudan.*** London: Benn, [1954]. (Nations of the Modern World)

Report of the Sudan Electoral Commission, Khartoum, December 13, 1953. London: H.M. Stationery Office, 1954

Sabry, Hussein Zulfakar. ***Sovereignty for Sudan.*** London: Ithaca press, 1982.

Woodward, Peter. ***Sudan, 1898-1989: The Unstable State.*** Boulder: L. Rienner Publishers; London: L. Crook Academic Pub., 1990.

Conferences

Mazrui, Ali. «The Multiple Marginality of the Sudan.» Paper Presented at: Sudan in Africa Conference, Khartoum, 7-12 February 1968.

فهـرس عـام

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ر ـ

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

ـ ي ـ

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب ملف العلاقات المصرية - السودانية التي لم تخرج من نفق الوضع المأزوم طوال تاريخها، لتقدم نموذجًا فريدًا من المد والجزر في حركة دائرية تأبى أن تتقدّم إلى الأمام، وهو يتتبع بالدراسة والتحليل هذه العلاقة عبر أكثر من نصف قرن لاكتشاف أسباب هذه العلّة.

إن مصر والسودان، ولاعتبارات متعلقة بالتاريخ والجغرافيا وثوابت الأمن القومي والمصالح المشتركة بينهما، هما قطرا النموذج لأي تكامل عربي يضع باعتباره تحقيق طفرة اقتصادية لصالح رفاهية أبناء المجتمعَين وتقدّمهم، وعلى الرغم من ذلك، لم يستطع البَلَدان التوافق حول حالة من الاستقرار في العلاقات الثنائية لها صفة الثبات، على الرغم من تعدّد المحاولات.

تحاول هذه الدراسة تقديم إعادة قراءة للتفاعلات السودانية الداخلية بعين المُراقب المصري، سعيًا للمساهمة في بلورة إدراك معرفي بطبيعة تطور العلاقات المصرية - السودانية وإشكالياتها..

أماني الطويل

حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس. مديرة الوحدة الإفريقية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. عضو المجلس المصري للشؤون الإفريقية، وعضو مجلس إدارة مركز الدراسات السودانية في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

أسهمت بالعديد من ورش العمل والمؤتمرات العلمية المتعلقة بالتطورات السياسية في إفريقيا والسياسات العامة إزاء المرأة. من مؤلفاتها:

- الدور السياسي للنخبة المصرية قبل ثورة يوليو، ٢٠٠٧.
- موقف الأحزاب من المرأة المصرية، ٢٠١٢.
- المرأة في مصر: دراسة في مستويات التمثيل بالمراكز القيادية، ٢٠٠٩، مؤلف مشارك.



